

سُرِّيَبَوِيَّةُ وَالْفَرْزَةُ السَّعْرِيَّةُ

تأليف

الدكتور: إبراهيم حسن إبراهيم

أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه
الذين عمرووا السكون بعلمهم وتقواهم ، فكانوا مصابيح الظلام ،
وهداة الأنام .

وبعد :

فلم يشغل العلماء كتاب في النحو كما شغلهم كتاب سيبويه قديما
وحديثا ، فأقبلوا عليه مفتونين به ، يوضحون غرائبه ، ويحلون مشكلاته ،
ويدرسون مسائله ، ويشرحون شواهد ، ويضعونه موضع التقدير
والإجلال ، حتى كان للبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه : هل ركبنا البحر ؟
تعظيما له ، واستصعابا لما فيه ^(١) ، وكان للآزني يقول : من أراد أن يعمل
كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي ^(٢)

وترجع قيمة (الكتاب) إلى كونه من أعظم المصادر الموثوق بها
للغة العرب شعرا ونثرا ، وهو أول كتاب في النحو وصل إلينا ، فجميع
ما ألف قبله في هذا الفن لم يلق رعاية ، ولم يصادف اهتماما ، فضاع وانذر قبل
أن يصل إلينا منه شيء ، وقد جمع سيبويه في هذا الكتاب ما تفرق من أقوال
من تقدمه من علماء القرن الثاني الهجري ، الذين اهتموا في بناء آرائهم

(١) انباه الرواه ٣٥١/٢ ، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، وانظر : الرمانى النحوى

(٢) الفهرست ٨٦ ، وانظر : سيبويه امام النحاة ص ١٩١ وما بعدها .

على مشافهة العرب الخالص في البوادي ، كالخليل ، ويونس ، وأبي زيد ،
وعيسى بن عمرو ، وأبي عمرو بن العلاء ، وغيرهم ، ولم يكتف سيبيويه بمجرد
جمع أقوال وآراء هؤلاء الأعلام ، بل رأيناه مناقشاً لها ، موازناً بينها ،
مرجّحاً ومضعفاً . وراداً أو ضامناً إليها ما استنبطه بنفسه من القواعد اعتماداً
على سماعه من العرب الموثوق بهم ، فلاحظ أن سمّاه العلماء (قرآن النحو) ،
حين رأوه أشمل مصادر النحو ، وأكثرها دقة ، وأغزرها مادة ، بالإضافة
إلى كونه سجلاً حافلاً بكثير من العلوم العربية من فجر نشأتها ، بما ضمه إلى
النحو من لغة وبلاغة ولهجات وقرارات ^(١) .

وعلى الرغم من اهتمام العلماء بشواهد الكتاب وبخاصة الشعرية ،
وتصنيفهم المؤلفات في شرحها ، وبيان منهج سيبيويه في معالجة قضايا النحو
والصرف من خلالها ، لم تأخذ الضرورة الشعرية في الكتاب حظها من
اهتمامهم ، ولم تتل نصيبها من الدراسة الموضوعية الجادة ، فلم يتم شرح شواهد
الكتاب قديماً وحديثاً بحصر الضرائر الشعرية فيه ودراستها ، واضطربت
آراء العلماء في مفهوم الضرورة عند سيبيويه ، فن قائل : إن الضرورة عنده
ما ليس للشاعر عنه مندوحة ^(٢) ، ومن قائل : إن الضرورة عنده ما يلجأ إليه
الشاعر عند الحاجة سواء أكان له عنه مندوحة أم لا . ^(٣)

وربما كان سبب إحجام العلماء عن حصر ضرائر الكتاب ورودها فيه
مبشوة متفرقة ، فلم يتقصها سيبيويه في باب واحد ، أو حتى في الأبواب

(١) انظر المراجع السابقة ، ونشأة النحو ص ٦٧ وما بعدها ، وضحي الاسلام
٢٩١/٢ .

(٢) يقال : لك عن هذا الأمر مندوحة : أي سعة وفسحة ، وانظر الضرائر
للأوسمي ٦ ، والخزانة ٣٦٠/١ .

(٣) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبيويه ١٧ .

الثلاثة التي عقدها للضرورة خاصة، وهي « هذا باب ما يحتمل الشعر »^(١) ، و « هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطرابا »^(٢) ، و « هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيا) ولا يجوز في الكلام »^(٣) .

وقد اعتذر له أبو سعيد السيرافي أحد شراح كتابه في الباب الأول من الأبواب الثلاثة للذكرة فقال : « اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ، ليرى بها الفرق بين الشعر والكلام ، ولم ينقصه ، لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشعر قصدا إليها نفسها ، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومنهجهم في الكلام للنظوم والنثور »^(٤) .

ومع ذلك نستطيع القول إن سيبويه - رحمه الله - قد وضع في الباب الأول من الأبواب الثلاثة ، وهو باب « ما يحتمل الشعر » أسس الضرورة ، وبيان موقفه منها ، فقد بدأه بقوله : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام » ، وهذا صريح في أن الضرورة عنده أن يقع في الشعر ما لا يجوز وقوع نظيره في الكلام للنثور ، ونلاحظ أن سيبويه لم يقيد الضرورة بعدم وجود مندوحة للشاعر عنها ، ثم أنهى الباب بقوله :

« وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها .. »^(٥) ، ومعنى

(١) الكتاب ٨/١ بولاق ، ٢٦/١ هارون .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١١ بولاق ، ٢٦٩/٢ هارون .

(٣) الكتاب ٣٨٢/١ بولاق ، ٣٦٢/٢ هارون .

(٤) هامش الكتاب ٩/١ بولاق .

(٥) الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

هذا أن كل ضرورة ينبغي أن تعتمد على وجه يصلها بما يصح به الكلام بصلة ما لتكون به صحيحة، فإن لم تجد وجهها فليست من العربية في شيء^(١) فليس للشاعر أن يتحرر من قيود العربية وأقيستها، أو يخرج عن سننها باسم الضرورة، بل عليه أن يدور في فلكها، وأن ينطلق في داخل إطارها.

وذكر سيبويه في الباب نفسه ما تصح به الضرورة، وهو — غالباً — أحد أمرين.

١ - تشبيه ما فيه ضرورة بما لا ضرورة فيه، « من صرف لا ينصرف . يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف . يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً ... »^(٢) إلخ .

٢ - الرد إلى الأصل . قال سيبويه : وقد يبلغون بالمعزل الأصل ، فيقولون : رادِدٌ في رادٍ، وَضَخِنُوا في ضَمُوا...^(٣) إلخ .

كما ذكر في هذا الباب أشهر أنواع الضرائر، وهي الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، ووضع بعض الكلمات موضع بعض .

واستشهد للحذف بكثير من الشواهد، منها قول العجاج :

قَوَّاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

(١) انظر الخصائص ٣٤٧/٢ ، والألوسي ٢٦ .

(٢) الكتاب ٨/١ بولاق ، ٢٦/١ هارون .

(٣) الكتاب ١٠/١ بولاق ، ٢٩/١ هارون .

(٤) الكتاب ٨/١ بولاق ، ٢٦/١ هارون .

يريد : الحمام ، وقول 'خفاف بن ندبة السلمى :

كَنَوَاحِ رِيشٍ حَامِئَةٍ نَجْدِيَّةٍ
وَمَسَحَتْ بِاللُّثْمَيْنِ عَصْفَ الْإِسْمِدِ (١)

أراد : كنواحي ريش .

كما استشهد للزيادة بكثير من الشواهد أيضا ، منها زيادة الياء عند إشباع الكسرة . قال :

« وربما مدوا مثل مساجد ومناير فيقولون : مساجيد ومناير .
شبهوه بما 'جمع على غير واحد في الكلام كما قال الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
تَفَى الدَّنَائِرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ (٢) »

ومنها تثقيل الكلمة في الوقف ، كقول رؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَا (٣)

وقال في التقديم والتأخير : « ويحتملون قببح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّتِ الصُّدُودُ ، وَقَلَمًا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ بَدُومُ

(١) الكتاب ٩/١ بولاق ، ٢٧/١ هارون .

(٢) الكتاب ١٠/١ بولاق ، ٢٨/١ هارون .

(٣) الكتاب ١١/١ بولاق ، ٢٩/١ هارون .

وإنما الكلام : قل ما يدوم وصال^(١).

واستشهد لوضع بعض الكلمات موضع بعض بوضع (سواء) موضع (غير) في قول المرار بن سلامة المعجلى .

ولا ينطقُ الفعشاء من كان منهمُ إذا جلسوا منأ ولا من سوائنا^(٢)
وقول الأعشى :

وما قصدت من أهلها لسوائكا^(٣) .

ووضع السكاف في موضع (مثل) في قول خطام الجاشعي :

وصالياتٍ ككَمَا يُؤْتَفَيْنُ^(٤)

فقد عرض سيدييه - إذن - في هذا الباب لمعى الضرورة ،
وعلاها للصحة لها ، وأشهر أنواعها ، ثم قال في نهايته : « وما يجوز في الشعر
أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأن هذا موضع جل ، وسنين ذلك فيما
يستقبل إن شاء الله » .

وتم أمر آخر دعا العلماء - فيما أرى - إلى عدم إقدامهم على حصر
ضرائر الكتاب ودراساتها ، وهو الغموض الذي يتميز به (الكتاب)
ويشيع في عباراته ، ومعالجة قضاياها ، وموقف صاحبه من كثير من هذه القضايا

(١) الكتاب ١٢/١ بولاق ، ٣١/١ هارون .

(٢) الكتاب الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣١/١ هارون .

(٣) الكتاب ٣١/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

(٤) الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

ومنها قضية الضرورة ، ولا أدل على هذا من اضطرابهم في تحسيد مفهوم
الضرورة عند سيبويه كما تقدم .

ويمكن أن نضيف إلى الأمرين السابقين أمراً ثالثاً ربما وجد فيه
العلماء غنية عن دراسة ضرائر الكتاب وإفرادها بمؤلف ، وذلك الأمر
هو اهتمام بعض العلماء بالضرائر وتصنيفهم فيها للؤلغات الجامعة ، ككتاب
(ضرائر الشعر) أو (مايجوز للشاعر في الضرورة) لأبي عبد الله محمد بن
جعفر التميمي القيرواني لللقب بالقزاز المتوفى سنة ٤١٢ هـ بمدينة القيروان^(١)
وكتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور الإشبيلي النحوي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ^(٢) ،
وكتاب (الضرائر ومايسوغ للشاعر دون النائر) لمحمد شكري الألوسي^(٣) ،
وكتاب (موارد البصائر لفرائد الضرائر) للشيخ محمد سليم بن حسين
المتوفى سنة ١١٣٨ هـ^(٤) .

وأياً ما كان الأمر فالضرورة في كتاب سيبويه لم توف حقها في البحث
والدراسة ، مع كثرة ماألف في شرح شواهد الكتاب الشعرية ، وما أعد
فيها من دراسات .

لذلك رأيت أن أقدم هذه الدراسة المتواضعة عن (سيبويه والضرورة
الشعرية) ، وجعلتها في ثلاثة فصول وخاتمة . عقدت الفصل الأول منها

(١) حققه استاذان بجامعة الاسكندرية هما الاستاذ الدكتور محمد زغلول

سلام ، والاستاذ الدكتور محمد مصطفى هداره سنة ١٩٧٣ .

(٢) طبع ببغروت بتحقيق الاستاذ السيد ابراهيم محمد .

(٣) طبع بالسلفية بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ .

(٤) أنظر مقدمة (ما يجوز للشاعر في الضرورة) لمحققيه ٨ - ٩ .

للتعريف بسيبويه وكتابه ، والفصل الثاني لبيان موقف سيبويه من الضرورة الشعرية ، والفصل الثالث لدراسة الضرائر في كتاب سيبويه ، ثم أجملت في الخاتمة أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

والله أسأل أن يجنبنا الزلل ، وأن يتقبل هذه الدراسة خالصة لوجهه ، وأن ينفع بها ، وأن يدخر لي عنده أجرها . إنه أكرم مسئول ، وأعظم مأمول .

﴿ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

د . إبراهيم حسن إبراهيم .

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

الفصل الأول

(سيبويه وكتابه)

١ - سيبويه

اسمه ونسبه (١) :

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، بفتح القاف أو ضمها وسكون النون وفتح الباء ، وضبطه الزبيدي في (تاج العروس) ^(٢) بضم ففتح فسكون ، ويسكنى أبا بشر ، وأبا الحسن ، وأبا عثمان ، ويلقب بسيبويه ، وهي كلمة فارسية تسكون من (سيب) بمعنى التفاح ، و (يه) بمعنى الرائحة ، فعنى التركيب - كما قيل - رائحة التفاح ، ويعلمون هذا التقليل بأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان ، وكان غاية في الجمال ، وقيل : لأن من بلقاه كان لا يزال يشم منه رائحة الطيب ، وقيل : لأنه كان يعتاد شم رائحة التفاح ^(٣) .

ويعتزى سيبويه بأصله إلى فارس ، وبالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد ^(٤) .

(١) راجع ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٢٩ ، وانباه الرواة للمقفطي ٢/٣٤٦ ، ومراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب اللغوي ٦٥ ، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ص ٤٨ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١/٢٥٢ ، والفهرست لابن النديم ٨٢ .

(٢) مادة (قنبر) ٣/٥٠٨ ، وانظر المشتبه للذهبي ٥٣٥ ، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢/٢٠٦ .

(٣) انظر سيبويه امام النحاة للاستاذ على النجدي ٧٦ ، وسيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد أحمد بدوي ٦ ، ومقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ٣-٤ .

(٤) انظر سيبويه امام النحاة ٧٠ .

مولده ونشأته :

ولد سيبويه في أوائل دولة بني العباس ومات في خلافة الرشيد^(١) فقد عاش طفولته وصباه وشبابه وكهولته في هذا العصر الذي يذكر للأورخون أن الفرس فيه عظم نفوذهم ، وقويت شوكتهم ، وفتحت أمامهم سبل الترقى إلى أعلى المناصب وأرفع الدرجات ، ماعدا الخلافة ، فمنهم الوزراء وولاة الأمصار وقواد الجيوش ، ومنهم الذين يملئون قصور الخلفاء يستخدمون في أعمال شتى ، اعترافاً من العباسيين بفضلتهم ، إذ كانوا أحد العناصر الرئيسة التي ساعدت على إسقاط الأمويين وقيام الدولة العباسية^(٢) .

ولم يذكر لنا التاريخ عن طفولة سيبويه وصباه ، ولا عن والديه ، بل لم يحدد لنا سنة ميلاده ، وحددها بعضهم حدساً وتخميناً فذكر أن ميلاده في العام الخامس والثلاثين بعد المائة^(٣) .

ولد سيبويه بالبصرة بإحدى مدن فارس المشهورة ، وفيها نشأ ، ثم انتقل إلى البصرة يطلب التزود من الفقه والحديث ، فجالس حماد بن سلمة المحدث البصري ، وكان سيبويه يستملى عليه ، فاستملى عليه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، وظنه اسم (ليس) ، فقال حماد : لئنت ياسيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، إنما (ليس) ههنا استثناء ، فقال سيبويه :

(١) سيبويه امام النحاة ٤٩ •

(٢) انظر ضحى الاسلام ٣٠/١ - ٤٠ •

(٣) انظر سيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوي ٧ ، وشواهد الشعر في

الكتاب للدكتور خالد عبد الكريم ٢٤ •

لاجرم والله لأظلمن علماً لا تُلحَّضُنِي فِيهِ أبداً ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره (١) .

وهكذا شاء القدر أن يتجه سيبويه إلى دراسة النحو ، وهو الذي كان ينشد الفقه والحديث :

شيوخه :

تلقى سيبويه العلم على أيدي شيوخ أجلاء ، أدركوا نبوغه ، وقدروا اهتمامه وحبه للعلم ، فلم يرضوا عليه يعلمهم ، ولم يهملوا عليه بسكرهم توجيههم ، وقد أكتبهم هذا المجد والخلود ، إذ شاء الله أن يكون كتاب تلميذهم سجلاً لأرائهم ، وأثراً فريداً باقياً لهم ، تنوارنه الأجيال زاداً خالداً ، وأمانة عالية ، وتراثاً مجيداً يمد لفنهم بأسباب الخصب والنماء ، ومن هؤلاء الشيوخ الأجلاء .

١ - حماد بن سلمة بن دينار البصري ، شيخ أهل البصرة في الحديث والفقه والعربية ، ذكره الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل ويونس . قال يونس : « أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة (٢) » ، ويبدو أن سيبويه لم يأخذ عنه إلا الحديث ، ولعل ما صرفه عن تلقى العربية عنه كثرة تخطئة حماد له فيها ، وشدة تعنيفه له بسبب ذلك ، فكثيراً

(١) انظر بغية الوعاة ٥٤٨/١ ، ومقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ٧ ، وسيبويه امام النحاة ٨٤ ، وسيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوي ٨ ، ونشأة النحو ٦٦ ، ومغنى اللبيب ٢٩٤ (ليس) ، وشواهد الشعر في الكتاب ٢٤ وما بعدها .

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٤٨ ، ومقدمة هارون للكتاب ٨ - ٩ ، وسيبويه امام النحاة ٨٩ - ٩٠ .

ما كان يقول له إذا أراد رده إلى الصواب : يا فارسي ، لا تنقل : كذا وقل : كذا ، ولما كان سيبويه مرهف الحس رقيق الشعور شأن أهل النبوغ والذكاء ، لم يكن ببعيد أن يدفعه ذلك إلى الإنصراف عن حماد ، وطلبه علماً لا يتعرض معه لمثل لومه وتعنيفه^(١) ، وتوفي حماد سنة ١٦٧ هـ : وقيل : سنة ٢٦٩ هـ^(٢) .

٢ - الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وهو أشد شيوخه صلة به ، ومحبة له ، وأكثرهم أثراً فيه ، وكل ما قاله سيبويه : « وسألته » أو « قال » من غير أن يذكر قائله فهو يعني الخليل ، وقد روى عنه سيبويه في الكتاب اثنتين وعشرين ومائة مرة^(٣) . وكان الخليل من أذكي العلماء وأنقاهم ، وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو ، وهو واضع علم العروض والقافية ، وصاحب كتاب (العين) أول معجم دون في اللغة^(٤) ، وتوفي رحمه الله بالبصرة سنة ١٧٥ هـ^(٥) .

٣ - عيسى بن عمر النخعي ، وهو أبو سليمان ، مولى خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف فنسب إليهم . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وكان إماماً حجة في العربية والقراءات ، وكان له كتابان في النحو : الجامع ، والإكمال ، وقد نوه بفضلهما تلميذه الخليل ، فقال :

بَطَلَ النَحْوُ جَمِيعاً كُلُّهُ غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو
ذَاكَ إِكْمَالٌ ، وَهَذَا جَامِعٌ فَمِمَّا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَفَرُّ

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي ١٥٤ .

(٢) ترجمته في بغية الوعاة ٥٤٨/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٤٢ - ٤٤ ، ومراتب النحويين ١٠٧ ، ونزهة الألباء ٤٠ ، وطبقات الزبيدي ٥١ ، وانباء الرواة ٣٢٩/١ .

(٣) انظر سيبويه امام النحاة ٩٣ .

(٤) نشأة النحو ٦٤ .

(٥) ترجمته في بغية الوعاة ٥٥٧/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٣٨ - ٤٠ ،

ونزهة الألباء ٥٤ .

لكنهما اندثرا وضاعا ، ويقول للبرد إنه قرأ أوراقا من أحدهما فكان
كالإشارة إلى الأصول ^(١) ، وتوفي رحمه الله سنة ١٤٩ هـ ^(٢) .

٤ - يونس حبيب الضبي ، من موالى بنى ضبة ، لزم أبا عمرو بن العلاء ،
واختلف إلى حلقات عيسى بن عمر ^(٣) ، ورحل إلى البادية وشافه العرب ،
وقضى حياته مشتغلا بالعلم ، وأخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى ،
والأصمعي ، وأبو زيد ، وقطرب ، والسكاسي ، والفراء ^(٤) . روى عنه
سيبويه في كتابه مائتي مرة ^(٥) ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ ^(٦) .

• - أبو الخطاب الأخفش ، وهو عبد الحميد بن الحميد ، لللقب بالأخفش
الأكبر . مولى قيس بن ثعلبة . لقي الأعراب وأخذ منهم ، وتلقى عن
أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وأخذ عنه السكاسي ،
ويونس ، وكان ثقة ورعا دينيا . وروى عنه سيبويه في كتابه سبعا وأربعين
مرة ^(٧) . ولم تعرف سنة وفاته ، وقيل إنها كانت ١٧٧ هـ ^(٨) .

٦ - أبو زيد بن سعيد بن أوس الأنصاري الخزرجي . كان ثقة مأمونا
في رواية الحديث واللغة . قال : « كلما قال سيبويه : « أخبرني الثقة » ،

(١) انظر سيبويه امام النحاة ٩٢ .

(٢) ترجمته في بغية الوعاة ٢٣٧/١ ، ونزهة الألباء ٢١ ، وانباه الرواة
٣٧٤/٢ ، والفهرست ٦٨ .

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٨ .

(٤) شواهد الشعر في الكتاب ٣٠ .

(٥) سيبويه امام النحاة ٩٤ .

(٦) ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٣٢ - ٣٣ ، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ ،
ومراتب النحويين ٢١ .

(٧) سيبويه امام النحاة ٩٥ .

(٨) ترجمته في بغية الوعاة ٧٤/٢ ، والدرر الكامنة لابن حجر ٢٣٣/٢ ،
وطبقات الزبيدي ٣٥ ، ونزهة الألباء ٥٣ ونشأة النحو ٦٣ .

فأنا أخبرته به ^(١) ، وروى عنه سيبويه في الكتاب تسع مرات ^(٢) ،
وتوفي رحمه الله سنة ٢١٥ هـ ^(٣) .

٧ - هارون بن موسى القاري ، كان يهوديا فأسلم وحسن إسلامه ،
وحفظ القرآن الكريم ، وبرع في القراءات والنحو والحديث ، وروى عنه
سيبويه خمس مرات كلها من القراءات ^(٤) وتوفي في حدود سنة ١٧٠ هـ ^(٥) .

تلاميذه :

من أبرز تلاميذ سيبويه ثلاثة ، وهم :

١ - أبو الحسن الأخفش ، وهو سعيد بن مسعدة ، لللقب بالأخفش
الأوسط ، مولى بني مجاشع بن دارم ، أخذ عن سيبويه مع أنه كان أسن منه ،
كما أخذ عن شيوخه ماعدا الخليل ^(٦) ، وعن طريقه انتقل الكتاب
إلى الناس ، وتوفي سنة ٢١٠ ، أو ٢١٥ ، أو ٢٢١ هـ ^(٧) .

٢ - قطرب ، وهو أبو علي محمد بن المستنير ، وقطرب لقب أطلقه عليه

-
- (١) أخبار النحويين البصريين ٤٩ .
 - (٢) سيبويه امام النحاة ٩٧ .
 - (٣) ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٤٨ - ٤٩ ، وبغية الوعاة ٥٨٢/١ ،
وانباه الرواة ٣٠/٢ ، ونزهة اللبائ ١٧٣ .
 - (٤) سيبويه امام النحاة ٩٨ .
 - (٥) ترجمته في بغية الوعاة ٣٢١/٢ ، وانباه الرواة ٣٦١/٣ ، وتاريخ
بغداد ٥٣/١٤ ، ونزهة اللبائ ٤١ .
 - (٦) مقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ١٥ .
 - (٧) ترجمته في بغية الوعاة ٥٩٠/٢ ، وانباه الرواة ٣٦٢/٢ ، وأخبار
النحويين البصريين ٣٩ ، ومراتب النحويين ٦٨ ، وطبقات الزيدى ٧٢ .

سيبويه لأنه كان يراه بالأسحار واقفا على بابه ، فقال له يوما وقد خرج
سحرا فرآه ببابه :

إنما أنت قطرب ليل^(١) ، وسنة ٢٠٦ هـ^(٢) .

٣ - النّاسخ ، أخذ عن سيبويه والأخفش ، ووضع كتباً في النحو مات
قبل أن ينمها وتؤخذ عنه . قال المبرد : « لو خرج علم النّاسخ إلى الناس
لما تقدمه أحد^(٣) » .

وقد عزا بعضهم قلة تلاميذ سيبويه إلى حبيسة كانت في لسانه تمنع به
عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف الجارع المقتدر^(٤) ، وذهب
بعضهم إلى أن هذه القلة سببها وفاته شاباً ، وقضاؤه السنوات الأخيرة
من حياته في شيراز ، بعد الفشل الذي منى به في مناظرته للكسائي في بغداد^(٥) .

وفاته :

بعد فشل سيبويه في مناظرته للكسائي - مع أن الحق معه بشهادة المنصفين
من النحاة كابن هشام^(٦) - أصابه (الدّرْب) وهو فساد المعدة من شدة الهم ،

(١) القطرب : دويبة تدب ولا تفتر .

(٢) ترجمته في بغية الوعاة ٢٤٢/١ ، وانباه الرواة ٢١٩/٣ ، وأخبار
النحويين البصريين ٣٨ ، ومراتب النحويين ٦٧ ، وطبقات الزبيدي ٩٩ .

(٣) مراتب النحويين ٨٥ .

(٤) مقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ١٦ .

(٥) شواهد الشعر في الكتاب ٣٢

(٦) انظر مغنى اللبيب ٨٨/١ - ٩٢ مبحث (اذا)

ثم مالبث أن مات بشيراز وهي مدينة من مدن الأهواز، وقيل إنه مات
بساوة، وقيل بالبيضاء .

وكما اختلف المؤرخون في مكان وفاته اختلفوا في زمانه ، فن قائل
إنه توفي سنة ١٦٩ هـ ، ومن قائل إن ذلك كان سنة ١٨٠ هـ ، ومن قائل إن
ذلك كان سنة ١٨٨ هـ ، ومن قائل إن ذلك كان سنة ١٩٤ هـ وأرجح الأقوال
أنه توفي سنة ١٨٠ هـ^(١) .

فرحم الله أبا بشر كفاء ما قدم للغة القرآن والدين .

(١) انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٣٠ .

(ب) كتاب سيبويه

اسمه وتاريخ تأليفه :

لم يضع سيبويه - رحمه الله - لكتابه اسماً ولا مقدمة ولا خاتمة ، ولا شك أن للننية قد أعجلته عن ذلك ، وسماه الناس (الكتاب) ، أو (كتاب سيبويه) ، أو (قرآن النحو) ، فإذا أطلق اسم من هذه الأسماء انصرف إلى هذا السفر العظيم الذي وضعه سيبويه .

ولم يعرف العلماء تاريخ تأليفه على وجه الدقة ، ويرى أكثرهم أنه بدأ تأليفه بعد وفاة الخليل ، ويستدلون على ذلك بكثرة تعقيب سيبويه على الخليل بعبارة « رحمه الله » في مخطوطات الكتاب ، وبما رواه نصر بن علي ابن نصر الجهضمي اللغوي البصري عن أبيه أنه قال : « قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل (١) » .

وكان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه على تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وهو الذي جمعه عنه ، وأذاعه في الناس (٢) .

مادته :

يقول الأستاذ أحمد أمين : « وتاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض فإننا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصبح

(١) انظر مقدمة هارون للكتاب ٢٤ ، والكتاب بتحقيقه ٨/١ .

(٢) انظر سيبويه امام النحاة ١٢٨ ، والمدارس النحوية ٥٩ .

أن يكون نواة تبين ماهو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكره من هذا القبيل لا يشفى غليلا^(١) .

ويقول ضاعد بن أحمد الأندلسي: «لأعرف كتابا ألف في علم من العلوم قديما وحديثا، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن، غير ثلاثة كتب، أحدها: المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسططاليس في علم للنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا مالا خطر له^(٢) .

بل إن أبا العباس محمد بن يزيد اللبّرد وهو الذي ألف كتابا في نقد (الكتاب) يقول: «لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره...^(٣) .

ونصوص العلماء في الثناء على كتاب سيبويه أكثر من أن يضمها هذا الموجز، وهي تجمع على أن (الكتاب) قد وصل إلى درجة من النضج والكمال لم يصل إليها كتاب في النحو قبله، ولن يبلغها كتاب بعده، حتى قال أبو عثمان المازني: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي مما أقدم عليه^(٤) .

(١) ضحى الاسلام ٢٨٥/٢ .

(٢) معجم الادباء ١١٧/١٦ .

(٣) فهرس كتاب سيبويه ٩ ، والخزانة بتحقيق هارون ٣٧١/١ .

(٤) فهرست ابن النديم ٧٧ ، وانظر فهرس كتاب سيون ٨ - ٩ ، ومقدمة

الكتاب لهارون ١٩ - ٢٢ .

ولما كان (الكتاب) أقدم ما وصل إلينا من كتب النحوي ، وكان على هذه الدرجة من الاستواء والارتقاء ، حاول جماعة أن يشككوا في نسبته إلى سيبويه ، فقد جاء في الفهرست : « قرأت بخط أبي العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه ، والأصول وللأسائل للخليل ^(١) » .

كما جاء في إنباه الرواة ^(٢) : « وقد قيل : إنه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمى بالجامع ، وبسطه ، وحشى عليه من كلام الخليل وغيره . » .

والحق أن سيبويه وحده هو صاحب فكرة الكتاب ، والمتفرد بتصنيفه ، وأن كل ما أثير من تشكيك في نسبة الكتاب إليه إنما هو ضرب من ضروب الافتراء والاختلاق ، وقد ناقش أستاذنا على النجدي ناصف - رحمه الله - هذه القضية مناقشة موضوعية جادة في كتابه (سيبويه إمام النحاة) ، فمدحض هذا الافتراء بالدلائل القاطعة الذي لا يرقى إليه شك أو تشكيك ، وانتهى إلى أن الكتاب لسيبويه ، وأنه صنفه وحده ، ولم يُغَرَّ فيه على كتاب لأحد ، ولم يشاركه فيه أحد على الصورة التي يصورها ثعلب فيما يروى الرواه عنه ^(٣) .

لقد جمع سيبويه في كتابه - كما سبق أن ذكرنا - آراء الخليل وغيره من النحاة الأولين الذين شافهوا العرب الخلفاء ، ولم يسكتف بمجرد تجميعها ،

(١) الفهرست ٧٧

(٢) ٣٤٧/٢

(٣) أنظر سيبويه إمام النحاة ١٣٣ - ١٤٢ ، والرماني النحوي ١٢١ - ١٢٦ .

وشواهد الشعر في الكتاب ٤٠ - ٤١ .

بل كان يناقشها بشاغب فـكره ، وصائب رأيه ، وقوة حجته ، وغزارة مادته
التي جمع الكثير منها عن طريق مشافهته العرب في البوادي ، فيؤيد تارة ،
ويرجح أخرى ، ويضعف ثالثة ، ويرد رابعة .. وهكذا :

وكان سيبويه أمينا فيما نقل عن شيوخه ، ولا أدل على ذلك مما جاء في
طبقات الزبيدي (١) .

« ولما مات سيبويه قيل ليونس : إن سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة
في علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟
جيشوني بكتابه ، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكي قال : يجب أن يكون
هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكي عن » .

إن كتاب سيبويه يعد أجمع كتاب لقواعد النحو والصرف ، وقد جعله
قسمين ، الأول منهما للمباحث النحوية ، والثاني للمباحث الصرفية ، ولم يكن
سيبويه يتناول المسألة في موضع واحد غالبا ، وإنما كان ينثر الحديث عنها ثرا ،
وقد ضم كتابه إلى المسائل النحوية والصرفية بعض المباحث اللغوية
والبلاغية (٢) .

والناظر في الكتاب يرى أنه قد حفل بالسموع من العرب ، ولذلك
تلقنا كثيرا عبارات مثل : « سمعت من أثق به من العرب » ، « سمعناه

(١) ص ٤٩ ، وانظر مقدمة هارون للكتاب ١٨

(٢) انظر المدارس النحوية ٥٩ ، وسيبويه امام النحاة ١٤٢ ، وفهارس
عزيمة ١١ - ٢٧ ، وشواهد الشعر في الكتاب ٤٢ - ٤٦ ، والرماني النحوي ١١٧ -

ممن ترضى عربيته » ، « سمعنا العرب الفصحاء » ، « زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون » ، « حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته » ، « هذا رأى الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه » ، « ولم نسمع عربيا يقوله » ..

وبالجملة فقد جمع سيبويه في كتابه من أقوال العلماء كالخليل وغيره ، وما استخرجه بنفسه من مشافهته العرب الخالص ، مادة خصبة من علوم العربية ، ففيه النحو والصرف واللفظ والبلاغة ، وقد ظهرت شخصيته العلمية بوضوح في مناقشته آراء العلماء ، واستنباطه القواعد ، ووضع المصطلحات ، وترتيبه الكتاب وتبويبه على نسق لم يسبق إليه .

شواهد :

اعتمد سيبويه في تفعيد القواعد أو تقريرها ، وتوضيح الآراء أو مناقشتها ، على شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا ،

وقد زادت شواهده القرآنية على أربعمئة آية ^(١) ، أما شواهد من الحديث الشريف فقليلة ، عُد منها الأستاذ عبد السلام هارون سبعة ^(٢) ، وأوصلها بعضهم إلى اثني عشر حديثا ^(٣) .

(١) راجع فهرس الكتاب في الجزء الخامس من طبعة الاستاذ عبد السلام هارون ، وفهرس كتاب سيبويه للشيخ عزيمة ٧٢٠ - ٧٦١ .

(٢) انظر الجزء الخامس من الكتاب بتحقيقه ص ٣٢ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٥ .

(٣) د . خديجة الحديثي ص ٧٧ من كتاب (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)

وبلغت شواهد الكتاب من الشعر أكثر من ألف وخمسين بيتاً ،
وربما تزيد قليلاً أو تنقص عن هذا العدد باختلاف نسخ الكتاب^(١) ،
وكثير من الشواهد المنسوبة في الكتاب - وهي نحو ألف شاهد - من
نسبة أبي عمر الجرمي : وفي هذا يقول الجرمي « نظرت في كتاب سيبويه
فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الآلاف فقد عرفت أسماء قائلها ، وأما
الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها^(٢) » .

وقد ذكر العلامة محمد محمود الشنقيطي - رحمه الله - في كتابه (الحماسة
السنية) أن واحداً من هذه الخمسين وهو : « أَفْبَعَدَ كَفْدَةً تَمْدَحُنْ قَبِيلاً »
لامرئ القيس ، وأن صدره : « قَالَتْ فُطَيْمَةُ حُلُّ شَعْرِكَ مَدَحَهُ »
من قصيدة عدتها ثمانية عشر بيتاً نادرة الوجود ، أوردها كلها في
الحماسة السنية ، والشرط المذكور منسوب في كتاب سيبويه إلى (مفتتح) ،
وهو في الجزء الثاني ص ١٥١ طبعة بولاق^(٣) .

وقد حفل (الكتاب) بالشواهد النثرية من حكم العرب وأمثالهم ،
ومن ذلك قولهم :

« ادفع الشر ولو أصبعا^(٤) » ، « بثس الرمية الآرنب^(٥) » ، « تسمع بالمعيدي

(١) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٥ - ٤٦

(٢) خزنة الادب بتحقيق هارون ١٧/١ ، وسيبويه : حياته وكتابه للدكتور

أحمد بدوي ٤٣

(٣) وقد أنكر بعضهم نسبة القصيدة التي فيها الشرط المذكور لامرئ القيس .
قال الرافعي : « والصحيح أن تلك الابيات التي منها هذا الشرط موضوعه على
امرئ القيس ، لنزولها عن طبقته ، وظهور الصنعة والتوليد فيها » - انظر
سيبويه : حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوي ٤٣ ، وهامش الخزنة بتحقيق هارون
١٧/١ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٤٩ ، ١٨٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ .

(٤) ١٣٦/١ بولاق

(٥) ٢١٣/٢ بولاق

لأن تراه ، ، ^(١) ، وإن لاحظتية فلا السية ^(٢) ، ، قضية ولا بأحسن لها ^(٣) ،
كل شيء ولا شتية حر ^(٤) ، ، ومن كلامهم « كل رجل وضعته ^(٥) ،
« كيف أنت وقصة من تريد ^(٦) ، ، « ما ز رأسك والسيف ^(٧) ... إلخ .

بالإضافة إلى ما لا يحصى من الألفاظ المفردة العربية التي انتشرت في
الكتاب ولا سيما قسم الصرف .

شروحه :

موضوع الكتاب من أجل الموضوعات ، وأعظمها خطرا ، لذا أقبل العلماء
عليه بمجرد ظهوره مشغوفين به ، قارئين له ، لكنهم أحسوا صعوبة
وأدركوا ثقله وشدته ، ففي كثير من عباراته غموض ، وفي عديد من مصطلحاته
خفاء ، وفي ترتيبه وتبويبه جدة لم يفهدها فيما بين أيديهم من المؤلفات
الأخرى في شتى العلوم والفنون ، حتى كان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه :
« هل ركبت البحر ١٩ » ، تمظيا واستصعابا لما فيه ^(٨) ، وقال المازني :
« قرأ على رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي :

(١) ٢٢٩/٢ بولاق .

(٢) ١٣١/١ بولاق .

(٣) ٣٥٥/١ بولاق .

(٤) ١٤٢/١ بولاق .

(٥) ١٥٠/١ ، ١٥٤ ، ١٩٧ بولاق .

(٦) ١٥١/١ بولاق .

(٧) ١٣٨/١ بولاق .

(٨) ابنه الرواة ٢٤٨/١ ، وخزانة الادب بتحقيق هارون ٣٧١/١ ، وانظر

٣٠ - ٣١ من مقدمة هارون للكتاب ، والرماني النحوى ١٣٣ - ١٣٥ .

أما أنت فجزاك الله خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا ^(١) ، وقال ابن كيسان « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في اللوضع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يالفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبهم ^(٢) » .

وهكذا وجد القدماء انفسهم صعوبة في الكتاب وغموضا ، فعملوا على شرحه وإزالة غموضه ، كل على قدر ما تيسر له من علم وطاقة ، وطول إلف وجيل صبر .

ومن أشهر شروحه :

١ — شرح السيرافي ، وهو أبو شعيبه الحسن بن عبد المرزبان السيرافي ، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ^(٣) ،

وهذا الشرح من أطول شروح الكتاب ، وأوسعها شهرة ، ومنه نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية ومعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، وقد حقق أكثر أجزائه في رسائل علمية حصل أصحابها على درجة العالمية (الدكتوراه) من قسم اللغويات في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

٢ — شرح الرماني ، وهو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني للتوفى سنة ٣٨٤ هـ ^(٤) وتوجد نسختان مخطوطتان ، إحداها بمكتبة فيض الله

(١) انباه الرواة ٢٤٨/١ .

(٢) خزانة الادب بتحقيق هارون ٣٧١/١ .

(٣) راجع ترجمته في بغية الوعاة ٥٠٧/١ ، ومعجم الادباء ١٤٥/٨ ، ووفيات الاعيان ٣٦٠/١ ، وانباه الرواة ٣١٣/١ ، وطبقات الزبيدي ١١٩ ، وانظر مقدمة هارون للكتاب ٣٦ ، والرماني النحوى ١٣٦ .

(٤) راجع ترجمته في بغية الوعاة ١٨٠/٢ ووفيات الاعيان ٤٦١/٢ ، وانباه الرواة ٢٩٤/٢ .

باستامبول برقم ١٩٨٤ ، وفي مجمع اللغة العربية نسخة مصورة منها رقمها ١٨٣ نحو ، وفي معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية منها صورة مصغرة (ميكرو فيلم) ، والأخرى في مكتبة فينا برقم ٧٦٩ .

وتقع النسخة الأولى في خمسة مجلدات ينقصها الأول ، وأما نسخة فينا فتحوى على الثلث الأخير من كتاب سيديويه ^(١) .

٣ — شرح ابن خروف ، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي الإشبيلي ، للتوفي سنة ٦١٠ هـ ^(٢) ، وتوجد منه مخطوطة ناقصة بدار الكتب المصرية بال مكتبة التيمورية برقم ٣٥٠ ، ومنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات .

٤ — شرح الصفار ، وهو أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسى ، مات بعد الثلاثين وستمائة ^(٣) ، ويقال إن شرحه من أحسن شروح الكتاب ، وتوجد منه قطعتان ، الأولى بدار الكتب المصرية رقم ٩٠٠ نحو ، وتبدأ بأول الكتاب ، وتنتهى فى أثناء حديثه عن (باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه ^(٤)) ، والأخرى محفوظة بالخرانة العامة بالرباط برقم ٣١٧ ق ، وتبدأ بأول الكتاب ، وفى بدايتها سقط ، وتنتهى فى أثناء (باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهى ^(٥)) .

(١) انظر مقدمة هارون للكتاب ٤٧ ، والرماني النحوى ١٦١ .

(٢) راجع ترجمته فى بغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، ووفيات الاعيان ٢٢/٣ ، وانظر مقدمة هارون للكتاب ص ٣٧ .

(٣) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢٥٦/٢ .

(٤) ٩٧/١ يولاى .

(٥) ١٣٠/١ يولاى .

شروح شواهد الشعرية :

عن العلماء بشرح شواهد (الكتاب) الشعرية كما عنوا بشرح (الكتاب) والتعليق عليه ، ومن أهم الشروح شواهد الكتاب الشعرية ثلاثة :

١ — شرح الأعلام الشنتمري ، وهو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ^(١) وقد سمي شرحه (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) ، وهو مطبوع بأسفل الكتاب من طبعة بولاق .

٢ — شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، وهو يوسف بن الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى سنة ٣٨٥ هـ^(٢)

وقد حققه الدكتور محمد علي الرّيح هاشم ، كما حققه أيضا الدكتور محمد علي السلطاني وكلا التحقيقين طبع أكثر من مرة .

٣ — شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، وهو أحمد بن محمد ابن إسماعيل النحوي المصري المتوفى سنة صبيح وثلاثين - أو ثمان وثلاثين - وثلاثمائة^(٣) ، وقد شرح بتحقيق الأستاذ زهير غازي زاهد سنة ١٩٧٤ م بالنجف .

(١) انظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٥٦/٢ ، ووفيات الاعيان ٧٩/٦ ، وانباه الرواة ٥٩/٤ .

(٢) انظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٥٥/٢ ، ووفيات الاعيان ٧٠/٦ ، وانباه الرواة ٦١/٤ .

(٣) انظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٦٢/١ ، ووفيات الاعيان ٨٢/١ ، وانباه الرواة ١٠١/١ .

الفصل الثاني

موقف سيبويه من الضرورة الشعرية

ويشتمل على المباحث الآتية :

- ١ — مفهوم الضرورة عند سيبويه .
- ٢ — وجه الضرورة .
- ٣ — هل يحمل على الضرورة عند سيبويه ما وجد محل جيد ؟
- ٤ — أنواع الضرائر في كتاب سيبويه .

١ - مفهوم الضرورة عند سيوييه

للعلماء فى مفهوم الضرورة مذهبان :

الاول : وهو مذهب الجمهور - أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يجوز نظيره فى النثر ، سواء أكان الشاعر عنه مندوحة ^(١) أم لا .

والثانى : وهو مذهب ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، اعتمادا على أن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل الذى لا مدفع له ^(٢) .

فقول ذى الخرق الطهوى :

يقولُ الخَفَى وأُبْفَضُ العُجْمَ ناطِقاً إلى رَبَّنَا صوتُ الجمارِ اليُجَدِّعُ ^(٣)

فيه ضرورة عند الجمهور ، وهو إدخال « أل » الموصولة على صريح الفعل المضارع لمشايمته لاسم المفعول ، وذلك لا يجوز عندم فى النثر ؛ إذ هو شاذ قبيح لا يجىء إلا فى ضرورة .

وزهب ابن مالك إلى أن وصل « أل » بالمضارع وغيره جائز اختياراً ، ولكنه قليل ، وقد صرح به فى شرح التسهيل فقال : « وعندى أن مثل

(١) المندوحة : السعة والفسحة ، والمراد : اتساع الامر أمام الشاعر بحيث يتمكن من الفرار من الوقوع فى الضرورة . انظر اللسان (ندج) المجلد الثالث ص ٦٠٦ ، وكذا المعجم الوسيط ٩١٧/٢ .

(٢) انظر خزانة الادب بتحقيق هارون ٣١/١ ، والضرائر للكلوسى ٦

(٣) انظر فى البيت نوادر أبى زيد ٦٧ ، والانصاف ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٢٢ ، وابن يعيش ١٤٤/٣ ، والخزانة ٣١/١ ، ٤٨٢/٥ ، ومغنى اللبيب (أل) ٤٩/١ ، وشرح شواهد للسيوطى ٥٩ ، والهمع ٨٥/١ ، والدرر ١٦٠/١ .

هذا غير مخصوص بالضرورة ، لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار
يجدع^(١) .

فابن مالك يرى أن إدخال « أل » - هنا - اختيار وليس ضرورة ،
إذ للشاعر مندوحة وسعة ، تمكنه من أن يقول : صوت الحمار يجدع ، دون
إخلال بالوزن أو المعنى .

واعتمادا على هذا المذهب في الضرورة لا يرى ابن مالك بأسا من
الاستشهاد لمجيء المضارع مجزوما بلام طلب مقدرة بعد قول خبري في الاختيار
بقول منظور بن مرثد الأسدي :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْدَنْ فَاِنُنِي حَمَوُهَا وَجَارُهَا^(٢)

فهو يرى أن الأصل : لَتَأْذَنْ ، فحذف الشاعر اللام وكسر حرف
المضارعة ، وليس الشاعر - عنده - مضطرا إلى هذا الحذف ، تمكنه من أن
يقول : اِيْذَنْ ، فحذف لام الطلب وإبقاء عملها في البيت - إذن - اختيار
لا ضرورة ، في حين يرى الجمهور أن ذلك ضرورة لا اختيار .

ومما لا شك فيه أن مذهب ابن مالك ظاهر الفساد ، لاعتماده على مجرد
التفسير اللغوي البحت لمعنى الضرورة ، دون مراعاة لطبيعة الشعر ، ودون

(١) خزائن الادب ٣٣/١ هارون .

(٢) انظر في البيت مغنى اللبيب ٢٢٥/١ ، وشرح السيوطي لشواهد ص
٢٠٥ ، وشرح الاشموني ٤/٤ ، والهمع ٥٦/٢ ، والدرر ٧١/٢ ، واعراب الفعل
١٣٦ .

نظر إلى أن الشعر لغة العواطف والوجدان ، ورب كلمة يراها الشاعر مفعمة بالمعاني التي تجيش في صدره ، صادقة في التعبير عنها ، مع ما في استعمالها من مخالفة لسنن الكلام ، وقواعد النحاة ولا يرى ذلك في مرادياتها

ما يسائر سنن الكلام وقواعد النحاة قال أبو حيان « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ، فقال إنهم لا يلجئون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا : كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه مأمّن ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر ، المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثرى ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه مأمّن لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره ^(١) .

وذكر الشاطبي أن مذهب ابن مالك في الضرورة باطل من وجوه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلي إعماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه .

(١) الاشباه والنظائر ٢١٩/١ ، وانظر الضرائر للكلوسي ٦ ، وخزانة الادب

٣٣/١ ، وتحفة الغريب للدمامي ٨٢/١ .

الثاني : أن الضرورة عند النجاة ليس معناها أنه لا يمكن في اللوضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . هذه الراء في كلام العرب من الشيعاء في الاستعمال . كان لا يجهل ، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها ، حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على للنبر فلا يسمع في نطقه راء ، فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً ، ولا مربية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير ، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى أن لضرورة في شعر عربي ، وذلك خلاف الإجماع ، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظه ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك اللوضع ، إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتمل في شيء يزيل تلك الضرورة .

الثالث : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أن مالا ضرورة فيه يصلح هنالك فن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟

الرابع : أن العرب قد تأتي الكلام القياسي لعارض زحاف ، فتستطيع المزاخفة دون غيره أو بالعكس ، فتركب الضرورة لذلك ^(١) .

(١) خزانة الأدب ٣٣/١ - ٣٤ بتحقيق هارون ، وانظر الخصائص ٣/٣٠٣ .

وبعد هذا العرض الموجز لقولى العلماء فى الضرورة نجد سؤالاً يفرض نفسه :

إلى أى القولين يذهب سيبويه ؟

وعلى الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال سبقت فى مقدمة هذا البحث ، وهى أن سيبويه يوافق الجمهور فى أن الضرورة ما وقع فى الشعر دون النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا . أقول على الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال قد سبقت أرى أن الأمر يحتاج إلى توضيح وتفصيل ، ذلك أننا رأينا العلماء مضطربين فى بيان موقف سيبويه من الضرورة ، فهم من يقول إنه يرى رأى الجمهور فى الضرورة ، ومنهم من يقول إن ظاهر قوله فى الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، فإسّر هذا الاضطراب ؟ وما سبب هذا التعارض ؟

لقد صرح سيبويه برأيه فى الضرورة الشعرية فى أول باب عرض فيه لهذه الضرورة - كما سبق - وهو (باب ما يحتمل الشعر)^(١) ، فصدره بقوله : « أعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام . » ولم يقيد هذا الجواز الخصوص بالشعر بشرط ألا يكون للشاعر عنه مندوحة ، وتكرر منه ذلك فى كثير من الضرائر الشعرية التى ذكرها فى (الكتاب) ، ومن ذلك قوله : « وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا »^(٢) ، « ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار إلا فى شعر »^(٣) ، « وقد جاء

(١) ٨/١ بولاق .

(٢) ١٣/١ بولاق .

(٣) ٨٩/١ - ٩٠ بولاق .

في الشعر : حسنة وجهها .. (١)

« وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا » (٢) ، « وقد جاء (سبعان) منونا مفردا في الشعر » (٣) ، « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر » (٤) ، « وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تنق (لا) .. » (٥) ، « وقد جعل بعض الشعراء (ثمانى) بمنزلة حذار » (٦) .. ، « وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر » (٧) .. إلخ

فإذا ما انتقلنا من العبارات إلى الشواهد وجدناه يستشهد على الفصل بين (كم) الخبرية وما أضيفت إليه بالجار والمجرور للضرورة بقول أنس بن زعيم (٨) :

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلاَ وكريمٍ بخلهُ قسِدَ وضعه
وقد أوضح سيبويه أنه يجوز في (مقرف) الجر والرفع والنصب ، وذكر توجيه كل من الأوجه الثلاثة فقال : « فالرفع على أن يجمل (كم)

(١) ١٠٢/١ بولاق

(٢) ١٠٦/١ بولاق

(٣) ١٦٤/١ بولاق

(٤) ٣٢٥/١ بولاق

(٥) ٣٥٥/١ بولاق

(٦) ١٧/٢ بولاق

(٧) ١٥٢/٢ بولاق

(٨) وقيل : لعبد الله كريض ، وقيل : لأبى الاسود الدؤلى ، وانظر فيه الكتاب ٢٩٦/١ ، والمقتضب ٦١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣ ، والمقرف : النذل اللئيم الأب .

ظرفاً ويكون لتكثير المرات وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر ،
والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا ، والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه
وبين (كم) في الجر ، وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت
فيه بالمجرور ضرورة ، وموضع (كم) في اللوضعين رفع بالابتداء . والتقدير :
كثير من المقرفين نال العلا بجود .

فسيبويه أجاز الجر في البيت للضرورة مع سهولة الفرار من هذه الضرورة
بالرفع أو النصب ، وفي هذا دليل على عدم اشتراطه في الضرورة ما اشترط
ابن مالك من عدم وجود مندوحة للشاعر عن الوقوع فيها . يقول
ابن عصفور : « اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرج الزيادة فيه والنقص
منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجاز العرب فيه ما لا يجوز
في الكلام ، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ، لأنه موضع ألغت فيه
الضرائر . دليل ذلك قوله :

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه

في رواية من خفيض « مقرفاً » ألا ترى أنه فصل بين (كم) وما أضيفت
إليه بالمجرور ، والفصل بينهما من قبل ما يختص بجوازه الشعر ، مع أنه لم
يضطر إلى ذلك ، إذ يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه » ^(١) .

وإلى جانب تعبير سيبويه عن الضرورة الشعرية بنحو (ويجوز
في الشعر) نراه - أيضاً - يستعمل تعبير (الاضطراب) ، فيقول - مثلاً -

« فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب . (١) » ، « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلى :

فألفيته غير مستعجب ولا ذاكر الله إلا قليلا

لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال : رعى القوم ، وهذا اضطرار . ، (٢) ، « وسألت الخليل عن البيئات لم لم تنصب فى موضع النصب إذا كان الأول مضافا ، وذلك قولك : رأيت معديركرب ، واحتملوا أياذى صبأ ، فقال : شبهوا هذه البيئات بألف مشى حيث عروها من الرفع والجرف كما عروا الألف منها عروها من النصب أيضا ، فقالت الشعراء حيث اضطرروا (وهو رؤية) : سوى مساحيين تقطيط الحقيق . . (٣) »

« وإذا كان (فاعل) لغير الآدميين كمرعى فواعل وإن كان لذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز فى الآدميين من الواو والنون فصارع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين ، وذلك قولك : جال بوازل وجمال عواضه ، وقد اضطر فقال فى الرجال (وهو الفرزدق) :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نوا كس الأبصار (٤)

(١) الكتاب ٥١/١

(٢) الكتاب ٨٥/١

(٣) الكتاب ٥٥/٢

(٤) الكتاب ٢٠٧/٢

ويبدو أن استعمال سيبويه لتعبير (الاضطرار) وإبرازه في كثير من الأحيان في صورة الفيد كأن يقول : « فإن اضطر شاعر » ، أو « اعلم أن الشعراء إذا اضطروا » ، أو « فقالت الشعراء حيث اضطروا » ، أو « قالوا مضطرين ... إلخ » .

أقول يبدو أن هذه التعابير ونحوها جعلت بعض العلماء يرون أن الضرورة عند سيبويه ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، ولعل مما أكد هذا الاتجاه لديهم قوله :

« ولا يحسنُ في الكلام أن تجعلَ الفعلَ مبنياً على الاسم ولا تذكرَ علامةَ إضمارِ الأولِ حتى تخرجَ من لفظِ الإعمالِ في الأولِ ومن حالِ بقاءِ الإسمِ عليه ، وتشغله بغيرِ الأولِ حتى يمتنعَ أن يكونَ يعملُ فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام . »

قال أبو النجم العجلى :

قد أصبحتُ أمُّ الخيارِ ندِّي على ذنبها كله لم أصنع

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء ، وكأنه قال كله غير مصنوع ... (١) .

قال السيرافي شارحا عبارة سيبويه :

« يعنى أنك إذا جعلت الاسم مبتدأ وجعلت الفعل خبراً ، فالوجه أن تظهر الضمير الذى يعود إلى الاسم ، حتى يخرج من لفظ ما يعمل فيه فى الأول . يعنى أنه قهيج أن تقول : (زيدٌ ضربت) ، لأن (ضربت) من لفظ ما يعمل فى (زيد) ، لحدفك الضمير فى اللفظ ، ولا بد من تقديره حتى يصح أن يكون خبراً للاسم الأول ، إذ قد جعلت الاسم مبتدأ ، ولا يصح أن يكون الفعل خبراً له حتى يكون فيه ما يعود إليه ^(١) . »

ثم قال : « وهو مع قهجه جائز فى الكلام ، والدليل على جوازه فى الكلام أن الشاعر لو قال : (كلُّهُ لم أصنع) لاستقام البيت ولم يتركس ، فلم تدع الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه ، فلم بذلك جوازه فى غير الشعر .. ^(٢) . »

إن قول سيبويه تعقيباً على بيت أبي النجم السابق : « فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة فى غير الشعر ... » إلخ ، ثم تفسير السيرافى لهذه العبارة بتعارضان تماماً مع الاتجاه الأول فى موقف سيبويه من الضرورة الشعرية ، لأن رفع الشاعر « كلُّهُ » فى البيت - فى ضوءهما - لا يعد ضرورة ، لتمكينه من النصب دون كسر البيت أو إخلال بالمعنى ، فهو - إذن - بمنزلة فى غير الشعر ، فهو أنه جائز بقهيج أو ضعف شعراً ونثراً .

والتعارض هنا ليس غريباً على سيبويه ، وإنما هو كما يقال « شلشنة أعزُّها من أخزم » .

(١) شرح السيرافى بتحقيق دردير محمد أبو السعود ٤٧٧/١ - ٤٧٨ .

(٢) شرح السيرافى بتحقيق دردير محمد أبو السعود ٤٧٩/١ .

ذلك أنك تقرأ عبارة لسيبويه فتفيد اتجاهها معينا أو حكما محمدا ،
ثم تقرأ عبارة أخرى تفيد اتجاهها مغايرا للاتجاه الأول أو حكما معارضا للحكم
السابق ، فليس التعارض مقصوراً في (الكتاب) على قضية (الضرورة الشعرية) ،
بل العبارات التي (ظاهرها) التناقض والتعارض كثيرة في كتاب سيبويه ،
مما أوقع العلماء بعده في اضطراب واختلاف في بيان مراده ، والتوفيق بين
نصوصه ، ودفع ما بينها من تعارض (١) .

لكن الذي نستطيع أن نقوله مطمئنين إليه أن مذهب سيبويه في الضرورة
هو ما سبق أن أوضحناه ، وهو أن يقع في الشعر ما لا يقع في البشر مطلقا ،
أي سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، والذي يؤيد هذا أمور أهمها :

١ - تصدير حديث سيبويه عن الضرورة الشعرية بقوله « اعلم أنه يجوز
في الشعر ما لا يجوز في الكلام » ، ولم يقيّد ذلك الجواز بما لا مندوحة
للشاعر عنه .

٢ - كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضائر الشعرية جاءت فيها
روايات أخرى تخرجها عن الضرورة ، فكان سيبويه إما أن يشير إلى هذه
الروايات دون أن يرد رواية الضرورة كما فعل في قول أنس بن زعيم السابق :

كم بجود مقرف فال العلا . . البيت (٢)

(١) انظر فهارس عزيمة ١٨ ، وسيبويه امام النحاة ١٦١ وما بعدها .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٦/١ .

وفي قول الفرزدق :

أسكران كان ابن للراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر^(١) ؟

وإما أن يكتبني بذكر رواية الضرورة دون أن يشير إلى غيرها من الروايات^(٢) .

٣ — كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن أو إخلال بالمعنى ، ومن ذلك - مثلا - قول أبي الأسود الدؤلي :

فألفينه غير مستعجب ولا ذاكر الله إلا قليلا^(٣)

أورده سيبويه شاهدا على حذف التنوين من « ذاكر » تخلصا من التقاء الساكنين للضرورة ، إذ لو تخلص من التقاء الساكنين بكسر نون التنوين لانكسر البيت ، لكنه كان يمكنه أن يقول :

فألفينه غير مستعجب ولا يذكر الله إلا قليلا

دون ارتكاب ضرورة أو إخلال بالوزن .

(١) انظر الكتاب ٢٣/١ - ٢٤ .

(٢) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٣٧ ، ٤٤٢ - ٤٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ٨٥/١ .

وقول الفرزدق الذي أورده سيبويه شاهداً على الجزم بإذا للضرورة :

ترفعُ لي رِخندفٌ والله يرفعُ لي ناراً إذا خمدتُ نيرانهم تَقِيدُ^(١)

كان يمكنه وضع (منى) موضع (إذا) دون ضرورة أو إخلال بالوزن^(٢).

٤ — يرى سيبويه أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر ، فيقول في الكتاب ٣٢/٥١ :

وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر . قال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَشِيرِي عَذِيرِي — يريد : يا جارية ، وقال في مثل :
اِفْتَدِ مَخْفُوقُ ، وَأَصْبَحْ لَيْلُ ، وَأَطْرِقْ كَرَا^(٣) . . .

ولاشك أن للشئ لون من ألوان التعبير النثرى الاختياري ، لكن لما كثر استعماله وجريانه على الألسنة كان موضع تخفيف ، فجاز فيه ما جاز في الشعر . قال اللبرد :

« والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها^(٤) » .

فإذا كان سيبويه يرى الأمثال — وهو التي لا تقيد بوزن ولا قافية — يجوز فيها ما يجوز في الشعر من الضرورة ، فكيف يقال — بعد ذلك — إن الضرورة عنده ما لا مندوحة عنه للشاعر ؟

(١) انظر الكتاب ٤٣٤/١ .

(٢) وانظر الخصائص ٦١/٣ .

(٣) انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٠٣/١ ، ٤٣١ ، ٧٨/٢ ، وانظر أسرار النداء ٢٥ .

(٤) المقتضب ٢٦١/٤ .

• — قول سيبويه بعد ذكره رأى الخليل ويونس في نحو : اضرب
أيهم أفضل : « وتفسير الخليل ذلك الأول بعيداً إنما يجوز في شعر أوفى
اضطرار^(١) » .

ولما كان مقتضى العطف التفسير جاز لنا أن نقول إن عبارة « إنما يجوز
في شعر أوفى اضطرار » تدل — بظاهرها — على أن الضرورة عند سيبويه
نوعان : ما يجوز في الشعر دون النثر ولم يضطر الشاعر إليه بل كان له عنه
سعة ومندوحة ، وما وقع فيه بدافع الضيق والاضطرار ولم يكن له عنه
مندوحة .

ولامانع من أن يكون مدلول عبارتي (يجوز في الشعر) ، و (يجوز في
الاضطرار) — عند التعليق — واحداً ، كما ذكر ذلك أحد الباحثين
المعاصرين^(٢) ، مستدلاً باستعمال سيبويه إحدى العبارتين مع بعض الشواهد ،
ثم استعماله العبارة الأخرى مع هذه الشواهد بعينها عند إعادة ذكرها .

أقول : لا مانع من أن يكون مدلول العبارتين واحداً ، ذلك أن
المصطلحات عند سيبويه تتسع وتمتد ، ولذلك نراه يسمي الحال خيراً ،
والتوكيد صفة تارة وعطفاً أخرى ، والعطف بدلاً ، والمقصود منقوصاً^(٣) ،

(١) انظر فهارس كتاب سيبويه لعضيمه ٢٠ - ٢٢ .

سيبويه (٤٣٨) .

(٢) هو الدكتور خالد عبد الكريم جمعه في كتابه (شواهد الشعر في

(٣) الكتاب ٣٩٨/١ .

وكثيرا ما نراه يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء^(١).

كذلك رأيناه - هنا - يستعمل التعبير للشتم على قيد (الاضطرار) حيث لا اضطرار . يقول : « ينصبون في الشعر إذا اضطروا به (كأن) إذا خففوا يريدون معنى (كأن) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله :

كَأَنَّ وَرِيدَ يَوْ رِشَاءُ خُلَيْبٍ »^(٢)

فالشاهد في البيت تخفيف (كأن) ونصبها الاسم الظاهر للضرورة ، وبلاحظ أن سيبويه عبر عن هذه الضرورة بالاضطرار ، مع أنه ذكر أن البيت رواية أخرى جائزة ، وهي لا تشتمل على هذه الضرورة ، فقال : « وإن شئت رفعت في قول الشاعر :

كَأَنَّ وَرِيدَ يَوْ رِشَاءُ خُلَيْبٍ . »^(٣)

٦ - ما ذكره سيبويه في بيت أبي النجم العجلي

قد أصبحت أم الخيل تدعي على ذنبا كله لم أصنع

في (الكتاب) ٤٤/١ مما يفيد - ظاهرا - عدم عدة رفع « كله » ضرورة شعرية لوجود مندوحة عنه إلى النصب دون إخلال بالبيت ، يمكن القول بأن سيبويه قد رجع عنه بما ذكره بعد ذلك في بيت الشاعر :

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢٤/١ ، وهامش المقتضب ١٤٣/١ .

(١) الكتاب ٤٨٠/١ .

(٢) السابق نفسه .

كم بجودٍ مُقرِّفٍ نال العلا . البيت

فقد استشهد سيبويه بهذا البيت في الكتاب ٢٩٦/١ على الفصل بين كم
ومجرورها بالجار والمجرور للضرورة ، مع أن للشاعر عنه مندوحة بالرفع أو
النصب كما سبق بيانه .

ففي كل من البيتين مخالفة لنسق الكلام للشاعر عنها مندوحة ، ومع
اتفاقهما في ذلك عند سيبويه الثاني منهما في الضرائر - صراحة - دون الأول ،
وفي هذا من التعارض ما لا يخفى ، إلا أن علماء الأصول قد ذكروا أن العالم إذا
وقع له قولان متعارضان في مسألة واحدة على النحو الذي وقع لسيبويه هنا عمل
بالمتأخر ، وعد الأول مرجوعاً عنه ، ولا سيما إذا كان للتأخر هو الأليق
بمذهبه والأجربى على قوانينه . وقد سبق القول بأن التعارض ليس مقصوراً
في كتاب سيبويه على قضية الضرورة الشعرية ، بل امتد إلى مسائل آخر
عرض لها علماء الأصول بالدراسة ومحاولة التوفيق ^(١) .

وفي ضوء ما تقدم من أدلة يطمئن البحث إلى أن الضرورة عند سيبويه
هي ما وقع في الشعر دون النثر مطلقاً ، كما هو مذهب الجمهور ، خلافاً لابن
مالك كما تقدم ، وذكر بعض النحاة - كابن بيش ^(٢) - أن لابرد يرى أنه
لا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة ، ومن ثم

(١) انظر الخصائص ٢٠٠/١ - ٢٠٨ ، والاقتراح ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠٢/٨ ، وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه

غلط سيبويه في حمله قول النمر بن تولب :

سَقَتْنِه الزَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

على إرادة (إمّا) ، والتقدير : وإمّا من خريف ، فحذف (ما) من (إمّا) للضرورة^(١) . قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٨ : «وقدر ذلك أبو العباس المبرد من الغلط ، فقال : (ما) لا يجوز إلغاؤها إلا في غايه من الضرورة ، ولا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة ، مع أن (إمّا) يلزمها أن تكون مكورة وههنا جاءت مرة واحدة . قال أبو العباس : لو قلت : ضربت إمّا زيداً ، لم يجز لأن المعنى إما هذا وإمّا هذا ، وصحة محله على ما ذهب إليه الأصمعي أنها (إن) الجزائية ، والمراد : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى » .

والذي نراه أن المبرد كان يرى الضرورة مالا مندوحة عنه للشاهر وقت الحادثة والشبيهه حين ألف (مسائل الغلط) التي نقد فيها (الكتاب) ورد فيها كثيرا من شواهد في الضرورة وغيرها ، إلا أنه رجع عن هذا الرأي بعد ذلك كما رجع عن كثير من المسائل التي تعقب فيها سيبويه ، وكان يعتذر منها ويقول : «هذا شيء كنا رأينا أيام الحادثة ، فأما الآن فلا»^(٢) ، ووافق سيبويه والجمهور في الضرورة ، كما يتضح ذلك في كتابه (المقتضب) الذي ألفه في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نضجه العقلي ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته^(٣) ، ففي المقتضب تراه - مثلا - يذكر رواية

(١) انظر الكتاب ١٣٥/١ ، ٤٧١ .

(١) انظر مقدمة الشيخ عزيمة للمقتضب ٩٦/١ .

(٢) انظر مقدمة الشيخ عزيمة للمقتضب ٧٠/١ .

الضرورة وبعض الروايات الأخرى دون ردُّ لرواية الضرورة^(١) ، كما تراه
يتفق في كثير من الضرائر مع ضرائر الكتاب لسيبويه كما سنوضح إن شاء
الله عند عرضنا لضرائر الكتاب ، وأكثر من هذا تراه يتفق مع سيبويه
في أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها^(٢).

(١) انظر المقتضب ٢٢/٢ ، ٩١/٤ - ٩٤ .

(٢) انظر المقتضب ٢٦١/٤ .

٢ - وجه الضرورة عند سيبويه

يقول سيبويه في آخر باب ما يحتمل الشعر : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها^(١) » ومعنى هذه العبارة أن الضرورة - وهي رخصة للشاعر - ينبغي أن يكون لها وجه تخرج عليه ، إذ ليس معنى كونها رخصة أن يستعملها الشاعر بلا قيود أو حدود ، وإلا « عدّ خارجا عن سنن العربية ، بعيدا عن طرقها » .

يذكر سيبويه « أن الشاعر إذا اضطرّ أضمر في الكاف فيجرونها على القياس^(٢) » ثم يقول : « لو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت ري ، وكى خطأ » ، من قبل أنه ليس في العربية حرف « يُفْتَح قبل ياء الإضافة^(٣) » .

أي أى الشاعر إذا اضطر فأدخل الكاف على ياء المتكلم أجراها على القياس ، فكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم ، وليس له أن يتحرر من قيود العربية ، فيفتح الكاف قبل ياء المتكلم مثلا - بحجة الاضطرار - إذ لو فعل ذلك ما وجد وجها صحيحا يحمل هذه الضرورة عليه .

يقول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه موضحا أن الضرورة الشعرية ليس معناها الخروج البتة عن قواعد اللغة ومقاييسها :

(١) الكتاب ١٣/١ ، وانظر الضرائر للآلوسي ١٨ ، وشواهد الشعر في كتاب

سيبويه ٤٣٧ .

(٢) الكتاب ٣٩٢/١

(٣) السابق نفسه .

« وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ، ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون للتسكلم فيه لاحدا ، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا مطرحا ، ولم يدخل في باب الضرورة^(١) . »

وهكذا للضرورة عند سيبويه وغيره من العلماء حدود تلتهى إليها ، وغاية تقف عندها ، ومقاييس يلتزم الشعراء بها ، ذلك لأن الضرورة مخالفة لسنن الكلام المنشور ، خارجة عن قوانينه ، بما للشعر من سمات متميزة ، وطبيعة متفردة ، تجعله خليقا بأن يتخفف من كثير من قيود الكلام ، لكنه مع ذلك أحد نوعي التعبير اللغوي ، فيلغى أن تتصل بين النوعين الاسباب ، وأن تمتد بينهما الوشائج .

فلا ضرورة إلا وهناك صلة ما تربطها بالكلام ، وهذه الصلة هي التي تعرف بوجه الضرورة ، أو بعلّة الضرورة .

وللمتبع لضرأثر (الكتاب) يجد أن وجه الضرورة عند سيبويه لا يخرج — غالبا — عن أحد أمرين :

١ — تشبيه ما وقع في الشعر بما وقع في الكلام ، كصرف ما لا ينصرف تشبيها له بما ينصرف من الأسماء^(٢) ، وحذف ما لا يحذف تشبيها له بما قد حذف واستعمل محذوفا^(٣) .

(١) الجزء الثاني ص ٣ تحقيق د. دردير محمد أبو السعود .

(٢) الكتاب ٨/١ .

(٣) الكتاب ٨/١ .

٢ - رد الأشياء إلى أصولها ، كالاكتفاء في جزم المضارع المقتل لآخر
بحذف الحركة دون الحرف^(١) ، وفك الإدغام في المضعف^(٢) .

وربما خرج وجه الضرورة عن هذين الأمرين ، كالنقديم والتأخير في قول
عمر بن أبي ربيعة

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

قال سيبويه مشيراً إلى هذه الضرورة ووجهها « ويتعملون قبس الكلام
حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص^(٣) ... » .

وفي ضرورة تذكير الفعل مع كون الفاعل ضميراً يعود إلى مؤنث :
« وقد يجوز في الشعر : موعظة جاءنا . اكتفى بذكر الموعظة عن التاء^(٤) » .

وكثيراً ما أورد سيبويه الضرورة دون إشارة إلى وجهها ، كضرورة حذف
العاطف بعد (إياك^(٥)) ، وحذف (يا) من اسم الجنس المعين^(٦) .

وربما أورد سيبويه الضرورة في موضع وأشار إلى وجهها في موضع آخر ،
كضرورة حذف (ما) من (إما) ، فقد ذكرها في الكتاب ١٣٤/١ ،
ثم أشار إلى وجهها في ٦٧/٢ كما سنبين ذلك بالتفصيل في موضعها
إن شاء الله تعالى .

(١) الكتاب ٦٠/٢

(٢) الكتاب ١١/١ ، ١٦١/٢ .

(٣) الكتاب ١٢/١

(٤) الكتاب ٢٣٩/١

(٥) الكتاب ١٤٠/١

(٦) الكتاب ٣٢٥/١

٣ - هل يحمل على الضرورة - عند سيبويه -

ما وجد محمل جيد ؟

لما كانت الضرورة الشعرية ارتكاب ما لا يجوز ارتكابه في منشور الكلام ، كان ما يؤدي إلى غيرها أولى مما يؤدي إليها ، ولذلك يذكّر سيبويه في باب (كم) أن هناك تفسيرين لجر تمييز (كم) الخبرية ، أولهما : أنها تجر كما يجر المضاف المضاف إليه ، « فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون ، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو : مائتي درهم ، فأنجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ... » (١) ، وثانيهما : أنه مجرور بمن مضمرة ، ويضعف سيبويه الوجه الثاني من هذين التفسيرين لأن إضمار الجار بلا عوض لا يكون إلا في شذوذ أو ضرورة ، ذلك لأنه ليس كل جارٍ يضمّر لأن المجرور داخل في الجار فصاراً عندهم بمنزلة حرف واحد (٢) ، ثم يقول :

« والتفسير الأول في (كم) أقوى ، لأنه لا يحمل على الاضطراب والشاذ إذا كان له وجهٌ جيدٌ » (٣) .

وهكذا وضع سيبويه قانوناً يقضى بعدم الحمل على الضرورة ما وجد محمل جيد ، وهو فيه موفٍ بحق العربية في السلامة من المخالفة ما أمكن ، ومع هذا نجده في مواضع من الكتاب يخالف هذا القانون أحياناً ، وينتبت ما يتعارض

(١) الكتاب ٢٩٣/١

(٢) الكتاب ٢٩٤/١

(٣) الكتاب ٢٩٤/١

معه تماماً ، فنحن - مثلاً - نراه يقول : « ولا يجوز طرح (ما) من (إِمّا)
إلا في الشعر . قال النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صَيْفٍ وإن من خريف فلن يعدّما

ولمّا يريد : وإما من خريف^(١) .

فالشاهد في البيت المذكور عند سيبويه حذف (ما) من (إِمّا)
للضرورة^(٢) ، وخالفه في ذلك الأصمعي والمبرد ، فذكرا أن (إن) في البيت
شرطية حذف الفعل بعدها لتقدم ما يدل عليه ، فتقدير سيبويه يترتب عليه
وقوع ضرورتين في البيت : حذف (إِمّا) الأولى ، وحذف (ما) من (إِمّا)
الثانية إذ التقدير عنده إِمّا من صَيْفٍ وإما خريف ، وتقدير غيره لا يترتب
عليه ضرورة ما ، وهكذا يخالف سيبويه قانونه فيحمل على الضرورة
ما يمكن حمله على غيرها .

ومما يزيد في التعارض مع قانون عدم الحمل على الضرورة مع وجود محمل جيد
ما يراه من الضرائر للمركبة أو (إدخال الضرورة على الضرورة) حتي فيما يمكن
البعد فيه البتة عن الضرورة ، كاستشهاده بقول عامر بن جوين الطائي :

فلم أر مثلها خباسة واحدٍ ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله^(٣)

(١) الكتاب ١٣٥/١

(٢) بناء على مذهبه في (اما) ، اذ يراها مركبة من (ان) و (ما) ،
وغيره يراها بسيطة وهو الاصل - انظر الكتاب ١٣٥/١ ، ٦٧/٢ ، وحاشية الدسوقي
على مغنى اللبيب ٨٤/١

(٣) انظر الكتاب ١٥٥/١ .

على إظهار (أنْ) ونصب الفعل بعد كاد في غير مواضع الإظهار للضرورة، وهي ضرورة مركبة، إذ الأصل تجرد للمضارع بعد كاد من (أنْ) للصدرية الناصبة للمضارع، لكن سيبويه يرى أن الشعراء قد يستعملون (أنْ) ههنا مضطرين فهذه ضرورة، وحذف (أنْ) مع بقاء عملها من غير عوض ضرورة أخرى في حين يرى بعض العلماء أن الأصل «أفعلها»، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها كما هي لفظة كَغَم وليست ضرورة (١).

٤ - أنواع الضرائر فى كتاب سيبويه

يمكن إجمالها فى أربعة أنواع هي :

١ - النقص ، وهي أكثر الضرائر فى الكتاب ، وتشمل نقص الحركة ،
والحرف ، والكلمة .

٢ - الزيادة ، وتشمل زيادة الحركة ، والحرف ، والكلمة

٣ - التقديم والتأخير ، وتشمل تقديم حرف من حروف الكلمة
وتقديم بعض الكلام على بعض .

٤ - الإبدال ، وتشمل إبدال الحرف من الحرف ، والكلمة من الكلمة ،
والحكم من الحكم .

وسنتناول فى الفصل الثالث من كتابنا دراسة الضرائر فى كتاب سيبويه
مرتبة بحسب هذه الأنواع .

الفصل الثالث

(الضرائر الشعرية فى كتاب سيويه)

أولا : ضرائر النقص (١)

١ - نقص الحركة

(تسكين عن « مع »)

قال سيبويه في الكتاب : « سألت الخليل عن (معكم) و (مع) لآى شيء نصبتهما ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً ، وذهبا معاً ، وقد ذهب معه ، ومن معه - صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة أمام وقدام . قال الشاعر فجعلها كمثل حين اضطر (وهو الراعى) :

وريش منكم وهواى معكم وإن كانت زيارتكم لياماً (٢) ،

أورد سيبويه هذا النص في باب الظرف للبهمة غير للتمكنة ، ولذا قال الرضى بعد أن ذكر أنها ظرف عادم التصرف لازم للنصب : « وظاهر كلام سيبويه أنه مبنى . قال : سألته - يعنى الخليل - عن معكم لآى شيء نصبتهما ؟ يعنى : لم لم تبين على السكون ؟ هذا لفظه ، فن قال إنها مبنية فلهشابهته للحرف

(١) آثرت التعبير بالنقص على التعبير بالحذف ليشمل الحذف وغيره كالعطف على المضمر المجرور دون إعادة الجار ، والعطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ، تقليلاً للأنواع .

(٢) الكتاب ٤٥/٢ ب . والبيت من الوافر وهو منسوب فى الكتاب الى الراعى ونسبه العيني الى جرير وهو مذكور فى ديوانه ٥٠٦ ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى بتحقيق الريح ٢٥٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٥/١ ، ٢٥٤/٢ ، وابن يعيش ١٢٨/٢ ، ١٣٨/٥ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، والاشمونى

بقلة التصرف فيها ، إذ لا يكون إلا منصوباً ، والأولى الحكم بإعرابه لدخول التنوين في نحو : كنا معاً ، وانجراره بمن - وإن كان شاذاً - نحو : جئت من معاً أي عنده (١) ... » .

ولست أوافق الرضى في أن ظاهر كلام من يفيد أن (مع) ظرف مبنى ، وإن أوردها في باب الظروف للمبهمة غير للتمسكة ، اللهم إلا إذا قصد الرضى أنه مبنى في الأصل ، لكونه من الظروف المبهمة ، والظروف للمبهمة تبنى ، وإنما أعربت - إذا لم تسكن عينها - لأنها قد استعملت مفردة ، نحو : جاء معاً ، وذهب معاً فوقعت موقع (جميع) ، كما استعملت مضافة نحو : وقد ذهب معه ، ومن معه ، فجعلوها كأمام وقدام وما أشبههما من الظروف المعربة . قال ابن السيرافي « ونظيرها (أيهم) ، حين أعربت وهي مبهمة ، وهي أخت (من) و (ما) ، وإنما أعربت لأنها تستعمل مضافة ومفردة ، فصارت أقوى من أخواتها وأقرب إلى الأسماء المتمكنة فأعربت (٢) » .

فإن اضطر شاعر إلى تسكين عينها - كما جاء في بيت الكتاب - فهي ظرف مبنى على السكون كالظروف للمبهمة نحو لدن وما أشبهها ، لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع (٣) ، « وذهب أبو علي إلى أن من فتحة فهو عنده ظرف ومن أسكنه جملة حرفاً (٤) » .

وبعد هذا العرض النحوي نقول إن سيبويه استشهد بالبيت المذكور

(١) شرح الكافية ١٢٧/٢ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢٥٥/٢ .

(٣) شرح التصريح ٤٨/٢ .

(٤) الامالى الشجرية ٢٤٥/١ ، ٢٥٣/٢ .

على تسكين عين (مع) للضرورة الشعرية ، تشبيها لها بما يبنى من حروف للعاني على السكون نحو بَلْ وَهَلْ كما ذكر الأعلم ، وخالف سيبويه جماعة من المتأخرين ذهبوا إلى أن تسكين عين (مع) لغة غَنَم وربيعة لا ضرورة كما ذكر سيبويه ، محتجين بأن ذلك ورد في الكلام . نقل عن السكائي أن ربيعة تقول : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أبيك بالسكون وذكر الرضى أن العين الساكنة على هذه اللغة إذا لاقت ساكنًا بعدها كسرت نحو : كنت مع القوم^(١) .

ولامانع من كون تسكين عين (مع) لغة عند قوم ضرورة عند آخرين ، إذ موافقة الضرورة بعض اللغات لا تخرجها عن الضرورة ، قال الألوسي : « اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب في الكلام ، ومع ذلك لا تخرجها عن الضرورة عند الجمهور .

صرح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فن الضرائر فقال :

وربما تصادف الضرورة بعض لغات العرب المشهورة اه^(٢)

(نقص فتحة الإعراب من آخر للمنفوس المنصوب)

قال سيبويه^(٣) : « وسألت الخليل عن الياءات : لِمَ لم تُنصب في موضع النصب الأول إذا كان الأول مضافاً وذلك قولك : رأيتُ معد يكربٍ

(١) انظر شرح الكافية ١٢٧/٢ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب

٣٣٣/١ ، والاشموني ٢٦٥/٢ .

(٢) الضرائر للألوسي ٣٤ .

(٣) في الكتاب ٥٥/٢

واحتملوا أيادي سباً ؟ فقال : شبهوا هذه الياءات بألف 'مُثْنِي' حيث عرّوها من الرفع والجر ، فكما عرّوا الألف منهما عرّوها من النصب أيضا ، فقالت الشعراء حيث اضطروا (وهو رؤية) : (رجز) .

سَوَى مَسَارِحِينَ تَقْطِطُ الْحَقَقُ (١)

وقال بعض السعديين :

يَادَارَ هَنْدٍ عَقَتْ إِلَّا أَنَا فِيهَا (٢)

ونحو ذلك.

الشاهد في كل من البيتين إسكان الياء من الاسم المنقوص في حال النصب للضرورة ، حملا لها على ألف المقصور ، وموضع الشاهد في البيت الأول

(١) انظر في البيت شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٧/٢ ، ولأبي جعفر النحاس ٢٤٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٨ ، والمقتضب ٢٢/٤ ، وابن يعيش ١٠٣/١٠ ، والامالي الشجرية ١٠٤/١ ، وديوان الشاعر ١٠٦ . وأراد بالمساحى حوافر حمر الوحش ، والتقطيط : التسوية والتقليم ، والحق جمع حقه . يريد أن كل حافر من حوافرها مستدير مستو كأنه حقة ، وفاعل « سوى » في البيت بعده :

تقليل ما قار عن من سمر الطرق

(٢) هذا صدر بيت للحطيئة ، وعجزه :

بين الطوى فصارات فواديها

والاثافي : الحجارة التي تنصب عليها القدر ، جمع أثفية بالضم والكسر ، والطوى أصله البئر المطوية بالحجارة ، ثم سمي به جبل أو موضع ، وصارت في الاصل جمع صارة وهي رأس الجبل ثم سمي بها جبل .

وانظر في البيت شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٦/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٩ ، وابن يعيش ١٠٢/١٠ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢ ، ٣٤١ ، والمنصف ١٨٥/٢ ، ٨٢/٣ ، والمحتسب ١٢٦/١ ، ٣٤٣/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٤١٠ ، وديوان الشعر ١١١ .

قوله « مساحين » حيث وقع مفعولا به منصوبا بالفتحة المقدرة للضرورة ، وموضع الشاهد في الببت الثاني قوله « أثافها » فهو اسم معرب منقوص وقع مستثنى بعد كلام تام موجب فاضطر الشاعر إلى حذف علامة نصبه وهي الفتحة للضرورة .

قال ابن الشجرى : « قال أبو العباس محمد بن يزيد : هو من أحسن الضرورات ، لأنهم ألحقوا حالة بحالتين . يعنى أنهم جعلوا المنسوب كالمجرور والمرفوع مع أن السكون أخف من أخف الحركات ، ولذلك اعزموها على إسكان الياء في ذوات الياء من المركبات نحو معد يكرّب وقالى قلا^(١) » .

(نقص الضمة والكسرة من آخر الاسم والضمّة من آخر الفعل)

قال سيبويه في الكتاب^(٢) : : وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شهوا ذلك بكسرة فحذفوا ، حيث حذفوا فقالوا : فعُذِّ وبضمة عَضِد حيث حذفوا فقالوا : عَضِدْ ، لأن الرقعة ضمة والجرة كسرة قال الشاعر :

رُحْتُ فِي رَجَّتِكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ^(٣)

(١) الامالى الشجرية ١٠٥/١ ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٣ .

(٢) ٢٩٧/٢ ب

(٣) نسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ٣٣٧/٢ ، والبغدادى فى الخزانة ٤٨٥/٤ الى الاقشير الاسدى وابن عصفور فى الضرائر ٩٥ لابن قيس الرقيات وقيل للفرزدق وليس فى ديوانه ، وهو من السريع وانظر فى البيت الضرائر لابن عصفور ٩٥ ، والالوسي ٢٢٤ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٩٥/٣ ، والمحاسب ١١٠/١ ، والامالى الشجرية ٣٧/٢ ، والهمع ٥٤/١ ، الدرر ٣٢/١ .

ومما يُسَكَّنُ في الشعر وهو بمنزلة الجرّة إلا أن من قال قَفِخْدُ لم يُسَكَّنْ ذلك قال الراجز :

إذا اغْوَجَجْنَ قلت : صَاحِبُ قَوْمٍ بالدَّوِّ أمثال السَّفِينِ المَوْمِ (١)

فسألتُ من يُنشدها هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد : صَاحِبِي .
وقد يُسَكَّنُ بعضهم في الشعر وَيُشَمُّ ، وذلك قول الشاعر
(امرئ القيس) .
..... (مريع)

فاليوم أَشْرَبَ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ (٢)

وجعلت النقطة علامة الإشمام ، ولم يحىء هذا في النصب لأن الذين يقولون : كَبِدٌ وفَخْدٌ لا يقولون في جَمَلٍ : جَمَلٌ :

استشهد سيبويه بالبيت الأول من الآيات الثلاثة للذكرة في النص السابق على حذف ضمة الإعراب من الاسم الواقع فاعلا وهو (من) للضرورة ،

(١) نسبه ابن السيرافي ٣٤١/٢ الى أبي نخيلة ، والدو : الفلاة الواسعة ، والعموم : جمع عائمة وهي السفينة التي تشق الماء وتدخل فيه ، والضمير في « اغوججن » يعود الى الابل . شبه دخول الابل في الصحراء بدخول السفن في الماء ، وانظر في البيت الضرائر لابن عصفور ٩٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٥ ، والالوسي ٢٧٢ ، والخصائص ٧٥/١ ، ٣١٧/٢ .

(٢) قال الاعلم بهامش الكتاب : « يقول هذا حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب الخمر حتى يثار به ، فلما أدرك ثاره حلت له بزمه ، فلا يائم في شربها اذ قد وفى بنذره فيها ، والمستحقب : المكتسب ، وأصل الاستحقاب حمل الشيء في الحقيبة ، والواغل : الداخل على الشرب ولم يدع » ا هـ

وانظر في البيت الضرائر لابن عصفور ٩٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٥ ، والالوسي ٢٢٥ ، ٢٧٠ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣٨٨ ، ٣١٧/٢ ، ٩٦/٣ ، والمحتسب ٤٨٤/١ ، ٣٥٠/٨ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، وشرح التصريح ٨٨/١ ، والهمع ٥٤/١ ، والدرر ٣٢/١ ، وديوان الشاعر ١٢٢ ، ٢٥٨ .

تشبيها بما تحرك وسطه بالضم خفف بالنسكين نحو (عَضُد) ، كما استشهد
بالبيت الثالث على حذف ضمة الإعراب - أيضا - من الفعل للمضارع للرفع
(أشرب) للضرورة تشبيها بما تحرك وسطه بالضم خفف بالنسكين نحو
(ظُرِفَ) .

أما البيت الثاني فقد استشهد به على حذف الكسرة من آخر الاسم
للضرورة تشبيها بما تحرك وسطه بالكسر خفف نحو (فَخِذْ^(١)) ، ف قوله
« صاحب » أصله - كما ذكر سيبويه - صاحبي ، فهو منادى مضاف إلى ياء
للتكلم ، حذفت منه الياء اكتفاء بكسرة للنسابة فصار (صاحب)^(٢) ،
ثم سكن الشاعر الباء للضرورة . وأنكر للبرد والزجاج الضرورة في البيتين :
الأول والثالث ، لما فيها من إذهاب علامة الإعراب ، وهي لمعنى ،
ورويا موضع « وقد بدا هتك من للثرز » : « وقد بدا ذاك من للثرز » ،
وموضع . « فاليوم أشرب » : « فاليوم فاشرب » ، أو « فاليوم
أسقى^(٣) » .

قال ابن عصفور : والصحيح أن ذلك^(٤) جائز سماعا وقياسا . أما القياس

(١) يجوز أن تكون علة الضرورة في الأبيات الثلاثة ونحوها إجراء الموصول
مجرى الوقت كما ذكر ابن عصفور في الضرائر ٩٣ .

(٢) انظر أسرار النداء ٤٣ .

(٣) ذكر الأخفش أن الرواية الجيدة « فاليوم فاشرب » و « فاليوم أسقى »
وقال : « ورواية من روى « فاليوم أشرب » لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة ،
وان كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا » أ ه النوادر ١٨٨ ، والخزانة
٣٥٢/٨ ، وقال الأعلام بهامش الكتاب ٢٩٧/٢ : « وهذا من أقبح الضرورة في
(هن) وما أشبهه مما حرك للإعراب ، وبعض النحويين لا يجيزه » أ ه .

(٤) المشار إليه ذهب الحركة الاعرابية من الاسم والفعل للضرورة .

فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب الإدغام ، لا يخالف ذلك أحد منهم ، وقد قرأت القراء ﴿ مالك لا تأمنا ^(١) ﴾ بالإدغام وخط في المصحف بنون واحدة ، فلم ينكر أحد من النحويين ، فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي ألا ينكر ذهابها للتخفيف .

وأما السماع فثبت التخفيف في الآبيات التي تقدم ذكرها ^(٢) ، وروايتهما ^(٣) . بعض تلك الآبيات على خلاف التخفيف لا يقدح في رواية غيرهما ، وأيضا فإن ابن محارب قرأ ﴿ وبعولتهن أحق بردهن ^(٤) ﴾ بإسكان التاء ، وكذلك قرأ الحسن ﴿ وما بعدهم الشيطان ^(٥) ﴾ بإسكان الدال ، وقرأ أيضا مسلمة بن محارب ﴿ وإذ بعدكم كم الله ^(٦) ﴾ بإسكان الدال .

وكان الذي حسن مجيء هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله ، من حيث كان غير مستقل بنفسه ، فصار التخفيف لذلك كأنه .

(١) سورة يوسف . آية ١١

(٢) ذكر ابن عصفور فيما تقدم خمسة أبيات شواهد ، منها بيتا الكتاب الأول والثالث ، وثلاثة أبيات آخر ، هي قول جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم
ونهر تيرى فما تعرفكم العرب
يريد : فما تعرفكم ، وقول الآخر :

وناع يخبرنا بمقتل سيد
تقطع من وجد عليه الأنامل
يريد : يخبرنا ، وقول الآخر :

بكل مدمة وكل مثقف
تنقاه من معدنه فى البحر جالبه
يريد : من معدنه

(٣) يعنى المبرد والزجاج .

(٤) سورة البقرة . آية ٢٢٨ .

(٥) سورة النساء . آية ١٢٠ .

(٦) سورة الأنفال . آية ٧ .

قد وقع في كلمة واحدة ، والتخفيف الواقع في الكلمة نحو : عَضُدٌ في عَضُدٍ ،
وَفَحِذٌ في فَحِذٍ ، وإِبِلٌ في إِبِلٍ سائغٌ في حال السعة ، لأنه لغة لقبايل ربيعة ،
بمخلاف ما شبه به من للتفصل فإنه لا يجوز إلا في الشعر ^(١) ، اهـ .

أما الضرورة في البيت الثاني من أبيات الكتاب - وهي حذف كسرة
للمناسبة في قول الراجز :

إذا اعوججن قلت : صاحبٌ قَوْمٌ

فذكر ابن عصفور في الضرائر ^(٢) اتفاق النحويين على جوازها لسكون
المحذوف ليس حركة إعراب ، وذكر الأعلام أنها من أقبح الضرورة وأن هناك
من يرى عدم جوازها زاعما أن الرواية :

إذا اعوججن قلت صاح قَوْمٌ ^(٣)

وما أورده ابن جني في (الخصائص) يؤيد ما ذكره الأعلام من كون إذهاب
حركة غير الإعراب كإذهاب حركة الإعراب في عدم الاتفاق على
جوازها ، بمخلاف ما ذكره ابن عصفور .

فقد أشار ابن جني إلى ضرورة إذهاب الحركة وتسكين الحرف ، ومثل لما

(١) الضرائر ٩٥ - ٩٦ ، وانظر الخصائص ٧٥/١ .

(٢) ص ٩٦ .

(٣) انظر هامش الكتاب ط بولاق ٢٩٧/٢ .

بسبعة أبيات منها أبيات الكتاب الثلاثة للذكورة هنا ،^(١) ولم يفرق بين إذهاب حركة الإعراب وغيرها ، وعقيب الأبيات قال : « واعتراض أبي العباس^(٢) في هذا للموضع إنما هو ردّ الرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة ، مجرد من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جملة خصمه^(٣) » ، وإيراد هذا التعليق من ابن جنى بعد ذكره الأبيات بما فيها الرجز للذكور يدل على أن اعتراض اللبرد شمله أيضا بطعنة في روايته وادعائه أن الرواية الصحيحة لا تتضمن هذه الضرورة كما ذكر الأعلام ، وإن كان الأعلام لم يصرح بذكر اللبرد وصرح به ابن جنى .

(١) وأربعة الأبيات الأخرى هي قول جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم البيت

وقول نهشل بن حري :

فلما تبين غب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور

وقول الراعى :

تابى قضاة أن تعرف لكم نسبا وابنائزار فأنتم بيضة البلد

وقول لبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وانظر الخصائص ٣١٧/٢ ، ٣٤١ .

(٢) يعنى اللبرد .

(٣) الخصائص ٧٥/١

(٢) نقص الحرف

(حذف حرفين من آخر الكلمة على غير مذهب الترقيم)

قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر .

« اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال المعجاج :

قَوَّاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

يريد : الحمام (٢) »

اشتمل بيت المعجاج للذكور على ضرورتين : صرف ما لا ينصرف وهو قوله : « قواطنا » ، وحذف جزء من آخر الكلمة في قوله : « الحمى » والذي يعيننا هنا الضرورة الثانية وهي ضرورة الحذف ، أما الأولى فستتحدث عنها — إن شاء الله تعالى — في ضرائر الزيادة .

وقد ذكر الأعلام في تغيير (الحمام) إلى (الحمى) أوجهاً ، أحسنها وأشبهها

(١) انظر في البيت شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩ ، ٨٨ ، والضرائر لابن عصفور ١٤٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٦ ، والخصائص ١٣/١٣٥ ، والمحاسب ٧٨/١ ، والانصاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٥ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والهمع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/١ ، ٣١٨/٢ ، والأشمونى ٢٩٩/١ ، ١٨٣/٣ ، وديوان الشاعر ٥٩ .

(٢) الكتاب ٨/١ .

بالمستعمل من كلام العرب أن يكون الشاعر قد اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها لدلالة الباقي على المحذوف منها، وبنائها بناء (يد) و (دم)، وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية .

ووجه آخر : أن يكون حذف الألف من (الحمام) فبقى (اللحم) ، وأبدل من الليم الثانية ياء استثقالا للتضعيف ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، ثم كسر ما قبل الياء لتسلم من الانقلاب إلى الألف .

ووجه آخر : أن يكون حذف الليم لترخيم في غير النداء ضرورة ، وأبدل من الألف ياء ، كما يبدل من الياء ألف في قولهم : مدارى وعذارى ، وإنما أصله : مدار وعذار .

وفي الوجه الثانى من الأوجه الثلاثة التى ذكرها الأعلام تسكف حذف الألف - مع زيادتها - لتحصنها بالتوسط ، وفي الوجه الثالث مخالفة لما شرطه النحاة فى ترخيم الضرورة من كون الاسم المحذوف آخره صالحا للنداء ، لأن الاسم هنا غير صالح للنداء لكونه محلى بأل^(١) .

وقال ابن عصفور فى الضرائر^(٢) : « وذهب أبو العلاء للمعرى إلى أنه أراد : من ورق الحمام الحمي . أى المحمى ، فحذف للسوصوف وأقام الصفة مقامه

(١) انظر أسرار النداء ١٣١ .

(٢) ص ١٤٣ .

وخفف الياء المشددة فقال : من ورق الحمى . ففي البيت على مذهبه ضرورتان :
إحداهما حذف للوصوف وإقامة الصفة مقامه ، مع أن الصفة غير خاصة بجنس
الموصوف لأن (الحمى) قد يوصف بها غير الحمام ، وذلك غير جائز
في سعة الكلام : لا يجوز أن تقول : مررت بطويل • تريد : برجل طويل ،
لأن الطول صفة غير خاصة بالرجل ، إذ قد يوصف به غيره ، والآخرى :
تخفيف الياء المشددة • اهـ .

(حذف ياء للنقص اكتفاء عنها بالكسرة)

أورد سيبويه في كتابه ثلاثة شواهد على هذه الضرورة ، هي قول خفاف
ابن ندبه السلمي :

كَنَوَاحٍ رِيشٍ حَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ

ومسحت بالثنتين دَهْفَ الْإِنْسِدِ^(١)

وقول مفرس الأسدي :

(وافر)

(١) انظر في البيت شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ٢٧٧/١ ، وأبى جعفر
النحاس ٢٩ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ ، والانصاف ٥٤٦ ، ومغنى اللبيب ١٠٥ ،
والضرائر لابن عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٣ ، وهو في
الكتاب ٩/١ .

قَطِرَتْ بِمَنْحُلِي فِي يِعْمَلَاتِ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا (١)
وقول الأعمش :
(كامل)

وأخو الفَوانِ مَيَّ يَشَأُ يَصْرِمُ مِنْهُ وَيَكُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدُ وَدَادِ (٢)
أراد الأول : (كنواحي ريش) ، إذ هي جمع ناحية كجوار جمع جارية ،
ونواحي الريش جوانبه وأطواقه ، فحذف الياء في الإضافة للضرورة .

وأراد الثاني : (دوامي الأيدي) فحذف الياء مع الألف واللام والضرورة .
وأراد الثالث : (وأخو الفواني) ، فحذف الياء مع الألف واللام للضرورة .

ووجه حذف الياء والاجتزاء عنها بالسكرة هنا التشبيه بقصر الممدود ،
أو بحذفهم للياء مع الإفراد عن الإضافة والتنوين نحو قولهم : هذه نواح ،
وتلك أيدي ، وهن غوان ، من جهة أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين ،
فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه (٣) .

(١) انظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٣١ ، والضرائر لابن
عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١ ، ٤٣ ، ١٤٣ ، ابن
الشجري ٧٢/٢ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، ١٣٣/٣ ، والانصاف ٥٤٥ ، ومغنى
اللبيب ٢٢٥ وهو في الكتاب ٩/١ ، ٢٩١/٢ .

(٢) انظر في البيت ابن السيرافي ٤٥/١ ، والنحاس ٣٠ ، وابن عصفور
١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٣ ، والانصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع
١٥٧/٢ ، والدرر ١١٧/٢ ، وديوان الشاعر ٩٨ .
وهو في الكتاب ١٠/١ .

(٣) انظر الضرائر لابن عصفور ١٢٠ .

قال ابن عصفور في الضرائر ص ١٢١ :

« ومن الناس من أنكر على صيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من « الأيد » وأمثاله من ضرورة الشعر ، واستدل على ذلك بأنه قد جاء في القرآن حذف الياء في غير رهوس الآي ، وقرأ به عدة من القراء كقوله سبحانه وتعالى : « من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً ^(١) » وفي آي غيرها . وهذا لا يلزم النحويين لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء في الأيدي وأمثاله قد يحذفها في الضرورة لما ذكرناه اهـ ^(٢) .

(حذف الياء والواو الواقعتين صلة لضمير الغائب)

فأما حذف الياء في قول مالك بن خريم الحمداني . (طويل)

فإن يك غنياً أو سميناً فإنني سأجعل عيْنِي لِنَفْسِي مَقْنَعاً ^(٣)

أراد : لنفسى ، فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهاً بها في الوتف .

وأما حذف الواو فقد ذكر صيبويه له أربعة شواهد ، وهي قول الشماخ : (وافر)

له زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ ، أو زمير ^(٤)

(١) الكهف ١٧ .

(٢) وانظر أمالي ابن الشجري ٧٢/٢ - ٧٣ .

(٣) انظر في البيت شرح ابن السيرا في لأبيات صيبويه ١٦٦/١ ، وشرح النحاس ٣٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٢ ، والمقتضب ٣٨/١ ، ٢٦٦ ، والانصاف ٥١٧ .

وهو في الكتاب ١٠/١ .

(٤) انظر فيه شرح ابن السيرا في ٢٩٢/١ ، والنحاس ٣١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٢ ، ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥١ ، والمقتضب ٢٦٧/١ ، والخصائص ١٢٧/١ ، ٣٧١ ، ١٧/٢ ، ٣٥٨ ، والهمع ٥٩/١ ، والدرر ٣٤/١ ، وديوان الشاعر ٣٦ .

وهو في الكتاب ١١/١ .

وقول حنظلة بن قاتك :
(طويل)

وَأَيَقِنَ أَنَّ الْخَلِيلَ إِنْ تَلْتَمِسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيَرُ^(١)

وقول رجل من باهلة :
(بسيط)

أَوْ مُعَبِّرُ الظُّهْرِ يُنْمِي عَنْ وَرِثَتِهِ مَا حِجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ^(٢)

وقول الأعشى :
(طويل)

وَمَالُهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالُهُ
مِنْ الرِّيحِ حَظًّا لَاجِنُورٍ وَلَا الصَّبَا^(٣)

حذفت الواو الواقعة صلة هاء الضمير في : « كَأَنَّهُ » ، و « بعده » ،
و « ربه » ، و « وماله من مجد » ، إجراء لها مجرى الوقف .
والإتيان بحركة هاء الغائب كاملة من غير صلة - أي من غير إشباع -

(١) انظر فيه ابن السيرافي ١٧٢/١ ونسبه الى تليد العيشمي ، وشرح النحاس
للأبيات لكتاب ٣٣ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، والانصاف ٥١٧ .

وهو في الكتاب ١١/١ .

(٢) انظر فيه ابن السيرافي ٢٨٠/١ ، والنحاس ٣٣ ، والضرائر لابن عصفور
١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥١ ، والمقتضب ٣٨/١ ، والانصاف
٥١٦ .

وهو في الكتاب ١٢/١ .

(٣) يهجو عمرو بن المنذر فيقول : هو لم يرث مجدا ولا كسب خيرا ،
فليس له خط من الريحين الجنوب والصبا ، وهما أكثر الرياح عندهم خيرا .

وانظر في البيت شرح ابن السيرافي ٩٤/١ ، وشرح النحاس ٣٣ ،
والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٠ ، والمقتضب

٣٨/١ ، ٢٦٦ ، والانصاف ٥١٦ .

وهو في الكتاب ١٢/١ .

يسمى (اختلاسا) ، وقد ذكر أستاذنا الشيخ دضيمه^(١) أن اختلاسا حركة هاء الغائب الذى جعله سيديويه والمبرد^(٢) من الضرورة الشعرية جاء فى آيات كثيرة فى القراءات السبعية المتواترة ، منها قوله تعالى : « فبهдам اقتده »^(٣) ، وقوله عز وجل « فآلفه إلبهم »^(٤) ، وقوله سبحانه « وإن تشكروا يرضه لكم »^(٥) .

والحق أن هناك فرقا بين اختلاسا حركة هاء الغائب فى الضرورة وماورد فى القراءات السبعية المتواترة ، ذلك أن هاء الضمير فى الآيات القرآنية المذكورة ونحوها كانت مسبوقه بحرف علة ساكن ، فالفعل « يرضه » كانت الهاء فيه مسبوقه بألف ساكنة ثم حذفت للجزم ، وهاء الضمير إن سبقت بحرف علة ساكن واو أو ياء أو ألف فالتحذف الياء والواو بعدها . قال سيديويه فى باب إثبات الياء والواو فى الهاء التى هى علامة الإضمار وحذفها :

« فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ، لأن الهاء من مخرج الألف ، والألف تشبه الياء ، والواو تشبههما فى المد وهى أخنهما ، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن وأكثر ، وذلك قولك : عليه يافتى ، ولديه فلان ، ورأيت أباه قبل ، وهذا أبوه كثرى ،

(١) بهامش المقتضب ١٧٧/١ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٦/١ .

(٣) سورة الأنعام - آية ٩٠ ، وانظر غيث النفع ٩٣ ، والنشر ٢٦٠/٢ ، والبحر المحيط ١٧٦/٤ .

(٤) سورة النمل - آية ٢٨ ، وانظر غيث النفع ١٩١ ، والنشر ٣٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٧٠/٧ .

(٥) سورة الزمر - آية ٧ ، وانظر غيث النفع ٢٢٠ ، والنشر ٣٦٢/٢ ، والبحر المحيط ٤١٧/٧ .

وأحسن القراءتين « ونزلناه تنزيلا^(١) » ، و « إن تحمل عليه يلهث^(٢) » ،
« وشروه بشمن يبخس^(٣) » ، و « خذوه فغلوه^(٤) » ، والإمام عربي^(٥) ،

فصلة الضمير كانت محذوفة في الفعل (يرضاه) — قبل الجزم ، فلما جزم
الفعل وحذفت الألف للجزم لم يعتمد بالحذف وبقيت الصلة استصحابا للأصل ،
وحل عليه أمره نحوه : افتده ، وألقه ... إلخ ، وليس كذلك ماورد في الشعر
شاهدا على الضرورة المذكورة ، إذ لم تسبق فيه هاء الضمير بحرف علة ساكن ،
وعلى هذا يمكن القول بأن حذف الصلة إنما يكون ضرورة — عند
سيبويه^(٦) — إذا لم يكن ما قبل هاء الضمير علة ساكنافي الأصل كالأبيات
التي تقدم ذكرها .

وقد حكم النحاة على هذه الضرورة قياسا واستعمالا . قال ابن جني
في الخصائص :

« وما ضعف في القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب ،

(١) سورة الاسراء . آية ١٠٦ .

(٢) سورة الاعراف . آية ١٧٦ .

(٣) سورة يوسف . آية ٢٠ .

(٤) سورة الحاقة . آية ٣٠ .

(٥) الكتاب ٢/٢٩١ ، وانظر المقتضب ١/١٧٥ .

(٦) قال السيرافي : فصل سيبويه بين الهاء التي قبلها واو أو ياء ساكنة أو
الف ، فاختار فيها أن تحرك ولا توصل بحرف ، نحو عليه ، و (ألقى عصاه) ،
و (خذوه) واختار في الهاء التي قبلها ساكن غير الواو والياء والألف أن توصل بالواو
(منهو آيات) ، وأصابتهو جائحة ، واختار أبو العباس حذف الصلة في منه
وأصابته ، ولم يفرق بين حرف اللين وغيره وهذا هو الصحيح « ١٠ ه هامش
الكتاب ٢/٢٩١ ، وانظر الضرائر لابن عصفور ١٢٤ .

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة ، أو زمير

فقوله : (كأنه) — يحذف الواو وتبقى الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال .

ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف ، وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه ، كما تسكنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) ، والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعا ، وتسكن الهاء ، فيقال : (كأنه) ، فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزاتي الوصل والوقف ، وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخ ، لا ينقيك بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس ، وقال أبو إسحاق في نحو هذا : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك لما أريتك من أنه لا على حد الوصل ولا على حد الوقف اهـ^(١) .

(حذف الياء من (هي) والواو من (هو))

امتشهد سيبويه على حذف الياء من (هي) بقول الشاعر : (رجز)

دارٌ لسعدى إذْهِ مِنْ هَوَا كَا^(٢)

(١) الخصائص ١٢٧/٣ .

(٢) وصف دارا خلت من سعدى ، فتغيرت بعدها ، وذكر أنها كانت لها دارا ومستقرا إذ كانت مقيمة بها ، فكان يهواها باقامتها فيها . وانظر في البيت الضرائر لابن عصفور ١٢٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٢ ، والخزانة ٥/٢ ، ٢٦٤/٥ ، ١٣٨/٨ ، والخصائص ٨٩/١ ، والانصاف ٦٨٠ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٩٠ ، وابن الشجرى ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٣ ، والهج ٦١/١ ، والدرر ٣٦/١ .

وهو في الكتاب ٩/١ من الأبيات التي لم يعلم قائلها .

واستشهد على حذف الواو من (هو) بقول الآخر : (بسيط)

يَنْفَاهُ فِي دَارِ صَدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينَئِذَا يُعَلِّمُنَا وَمَا نُعَلِّمُهُ (١)

أراد الأول: إذ هي ، فحذف الياء - التي هي جزء من الضمير عند البصريين (٢) - للضرورة . قال الأعمش : «أراد: إذ هي ، فسكن الياء أولاً للضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان ، تشبيها لها بعد سكنها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله ، والواو اللاحقة له في هذه الحال ، نحو : عليه ، ولديه ، ومنه ، وعنه ، اه (٣) » .

ومعنى هذا أنها ضرورة مركبة ، وأحسن من هذا التوجيه ما قاله ابن يعيش في مبحث للضمير ٩٧/٣ : «وتقول في الواحدة للمؤنثة (هي) بفتح الياء ، كأنهم قووها بالحركة ، إذ كان الضمير المنفصل عندهم يجرى مجرى الظاهر ، وأقل ما يكون عليه الظاهر ثلاثة أحرف ، ولما كان (هو) و (هي) على حرفين قويا بالحركة ، وكانت الفتحة أولى لخطفتها ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الهاء وحدها ، كما ذكرنا في (هو) الذي للمذكر (٤) ، واحتجوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله :

ديار سعدى إذ هـ من هوا كا

(١) انظر فيه الانصاف ٦٧٨ ، وهو في الكتاب ١٢/١ مما جهل قائله .
(٢) ويرى الكوفيون أن الاسم هو الهاء وحدها - انظر المسألة السادسة والتسعين في الانصاف ٦٧٧ .
(٣) الخزانة ٥/٢ ، والانتصاف بهامش الانصاف ٥١٣ .
(٤) انظر ابن يعيش ٩٦/٣ .

وليس في ذلك حجة ، لأن ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات :
 (هي) بتخفيف الياء وفتحها ، لما ذكرنا من إرادة تقوية الاسم ،
 و (هي) بتشديد الياء مبالغة في التقوية ، ولتصير على أبنية الظاهر ،
 و (هي) لإسكان تخفيفاً^(١) ، وينبغي أن يكون الحذف في قوله :

« إذ من هواكا » على لغة من أسكن لضعفها ، إذ المفتوحة قد قويت
 بالحركة ، اهـ .

وبناء على ما ذكره ابن يعيش لم يرتكب الراجز سوى ضرورة واحدة هي
 حذف الياء الساكنة ، حتى لا يترتب على ارتكاب هذه الضرورة قبحان :
 كونها مركبة ، وإبقاء الضمير المنفصل على حرف واحد .

وأراد الآخر : ينأ هو ، فحذف الواو للضرورة ، ويقال في توجيه ضرورة
 حذف الواو من (هو) ما قيل في توجيه ضرورة حذف الياء من (هي) :

(حذف نون « لكن » لالتقاء الساكنين)

استشهد سيبويه على هذه الضرورة بقول النجاشي : (طويل)

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه

ولاك اسقى إن كان مأؤلك ذا فصل^(٢)

(١) في شرح الكافية للرضي ١٠/٢ أن التشديد للياء والواو في هي وهو لغة همدان ، والتسكين لغة قيس وأسد .

(٢) انظر في البيت شرح ابن السيرافي في لأبيات ١٣٥/١ ، والنحاس ٣٠ ، والضرائر لابن عصفور ١١٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٣ ، والألويسي ٦٦ ، والخزانة ٤١٨/١٠ ، والخصائص ٣١٠/١ ، وأمالى ابن السجري ٣٨٥/١ ، وابن يعيش ١٤٢/٩ ، والانصاف ٦٨٤ ، ومغنى اللبيب ٢٩١ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والدرر ٢١٠/٢ ، والأشمونى ٢٧١/١ . وهو في الكتاب ٩/١ .

قال الأعلم : « حذف النون من (لسن) لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين . شبهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها (١) نحو : يغزو العدو ، ويقضى الحق ، ويخشى الله ، ولما استعمل محذوفاً نحو : لم يك ، ولا أذر (٢) . »

(حذف التنوين لالتقاء الساكنين)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٨٥ : « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :
(متقارب)

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٣)

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال : رعى القوم ، وهذا اضطراب ، وهو مشبه بذلك الذي ذكرت لك « اهـ .

استشهد سيبويه بالبيت المذكور على حذف التنوين من اسم الفاعل

(١) أى من حيث كانت النون ساكنة وفيها غنة وهى فضل صوت فى الحرف كما أن حروف المد واللين ساكنة ، والمد فضل صوت .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٩ / ١ .

(٣) غير مستعتب : غير راجع بالعتاب عن قبح ما يفعل . وانظر فيه شرح ابن السيرافى ٦٦ / ١ ، والنحاس ١٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٢٤ ، والأبلوسى ١١٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥ ، والمقتضب ٣١٢ / ٢ ، وابن الشجرى ٣٨٣ / ١ ، وابن يعيش ٩ / ٢ ، ٣٤ / ٩ ، ومغنى اللبيب ٥٥٥ ، والانصاف ٦٥٩ ، والهمع ١٩٩ / ٢ ، والدرز ٢٣٠ / ٢ ، والخزانة ٣٧٤ / ١١ ، وملحقات ديوان الشاعر ١٢٢ .

« ذاكر ^(١) » لضرورة الشعر . قال البغدادى : فى خزانة الأدب ٣٧٥/١١
« وإنما أثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تأمل
المتعاطفين فى التنكير ^(٢) » .

وقال الأعلام موجها الضرورة فى البيت للذكور : « وفى حذف تنوينه لالنفاء
الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيا
ساكن ، كقولك : اضرب الرجل ، تريد اضربن . »

والوجه الثانى : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف
بابن مضاف إلى علم ، كقولك : رأيت زيدا بن عمرو .

وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل ؛

(١) رواية سيبويه بكسر الراء ، بتقدير : ولا غير ذاكر ، فحذف المضاف
وأبقى المضاف إليه مجرورا على حد قول أبى داود :
أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
أى : وكل نار ، ورواية غيره بنصب اسم الفاعل « ذاكر » عطفًا على
« غير » .

(٢) أى صورة ، والا فاسم الفاعل اضافته غير محضة يبقى معها على التنكير إلا إذا
قامت قرينة على مضيه . قال سيبويه فى الكتاب ٨٣/١ : « وأعلم أن العرب يستخفون فيحذفون
النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم
فصار عمله فيه الجر ، ودخل فى الاسم معاقبا للتنوين ، فجرى مجرى : غلام
عبد الله فى اللفظ لأنه اسم » وإن كان ليس مثله فى المعنى والعمل ، وليس يغير
كف التنوين إذا حذفته مستخفا من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة ، فمن ذلك
قوله عز وجل (كل نفس ذائقة الموت) ، (وأنا مرسلو الناقة) ، (ولو ترى إذ
المجرمون ناكسو رؤوسهم) ، و (غير محلى الصيد) . فالمعنى (ولا آمين البيت
الحرام) ، ويزيد هذا عندك بيانا قوله عز وجل : (هديا بالغ الكعبة) و (عارض
ممطرنا) ، فلو لم يكن هذا فى معنى النكرة والتنوين لم توصف به بالبكرة « أهـ »
(٦ - سيبويه)

لأن النعت وللنعت كالشئ الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه ^(١) اهـ .
 وذكر الجرمي أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا ^(٢) ،
 وعليها قرئ : « قل هو الله أحد » ، الله الصمد ^(٣) بدون تنوين « أحد » ،
 و « ولا الليل سابق النهار » ^(٤) بدون تنوين « سابق » مع نصب « النهار » .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٥٢٨/٨ أن حذف التنوين لالتقاء
 الساكنين موجود في كلام العرب ، وأكثر ما يوجد في الشعر ^(٥) .

ويبدو — في ضوء ما تقدم — أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لغة
 قليلة لبعض العرب ، وعليها جاءت القراءة في سورتي يس والإخلاص وهي
 من الشواذ ، ولعله هذه اللغة ورداؤها لم يعتد بها سيويوه ، وإنما اعتد بما ثبت
 عند الأكثرين ، والثابت عن هؤلاء أنهم لا يحذفون التنوين لالتقاء الساكنين
 إلا في الضرورة .

قال البغدادى : « والتنوين يخفف وجوبا للإضافة ، نحو غلامك ، ولشبهها

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٨٦/١

(٢) انظر مع الهوامع ١٩٩/٢

(٣) سورة الاخلاص - الايتان (١) ، (٢) - وذكر في البحر المحيط ٥٢٨/٨
 أنها قراءة أبان بن عثمان ، وزيد بن على ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ،
 والحسن ، وابن أبي اسحاق ، وأبى عمرو (فى رواية يونس ومحبوب والاصمعي
 واللؤلؤى وعبيد وهارون عنه) ، وانظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٨٢ .

(٤) سورة يس - الآية (٤٠) - وفى البحر ٣٣٨/٧ أنها قراءة عمارة بن عقيل
 ابن بلال بن جرير الخطفى . قال المبرد : سمعته يقرأ ، فقلت : ما هذا ؟ قال :
 أردت : سابق النهار - (بتنوين سابق) - فحذفت لانه أخف . اهـ وانظر مختصر
 الشواذ ١٢٥

(٥) ومنه قول الشاعر :

عمرو الذى هشم الثريد لقومه
 وقول الآخر :

حميد الذى أمج داره
 وانظر المقتضب ٣١١/٢ ، وأمالى ابن السجى ٣٨٢/١ .

نحو لامال لزبد ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، فإن قدرت فهو مضاف ،
ولدخول أل كالرجل ، ولما منع الصرف نحو فاطمة ، والوقوف في غير النصب ،
واللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال إنه غير مضاف ، والبناء في النداء
وغيره نحو يارجل ، ولالرجل ، ولكون الاسم موصوفاً بآين ، وحذفه في غير
ذلك فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين ، وهو غير جائز إلا في الشعر^(١) .

(حذف « ما » من « إِمَّا »)

قال سيبويه في الكتاب ١٣٤/١ . « وأما قول الشاعر . (وافر)

لقد كَذَّبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا

فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبْرًا^(٢)

فهذا على (إِمَّا) ، وليس على (إِنْ) الجزاء ، وليس كقولك : إِنْ حَقًّا
وإِنْ كَذِبًا .

فهذا على (إِمَّا) محمول ، ألا ترى أنك تدخل الفاء ، ولو كانت على
(إِنْ) الجزاء — وقد استقبلت الكلام — لاحتجت إلى الجواب ،

(١) خزانة الادب ٣٧٥/١١ .

(٢) نسبته ابن السيرافي ١٤٢/١ الى دريد بن الصمة ، وذكر أن الشاعر
يخاطب امرأته فالخطاب المؤنث ، وروى صدره بلفظ : فقد كذبتك نفسك فاصدقيها .
ووافقه البغدادي في الخزانة ٩٣/١١ ، ١٠٩ ، وانظر في البيت شرح النحاس
لابيات الكتاب ٢٤٥ ، والالوسي ١٠٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرر ١٥٩ ،
والمقتضب ٢٨/٣ ، وابن يعيش ١٠١/٨ ، ١٠٤ .
وهو في كتاب ١٣٤/١ ، ٤٧١ ، ٦٧٢ .

فليس قوله : « فإن جزعا » كقوله : « إن حقا وإن كذبا » ، ولكنه على قوله تعالى (فإمّا ممّا بعد وإمّا فداء^(١)) ... ،

الشاهد في بيت الكتاب قوله « فإن جزعا » ، وإن إجمال صبر ، إذا الأصل : فإمّا جزعا وإمّا إجمال صبر ، كقوله تعالى : (فإمّا منا بعد وإمّا فداء) ، حذف (ما) من (إمّا) في البيت للضرورة الشعرية ، وقد ذكر سيبويه الدليل على أن (إن) في البيت — في الموضعين — هي ما تبقى من (إمّا) بعد حذف (ما^(٢)) وليست (إن) الشرطية ، وهو دخول الفاء عليها^(٣) ، إذ لو كانت شرطية — وقد اقترنت بالفاء — لكانت شرطاً مستأنفا محتاجاً إلى جواب ، ولا يصلح ما تقدمه أن يسد مسد الجواب ، لنفع الفاء أن يكون الجواب فيما قبله ، وذلك أن ما قبل (إن) قد يكون مغنيا عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف ، كقولك أكرمك إن جئتني ، فإن أدخلت عليها فاء أو (ثم) بطل أن يكون ما قبلها مغنيا عن الجواب . لا يجوز : أكرمك فإن جئتني ، ولا : أكرمك ثم إن جئتني ، حتى تأتي بالجواب فتقول : أكرمك فإن جئتني زدت في الإكرام . فلذلك بطل أن يكون « فإن جزعا » على معنى المجازاة وصارت بمعنى (إمّا) لأنها تحسن في هذا للموضع ، وحذف (ما) للضرورة^(٤) .

وقال سيبويه في الكتاب ١/١٣٥ : « ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا في الشعر . »

(١) سورة محمد (عليه السلام) — آية ٤ .
(٢) بناء على مذهبه في (إمّا) ، فهو يراها مركبة من (أن) و (ما) .
(٣) في قوله : « فإن جزعا » .
(٤) انظر السيرافي بهامش الكتاب ١/١٣٥ ط بولاق ، والخزانة ١١/٩٤ .

قال النَّمِيرُ بْنُ تَوَّابٍ : (متقارب)
سَقَنَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ (١) وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْنِدَ مَا (٢)
وإنما يريد : وإمّا من خريف .

أورد سيبويه هذا البيت شاهداً على حذف (ما) من (إمّا) كالشاهد
في البيت الذي قبله ، إلا أن هذا البيت خلا من الدليل الذي ساقه سيبويه
في البيت الأول على أن (إن) فيه ليست للجزاء ، وإنما أصلها (إمّا)
فحذفت (ما) ، ولذا خالفه الأصمعي وللبرد وذكر أن (إن) في هذا
البيت شرطية حذف الفعل بعدها لتقدم ما يدل عليه ، والفاء واقعة في جوابها ،
والتقدير عندهما : سقته الراعد من صَيْفٍ وَإِنْ سَقَنَهُ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْنِدَ
الرى (٢) .

أما تقدير سيبويه فهو — كما قال الأعم — سقته الرواعد إمّا من صَيْفٍ
وإمّا من خريف ، فلن يعدم الرى البتة .

وترتب على تقدير سيبويه ضرورتان : حذف (إمّا) في أول البيت

(١) الرواعد : جمع راعدة ، وهى السحابة الماطرة وفيها صوت الرعد غالباً ،
والصيف بتشديد الياء المكسورة : المطر الذى يجىء فى الصيف ، والخريف : الفصل
المشهور الا انه أطلق وأريد به مطره . قال الأعم : « وصف وعلا يالف قصبة
مخضبة فى جبل حصين لا يوصل اليه ، والامطار ملازمة له ولا تعيبه ، فلا يحتاج
الى أن يسهل فيصاد ، وهو مع ذلك لا ينجو من الحتف » .

وانظر فيه شرح النحاس لابييات الكتاب ١١٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور
١٦٢ ، والالوسي ١٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٩ ، والخصائص
٤٤١/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٩ ، ٦١ ، والخزانة ٩٣/١١ ، ١١٢ ، وابن يعيش
١٠٢/٨ وديوان الشاعر ١٠٤ وهو فى الكتاب ١٣٥/١ ، ٤٧١ .

(٢) انظر خزانة الادب ٩٤/١١ ، وهامش المقتضب ٢٨/٣ ، وابن يعيش

فدلالة (إِما) الثانية عليها ، ولم يلعبه سيبويه على هذه الضرورة ولم يشر إليها في الكتاب ، ثم حذف (ما) من (إِما) الثانية .

وقد رجح الأعمى تقدير سيبويه على غيره ، فقال : « وتقدير سيبويه أولى لما فيه من عموم الرّى في كل وقت من صيف أو خريف ، ولا يصح هذا المعنى على تقدير الأصمعي وأصحابه ، لأنهم جعلوا ربه لسقى الخريف له خاصة ^(١) » .

وكذلك فعل ابن هشام فقال معقبا على رأى الأصمعي والمبرد : وليس بشيء ، لأن المراد وصف هذا الوعل بالرّى على كل حال ، ومع الشرط لا يلزم ذلك ^(٢) .

والذي أراه أن ما ذكره الأصمعي والمبرد في هذا البيت أولى مما ذكره سيبويه ، وذلك أن تقدير سيبويه يترتب عليه — كما سبق — وقوع ضرورتين في البيت ، حذف (إِما) الأولى إذ لا تستعمل (إِما) — عند البصريين — إلا مسكرة كما قال الأعمى ، والاكتفاء بواحدة إجراء لها مجرى (أو ^(٣)) ، وحذف (ما) من (إِما) الثانية :

وفي ادعاء هذا الحذف ما فيه من التكلف دون حاجة أو دليل ، ومخالفة للضابط الذى نص عليه سيبويه نفسه في الكتاب « لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد ^(٤) » .

(١) هامش الكتاب ١٣٥/١ .

(٢) مغنى اللبيب ٥٩ .

(٣) ومن ذلك قول الفرزدق :

تهاض بدار قد تقادم عهدا

وأما بأموات ألم خيالها

أى : أما بدار وأما بأموات . . وانظر ابن يعيش ١٠٢/٨ ، والهمع ١٣٥/٢

(٤) الكتاب ٢٩٤/١ .

ليس هناك ما يدعونا إلى القول بوقوع ضرورتين وأمامنا سبيل أخرى
يفي بها اللفظ ، ويستقيم بها معنى الكلام ، دون ضرورة ما ، فلا يؤدي
إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها ، ولذا قال ابن يعيش بعد أن ذكر التقديرين
تقدير الأصمعي والمبرد وتقدير سيبويه « ولا يبعد ما قاله سيبويه ، وإن كان
الأول أظهر ^(١) » .

وقال العلامة الدماميني في شرحه لفتح اللبيب معلقا على تضعيف ابن هشام
رأي الأصمعي والمبرد بأنه لا يلزم عليه وصف الوعل بالرّى على كل حال :
« ومعنى كلام المصنف ^(٢) أن جعل (إن) شرطية يصير الرّى معلقا بسقى
السحائب له في الخريف ، ومفهومه انتفاء الرّى عند انتفاء هذا الشرط ،
وهو منافي للغرض ، وفيه نظر ، لأننا لانسلم أن المقصود وصف هذا الوعل
بالرّى على كل حال ، وإنما الغرض وصف حاله بحسب الواقع ، فأخبر أولا
بما وقع من سقي سحائب الصيف له ، وذلك مقتضى لربه منها ، ثم أخبر ثانيا
بأن سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الرّى للمستمر .

ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالرّى دائما ، فتح الإتيان بإمّا
التي هي لأحد الشئتين لا يلزم ذلك ، إلا أن يقال إنها لتفصيل المسقي منه
مع دوام السقي ^(٣) » .

ولم يذكر سيبويه في البيتين اللذين أوردهما شاهدين على حذف (ما)
من (إمّا) للضرورة علة هذه الضرورة ، لكنه في الجزء الثاني

(١) ابن يعيش ١٠٢/٨ .

(٢) يعني ابن هشام .

(٣) تحفة الغريب ٩٩ ، وحاشية الدسوقي على المغنى ٨٥/١ ، والخزانة

من الكتاب ذكر أن (إما) هذه مركبة من (إن) و (ما) وقال : «والدليل على أن (ما) مضمومة إلى (إن) قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فأكذبها فإن جزعاً وإن إجمال صبر

وإنما يريدون (إمّا) ^(١)»

وهذا النص يوضح أن علة هذه الضرورة الرد إلى الأصل كما صرح بذلك المبرد في المقتضب ^(٢).

(ترخيم غير المنادى المختوم بالهاء على لغة التمام)

قال سيبويه في الكتاب : « (هذا بابٌ يكون الاسمُ بعد ما يُحذف منه الهاء بمنزلة اسمٍ يتصرف في الكلام لم تسكن فيه هاء قط) وذلك قول بعض العرب وهو عنزة العبسي :

(كامل)

يدعونَ حَنَرٌ وَالرَّماحُ كَأَنَّها أَشْطانُ بئرٍ في لَبانٍ الأذْهِم ^(٣)

(١) الكتاب ٦٧/٢ .

(٢) ٢٨/٣ ، ومخالفة المبرد لسيبويه إنما هي في البيت الثاني وقد ذكرها في نقده للكتاب ، أما بالنسبة للضرورة في هذا البيت فقد اتفق معه فيها في المقتضب ٢٨/٣ والكامل ١٥٥/٣ .

(٣) الأشطان : حبال البئر جمع شطن ، واللبان : الصدر ، والشاهد فيه ترخيم عنزة في النداء على لغة من لا ينتظر ولا ضرورة فيه . انظر فيه المحتسب ١٠٩/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٠/٢ ، ١٧٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٤ ، والهمع ١٨٤/١ ، والدرر ١٦٠/١ ، وشرح النحاس لأبيات سيبويه ١٨٧ . وهو في الكتاب ٣٣٢/١ .

جعلوا الاسم عنترآ وجعلوا الراء حرف الإعراب ، وقال الأسود بن يعفر
تصديقا لهذه اللغة :

أَلاَهِلْ لِهَذَا الدَّاهِرِ مِنْ مُتَمَلِّلٍ عَنْ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ
ثم قال :

وهذا ردائي عنده يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُبَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ^(١)

وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء ، فلما رخم جعل الاسم
بمنزلة اسم ليست فيه هاء ، وقال رؤبة :

إِنَّمَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزِرٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي^(٢)

ولما أراد : أم حمزة ، وأما قول ذى الرمة :

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيَّةٌ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا هَرَبٌ^(٣)

(١) البيتان من الطويل ، وقوله: «أمال بن حنظل» أصله: أمالك بن حنظلة ،
فرخم المنادى على لغة من ينتظر ، ثم رخم حنظلة وهو غير منادى على لغة من
لا ينتظر للضرورة وهو الشاهد ، وانظر فيه ابن السيرافي ٣١٤/١ ، والنحاس
١٨٧ ، وابن الشجري ١٢٧/١ ، ٨٩/٢ ، والمخصص ١٩٥/١٤ ، والضرائر لابن
عصفور ١٣٦ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ وهو في الكتاب ٣٣٢/١ .

(٢) وصف كبره وانه قد قارب بين خطاه في عنقه وجمزه ضعفا ، والعنق
والجمز ضربان من السير والجمز أشدهما وهو كالوثب . وانظر فيه ابن السيرافي
٣١٠/١ ، والنحاس ١٨٧ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والانصاف ٣٤٩ ، وديوان الشاعر

٦٤ .

وهو في الكتاب ٣٣٣/١ .

(٣) أنشد سيبويه هذا البيت في كتابه في موضعين ، أولهما في (باب
يحذف منه الفعل لكثرت في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) ١٤١/١ على أن
« ديارمية » منصوب بأضمار قبل تقديره : اذكر ، والموضع الثاني هنا . وانظر
في البيت شرح ابن السيرافي لآبيات الكتاب ٣٨٣/١ ، والنحاس ١٨٨ ، وأمالى
ابن الشجري ٩٠/٢ ، والهمع ١٦٨/١ ، والدرر ١٤٥/١ ، والخزانة ٣٣٩/٢ ،
وديوان الشاعر ٣ .

فزعهم يونس أنه كان يسميها مرة ميةً ومرة مي ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره ، وعلى هذا للنحال قال بعض العرب إذا رخصوا : ياطلحُ وياعنترُ ، وقد يكون قولهم : « يدعون عنترُ » بمنزلة مي ، لأن ناساً من العرب يسمونه عنترا في كل موضع ، ويكون أن تجعله بمنزلة مي بعدما حذفت منه ، وقد تكون مي أيضاً كذلك تجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاء بعدما تحذف الهاء ^(١) .

ثم قال : « وأما فلانٌ فإنا هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاصٌ غالب ، وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا للقي . قال أبو النجم :

فِي لَبَّةٍ أُمْسِكْ فُلَانًا عَنْ قُلْ ^(٢)

عقد سيبويه هذا الباب للحديث عن ترخيم ما آخره هاء على لفة من لا ينوي المحذوف ، وتسمي لفة التمام كما تسمي لفة من لا ينتظر ، وهي أن لا تنوي المحذوف للترخيم ، وتجعل الباقي بعدما حذف اسماً برأسه ، وتعد الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد المحذف كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف .

(١) الكتاب ٣٣٢/١ - ٣٣٣ .

(٢) اللجة بفتح اللام وتشديد الجيم : اختلاط الاصوات في الحرب ، وقد رواه سيبويه في الجزء الثاني ص ١٢٢ يضم اللام ومعناها معظم البحر وتردد . أمواجه كما جاء في المعجم الوسيط وهو هناك شاهد على أن فلا محذوف من فلان فإذا حقر ردت النون فقليل : فلين .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢٩٣/١ ، والنحاس ١٨٨ ، وأمالى ابن الشجري ١٠١/٢ ، والانسوي ٦٠ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، والهمع ١٧٧/١ ، والدرر ١٥٤/١ ، والاشموني ١٦١/٣ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، والخزانة ٣٨٩/٢ .

وشواهد سيبويه في هذا الباب نوعان : نوع رخم على هذه اللفظة في النداء وهو بيت عنقرة ، وقد ذكر فيه سيبويه احتمالا آخر وهو أن يكون مستعملا بلا ترخيم على لغة من ساء عنقرا في النداء وغيره .

والنوع الثاني - وهو ما يعيننا بالدرجة الأولى لكونه موضوع بحثنا - رخم على هذه اللفظة للضرورة لا للنداء ، وأول شواهد قول الأسود بن يعفر :

« أمال بن حنظل » أراد : حنظلة فرخمه ضرورة بحذف الهاء ، ويلاحظ هنا أن الكلمة قبل ترخيمها كانت غير مصروفة للعلمية والتأنيث اللفظي ، فلما رخت بحذف التاء على لغة التمام لم يعد فيها غير العلمية فصرفت .

وقول رؤبة « أم حمز » أصله : أم حمزة ، فرخم بحذف التاء من المضاف إليه على لغة التمام للضرورة ، وصرف كدابقة لزوال التأنيث بحذف التاء .

أما قول ذي الرمة « إذ مئ » فقد ذكر سيبويه أن فيه احتمالين :

أن يكون (مي) أصله (مية) ، فيدخل البيت شاهدا معنا على ترخيم غير للننادي على لغة التمام للضرورة ، وصرف مع بقاء التأنيث مع العلمية لكونه علما ثلاثيا ساكن الوسط (١) .

(وأن يكون مي) - كما زعم يونس - تستعمل بالتاء وبدونها ، وعليه فلا ترخيم ولا ضرورة ، وصرفت كما تصرف دعد وهند كما سبق .

وأما قول أبي النجم « عن فل » فأصله : عن فلان وهو كناية عن هلم

(١) وما كان كذلك يجوز فيه الصرف وعدمه .

شخص وقد رخمه الشاعر في غير النداء للضرورة ، ويبدو أن سيبويه قد ذكر هذا البيت هنا استطرادا ، لأن الباب - كما تقدم - معقود للحديث عن ترخيم للنتهى بالهاء على لغة التمام وليس (فلان) مخنوما بالهاء ، إلا أن سيبويه ذكر في هذا الباب أن قول العرب : يا قُلْ أَقْبَلُ ليس مرخا ، وإنما بنوه على حرفين وجعلوه بمنزلة دم ، ومؤنثة : يا قُلَّةُ ، وهما كنايةتان عن نكرتين من جنس الإنسان بمعنى : يا رجل ويا امرأة ، وهما مختصان بالنداء ، ثم استطرده فذكر أن ما جاء في بيت أبي النجم ليس هو المخصوص بالنداء وإنما هو ترخيم فلان للضرورة ، وأحسن ما يمكن أن يقال في توجيهه — في رأيي — الشاعر عامل فلانا معاملة عثمان فحذف الألف والنون شدوذا^(١).

ومما جاء مرخا في غير النداء للضرورة على لغة التمام وكان مخنوما بالهاء ما ذكره سيبويه في الكتاب ١ / ٣٣٦ : « قال رجل من بني مازن (طويل)

على دماء البدن إن لم تفارقني أبا حردب ليلا وأصحاب حردب^(٢)

(١) قال الاعلم : « الشاهد فيه استعمال فل مكان فلان في غير النداء ضرورة وفي وضعه له هذا الموضع تقديران : أحدهما أن يكون أراد : عن فلان ، فحذف النون للترخيم في غير النداء ثم حذف الألف لزيادتها ، والآخر أن يكون نقله محذوفا من قولهم : يا فل ضرورة » . هامش الكتاب ١ / ٣٣٣ .

(٢) قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٨ : « قال سيبويه في الترخيم : قال مالك بن الريب : على دماء البدن البيت » . وهو في نسختي بولاق وهارون لرجل من بني مازن .

يخاطب الشاعر ناقته ويحثها على مفارقة أبي حردبة وكان لصا يقطع الطريق . هو ومالك بن الريب وجماعة معهما ، فتأب الشاعر وأقسم على عدم السرقة . وقوله : على دماء البدن قسم بايجاب بدن تنحر بمكة أن لم يفعل ما أقسم عليه . والبدن : جمع بدنة ، بالتحريك ، وهي الناقة تتخذ للنحر . وانظر في البيت أمالي ابن الشجري ٢ / ٨٩ ، ٩١ ، وشرح النحاس لأبيات سيبويه ١٩٠ .

يريد : أبا حردبة وأصحاب أبي حردبة ^(١) ، فرخم (حردبة) في الموضعين في غير النداء ضرورة ، وأجراه بعد الترخيم مجرى غير للرخم في الإعراب ، وصرفه بعد أن كان غير معصوف لزال التأنيث .

ومما جاء مرخاً في غير النداء للضرورة وكان مخنوماً بالماء ، لكنه يحتمل أن يسكون على لغة التمام وغيرها ، مذكروه سيبيويه في باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطر ^(٢) : « قال الراجز :

وقد وسطت ما السكا وحفظلا ^(٣) »

أراد الراجز : حنظلة ، فرخم بحذف الماء في غير النداء ضرورة وفتحة اللام تحتمل أن تكون فتحة البناء التي في حنظلة على لغة من ينوي المحذوف أو لغة من ينتظر ، وهي أن ينوي للتسكيم المحذوف للتخيم فيعده في حكم الثابت ، ويبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه من حركة أو سكون ^(٤) ، وقد منع للبرد هذه اللغة في الضرورة وستحدث عن ذلك قريباً إن شاء الله ، كما تحتمل فتحة اللام أن تكون نصباً على لغة

(١) حذف « أبي » ضرورة واعتماداً على علم السامع .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١ .

(٣) قال ابن السيرافي ٢٨/٢ : « قال سيبيويه في الترخيم : قال غيلان بن

حريث : وقد وسطت مالكا وحنظلا » ، وكذا نسب في اللسان (وسط) المجلد الثالث ص ٩٢٤ وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٥ ، وأما ابن الشجري ١٢٧/١ ، واللسان (صيب) ٢م ص ٤٩٧

(٤) انظر أسرار النداء ١٢٤ .

التعام بالعطف على قوله «مالكا» ، والألف في «حفظلا» على الاحتمال الأول للإطلاق وعلى الثاني بدل من التنوين ^(١) .

ومما جاء من قبيل الرجز السابق ما أورده سيبويه في الكتاب ١/ ٣٤٣

«وقال زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرمة واذكروا
أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكر ^(٢) ،

فالشاعر أراد : يا آل عكرمة ، فرخم بحذف الماء للضرورة ، على مذهب البصريين ، ويأتى هنا - أيضاً - الاحتمالان المذكوران في الرجز السابق . قال الأعمى :

«الشاهد في ترخيم (عكرمة) وتركه على لفظه ^(٣) ، ويحتمل أن يجعل فتحته إعراباً على أن يجعله اسماً لمؤنث فلا تصرفه ، لأن (عكرمة) وإن كان اسم رجل فإنه يقع على القبيلة ^(٤) .

ولما قلنا : على مذهب البصريين ، لأن الكوفيين يرون أن هذا البيت

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وانظر فيه ابن السيرافي ١/ ٣١٣ ، والنحاس ١٩٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٦ ، ٢/ ٨٨ ، وابن يعيش ٢/ ٢٠ ، والانصاف ٣٤٧ ، والهمع

١/ ١٨١ ، والدرر ١/ ١٥٨ ، والخزانة ٢/ ٣٢٩ .

(٣) أى على لغة من ينتظر .

(٤) هامش الكتاب ١/ ٣٤٣ .

ونحوه مما رخم فيه للنادى ، بناء على مذهبهم من جواز ترخيم المنادى إذا كان مضافا ويقع الحذف في آخر المضاف إليه ، ومنع ذلك البصريون ، وحملوا الحذف فيه على ترخيم غير المنادى للضرورة كما سبق (١) .

(إدخال الترخيم على الترخيم فيما كان مخنوما بالهاء)

قال سيديويه في الكتاب ١ / ٣٣٤ : « واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب ، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف الهاء أكثر ، من قبل أن حرف الإعراب في سائر الكلام غيره ، وهو على ذلك عربي ، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث حملوه بمنزلة مالا هاء فيه . قال العجاج :

فقد رأى الرأونَ غيرَ البطلِ أنكَ يا معاويَ يا ابنَ الأفضَلِ (٢)

يريد : معاوية .

يعنى سيديويه أن الترخيم على لغة من قال : يا فاطم ، فضم الميم ، أى على التمام ، أقل من الترخيم على لغة من قال : يا فاطِمة ، ففتح الميم ، أى على لغة من ينتظر وينوى المحذوف ويترك ما قبل الآخر على ما كان عليه قبل الترخيم

(١) انظر فى هذا الخلاف المسألة الثامنة والاربعين فى الانصاف ٣٤٧ ، وانظر أسرار النداء ١٠٤ .

(٢) أرجوزة العجاج فى الديوان بلفظ :

فقد رأى الرأونَ غيرَ البطلِ أنكَ يا يزيد يا ابنَ الأفضَلِ
وفى شرح الديوان أن المعنى يزيد بن معاوية ، وكذا قال الاعلم ، وفى أراجيز البكرى أنه يزيد بن عبد الملك .

وانظر فيه شرح ابن السيرافى ٣٩٥/١ ، والخصائص ٣١٦/٣ ، واللهمـج ١٨٤/١ ، والدرر ١٥٩ ، والخزانة ٣٧٨/٣ ، وديوان العجاج ٤٨ .

والعلة في هذا — كما ذكر سيبويه — أن الحرف الذي قبل الهاء يكون مفتوحاً في كل موضع ، والإعراب يقع على الهاء ، والنضم إنما يدخل في النداء على الحرف الذي يقع عليه الإعراب قبل النداء ، والإعراب لا يقع على ما قبل الهاء ، فحروف الإعراب في سائر الكلام — سوى الترخيم على لغة التمام — واقعة على المحذوف للتخيم لا على ما قبله ، لذا كان الأجود عند سيبويه أن يكون ما قبل الهاء على الحال التي كان عليها قبل الترخيم .

« وهو على ذلك عربي » أي أن الترخيم على لغة التمام — مع بعده قياساً — وارد في كلام العرب ، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث جملوه بمنزلة المالاهاة فيه « أي أنهم لما جعلوه بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء لجيشه على لغة التمام حملهم ذلك على ترخيمه مرة أخرى ، كما يرخمون الاسم الذي لم يحذف منه شيء ، وعلى هذا جاء بيت العجاج ، فقد رخم أولاً على لغة التمام فقييل : يامعاوي ، بضم الياء ، ثم رخم مرة أخرى بحذف الياء وإبقاء الواو مكسورة على لغة من ينتظر ، و « يا ابن الأفضل » منادى ثان . قال أبو حيان « لأن بعض المنشدین له من العرب كان يقطع عند قوله : يامعاور ، ثم يبتدئ : يا ابن الأفضل ^(١) » ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه إدخال الترخيم على الترخيم في قوله : يامعاور ، وذلك أن الهاء قد اطرود حذفها للتخيم وكثر ، فكان الاسم لم تكن فيه هاء ثم أدخل عليه حرف النداء والياء آخره ، فحذفها للتخيم ، وهذا من أقبح الضرورة ^(٢) » ، ويذكر الأعمى فيه احتمالاً آخر

(١) الهمع ١٨٤/١ .

(٢) هامش الكتاب ٣٣٤/١ .

فيمقول : « ويحتمل أن تكون الياء من قوله : يا ابن الأفضل ، ياء معاوية على قوله : يا معاوى ابن الأفضل ، فتوهمت ياء (يا ابن) التي في النداء ، وإنما هي ياء معاوية ^(١) .

أى أن البيت ليس فيه ضرورة ، وإنما الشاعر رخم (معاوية) للنادى على أكثر لغتي الترقيم استعمالاً وأقربهما قياساً فقال : يا معاوى على لغة من ينتظر ، ثم وصف للنادى فقال : ابن الأفضل ، ولما سمع سيبويه هذا يشد ظن أن الياء التي هي من حروف (معاوى) منفصلة عنه ، وأنها الياء من (يا) للاستعملة في نداء (ابن الأفضل) .

والاحتمال للذكور — وإن ترتب عليه عدم ارتكاب ضرورة ، ومجىء الترقيم على أجود اللفتين قياساً واستعمالاً — يضعفه أمران :

١ — ما ذكره أبو حيان من قطع بعض اللغشدين له من العرب عند قوله : يا معاوى ، ثم الابتداء بقوله : يا ابن الأفضل .

٢ — ما اشترطه بعض النحاة في للرخم من كونه معرفاً غاية التعريف ، فلا يحتاج إلى نعت ، وقد نص في بيت الكتاب للذكور على أن للنادى فيه لا يصلح فيه النعت قال **دلالة** منادى مرخم ، فهو في نهاية التعريف ، فنعته بعيد ^(٢) ، ومن ثم حكم بالشذوذ على بيت الكتاب :

(١) السابق نفسه .

(٢) الخزانة ٣/٣٧٨ .

فَقُلْتُمْ: تَعَالِ يَا يَزِيْ بْنِ مُحْزَمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ (١)

وقد أنكر بعضهم إدخال الترخيم على الترخيم ، وادعي أن الاحتمال الثاني في بيت العجاج السابق هو للمتمين ، وأن الراوية هي : إنك يا معاوي ابن الأفضل ، وقد رد عليه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه بقوله : « إذا كان سيبويه سمع هذا البيت يثبده ، ولفظه يحتمل أمرين : أحدهما ما قال سيبويه ، والآخر ما زعمت ، ورأينا لما قلت نظيراً في كلامي ، ورأينا لما قاله نظيراً لم نعد إلى قول سيبويه فنرده والشعر يحتمله ، وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإنشاد .

فإن قال : وأين وجدتم شعراً فيه ترخيم بعد ترخيم ؟

قيل له : قد قال سعد بن المنعم وهو جاهلي :

أَيَا بَحِي أَيْبَا بَحِي أَدُّ أَخِي إِنَّ أَخِي لَمَنَّاكُمْ غَيْرُ دَهِي
وَوَلَدَتْهُ حُرَّةٌ غَيْرُ زَنِي مِنْ وَلَدِ غَمْرَانَ بْنِ غَمْرُو بْنِ عَدِي

أراد : يا بحيلة فرخم ترخيماً بعد ترخيم ، وهذا الشعر يوضح ما ذهب إليه سيبويه ، اه (٢) .

(١) البيت من الطويل ، ليزيد بن محزم ، وقيل : اسمه يزيد بن مخرم ، ولا ضرورة فيه وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٣٣٥/١ على ترخيم يزيد ، وحكم عليه بعض النحاة بالشذوذ لنعت المرخم ، ويمكن أن يقال : ان « ابن محزم » متادى ثان حذف منه حرف النداء وليس صفة فلا شذوذ في البيت ، وانظر الخزانة ٣٧٩/٢ ، وأما ابن السجري ٨١/٢ .

(٢) شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ٣٩٧/١ ، والرجز المذكور ليس من شواهد سيبويه ، وانظر فيه فرحة الأديب رقم ٦٤ ، وانظر شرح الأشموني ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(ترخيم غير المختوم بالهاء على لغة التمام وهو غير منادى)

جاء في (الكتاب) ٣٣٦/١: «واعلم أن كل شيء جاز في الاسم الذي في آخره هاء بعد أن حذفت الهاء منه في شعر أو كلام يجوز فيها لاهاء فيه بعد أن يُحذف منه فن ذلك قول امرئ القيس: (طويل)

لَمِثْمُ الْفَقَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طريف بن مال ليلة الجوع والخمر^(١)
جعل ما بقى بعد ما حذف بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء، كما جعل ما بقى بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تسكن فيه الهاء».

ثم قال: «وقال وهو مصنوع على طرفة وهو لبعض العجماء دين: (منقارب)

أَسْعَدَ بْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وذو الرأي مهما يُقَلُّ يَصْدُقُ»^(٢)

الشاهد في البيت الأول ترخيم (مالك) للضرورة، إذ الأصل: طريف ابن مالك، وقد جاء ترخيمه على لغة التمام، فقد حذف الشاعر آخر الاسم وهو الكاف، وجعله بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء، فلذلك جره بالإضافة.

(١) تعشو: تسير في الظلام، والخمر - بمعجمة فمهملة مفتوحتين: شدة البرد، وانظر في البيت ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٦، والألوسي ٥٩، وشرح ابن السيرافي ٣٠٤/١، والهمع ١٨١/١، والدرر ١٥٧/١، وشرح الأشموني ١٨٤/٣، والديوان ١٤٢.

(٢) لا وجود للبيت في ديوان طرفة، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه ٢٨/٢ تحقيق د. محمد على سلطاني، ولمحققه تعليق مفيد بهامشه، ٤٣/٢ تحقيق د. الريح، وشرح النحاس ١٩٠، وهو في الكتاب ٣٣٧/١.

والشاهد في البيت الثاني كالذي قبله ، إذ أراد الشاعر : أسعد بن مالك
فصنع ما صنع الأول ، حذف السكاف من (مالك) ونقل علامة الإعراب
إلى اللام .

ومجيء المرخم للضرورة على لغة التمام جائز بإجماع النحاة ، سواء أكان
قبل الترخيم مختوماً بالهاء أم كان غير مختوم بها .

(ترخيم غير المنادى ، المختوم بالهاء على لغة الانتظار)

أجاز سيبيويه مجيء المرخم للضرورة على لغة الانتظار أيضاً ومنعه للبرد ،
ودليل سيبيويه ومن وافقه القياس والسماع ، أما القياس فعلى النداء ، لأن
الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان
عليه ، وهو في النداء متصرف على الوجهين ، أي على لفق الترخيم ،
فيجري به في غير النداء على ذلك ^(١) .

أما السماع فنه قول ابن أحرر :

أبو حنّسـ يورّقُنا وطلّقْ وعَمَّارٌ ، وآوَنَةُ أَهْلًا ^(٢)

(١) انظر الأعلام بهامش الكتاب ٣٣٦/١ .

(٢) تذكر ابن أحرر جماعة من قومه لحقوا بالشام وأقاموا بها ، فأرقه
تذكرهم ، ومنهم : أبو حنّس وطلّق وعمار وأثالة .

والبيت من الوافر ، وانظر فيه ابن السيرافي ٣٣٤/١ ، والنحاس ١٩١ ؛
وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٤ ، وأما ابن الشجري ١٢٦/١ ، ١٢٨ ، ٩٢/٢ ،
٩٣ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والانصاف ٣٥٤ ، والاشموتى ٣٣/٢ وللعيني بهامشه
تعليق مفيد .

وقول جرير :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَابُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا (١)

وقول ابن حَبْنَاءَ :

إِنْ ابْنُ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَى لِرُؤْيَى يَتَرَبَّأَى أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (٢)

والأبيات الثلاثة أنشدتها سيبويه في الكتاب ٣٤٣/١ للاستشهاد بها على ترخيم غير المنادى على لغة من ينتظر ، فابن أحمر أراد : أنالته ، فرخمة - وهو غير منادى - للضرورة وتركه على لفظه ، وجرير أراد : أمامة ، فرخم للضرورة على لغة من ينتظر كسابقه ، والآلف في كل من البيتين للإطلاق ، وابن حَبْنَاءَ أراد . ابن حارثة فرخم للضرورة كسابقه على لغة من ينوى المحذوف .

وخالف للبرد سيبويه ، وأوجب في ترخيم الضرورة لغة التمام والاستقلال ، ومنع لغة الانتظار ونية المحذوف ، وقال في بيت ابن أحمر لا ترخم فيه ،

(١) رماما - بكسر الراء - جمع رمة بضم الراء وهى القطعة البالية من الحبل والبيت من الوافر « وانظر فيه ابن السيرافى ١٣/٢ ، والنحاس ١٩١ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٤ ، والالوسى ٥٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٧٩/٢ ، ٩١ ، والانصاف ٣٥٣ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والخزانة ٣٦٣/٢ ، والديوان ٥٠٢ .
(٢) البيت من البسيط ، ومفعول (علموا) محذوف ، أى : قد علموا ذلك

منى .

وانظر فى البيت ابن السيرافى ٣٦٧/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٤ ، والالوسى ٦٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، والانصاف ٣٥٤ ، والهمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣

إذ ليس في العرب أثالة ، وإنما هو أثال ، ونصبه بإضمار فعل دل عليه
« يورقني » ، لأنه إذا أرقه فقد ذكره ، وكأنه قال : وآونة أذكر أثالا
فيورقني ^(١) .

وزعم للمبرد أن الراوية في بيت جرير هي :

وما عهدك كعهدك يا أماما ^(٢)

فلا ترخيم لغير للننادي على هذه الرواية فالرخم منادى .

قال ابن مالك : « والإينصاف يقتضى تقرير الروایتين ، ولا تدفع إحداهما
بالأخرى » ^(٣) . ولم يذكر النحاة ردا للمبرد على بيت ابن حبناء :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته . . . البيت

وقال الأعلام : « وهذا (يعني ترخيم الضرورة في بيت ابن حبناء) يقوى
مذهب سيبويه في حمله على وجهى الترخيم في غير النداء ضرورة ، كما كان
في النداء جاريا عليهما ، لأن (حارثة) هذا اسم رجل ، فإذا رخم وأعرب
لم يكن له مانع من الصرف لأنه ليس بقبيلة ولا اسم لمؤنث ، وهو حارثة
ابن بدر الغداني سيد غدانة بن يربوع بن حنظلة من نعيم » ^(٤) .

(١) وقيل : نصبه عطفا على الياء فى « يورقنى » ، وكأنه قال : يورقنى
وأثالا ، وعليهما فالألف بدل من التنوين انظر الانصاف ٣٥٥ ، والأعلام بهامش
الكتاب ٣٤٣/١ .

(٢) رواية الديوان ٥٠٢ على قلق فى الوزن واختلاف فى اللفظ ، وهى :
أصبح حبل وصلكم راما وما عهدك كعهدك يا أماما
والعجز موافق لما ذكره المبرد . انظر الانتصاف بهامش الانصاف لشيخنا
المرحوم محمد محبى الدين عبد الحميد ٣٥٣ .

(٣) الأشمونى ١٨٤/٣ ، وانظر النوادر فى اللغة لأبى زيد ٢٠٦

(٤) هامش الكتاب ٣٤٣/١ .

(ترك صرف ما ينصرف)

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (منع ما ينصرف في ضرورة الشعر^(١)) ، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش والفارسي وابن برهان ، ومنعه جمهور البصريين ومعهم سيبويه . هذا هو المشهور عند النحاة في هذه المسألة . قال للبرد : « واعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف مالا ينصرف جاز له ذلك ، لأنه إنما يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجزه ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن ، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة .^(٢) » ، وقال السيرافي : « أجاز الكوفيون والأخفش في الشعر ترك ما ينصرف ، وأباه سيبويه وأكثر البصريين ...^(٣) » .

وبالر جوع إلى (الكتاب) وجدت سيبويه يقول في باب ما كان على مثال : مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ : « قلت : فما بال ثمان لم يشبه صَحَارَى وَعَدَارَى ؟ قال : الياء في ثمانني ياء الإضافة أدخلتها على فعال كما أدخلتها على يمان وشام فصرفت الاسم إذ خففت كما صرفته إذ ثقلت يمانني وشامني .^(٤) » ، ثم يقول : « وأما بخاتني فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات الإضافة ، ولسكنها التي كانت في الواحد

(١) هي المسألة السبعون في الانصاف ٣٩٣ - ٥٢٠ .

(٢) المقتضب ٣/٣٥٤ .

(٣) هامش الكتاب ١٠/١ ، وانظر الضرائر لابن عصفور ١٠١ .

(٤) الكتاب ١٦/٢ .

إذا كَسَّرْتَهُ للجمع، فصارت بمنزلة الياء التي في حَذْرِيَّة^(١) إذا قلت حَذَارِي،
وصارت هذه الياء كمدال مساجدة لأنها جرت في الجمع مجرى هذه الدال ،
لأنك بنيت الجمع بها فلم تلحقها بعد فراغ من بنائها ، وقد جعل بعض
الشعراء ثَمَانِيَّ بمنزلة حَذَارِي حدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون
هذا البيت غير منون قال .

يَحْدُو ثَمَانِيَّ مُولَعًا بِلِقَائِهَا حَتَّى هَمَمْتُ بِزَيْغَةِ الْإِرْتَاكِجِ^(٢) ،

قال الأعمى: الشاهد فيه ترك صرف (ثمانى) تشبيها لها بما جمع على زنة (مفاعل)،
كأنه توم واحدتها ثَمَانِيَّة كحَذْرِيَّة ثم جمع فقال : ثمانى كما يقال :
حَذَارِي في جمع حذرية ، وللمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد
أتى بلفظ للنسب نحو يَمَانٍ وَرَبَاعٍ ، فإذا أنت قيل : ثمانية كما قيل :
يمانية وفرس رباعية^(٣) .

وفي ضوء ما تقدم نقول يجوز ترك صرف كلمة (ثمان) عند سيبويه للضرورة،
مع أنها اسم عدد وليست بجمع تشبيها لها بالجمع الذي على زنة (مفاعل) .

(حنف الياء الواقعة قبل الآخر في الجمع الأنصى)

قال سيبويه في (باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها

(١) الحذرية : القطعة الغليظة من الأرض ، وریش عنق الديك (ج)
حذارى وحذار .

(المعجم الوسيط) حذر ١٦٢/٢ ، والقاموس المحيط ٦/٢ .

(٢) البيت من الكامل ، لابن ميادة . وانظر ابن السيرافى ٢٦٠/٢ ،
والخزانة ١٥٧/١ ، وشرح الأشموني ٢٤٨/٣ . وهو فى الكتاب ١٧/٢ .

(٣) هامش الكتاب ١٧/٢ .

لم تكن لتثبت لو كسرتها لجمع) ١١٩/٢ : د وتقول في عَيْطَمُوسٍ
عُطَيْمِيسٌ ، كما قال عَطَامِيسُ ، ليس إلا لأنها تبقي واوً رابعة ،
إلا أن يضطر شاعر كما قال غِيلان :
(رجز)

قد قرّبت ساداتها الروائس والبَكَراتِ الفُسَجِ العَطَامِيسَ (١)

الشاهد في البيت جمع العيطموس على العطامس بحذف الياء للمنقلبة عن
الواو في الجمع ضرورة ، إذ الأصل العطاميس ، ذلك لأن مفردة رباعي مزيد
بحرفين أحدهما لين قبل الآخر ، ومثله يجمع على (فعاليل) بحذف الياء وإبقاء
الواو التي تقلب في الجمع ياء لانكسار ما قبلها (٢) .

وقال سيديويه في باب من أبواب التكسير ٣٧٤/٢ : د وأما قول الشاعر :

وَكَحْلَ الْعَيْفَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ (٣)

فإنما اضطر لحذف الياء من (عواوير) ولم يكن ترك الواو لازماً له في
الكلام فَيُحْمَزُ .

(١) قيل : هو لغيلان بن عقبة ، وهو ذو الرمة ، وليس في ديوانه ولا
ملحقاته ، وقيل : هو لغيلان بن حريث . والعيطموس : الناقة الفتية الحسنة
الخلق ، والروائس : السريعة المتقدمة . واحدتها رائسة ، والفَسَج : جمع فانسج
وفاسجة وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب .

وانظر فيه الضرائر لابن عصفور ١٣٠ ، ومأيجوز للشاعر في الضرورة ١٣٦ ،
والخصائص ٦٢/٢ ، والمحاسب ٩٤/١ ، ٣٠٠ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٨%٢

(٢) راجع الأشموني ١٥١/٤ .

(٣) رجز لجندل الطهوي كما في ابن السيرافي ٣٦٥/٢ ، وشواهد الشافية
٣٧٤ ، وروايته في الكتاب بولاق « وكحل » بصيغة الأمر ، وهي خطأ كما ذكر
الأستاذ عبد السلام هارون بهامش النسخة المحققة ٣٧٠/٤ ، وانظر في البيت
الضرائر لابن عصفور ١٣١ ، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣ ، ٣٢٦ ، والانصاف
٧٨٥ ، وابن يعيش ٧٠/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، وشرح التصريح ٣٦٩/٢ ، والأشموني

يعنى أن الشاعر أراد : بالعواوير ، ولكنه اضطر إلى حذف الياء اجتزاء عنها بالكسرة كالذى قبله ، وإنما كان الأصل : بالعواوير لأنه جمع (عوار) وهو وجع العين وما يسقط فيها فيؤولها ، ولذلك لم تبدل الواو الثانية الواقعة بعد ألف الجمع همزة ، إذ شرط لإبدال ثاني حرفي العلة بعد ألف الجمع كتنافهما ألف ما كان على مثال (مفاعل) ، لا ما كان على مثال (مفاعيل) كالبيت للذكور ، أى لا بد لهذا الإبدال من اتصال ثاني حرفي العلة بالطرف ، فلو فصل عنه بمدة شائعة ظاهرة كطواويس أو مقدرة كالعواور في البيت لا إبدال .

قال الأعلام شارحا الشاهد هنا : « الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية ، لأنه ينوى الياء المحذوفة من العواوير ، والواو إذا وقعت في مثل هذا للوضع لم تهمز لبعدها من الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال ، ولولم تكن فيه ياء منوية للزم همزها ، كما قالوا في جمع أول : أوائل ، والأصل : أوائل (١) » .

ومما يصلح — من أبيات الكتاب — شاهدا على هذه الضرورة قول غيلان بن حريث (٢)

وامتاح مِنِّي كَلَبَاتِ الْهَاجِمِ شَاوُ مُدِيلٌ سَابِقِ الْقَامِمِ

(١) هامش الكتاب ٣٧٤/٢ .

(٢) وقيل لصقر بن حكيم بن معية كما فى ابن السيرافى ٣٧٤/٢ ، والرجز منسوب فى اللسان (هجم) ٧٧٦/٣ ، و (لهم) ٤٠٥/٣ لغيلان بن حريث كما فى الكتاب .

وامتاح : افتعل من الميح وهو العطاء ، والهاجم : الحالب ، والشاو : السبق .

وقوله أيضا :

وغيرُ سُفْعٍ مُثْلٍ بِحَامٍ^(١)

استشهد بهما سيبويه في الكتاب ٤٠٨/٢ على إخفاء حركة الليم الأولى ،
أى اختلاسها وعدم إشباعها في « اللهام » و « يحام » وعدم الإدغام فيهما
للضرورة ، فهما شاهدان على غير مانحن فيه ، إلا أنهما يصلحان شاهدين
على مانحن فيه ، وذلك لأن « اللهام » يمكن أن يكون جمع (لَهْموم) ،
وهو من الخيل : السريع أو الواسع الصدر ، فأصل الجمع إذن : اللهاميم ،
يأبدال الواو في الجمع ياء لكسر ما قبلها ، كما قال الشاعر :

لَا تَحْسَبَنَّ بِيَاضًا فِيَّ مُنْقَصَةً إِنْ اللَّهَامِيمَ فِي أَقْرَابِهَا بَلَقُ^(٢)

وعليه يكون شاهداً على حذف الياء في الجمع الاتقى اجتزاء عنها
بالكسرة^(٣) وهو مانحن فيه ، وكذلك « يحام » جمع (يَحْموم)
وهو الأسود من كل شيء ، فأصله - إذن - يحاميم ، وحذفت الياء
للضرورة كما ذكر في اللهاميم .

(١) الرجز لغيلان بن حريث كسابقة ، والسفع : الاتقى ، الواحدة سفعاء ،
وسفعتها سوادها ، والمثل : جمع مائل ومائلة ، وهو المنتصب القائم .
وصف ديارا خلت من أهلها وبقيت آثارهم فيها نحو الأوانى والاتقى والواتاد
وانظر فيه ابن السيرافى ٣٧٣/٢ ، والمحتسب ٩٥٪١ ، وسر الصناعة ٦٥٪١
واللسان (جم) ٧٢٨/١ .

(٢) انظر فى البيت اللسان (لهم) ٤٠٥/٣ .

(٣) ويمكن أن يكون « اللهام » فى البيت جمع (لهم) بكسر اللام وفتح
الهاء وتشديد الميم مثل : هجف ، وهو السباق الكثير الأخذ من الأرض كأنه يلتهم
الأرض ، وأظهر التضعيف فى الجمع ضرورة ، أو جمع (لهمم) وهو ملحق بزهلق ،
واللهم المشرع أيضا وعليه وجه سيبويه البيت وذكر أنه لم يدغم لأن واحده
(فعل) بكسر الغاء وللهم وسكون العين وهو لا يدغم لللاحق ، فيكره أن يجيء
جمعه على جمع ما هو مدغم .

ووجه هذه الضرورة تشبيهه ما قبل آخره ابن زائد كمفردات الجموع
للمذكورة في الآيات الشواهد بما ليس كذلك ، أو تشبيه هذه الجموع
بالم يجمع على واحد . قال سيبويه في الكتاب ٣٤٨/١ : « ومن كلامهم
أن يجرى الشيء على مالا يستعملونه في كلامهم ، نحو قولهم : ملامح
ومذاكير^(١) لا يستعملون لاملحة ولا منذ كآراء »

وتجدر الإشارة إلى أن حذف الياء من مماثل (مفاعيل) لا يعد ضرورة
عند السكوفيين ، وإنما هو جائز عندهم في الكلام ، فهم يميزون في عسافير :
عسافر ومن ذلك قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب^(٢)) . قالوا :
« مفاتيح » في الآية جمع مفاتيح ، فقياسه : مفاتيح بقلب ألفه ياء لانكسار
ما قبلها ، وقد جاء في الآية السكريمة بحذف الياء مما يدل على جواز هذا الحذف
في النثر .

ويرى البصريون أن « مفاتيح » في الآية جمع (مفتح) لاجمع (مفتاح) ،
ولا يجوز حذف الياء في (مفاعيل) وشبهه إلا في الضرورة كما تقدم^(٣) .

(حذف ألف للفصور)

قال سيبويه في الكتاب ٢٩١/٢ : « ويقولون في فخذٍ : فخذٌ ،
وفي عضدٍ : عضدٌ ، ولا يقولون في جملٍ : جملٌ ، ولا يخففون ،
لأن الفتح أخف عليهم والألف ، فن تم لم تحذف الألف إلا أن يضطر

(١) المفرد المستعمل للجمع الاول : لمحة ، ولثاني : ذكر .

(٢) سورة الانعام . آية ٥٩ .

(٣) انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٥١/٤ - ١٥٢ .

شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها ، وهي تذهب مع التنوين . قال الشاعر
حيث اضطر وهو لبيد .
(رمل)

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(١)
يريد : الْمُعَلَّى .

قال الأعلام : « الشاهد فيه حذف ألف المُعَلَّى في الوقف ضرورة ،
تشبيها بما يحذف من الياءات في الأسماء للبقوصة ، نحو قاضٍ وغازٍ ،
وهذا من أتبع الضرورة ، لأن الألف لا تستنقل كما تستنقل الياء والواو ،
وكذلك الفتحة ، لأنها من الألف » .

(١) القبيل هنا بمعنى القبيلة كما ذكر العيني ، ولكيز : أبو قبيلة ، وهو
لكيز بن أفضى بن عبد القيس من ربيعة ، ومرجوم وابن المعلى سيدان من لكيز .
وصف لبيد مقاما فاخر فيه قبائل ربيعة بقبيلته من مضر .
وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٥ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والمحتسب
٣٤٢/١ ، وأملى ابن شجرى ٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٦/٢ ، والدرر ٢٣٣/٢ .
والأشموني ٢٠٥/٤ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٠٧ ، والمسائل العسكرية للفارسي
٢٠٣ ، واللسان (رجم) م ١١٣٧/١ ، والديوان ٩٩ ١ .

٣ - نقص الكلمة

(حذف الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً)

قال سيبويه : « ولا يحسنُ في الكلام أن تجعلَ الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكَرَ علامة إظهار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمنع من أن يكونَ يعملُ فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيفٌ في الكلام . قال أبو النجم العجلي : رجز قد أصبحتُ أمَّ الخيَّارِ تدعي على ذنباً كلُّهُ لم أضغَم^(١) فهذا ضعيفٌ ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يَكسر البيتَ ولا يُخلُّ به تركُ إظهار الهاء . وكأنه قال : كلُّهُ غير مصنوع . وقال امرؤ القيس :

متقارب

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرِّكْبَتَيْنِ فَتَوْبٌ عَلَيَّ ، وَتَوْبٌ أُجْرُ^(٢)

(١) أم الخيار هي زوجة أبي النجم ، ويعنى بالذنب : الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة .

وانظر فيه الخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، والمحاسب ٢١١/١ ، وأمالى ابن الشجري ٨/١ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، وابن يعيش ٣٠/٢ ، ٩٠/٦ ، ومغنى اللبيب ٢٠١ ، ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ ، والهمع ٩٧/١ ، والدرر ٧٣/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٠ ، وشرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ١٣/١ ، والنحاس ٥٥ ، وهامش المقتضب ٢٥٢/٤ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ٢٠/٣ ، والمقتصد في شرح الايضاح لعبد وقاهر الجرجاني ٢٣٠/١ ، وهو في (الكتاب ٤٤/١ ، ٦٤ ، ٦٩ .

(٢) في نسخة هارون ٨٦/١ : « فتوب لبست » ، وفي بعض المراجع « فتوب نسيت » وقد أشير الى هذه الرواية في هامش نسخة بولاق ، وعليها جاء شرح الأعلام وابن السيرافي والنحاس وفي بعض المراجع روى صدره بلفظ : فلما دنوت تسديتها .

وانظر فيه ابن السيرافي ٢٩/١ ، والنحاس ٥٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٠ ، والمحاسب ١٤٢/٢ ، وابن الشجري ٩٣/١ ، ٣٢٦ ، ومغنى اللبيب ٤٧٣ ، ٦٣٣ ، والخزانة ٣٧٣/١ ، والديوان ١٥٩ ، وهو في (الكتاب ٤٤/١ .

وقال النمر بن تولب وسمخناه من العرب ينشدونه : (متقارب)

فيومٌ عَلَيْنَا ، ويومٌ لَنَا ويومٌ نَسَاءُ ، ويومٌ نُسَرُ^(١)

يريدون : نَسَاءُ فيه ، و نُسَرُ فيه .

وزعموا أن بعض العرب يقول : « شَهْرٌ ثَرَى ، وشَهْرٌ تَرَى ، وشَهْرٌ مَرَعَى^(٢) » .

يريد : تَرَى فيه . وقال : (وافر)

ثَلَاثُ كُثْلَيْنِ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهَ رَابِعَةً تَعُودُ^(٣)

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النصب ، وإنما شبهوه بقوله :
الذي رأيتُ فلانُ ، حين لم يذكروا الماء ، وهو في هذا أحسن ، لأن
(رأيتُ) تمامُ الاسم ، وبه يتم^(٤) ، وليس بخبر ولا صفة ، فكروها طوله

(١) انظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٥٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩١ ، وجمع الهوامع ١٠١/١ ، ٢٨/٢ ، والدرر ٧٦/١ ، ٢٢/٢ ، ومجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ . وهو في الكتاب ٤٤/١ .

(٢) في الامالي الشجرية ٣٢٦/١ : « والعرب تقول في أشهر الشتاء : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى . فالأول حذفوا منه المضاف أى : شهر ذو ثرى ، والثرى : التراب الندى ، والثاني حذفوا منه العائد الى الموصوف وحذفوا معه المفعول ، أى : شهر ترى فيه أطراف العشب ، والثالث كالأول حذفوا منه المضاف ، أى : شهر ذو مرعى » اه ، وانظر مجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، ومغنى اللبيب ٤٧٢ ، واللسان (ثرا) م ١ ص ٣٥٥ .

(٣) مما جهل قائله ، وانظر فيه شرح النحاس لأبيات سيبويه ٥٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩١ ، وامالي ابن الشجرى ٣٢٦/١ ، والخزانة ٣٦٦/١ . وهو في الكتاب ٤٤/١ .

(٤) في نسخة هارون « به يتم » بدون واو ، وهو الأحسن .

حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طولَ اشهبَيَّابِ فقالوا :
اشهبَيَّابِ (١) ، وهو في الوصف أمثل منه في الخبر (٢) .

يذكر سيبويه في النص السابق أنه لا يحسن في الكلام أن تقول : زيدٌ
ضربتُ ، فتجعل الفعل مبليا على الاسم ، أى خبرا به عن الاسم المتقدم ،
من غير أن تصل بالفعل ضميرا يعود على الاسم المبنى عليه ويربط الجملة
الواقعة خبرا بمبتدئها ، ويشغل الفعل بغير الاسم المتقدم ، ويخرجه من لفظ
يصح به أن يعمل في ذلك الاسم ، ذلك أن الفعل هنا بصورة يصلح معها أن
يعمل النصب في الاسم المتقدم عليه ، وفي رفع الاسم وبناء الفعل عليه دون
شاعل يشغله عنه تهية العامل للعمل وقطعه عنه (٣) ، ومن ثم حكم على الصورة
المذكورة بالقبح والضعف .

ولقد ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني أن الأصل في نحو ما تقدم أن يقال :
ضربتُ ، زيدا بتقديم الفعل على المفعول ، وهذه هي المرتبة الأولى .
المرتبة الثانية أن تقول : زيدا ضربتُ ، فتؤخر الفعل عن المفعول
وتعمله فيه ، فتجربه مجراه مقدما .

المرتبة الثالثة أن تقول : زيدٌ ضربته ، فتعدي الفعل إلى ضمير الاسم
وترفع الاسم بالابتداء .

(١) يقال : اشهب الفرس اشهبيا ، واشهب اشهبيا : إذا غلب بياضه
سواده . وقال أبو عبيدة : الشبهة في ألوان الخيل أن تشق معظم لونه شعرة أو
شعرات بيض ، كميتا كان ، أو أشقر ، أو أدهم . اللسان (شهب) م ٢ ص ٣٧٢ ،
وانظر شرح الشافعية للرضي ١٢١/٣ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ - ٤٥ .

(٣) وفيه أيضا أعمال الضعيف - وهو الابتداء - في الاسم مع التمكن من
أعمال القوى وهو الفعل وانظر مغني اللبيب ٦١٠ .

للمرتبة الرابعة أن تقول : زيداً ضربته ، فتضمير فعلاً ينصب الاسم على شريطة التفسير ، وهي أقل للرايب لأنك تضمير من غير حاجة إلى الإضمار ، إذ قولك : زيدااً ضربت ، يكفيك مثونة الإضمار ، ثم ذكر عبيد القاهر أن هناك مرتبة خامسة دون ما تقدم وهي أن تقول : زيداً ضربت ، وذلك لأنهم كانوا يضمرون الفعل ليسكون (زيد) منصوباً عند تعدى الفعل إلى ضميره كقولك : زيدااً ضربته ، فيكان أن لا يرفع (زيد) — هنا — لئلا يفتقر إلى إضمار الراجع إلى اللبتدأ أولى وأجدر^(١) .

ومع ضعف هذه الصورة قال سيبويه : « ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام » ، وبعد إيراد بيت أبي النجم شاهداً على جبيء هذه الصورة في الشعر قال : « فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب . . . إلخ .

أى أن قول أبي النجم : « كئله لم أصنع » - برفع كل - ضعيف ، للعلة التي سبق أن ذكرها ، وهي جبيء الفعل بصورة يصلح معها تسليطه على الاسم للمتقدم ونصبه ، وفي رفع الاسم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .

وقوله : « وهو بمنزلة في غير الشعر » ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الماء ، ظاهره أن رفع الاسم للمتقدم ونية الماء في الفعل المتأخر في بيت أبي النجم ضعيف كضعفه في الكلام ، إذ ليست هناك ضرورة ملجئة إلى الرفع ، فلو أن الشاعر نصب الاسم المتقدم لكان كلامه

(١) انظر المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢٢٩/١ - ٢٣٠ .
(٨ - سيبويه)

على الوجه القوي دون كسر أو إخلال ولم يحتاج إلى الرفع مع حذف الضمير .

وقد سبق أن ناقشنا هذه العبارة في مبحث « مفهوم الضرورة عند سيديويه » ، وانتهينا إلى أنها تعد كالمرجوع عنها لمعارضة ما يدل عليه ظاهرها للمفهوم العام للضرورة عند سيديويه بناء على ما قرره علماء الأصول ، ومن ثم عددنا هذا الموضع في الضرائر ولم نأخذ بما يفيد ظاهر هذه العبارة المذكورة ، لأن ذلك - في رأينا - هو الأليق بمذهب سيديويه في الضرورة والأجري على قوانينه ، ولأن كل شواهد في هذا الموضع لم تخرج عن الشعر أو ما جرى مجراه كقولهم : « شهر ترى ، وشهر ترى ، وشهر مرعي » (١) ، ولقوله بعد أن شرح هذا الموضع وأبان قبحه : « ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » ، وإنما يجوز في الشعر اعتماداً على الضرورة الشعرية ، مع أنه يمكن تأويل العبارة المذكورة بما يتفق ومذهب سيديويه في الضرورة بأن يقل إن مراده بها أن ورود هذا الموضع في الشعر المذكور - مع كونه على وجه الضرورة - لا يخرج عن الضعف كما لو كان في سعة الكلام ، لكونها فيه ضرورة سهلة يمكن الخروج منها إلى الوجه القوي ، وليست ضرورة ملجئة إلى الوقوع في هذا القبح ، ويدعم هذا التأويل قول ابن جني في الخصائص : « ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ، ليعبدوها لوقت الحاجة إليها . فن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

(١) وكلها للقائل عنها مندوحة كما ستري .

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن وحي جانب الإعراب من الضعف ،^(١)

وقد ذكر الأعم في شرحه لهذا الشاهد بهامش الكتاب ما يمكن أن يرفع الضعف عنه فقال : « استشهد به على رفع (كل) مع حذف الضمير من الفعل وجعله في الجواب مثل : زيدٌ ضربتُ ، وقال : هو بمنزلة في غير الشعر لأن النصب لا يكسر الشعر . يريد أنه لو قال : كلُّه لم أصنع ، لأجراه على ما ينبغي ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير .

والقول عندى أن الرفع هنا أقوى منه في قولك : زيد ضربت وأزعم ، لأن^(٢) (كلا) لا يحسن حملها على الفعل ، لأن أصلها أن تأتي تامة للاسم مؤكدة ، كقولك : ضربت القوم كلَّهم ، أو مبتدأة بعد كلام كقولك : إن القوم كلَّهم ذاهب . فإن قلت : ضربت كلَّ القوم^(٣) ، وبنيتها على الفعل قبحت لخروجها عن الأصل ، فإذا كان الأمر كذلك فينبغي^(٤) أن يكون قوله : « كلُّه لم أصنع » - وإن كان قد حذف الهاء - أقوى من قوله كلُّه بالنصب ، وتكون الضرورة فيه حذف الهاء لا رفع (كل) وكذلك ما يجري مجراه ،^(٥)

-
- (١) ٦١/٣ . وانظر شرح الكافية للرضي ٩٢/١ .
 (٢) بهامش الكتاب ط بولاق : « ولأن . . » ، والصواب بدون الواو كما في الخزانة ٣٦٧/١ بتحقيق هارون .
 (٣) ط بولاق : « ضربت كلا القوم » ، وما أثبتته من الخزانة ٣٦٧/١ ، وهو الأنسب .
 (٤) لا مانع من اقتران جواب الشرط بالفاء مع كونه مضارعا صالحا لجعله شرطاً ، كقوله عز وجل : (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً) .
 (٥) هامش الكتاب ٤٤/١ .

كما ذكر ابن جني وجهاً آخر يجبر الضعف في رجز أبي النجم ، وهو أن
جاء الإطلاق في قوله : لم أصنعى ، قد نابت عن الضمير العائد ، حتى كأنه
قال : لم أصنعه (١) .

والشاهد في بيت امرئ القيس : فأقبلت زحفاً . . البيت ، كالذي
قبله وهو ابتداء الاسم مع حذف الضمير العائد عليه من الجملة الواقعة خبراً
وهي (أجر) من قوله : « وثوب أجر » في « واية بولاق : فثوب على » ،
وثوب أجر ، إذ التقدير : وثوب أجره ، وللسوغ للابتداء بثوب مع كونه
نكرة بجيئته للتفصيل بعد الإجمال ، لأن الأصل : فأقبلت زحفاً على الركبتين
في ثوبين ، فثوب على (٢) إلخ .

والشاهد في بيت النمر بن تولب : فيوم علينا . . . البيت ، كالذي
قبله ، وموضع الشاهد قوله : « ويوم نساء ، ويوم نسر » ، حيث حذف
الضمير الرابط من الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، والتقدير : ويوم نساء فيه ،
ويوم نسر فيه . وللسوغ فيه للابتداء بيوم مع كونه نكرة بجيئته للتنبؤ (٣) .
والشاهد في القول العربي : « شهر ثرى . . . » (٤) ، إلخ كالذي قبله ،

(١) الخصائص ٢٩٢/١ ، والمحاسب ٢١١/١ .

(٢) ويجوز في البيت وجه آخر ترتفع به هذه الضرورة ، وهو أن يكون
« ثوب » في كل من الجملتين مبتدأ ، وما بعده نعت ، والخبر محذوف ،
والتقدير : فمنهما ثوب على ، ومنهما ثوب أجره . انظر الأعلام بهامش الكتاب
٤٤/١ ، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ١٥٥/٢ .

(٣) يجوز فيه الاحتمال الآخر الذي جاز في سابقه . وانظر حاشية الخضرى
على ابن عقيل ٩٨/١ .

(٤) التقدير : الأشهر شهر ثرى . . ، فالأشهر مبتدأ أول ، وشهر : مبتدأ
ثان ، وثرى خبره ، وسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الإجمال ، ويحتمل أن
يكون شهر خبراً لمبتدأ محذوف - كما ذكر ابن هشام - والتقدير : أشهر الأرض
المطورة شهر ذو ثرى ، أى ذو تراب ند ، وشهر ترى فيه الزرع ، وشهر ذو مرغى .
انظر المغنى بحاشية الدسوقي ١٥٥/٢ .

وموضع الشاهد قولهم : « وشهر ترى » ، إذ التقدير : ترى فيه^(١) .

والشاهد في قول الشاعر : ثلاث كاهن قتلت . . . البيت كالشاهد فيما قبله ، فثلاث مبتدأ ، وسوغ الابتداء به وقوعه صفة لموصوف محذوف ، أي نسوة ثلاث^(٢) أو أشخاص ثلاث^(٣) ، أو عمله الجر في المضاف إليه المحذوف للعوض عنه التنوين ، أي ثلاث نسوة ، أو ثلاث أشخاص ، و « كاهن » مبتدأ ثان خبره جملة « قتلت » والمائد عليه محذوف ، والتقدير قتلنها عند الأكثرين أو قتلتهن عند قلة من النحاة منهم ابن مالك^(٤) ، وجملة « كاهن قتلت » خبر عن « ثلاث »^(٥) .

ورفع (كل) عند العلم في هذا البيت أقوى من النصب لما ذكره في رجز أبي النجم السابق .

والنصب عند سيبويه أكثر وأعرف . قال : « فهذا ضعيف ، والوجه ألا أكثر الأعراف النصب »

ثم يذكر سيبويه وجه هذه الضرورة فيقول : « وإما شبهوه بقولهم : القدي رأيتُ فلانٌ ، حين لم يذكروا الماء . . . إلخ .

(١) في كيفية حذف (فيه) قولان : أحدهما أنه حذف بجملة دفعه واحدة ، والثاني أنه حذف على التدريج ، فحذفت (في) أولا فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف هذا الضمير المتصل ، وفي الثاني من التكلف ما فيه . وهو قول الأخفش ، والأول قول سيبويه . وانظر شرح التصريح ١١٢/٢ .

(٢) انظر الخزانة ٣٦٩/١ .

(٣) جاء (ثلاث) مذكرا مراعاة لمعنى (شخص) على حد قول عمر ابن أبي ربيعة : « ثلاث شخوص كاعبان ومغصر » .

(٤) انظر الخزانة ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ .

(٥) في البيت أوجه اعرابية أخرى فانظرها في الخزانة ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ .

أي أن حذف الضمير العائد على الخبر هنا محمول على حذف الضمير العائد على الاسم للوصول من الصلة ، كقوله تعالى (لا يزال بنياهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم)^(١) ، وقوله عز وجل (ذري ومن خلقت وحيداً)^(٢) ، وقولهم : الذي رأيتُ فلانٌ .

وبين سيوييه أن مواضع حذف الماء ثلاثة : الصلة ، والصفة ، والخبر ، وأن أحسنها الحذف من الصلة كالنثال الذي أوردته ، وإنما استحسنوا حذف العائد من الصلة لأن الوصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد ، ففي المثال الذي ذكره سيوييه نجد قبل حذف العائد أربعة أشياء تنزلت منزلة اسم مفرد ، وهي (الذي) والفعل وفاعله والعائد ، فآثروا التخفيف بحذف بعض الأربعة ، فكان الضمير أولى بالحذف لأنه وقع مفعولاً به فهو فضلة ، وقد ورد بمحذوفاً في غير الصلة كثيراً كقوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى)^(٣) ، فكان حذفه من الصلة أكثر .

واستحسنوا حذفه من الصلة قياساً على حذفه من الصلة ، لاشتراك الصلة والصفة في أشياء منها أن الصفة تتم وتكمل وتوضح وتخصص كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن الصلة لا تعمل في الموصوف كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن الصلة لا تتقدم على الموصوف كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن العامل في الموصوف والصفة واحد كما أن العامل في الوصول والصلة كذلك .

(١) سورة التوبة - آية ١١٠ .

(٢) سورة المدثر - آية ١١ .

(٣) سورة الضحى - آية ٣ .

ومع ذلك فإن الحذف من الصلة أقيس من الحذف في الصفة ، وذلك لأن للموصول لا يكاد يستغنى عن الصلة أما للموصوف فقد يستغنى عن الصفة ومن ثم لم يتأكد تقدير الصفة مع الموصوف اسماً واحداً كما تأكد ذلك في الصلة والموصول ، ولذا قال سيديويه : « لأن (رأيت) تمام الاسم ، به يتم ، وليس بخبر ولا صفة ، فسكرهو طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طول اشهباب فقلوا ، اشهباب أى أن إزالة العائد من الصلة كإزالة الياء من (اشهباب) في قولك : (اشهباب) ، فسكماً أزال العرب هذه الياء تخفيفاً لطول الاسم واستحسنوا ذلك ، أزالوا الهاء من الصلة واستحسنوا ذلك أيضاً ، إذ لم يكن الحذف من خبر ولا صفة .

وقد رأيت أن الحذف من الصلة^(١) يلى الحذف من الصلة في الحسن لا شتراهما في أمور ، وأما خبر المبتدأ فلحذف منه قبيح كالتقدم ، لمفارقته الصلة والصفة بأنه ليس مع المبتدأ كاسم واحد ، وليس العامل فيهما واحداً على رأى أكثر النحويين ، كما أنه قد يتقدم على المبتدأ ، ويجوز أيضاً أن أن يعمل في المبتدأ إذا لم يشعل بالعمل في ضميره^(٢) .

(١) كقوله تعالى (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) ، أى لا تجزى فيه ، وقول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد
فما أدري أغيرهم تناء
وماشيء حميت بمستباح
وطول العهد ، أم مال أصابوا

يريد : أصابوه ، وهما من أبيات الكتاب ٤٥/١ .

(٢) بهامش الكتاب ط بولاق ٤٥/١ : « أعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة والصفة والخبر ، فأما حذفها في الصلة فحسن وليس بدون اثباتها ، وأما حذفها في الصفة فدون حذفها في الصلة وإثباتها أحسن ، وأما حذفها في الخبر فقبيح ؛ لأن الخبر غير المخبر عنه وليس معه كشيء واحد » اهـ ملخصاً من السيرافى .

وانظر أمالى ابن الشجرى ٩٢/١ ، ٩٤ ، ٣٢٧ .

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه سبق أن تحدث عن حذف الهاء من الخبر دون أن يشير إلى كون ذلك ضرورة أو يذكّر وجه ضعفها في الكلام، فقد قال في الكتاب ٣٦/١ — ٣٧ :

« ولا يجوز أن تقول : ما زيدا عبدُ الله ضارباً ، وما زيدا أنا قاتلاً ، لأنه لا يستقيم كما لم يستقيم أن تقدم في (كان) و (ليس) ما يعمل فيه الآخر^(١) . فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التيمية . كأنك قلت : أما زيدا فأنا ضاربٌ . كأنك لم تذكر (أما) ، وكأنك لم تذكر (ما) ، وكأنك قلت : زيدا أنا ضاربٌ .

قال مزاحم العُقَيْلِيُّ :

(طویل)

وقالوا :

تعرّفها المنازلَ مِن مِنّى وما كلٌّ من وافي مِنّى أنا عارف^(٢)

(١) أي أنه لا يجوز أن يلي (ما) الحجازية اسم منصوب بغيرها ، كما لا يجوز ذلك في (كان) و (ليس) وأخواتهما ، « إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر » .

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنياً أجاز العلماء (٢) أراد أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدتها ، فسأل عنها فقالوا له : تعرّفها وسل عنها في منازل الحجاج من منى ، فقال : لا أعرف كل من وافي منى . فأسأله عنها ، إذ لا أسأل عنها إلا من يعرفني ويعرفها .

وانظر شرح ابن السيرافي ٣٣/١ ، والنحاس ٥٦ ، ٨٦ ، والضرائر لابن عصفور ١٧٧ ، ومعنى اللبيب ٦٩٤ ، وشرح التصريح ١٩٨/١ ، والأشمونى ٢٤٩/١ .

وسمى في الكتاب ٣٦/١ ، ٧٣ .

وقال بعضهم: وما كل من وافى مني أنا عارف. لزم اللفظ الحجازية ورفع كأنه قال: ليس عبد الله أنا عارف، فأضمر الهاء في عارف، وكان الوجه: عارفه، حيث لم يُعمَل عارف في كل.

أما رواية نصب (كل) في بيت مزاحم فلا شاهد فيها هنا^(١)، وإنما الشاهد هنا في رواية الرفع على أن (ما) حجازية و (كل) - بالرفع - اسمها و (أنا عارف) مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب خبرها، وقد حذف الضمير العائد إلى اسم (ما) من الجملة الواقعة خبراً، والتقدير: أنا عارفه. ثم أشار في الكتاب ٧٣/١ إلى جواز وجه إعرابي آخر في رواية رفع (كل)، وهو جعل (ما) تميمية و (كل) مبتدأ وجملة (أنا عارف) في محل رفع خبر المبتدأ، على حد قول أبي النجم السابق (كله لم اصنع)، فالضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر محذوف أيضاً. قال: (فإن جعلت (ما) بمنزلة (ليس) في لغة أهل الحجاز لم يحز إلا الرفع، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع. كأنك قلت: ليس زيد ضربته، وقد انشد بعضهم هذا البيت رفماً قول مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازل من مني وما كل من وافى مني أنا عارف

فإن شئت حملته على (ليس)^(٢)، وإن شئت حملته على (كله لم اصنع)^(٣)

وهو أبعد الوجهين، اهـ

(١) والشاهد فيها في الكتاب تقدم معمول الخبر على المبتدأ، على أن (ما) تميمية و (كل) مفعول الخبر و «أنا عارف» مبتدأ وخبر، ولا يقبح في (ما) التميمية أن يليها معمول خبرها لأنها لا تعمل شيئاً. ويجوز في هذه الرواية - أيضاً - جعل (ما) حجازية وأهملت لتقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفياً ولا مجروراً.

(٢) يعني أن شئت جعلت (ما) حجازية تعمل عمل ليس، ف(كل) اسمها وجملة «أنا عارف» في محل نصب خبرها.

(٣) يعني وإن شئت جعلت (ما) تميمية لا تعمل شيئاً، ف(كل) مبتدأ وجملة «أنا عارف» في محل رفع خبر.

يعنى ان الوجهين بعيدان لما في كل منهما من حذف العائد على المبتدأ في الأصل أو في الحال ، وأبعد مما جعل (ما) تميمية ، لتوافر شروط إعمالها عند أهل الحجاز ، فجعلها حجازية أولى من جعلها تميمية ، وإنما كان جعلها حجازية أولى من جعلها تميمية على الرغم من أن جعلها تميمية هو القياس كما ذكر سيديبويه ٢٨ / ١ . قال : وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) ، وهو القياس — لأنها جاءت في القرآن الكريم بلغة أهل الحجاز قال تعالى (ما هذا بشراً ^(١)) ، (ما هن (أمهاتهن ^(٢))) ، (فاما منكم من أحد عنه حاجزين ^(٣)) ، فالسمع — وهو مقدم على القياس — يرجح كفة (ما) الحجازية ، ولذا قال سيديبويه في معرض حديثه عن (ما) الحجازية : « ومثل ذلك قوله عز وجل (ما هذا بشراً) في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف » ^(٤) .

وقال أيضاً في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي : « وإن قلت : ما أنا زيد لقيته رفعت ، إلا في لغة من نصب : زيداً لقيته وإن كانت (ما) التي هي بمنزلة (ليس) فكذلك . كأنك قلت : لست زيد لقيته ، لأنك شغلت الفعل بأنا وهذا الكلام في موضع خبره ، وهو فيه أقوى ، لأنه عامل في الاسم التي بعده ، واللف الاستفهام

(١) سورة يوسف . آية ٣١ . وانظر البحر المحيط ٣٠٤/٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٠٣ .

(٢) سورة المجادلة . آية ٢ . وقرأ المفضل عن عاصم برفع التاء على لغة بني تميم ، وهى من الشواذ . انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٥٣ .

(٣) سورة الحاقة . آية ٤٧ .

(٤) الكتاب ٢٨/١ .

و (ما) فى لغة بنى تميم يَفْضِلْنَ فلا يَعْجَلْنَ ، فإذا اجتمع انك تَفْصِلُ وتَعْجِلُ الحرف فهو أنوى ،^(١) .

وما تقدم من كون حذف الهاء للمنصوبة العائدة على الابتداء من جملة الخبر من الضرائر الشعرية هو مذهب كثير من البصريين ، ونقل عن الكوفيين كالفرأء والكسائى إجازة هذا الحذف فى سعة الكلام بشرط أن يكون المبتدأ لفظ (كل) . قيل : وما أشبه (كلاً) فى العموم والافتقار كالموصول والاستفهام وغيرهما ، نحو : أيهم يسألنى أعطى ، وأي رجل ضربت ؟ ، ورجل يدعو إلى الخير أجيب ، أي : أعطيه ، وضربت ، وأجيبه^(٢) .

والصحيح جوازه بكثرة فى الشعر دون ضعف أو قبح ، اعتماداً على الضرورة ، وقياساً على ما أورده سيديويه وغيره من للشواهد الشعرية وما جرى مجراها من الأمثل على هذه الضرورة ، وسواء فى ذلك كون المبتدأ من ألفاظ العموم أولاً .

أما فى النثر فالصحيح جوازه فيه أيضاً — لكن بقلة — إذا كان المبتدأ لفظ (كل) ، وذلك لوروده فى المتواتر ، قرأ ابن عامر (وكل وعد الله الحسنى)^(٣)

(١) الكتاب ٧٤/١ . وفى شرح السيرافى بتحقيق الدكتور دردير محمد أبو السعود ٧٢٤ : « ومعنى قوله : هذا أبعد الوجهين : يعنى رفع (كل) بالابتداء أبعد الوجهين ، وذلك لأن من يرفعه بالابتداء لا يعمل (ما) ، فإذا لم يعملها أمكنه أن يعمل « عارف » فى « كل » ، فإذا لم يعمل فقد قبح إذ قد وجد السبيل إلى الكلام المختار ، ولا ضرورة تدعو إلى غيره ، ومن رفع (كلا) بما فهو لا يجد السبيل إلى أعمال (عارف) فى (كل) إلا بحذف (ما) ، وحذفها يغير المعنى » اهـ .
(٢) انظر شرح الكافية ٩١/١ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ومعنى اللبيب ٦١١ ، وإمالى ابن الشجرى ٧/١ ، والضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٧ .

(٣) سورة الحديد . آية ١٠ ، والآية بتمامها (وما لكم ألا تنفقوا فى سبيل الله ولله ميراث السموات والأرض . لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل . أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى ، والله بما تعملون خبير) ، والنصب قراءة غير ابن عامر من السبعة . وانظر البحر المحيط ٢١٩/٨ ، والارشادات الجليلة فى القراءات السبع من طريق الشاطبية ٤٥٦ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٦٩٨ .

في سورة الحديد خاصة^(١).

وأما قراءة يحيى وإبراهيم والسلي : (أحكم' الجاهلية يبغون) " وهي من الشواذ — فأحسن ما تخرج عليه ما ذكره ابن جني في المحتسب^(٢) من جعل جملة (يبغون) صفة لخبر محذوف ، والتقدير : أحكم' الجاهلية حكم يبغونه ، فحذف الموصوف الذي هو (حكم) وأقيمت جملة (يبغونه) وهي الواقعة صفة له مقامه بعد حذف الضمير العائد منها على الموصوف المحذوف . وتخرج ابن جني الذي اخترناه هنا يخصه جمهور النحاة بالضرورة ، لأنهم يشترطون لحذف الموصوف بالجملة أو شبهها في الاختيار أن يكون الموصوف مرفوعا وأن يكون بعض اسم مجرور بمن أو في^(٣) ، كقوله تعالى (وما منا إلا له مقام معلوم)^(٤) ، أي : ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم ، وقولهم : فينا سلم وفيها هلك ، أي : فريق سلم وفريق هلك^(٥) ، والمحذوف — هنا — على هذا التقدير ليس بعض اسم مجرور بمن أو في

(١) بهامش أمالي ابن الشجري ٧/١ : « انما قرأ ابن عامر بالرفع في سورة الحديد خاصة لأنه شغل الخبر بهاء مضمرة ، وليس قبل هذه الجملة جملة فعلية محتمل لأجلها التصب ، فرقع بالابتداء ، وأما الذي في سورة النساء (وكلا وعد الله الحسنى) فانما اختار فيه التصب لأن فيه جملة فعلية وهي قوله تعالى (فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى) اهـ .

(٢) سورة المائدة - آية ٥٠ ، وانظر مختصر الشواذ ٣٢ .

(٣) ٢١٢/١ ، مع أنه ذكر في سر صناعة الاعراب ٢٨٥/١ أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح . ويمكن التوفيق بين تخريجه هنا ورأيه هناك بأن هذا الحذف قبيح ان وجد محمل جيد غيره ، والازال قبحه كما هنا ؛ إذ مما لا ريب فيه أن حذف الهاء من الصفة أسهل من حذفها من الخبر كما سبق بيانه .

(٤) وبعض النحاة - كابن عصفور - يرى قصر هذا الحذف على الضرورة وأن كان الموصوف بعض اسم مجرور بمن أو في ، ويرى أن مجيئه في الكلام مع (من) قليل . انظر الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٠ - ١٧٢ .

(٥) سورة الصافات . آية ١٦٤ .

(٦) انظر شرح الكافية ٣١٧/٢ ، وشرح التصريح ١١٨/٢ ، والاشموني ٧٠/٣ =

وإن كان مرفوعاً ، ونحن نرى أن هذا الشرط تحسّم ، وأنه يغنى عنه مطلق العلم بالوصف المحذوف لإمكان تقديره .

(حذف الجار وإيصال الفعل إلى الجرور)

قد يحذف الجار فيتعدي الفعل بنفسه وينصب الجرور وإن كان في موضع نصب ، وهو ثلاثة أقسام :

١ - قياسي ، وذلك قبل (أن) ، و (أن) و (كسى) ، بطولن لصلته ، نحو قوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو ^(١)) ، (أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لينذركم ^(٢)) ، (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ^(٣)) .

أى : بأنه لا إله إلا هو ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا يكون ^(٤) .

٢ - سماعى وارد فى السعة ، نحو : ضربَ زيدَ الظهرَ والبطنَ ، أى : على الظهر والبطن ، ومطرنا السهلَ والجبلَ ، أى فى السهل والجبل ، ودخلتُ البيتَ ، أى : فى البيت ، وذهبتُ الشامَ ، إلى الشام ، وتوجهتُ مكةَ ، أى : إلى مكة ^(٥) .

٣ - سماعى مخصوص بالضرورة ، ومن شواهده فى كتاب سيبويه قول ساعدة بن جؤانية :

• حاشية الخضرى على ابن عقيل ٥٦/٢ .

(١) سورة آل عمران • آية ١٨ .

(٢) سورة الاعراف • آية ٦٩ .

(٣) سورة الحشر • آية ٧ .

(٤) انظر شرح التصريح ٣١٢/١ ، وشرح الكافية ٢٧٣/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٦/١ ، ٧٩ ، وشرح الاشمونى وحاشية الصبان عليه ٩٠/٢ .

لَدُنْ يَهَزُّ الْكَفَّ يَهْلِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّمْلَبُ (١)

أراد : في الطريق ، فحنف الجار أوصل الفعل إلى (الطريق) وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف للضرورة ، وقول ابن الطراوة إن (الطريق) ظرف منصوب على الظرفية لا على إسقاط الجار مردود بأنه غير مبهم ، ولا ينصب على الظرفية إلا ما كان مبهما ، وقوله : إنه اسم لكل ما قبل الاستطراق فهو مبهم لإصلاحيته لكل موضع ، منازع فيه ، بل هو اسم لكل ما هو مستطرق بالفعل وهو الذي يكون بين للزارع أو بين المنازل ، وهذه ليست مبهمة (٢) :

ومن شواهد الكتاب على هذه الضرورة أيضا قول المتكلم :

أَلَيْتَ حَبَّ الْمَرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ (٣)

(١) البيت من الكامل ، والعسلان : مشى فى اهتزاز . وصف رمحا فقال : هو لدن أى لين اذا هزته يهتز متنه كاهتزاز الثعلب اذا مشى . وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٤٧ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب ١١ ، ٥٢٥ ، ٥٧٦ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ ، والهمع ٢٠٠/١ ، ٨١/٢ ، والدرر ١٦٩/١ ، ١٠٥/٢ ، وشرح الأشموني ٩١/٢ ، ٩٧ ، وخزانة الأدب ٨٣/٣ ، وديوان الهذليين ١٩٠/١ . وهو فى الكتاب ١٦/١ ، ١٠٩ .

(٢) انظر مغنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٢١٣/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وأليت : حلفت . يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة وكان قد أقسم أن لا يطعم المتلمس حب العراق ، وأطعمه على تقدير : لا أطعمه لأنه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير ، لأن (لا) النافية فى جواب القسم لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٤٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٥/١ ، ومغنى اللبيب ٩٩ ، ٢٤٥ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ ، وشرح الأشموني ٩٠/٢ ، وديوان الشاعر ص ٥ . وهو فى الكتاب ١٧/١ .

أراد: على حب العراق، فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه كالذى قبله ومن ذلك أيضا في الكتاب قول عامر بن الطفيل:

فَلَا بُغْيَتَكُمْ قَنَسًا وَغَوَارِضًا وَلَا أُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدٍ^(١)

ف و (قَنَسًا) و (غَوَارِض) مكانان مختصان لابنتصان انتصاب الظرف، وإنما يريد: بَقْنَسًا وَغَوَارِضًا، ولكنه - كما قال سيبويه في الكتاب ٨٢/١ - شبهه بدخلت البيت. وَقَلْبَ الظَّهَرِ وَالْبَطْنِ، فحذف الباء ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه ضرورة.

ومجدر التنبيه على أنه لا يعد من الضرائر إيصال الأفعال التي تعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر، نحو نصاحتها ونصحت له وشكرته وشكرت له، وكلته وكلت له ووزنته ووزنت له، ونحو اخترت الرجال عبد الله واخترت من الرجال من الرجال عبد الله، وامرته الخير وامرته به، وكنته أبا زيد وبأبي زيد، واستغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب، فهذا كله يندرج تحت القسم الثاني من ثلاثة الأقسام المتقدمة، وهو الحذف السماعي الوارد في السبعة^(٢).

(١) البيت من الكامل. والمراد باليغى: الطلب ومعنى «لأبغينكم»: لأطلبينكم، وقنا وغوارض وضرغد: أسماء أماكن، واللابة: الحرة وهى أرض ذات حجارة سود، و«لأقبلن الخيل لابة ضرغد» لأجعلن الخيل قبلتها.

وانظر فى البيت شرح ابن السيرافى لأبيات سيبويه ١٦٨/١، والنحاس ٩٨، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٨/٢، والخزانة ٧٤/٣، وديوان الشاعر ١٤٤. وهو فى الكتاب ٨٢/١، ١٠٩.

(٢) انظر الكتاب ١٦/١، وابن يعيش ٥٠/٨، وشرح التصريح ٣١٢/١.

(العطف بلا فاصل على الضمير المرفوع للتصل والمستتر)

إذا عطفت على ضمير الرفع المستتر فافصل بالضمير المنفصل بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى : (قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ^(١)) .

وورد الفصل أيضاً بغير الضمير ، كالمفعول به نحو قوله تعالى : (جذات عدن يدخلونها ومن صلح ^(٢)) ، و (لا) النافية كقوله عز وجل : (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ^(٣)) وقد اجتمع الفصل بالضمير المنفصل و (لا) في قوله تعالى : (وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ^(٤)) .

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمرفوع المتصل ، ومنه قوله تعالى : (اسكن أنت وزوجك الجنة ^(٥)) .

ويقبح العطف بلا فاصل إلا في الشعر للضرورة الشعرية .

هذا هو مذهب سيبويه والبصريين

وقد كرر سيبويه الإشارة إلى ما تقدم في مواضع من (الكتاب) ، فقال : « وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم للضمير في النية وما يكون صفة له في النية »

(١) سورة الأنبياء . آية ٥٤ .

(٢) سورة الرعد . آية ٢٣ .

سورة الأنعام . آية ١٤٨ .

(٤) سورة الأنعام . آية ٩١ .

(٥) سورة البقرة . آية ٣٥ ، والأعراف آية ١٩ .

كما تقول في المظهر ، أما للمعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبدُ الله .
 كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبدُ الله ، لأن المضمرة في النية مرفوعة ، فهو مجرى
 مجرى للمضمر الذي تسميت علامته في الفعل . فإن قلت : رويدكم فعبدُ الله
 فهو أيضا رفع ، وفيه قبس ، لأنك لو قلت : اذهب وعبدُ الله كان فيه قبس ،
 اذهب أنت وعبدُ الله حسن ، ومثل ذلك في القرآن (فاذهب أنت وربك
 فماتلا^(١)) ، و (اسكن أنت وزوجك الجنة)^(٢) .

وقال في موضع آخر : لو قلت : اذهب وزيدُ كان قبسحا ، حتى تقول :
 اذهب أنت وزيدُ ، فإن قلت : إياك أنت وزيدُ ، فأنت بالخيار : إن شئت
 حملته على المنصوب ، وإن شئت على المضمرة للمرفوع ، لأنك لو قلت : رأيتك
 قلت ذاك أنت وزيدُ جاز ، فإن قلت : رأيتك قلت ذاك وزيدا ، فالنصب
 أحسن ، لأن المنصوب يُعطف على المنصوب المضمرة ، ولا يُعطف على المرفوع
 للمضمرة إلا في الشعر ، وذلك قبس^(٣) .

وفي الكتاب ٣٨٩/١ قال سيدييه : « وأما ما يقبح أن يشرك المظهرُ
 فهو المضمرة في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ
 وعبدُ الله ، وزعم الخليل أن هذا إنما قبس من قبل أن هذا الإضمار يُنسَى
 عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهرُ مضمرا بغير الفعل عن حاله
 إذا بعد منه^(٤) . »

(١) سورة المائدة . آية ٢٤ .

(٢) الكتاب ١٢٥/١ .

(٣) الكتاب ١٤٠/١ ، وانظر الكتاب أيضا ١٥٠/١ ، ٢٣٢ ، ٢٨٥ .

(٤) أي أن الضمير قد غير الفعل عن حاله ، فبعد أن كان مبنيا على الفتح

يمكن آخره لاتصال الضمير به ، حتى صارا كأنهما كلمة واحدة .

(٩ - سيديويه)

ثم قال : « فإن نعمته حسن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك . ذهبت أنت وزيد » ، وقال الله عز وجل : (فاذهب أنت وربك) و (اسكن أنت وزوجك الجنة) وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام ، حيث طوّته ووكّده . كما قال : قد علمت أن لا تقول ذلك ، فإن أخرجت (لا) قبجُ الرفع ، فـ (أنت) وأخواتها تقوّى المضمر ، وتصير عوضا من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل (ضَرَبَ^(١)) ، وقال الله عز وجل : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا) حسن لمكان (لا) ، وقد يجوز في الشعر . قال الشاعر :

قلتُ إذ أقبلتُ وزُهر تهَادَى كنعاجِ المَلَا تعسفنَ رَمَلًا^(٢) ،

(١) قال ابن عصفور « وإنما قبج العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد ولا طول يقوم مقامه لأن الضمير - ضمير الرفع المتصل - جعلته العرب بمنزلة الجزء من الفعل ، ولذلك جعلوا اعراب الفعل بعد الضمير في تفعّلان وتفعّلون تفعّلين . ألا ترى أنه لو لم يكن كالجزء من الفعل لكانت قد حلت به بين الفعل واعرابه ، وذلك غير سائغ ، فلما كان كالجزء من الفعل امتنع أن يقال : قمت وزيد وأمثاله ، لأن حرف العطف إذا كان كذلك لم يتقدمه معطوف عليه ، وفي ذلك إخراج له عن وضعه ، فإذا وكد قام التأكيد مقام ذكر المعطوف عليه ، لأنه هو في المعنى . ألا ترى أن « أنت » من قولك : قمت أنت وزيد ، هو التاء في المعنى ، وجعلوا الطول في قولك : قمت اليوم وزيد عوضا عن التأكيد ، ولذلك أجازوا العطف معه من غير تأكيد . قال الله تعالى (أنذا كنا ترابا وآبأنا أننا لمخرجون) ، فعطف على المتصل بكان من غير تأكيد ، لقيام الطول بخبرها مقامه » اهـ .

الضرائر الشعرية ١٨١ - ١٨٢ ، وانظر الانصاف ٤٧٧ .

(٢) البيت من الخفيف . لعمر بن أبي ربيعة ، والزهر : جمع زهراء ، وهى البيضاء المشرقة ، والتهادى : الميل فى الساكن يمينا وشمالا ، والنعاج : بقر الوحش والملا : الصحراء ، وتعسفن : ركين . يريد أن هؤلاء النسوة يمشين كمشي تعاج الوحش إذا وقعت فى الرمل ، فهن ينقلن قوائمهن نقلا بطيئا .

وانظر فى البيت شرح ابن السيرا فى لأبيات سيبويه ٣٨٦/٢ ، والانصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وابن يعش ٧٤٣/٣ ، ٧٦ ، والاشمونى ١١٤/٣ ، وملحقات ديوان الشاعر ٤٩٠ . وهو الكتاب ٣٩٠/١ .

وأورد سيوييه شاهدا آخر على مجيء هذا المعطف بلافصل في الشعر فقط ، فقال : « واعلم أنه قبيح أن تقول : ذهبت وعبدُ الله ، وذهبتُ وعبدُ الله ، وذهبتُ وأنا لأن «أنا» بمنزلة المظهر . ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر . قال الراعي :

فَلَمَّا لَعِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً

دَعَوْا : بِالْكَلْبِ ، وَاعْتَزَيْنَا لِغَائِمٍ^(١)

قال الأعلام في البيت الأول : « الشاهد في عطف (الزهر) على الضمير المستكن في الفعل ضرورة ، وكان الوجه أن يقال : أقبلت هي وزهر ، فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه^(٢) » .

وقال في البيت الثاني : الشاهد في عطف (الجياد) على الضمير للتصل بالفعل ، وفيه قبح حتى يؤكد بضمير منفصل فيقال : لحقنا نحن والجياد^(٣) » .

ومن الشواهد على هذه الضرورة أيضا بيت الكتاب :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَسَكَانُ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ^(٤)

(١) البيت من الطويل . واعتزينا : ابتسبنا .

وانظر ابن السيرافي ٤٩/٢ ، والنحاس ٢٠٦ ، واللسان (عزا) المجلد

الثاني ص ٧٧١ . برواية : فلما التقت فرساننا ورجالهم .

وهو في الكتاب ٣٩١/١ .

(٢) هامش الكتاب ٣٩٠/١ .

(٣) هامش الكتاب ٣٩١/١ .

(٤) البيت من الطويل ، قائله المسيب بن علس . وانظر فيه ابن السيرا في

١٧٥/٢ ، والنحاس ٢٣٠ . والضرائر لابن عصفور ١٨١ . والألوسی ٢٤١ ، وابن

يعيش ٩٤/٩ ، ومغنى اللبيب ٣٣ ، وشرح التصريح ٢٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٨٦/١ ،

والخزانة ٨٠/١٠ .

وهو في الكتاب ٤٥٥/١ .

فالشاعر عطف الضمير للنفصل « أنتم » على « نا » الفاعلين دون فصل للضرورة ، وأورده سيبويه في الكتاب شاهدا على إدخال (أن) توكيدا للقسم بمنزلة اللام ، ولم يستشهد به على ما نحن فيه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير للرفع المتصل والمستتر في اختبار الكلام بلافاصل ، نحو : وقتُ زيدٌ ، محتجين بوروده في قوله تعالى : (ذو مرة فاستوى ، وهو بالآفق الأعلى)^(١) ، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) ، والمعنى : فاستوى جبريل ومجمل - عليهما السلام - بالآفق ، ووروده أيضا في كلام العرب كالأبيات المتقدمة ، فدل على جوازه .

وقد أجاب البصريون بأن الواو في الآية الكريمة للحال لا للعطف ، والمراد بضمير الغائب بعدها جبريل عليه السلام ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالآفق ، وقيل . فاستوى على صورته التي خلق عليها في كونه بالآفق ، وكان قبل ذلك يأتي النبي ﷺ في صورة رجل وأما الأبيات فمحمولة على الضرورة كما ذكر سيبويه^(٢) .

والراجع في هذا اختلاف مذهب الكوفيين ، لوقوع هذا العطف بلافاصل في الكلام العربي المعتد بفصاحته ، ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه من قول علي رضي الله عنه : « كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول :

(١) سورة النجم . الايتان ٦ ، ٧ .

(٢) انظر المسألة السادسة والمستين في الانصاف ٤٧٤ - ٤٧٨ .

«كنت وأبوبكر وعمر، وفعلت وأبوبكر وعمر، وانطلقت وأبوبكر وعمر»^(١)،
وقول عمر رضى عنه «كنت وجارلى من الأنصار»^(٢).

قال ابن مالك : «ومنه قوله تعالى : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا »^(٣)،
فإن واو العطف فيه متصلة بضمير للتكلمين ، ووجود (لا) بعدها
لاعتداد به ، لأنها بعد العطف ، ولأنها زائدة ، إذ للغنى تام بدونها »^(٤).

ومن ذلك أيضا ما حكاه سيبويه من قولهم « مررت برجل سواك
والعدم »^(٥) « برفع العدم على أنه معطوف على ضمير مستتر في سواك لأنه
معنى مستو .

(حذف العاطف بعد « إياك »)

قال سيبويه فى الكتاب ١/ ١٤٠ : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول :
إياك زيدا ، كما أنه لا يجوز أن تقول : رأيتك الجدار ، حتى تقول :
من الجدار أو : والجدار ، وكذلك : أن تفعل إذا أردت : إياك والفعل .
فإذا قلت : إياك أن تفعل تريد : إياك أعظم مخافة أن تفعل ،

(١) أخرجه البخارى فى : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، ٥ - باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذًا خليلًا .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٤٦ - كتاب المظالم والغصب ، ٢٥ - باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة فى السطوح وغيرها .

(٣) سورة الأنعام . آية ٤٨ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١١٤ - ١١٥ .

(٥) حكم سيبويه على هذا القول بالقبح بناء على مذهبه من عدم جواز هذا العطف بلا فاصل .

انظر الكتاب ١/ ٢٣٢ ، والانتصاف بهامش الانتصاف لفضيلة المرحوم الشيخ

محمد محبى الدين عبد الحميد ٤٧٥ .

أو من أجل أن تفعلَ جاز ، لأنك لا تريد أن تضعه إلى الاسم الأول .
 كأنك قلت : إياك نَحْ لمسكان كئذا وكئذا ، ولو قلت : إياك الأسد ،
 تريد : من الأسد ، لم يجز كما جاز في أن ، إلا أنهم زعموا أن ابن اسحاق
 أجاز هذا البيت في شعر :
 (طويل)

إياك إياك للمرء فإِنَّه إلى الشرِّ دَعَاءٌ ، ولشرِّ جالب^(١)

كانه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر ، فقال اتقى للمرء .

يعنى أنه لا يجوز أن تقول : إياك زيدا ، ذلك لأن (إياك) اسم مضمَر
 منصوب للموضع بفعل محذوف لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ، تقديره :
 باعد ، أو نَحْ ، وما أشبه ذلك ، ومن هنا كان لابد أن يقال : إياك وزيدا ،
 أو : إياك من زيد ، أى أنه لابد من العاطف أو الجار ، « كما أنه لا يجوز
 أن تقول : رأيتك الجدار ، حتى تقول : من الجدار ، أو : والجدار » ،
 وكذلك لا يجوز أن تقول : إياك أن تفعل « إذا أردت : إياك والفعل » ،
 فإضمار العاطف هنا جائز ، وإنما يجوز هذا التعبير إذا أردت « إياك أعظ
 مخافة أن تفعل » ، أو من أجل أن تفعل » ، أى إذا جمعت للمصدر للؤول
 مفعولا له ، أو قدرت له جاراً ، تمكن الفعل المحذوف من نصب (إياك)

(١) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي يخاطب به ابنته القاسم بن الفضل ،
 والمرء : مصدر ماريته أماريه ممارسة ومرء ، أى جادلتسه ، أو طعنت في قوله
 تزيفاً للقول وتصغيراً للقائل .

وانظر فيه شرح النحاس لأبيات سيبويه ١١٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة
 ٢٢٣ ، والمقتضب ٢١٣/٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، وابن يعيش ٢٥/٢ ، والتصريح
 ١٢٨/٢ ، والاشمونى ٨٠/٣ ، ١٨٩ ، والخزانة ٦٣/٣ .
 وهو فى الكتاب ١٤١/١ .

مفعولا به و (أن تفعل) مفعولا له ، ولقياس حذف الجار قبل (أن) (١) .

وعلى ذلك لا يجوز أن تقول : إياك الأسد ، تريد : إياك والأسد ، أو : إياك من الأسد ، لعدم محامه ، وأما البيت فقد نصب (للرأ) بعد (إياك) مع إسقاط حرف العطف للضرورة . قال الأعلم : « الشاهد فيه نصب المراء بعد إياك مع إسقاط حرف العطف ضرورة ، والمعروف في الكلام : إياك والمراء ، وإياك والأسد ، ولا يجوز إياك الأسد ، كما لا يجوز اتق نفسك الأسد على ما بينه سيبويه .

ويجوز أن يكون للرأ منصوباً بإضمار فعل دل عليه إياك . كأنه قال : إياك تجنب (٢) للرأ ، فلا يكون فيه ضرورة على هذا ، ويجوز أن يكون

(١) قال البغدادى مفسراً عبارة سيبويه : « يعنى أن (أن) تقع بعد (إياك) على وجهين :

أحدهما : أن تجعل (أن تفعل) مصدراً هو مفعول به ، كما تقول : إياك وزيدا ، وأصله أن تقول : إياك وأن تفعل ، كما قلت : إياك وزيدا ، ولكنهم حذفوا الواو لطول الكلام ، ويقدر أيضاً : إياك من أن تفعل إذا حذرتك الفعل .
والوجه الآخر : أن تجعل (أن تفعل) مفعولا له ، وهذا لا يحتاج إلى حرف عطف ، ويجوز أن يقع المصدر موقعه .

فاذا وقع أن والفعل بمنزلة المفعول ، ثم أوقعت المصدر موقعه ، لم يك بد من ادخال الواو عليه كما تدخل على غيره من المفعولات » . خزنة الادب ٦٣/٣ - ٦٤ .

(١) هكذا بهامش ط بولاق ١٤١/١ ، وانظر أى فرق بين تقدير الأعلم على غير الضرورة وتقدير سيبويه على الضرورة ، فالفعل (تجنب) الذى قدرة الأعلم ينصب مفعولا واحداً ، كالفعل (اتق) الذى قدره سيبويه ، فإياك عليهما مفعول لفعل آخر ، والعبارة جملتان يربط بينهما العاطف المقدر للضرورة ولا فرق ، اللهم الا كانت عبارة الأعلم قد أصابها تحريف النساخ وصحتها : إياك جنب المراء ، فيكون التعبير جملة واحدة لأن (جنب) ينصب مفعولين أولهما إياك وثانيهما المراء فلا حذف لعاطف ولا ضرورة .

مفعولاً له ، فحذف منه حرف الجر تشبيهاً بأن وما عملت فيه إذا قلت : إياك أن تفعل كذا . يريد : إياك أعظك أن تمارى ، ثم وضع للراء موضعه ، اهـ .

ونحن لا نؤيد الأعم فيما ذهب إليه من جواز تخريج البيت على غير الضرورة اعتماداً على أن ما لا يؤدي إلى ضرورة أولى مما يؤدي إليها ، ذلك لأن هذا إنما يقال عند عدم وجود مانع من سماع أو قياس ، وإلا فالضرورة متعينة ، وهنا يوجد مانع من عدم اعتبار الضرورة ، وهو عدم سماع مثل هذا التعبير بلا عاطف أو جار في غير الشعر ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، وقد أكد ذلك للبردوقال : « فأما (إياك الضرب) فلا يجوز في الكلام ، كما لا يجوز : إياك زيدا ، فإن اضطر شاعر جاز ، لأنه يُشَبَّه للضرورة بقوله : « أن تقرباً »^(١) ، وعلى هذا :

إياك إياك للراء فإنه إلى الشر دعاء ، وللشر جالب
فأضمر بعد قوله « إياك » فعلاً آخر على كلامين ، لأنه لما قال : إياك أعلمه أنه يزجره ، فأضمر فعلاً . يريد : اتق المراء يافقي ،^(٢) اهـ .

وقد أجاز بدر الدين ابن الناطم في شرحه للآلفية ص ٦٠٧ نحو : إياك الأسد ، وتقديره عنده : أحذرك الأسد ، فلا حذف لعاطف أيضاً ولا ضرورة .
وانظر التسهيل ١٩٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٨٩/٣ ،
والخزانة ٦٤/٣ .

بتحقيق هارون ، وانظر الآراء في حذف العاطف في مغني اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٣٤٦/٢ .

(١) أى من قول جرير :

إياك أنت وعبد المسيح أن تقرباً قبلة المسجد

وهو من شواهد الكتاب ١٤٠/١ .

(٢) المقتضب ٢١٣/٣ .

واتفاق شيبويه والمبرد على جعل الكلام جملتين ليسكون العطف من قبيل عطف الجمل ، وربما قدرا ذلك فرارا من جعله عطف مفرد هو « المراء » على مفرد هو « إياك » ، إذ يقتضى العطف بالواو الشركة فى الفعل والمعنى ، والمعطوف هنا مخالف للمعطوف عليه ، لأن المعطوف وهو « المراء » محذر منه ، والمعطوف عليه وهو « إياك » محذر .

غير أن من جعل العطف هنا من قبيل عطف المفردات قال : إن التقدير : إياك بأعد والمراء ، وما أشبه ذلك ، والبعد والقرب بالإضافة ، فقد يكون الشيء بعيدا بالإضافة إلى شيء ، وقريبا بالإضافة إلى شيء آخر غيره ، وهنا إذا تباعد عن المراء ، فقد تباعد للمراء عنه ، فاشتركا فى البعد .

أما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف للمراء عليه ، لأن العامل قد يعمل فى للفعولين وإن اختلف معناه . ألا تراك تقول : أعطيت زيدا درهما ، فبتعدي الفعل إليهما تعدياً واحداً ، وإن كان زيد أخذاً والدرهم مأخوذاً ، فهما مختلفان من جهة المعنى ، فكذلك هنا إذا عطفت للمراء على إياك شاركة فى عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناه ، فال مخاطب محذر وللمراء محذر منه ، وإن كان الفعل المحذوف قد تعدي إليهما ، إلا أن تهديّة إلى الأول بنفسه وإلى الثانى بواسطة حرف العطف (١) .

بقى أن نذكر أن علة هذه ضرورة تشبيه ما بعد إياك بالمصدر المؤول

من أن والفعل الذى يقع بعدها مجردا من العاطف والجار كبيت جرير السابق
وكقولهم : إياك أن تقرب الشر .

(حذف أن ونصب الفعل بعد كاد)

استشهد سيديويه على نصب الفعل بعد (كاد) على إضمار (أن) بقول
عامر بن جوين الطائي :

فلم أر مثلاً خباسةً واحدٍ ونهنتُ نفسى بعد ما ركبتُ أفعله^(١)

وقال : دحله على (أن) ، لأن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرين
كثيرا ،^(٢) .

وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب (أفعله) بإضمار (أن) ضرورة ،
وذخول أن على (كاد) لا يستعمل فى الكلام ، فإذا اضطر الشاعر أدخلها
عليها تشبيهاً لما يعنى ، لاشتراكهما فى معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد (كاد)
فى الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة . هذا
تقدير سيديويه » .

وما ذكره الأعلم فى ضرورة إدخال (أن) بعد كاد تشبيهاً لما يعنى مأخوذ

(١) البيت من الطويل ، ونسبه فى الانصاف لعامر بن الطفيل ، والخباسة :
الظلمة بضم المعجمة ، والضمير فى « مثلاً » يعود على الغفيمة التى كانت نفسه
قد حدثته بأخذها غدرا من امرئ القيس ، ونهنت : كفتت . يريد أنه منع نفسه
من أخذ مال امرئ القيس ونسائه ظلما وغدرا بعد ما كاد يفعل .

وانظر فى البيت ابن السيرا فى ٢٢٢/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٥١ ، وما
يجوز للشاعر فى الضرورة للقيروانى ١٨٥ ، والانصاف ٥٦١ ، ومغنى اللبيب
٦٤٠ ، والهمع ٥٨/١ ، ١٨/٢ ، والدرر ٣٣/١ ، ١٣/٢ ، والأشمونى

٣٦١/١ ، ٣١٥/٣ .

وهو فى الكتاب ١٥٥/١ .

(٢) الكتاب ١٥٥/١ .

من سيديويه . قال في الكتاب ٤٨٧/١ : « وقد جاء في الشعر : كاد أن يفعل .
شبهوه بنفسى . قال رؤبة :
(رجز)

قد كاد من طول البلى أن يصحا^(١) ،

وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥١ — ١٥٢ : « ومنه إضمار (أن)
الناصبه وإبقاء عملها من غير أن يعوض منها شيء ، تشبيها لما ياضارها بعد
الحروف التي جعلت عوضا منها ، وأعني بذلك الحروف التي ينتصب الفعل
بعدها ياضار (أن) فما جاء من ذلك قوله :

فلم أر مثله خباسة واحد ونهت نفسى بعدما كدت أفعله

يريد : أن أفعله ، وقوله :

وحق لمن أبوبكر أبوه يوفقه الذى رفع الجبالا

يريد : أن يوفقه إلخ ، ثم قال : « ولا يجوز ذلك في سعة الكلام ،
فإن جاء شيء منه حفظ ولم يقس عليه لشدة هذه » .

وما ذهب إليه ابن عصفور وسط بين مذهبي البصريين والكوفيين ،
فالبصريون يمنعون إضمار (أن) الناصبة من غير عوض مطلقا ، أى في شعر
أو نثر ، والكوفيون يجوزون ذلك مطلقا كما في الإنصاف^(٢) ، ويستدلون

(١) سنتحدث عن هذه الضرورة إن شاء الله تعالى بالتفصيل في ضرائر
الزيادة .

(٢) المسألة السابعة والسبعين ٥٥٩ .

بقراءة أبي وابن مسعود (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله)^(١) ، كما يستدلون بشواهد شعرية منها بيت الكتاب المذكور هنا .

وفى ضوء ما تقدم لا يقال إن بيت الكتاب شاهد على إضمار (أن) الناصبة فى غير مواضع الإضمار للضرورة ، إذ يقصر سيبويه هذا الإضمار مع بقاء النصب على (كاد) وحدها^(٢) ، والصحيح أن يقال إنه شاهد على حذف (أن) المتوهم وجودها بعد كاد وإبقاء الفعل منصوبا للضرورة .

فأنت ترى أن سيبويه هنا قد ركب ضرورة على ضرورة ، ذلك أن الأصل تجرد للمضارع بعد (كاد) من (أن) للصدورية الناصبة للمضارع ، لكن الشعراء قد يستعملون (أن) وهنا مضطرين كثيرا ، فدخل (أن) ضرورة ، ثم حذفها مع بقاء عملها من غير عوض ضرورة أخرى .

وما ذهب إليه سيبويه ضعيف لأمور :

١ — فيه مخالفة لرأى جمهور البصريين الذين يمنعون حذف (أن) من غير عوض مطلقا فى شعر أو نثر . قال القيروانى : « والذى قال سيبويه فى هذا البيت إنما حملوه على أن الشعراء يستعملون (أن) هنا كثيرا ،

(١) سورة البقرة . آية ٨٣ — وانظر البحر ٢٨٢/١ .

(٢) سيأتى فى ضرائر الأبدال النصب على إضمار (أن) بعد الخبر المثبت كقوله :

سأترك منزلى لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريح
وهذه الضرورة تختلف عما نحن فيه ، إذ ما نحن فيه — عند سيبويه — يستعمل الشعراء فيه (أن) مضطرين كثيرا ، ومن ثم قدر وجود (أن) ثم حذفها مع بقاء عملها ، أما بعد الخبر المثبت فلا تستحق (أن) الإضمار أو الإظهار ، وإنما يستحق الفعل الرفع . واضطر الشاعر الى العدول عنه الى النصب محافظة على حركة جرف الروى ، ومن ثم قيل أن الضرورة فيه ابدال حكم من حكم ، أى ابدال النصب من الرفع ، فلم ير العلماء بدا من تقدير (أن) .

كأنه قال : بعد ما كدت أن أفعله ، وهذا أيضا عند أصحابه غلط ، وذلك أن (كاد) لا يجوز أن يدخل معها (أن) إلا في الشعر لأن معناها المقاربة ، ومنها قوله عز وجل : (من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ^(١)) ، فكيف تضمر مع مالا تدخله ثم تعمل ١٩ وهي لا تضمر في غير هذا للوضع حتي يكون في الكلام دليل عليها ، كما قال الشاعر :

ألا أيهذا الزأجري أحضر الوغى

وأن أشهد الذات . هل أنت مغلدي ^(٢)

فأراد : أن أحضر ، ولكن حذف لما كانت (أن) الثانية في قوله : « وأن أشهد الذات » تدل على ذلك ، على أن بعض النحويين لم يحز في هذا إلا الرفع ، وقال : إذا فقدت (أن) رفع الفعل ، فهذا وأمثاله يصف ما قاله سيبويه عندهم ا هـ . ^(٣)

٢ — يتناقض مع ما ذكره في الكتاب ٤٥٢/١ ، وهو قوله : « ولوقلت : مرةً يحفرها على الابتداء كان جيدا ، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل

(١) سورة التوبة . آية ١١٧ .

(٢) البيت من الطويل ، لطرفة بن العبد ، وهو من شواهد سيبويه ٤٥٢/١ ، وقد رواه برفع « أحضر » ، وانظر فيه شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ٦١/٢ ، والنحاس ٢٢٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٥١ ، أما لى ابن الشجرى ٨٣/١ ، والانصاف ٥٦٠ ، وابن عيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، ومغنى اللبيب ٣٨٣ ، ٦٤١ ، والهمع ٦/١ ، ١٧٥ ، ١٧/٢ ، والدرر ٣/١ ، ١٥٢ ، ١٢/٢ ، والخزانة ١١٩/١ ، ٥٧٩ ، ٥٠٧١٨ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٦ — ١٨٧ .

في الكلام ، علي : مره أن يحفرها فإذا لم يذكرها (أن) جعلوا للعلمي بمنزلة في : عَسَيْنَا نفعلُ ، وهو في الكلام قليل لا يسكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منهوب . كأنه قال : عسى زيد ^١ ~~فعل~~ ، ثم وضع (يقولُ) في موضعه ، وقد جاء في الشعر قال طرفة :

ألا أيهدا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلصي .
وقال الأعمى في بيت طرفة : « الشاهد في رفع أحضر لحذف الناصب وتعريبه منه » فالذي يظهر من عبارة سيبويه هنا أن للضارع عند تعريبه من (أن) يرفع .

٣ = إدخال الضرورة على الضرورة يتناقض مع ما ذكره من قوله :
« لا يحتمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد ^(١) » .

والضعيف تقدير سيبويه خولف فيه قال الأعمى : « وقد خولف فيه ، لأن (أن) مع ما بعدها اسم فلا يجوز حذفها ، وحمل الراد الفعل على إرادة النون الخفيفة وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده : بعد ما كدت أفعلنه ، وهذا التقدير — أيضا — بعيد ، لتضمنه ضرورتين وهما : إدخال النون في الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن (أن) قد أتت في الأشعار مخدوفة كثيرا ^١ » .

قال شيخنا للرحوم محمد محي الدين عبد الحميد معلقا على رأى الأعلام :
« وترجيحه مقالة سيبويه مع اشتماله على ضرورة مركبة على ضرورة أخرى
من أعجب العجب ^(١) » .

ولا عجب — فى رأى — فى ترجيح الأعلام رأى سيبويه على غيره ،
لأن كلا التقديرين يتساوى فى إدخال الضرورة على الضرورة ، ويزيد قول
غير سيبويه بعدا فى تقديره إدخال النون فى الواجب ثم حذفها ، فقول
سيبويه أقرب لكثرة ورود حذف أن مع بقاء النصب .

وأقرب من هذين التقديرين ما ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ٦٤٠ منسوباً
إلى اللبرد ، وهو أن الأصل : أفعالها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء
إلى ما قبلها . قال ابن هشام : « وهذا أولى من قول سيبويه ، لأنه أضمر
أن فى موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا ، وهو خبر كاد ، واعتدبها مع ذلك
بإبقاء عملها » . وحكى ابن الأنبارى فى الإنصاف ٥٦٧ هذه التقدير عن
الفراء ، ثم قال :

« وهى لغة لخم » .

ويتلخص مما تقدم أن الشاعر : « بعد ما كدتُ أفعله » ثلاثة تخريجات :

١ — تخريج سيبويه ، وحاصله أن الفتحة على اللام حركة إعراب ،
إذ الفعل منصوب بأن المحذوفة .

(١) الانتصاف من الانصاف ٥٦١ .

٢ — التخريج الذى حكاه الأعمى عن غير سيبويه ، وحاصله ان فتحة اللام حركة بناء لاتصال الفعل بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا .

٣ — التخريج الذى نسبته ابن هشام إلى اللبرد وحكاه ابن الأنبارى عن الفراء ، وحاصله أن فتحة اللام ليست حركة إعراب أو بناء ، وإنما هى فتحة منقولة من الهاء بعد حذف الألف ، والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل ^(١) .

(حذف « يا » من اسم الجنس للمعين)

اختلف النحاة فى جواز حرف النداء إذا كان للنادى اسم جنس معينا ، وينفى به ما كان نكرة قبل النداء وتعرف بالنداء ، وهو النكرة المقصودة ^(٢) ، نحو : يا رجل أقبل ، لرجل معين ، فنع البصريون حذف الحرف منه فى الاختيار ، وذلك لأن النداء معه هو حرف تعريف أيضا ، فلا يحذف مما تعرف به ، حتى لا يظن بقاؤه على تكثيره الذى كان عليه قبل النداء ، وأجازوا الحذف للضرورة . قال سيبويه : « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة فى الشعر . قال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَفْكِرِي عَذِيرِي ^(٣)

(١) انظر الانتصاف ٥٦٢ .

(٢) عدا (أى) ، فإى مع كونها مقصودة جاز حذف الحرف منها بالاجماع ، لأنها ليست المقصودة بالنداء ، وإنما هى وصلة لنداء وصفها ، وهو معرفة قبل النداء . انظر شرح الكافية ١٥٨/١ ، وأمرار النداء ٢١ .

(٣) العذير : الأمر الذى يحاوله الانسان فيعذر فيه .

وانظر فى الرجز ابن السيرافى ٣١٢/١ ، والنحاس ١٨٤ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٤١ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ، وابن الشجرى ٨٨/٢ ، والخزانة ١٢٥/٢ . وهو فى الكتاب ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ .

يريد : بإجارية :

وقال في مَثَل : افْتَدَرَ مَخْنُوقٌ ^(١) ، وَأَصْبَحَ كَيْلٌ ^(٢) ،
وَأَطْرَقَ كَرًا ^(٣) ، وإيس هذا بكثير ولاقوى ^(٤) .

استشهد سيويوه برجز العجاج على حذف « يا » من قوله : « جاري » ،
والأصل : بإجارية ، فالمنادى جارية معينة ، ويقصد بها الشاعر زوجته ، وقد
رخم للمنادى بحذف الهاء على لغة الانتظار ، وحذف منه حرف النداء للضرورة
ومثل ذلك الأمثال الثلاثة ، والأصل فيها : يا مَخْنُوق ، وبالييل ، ويا كرا
ثم حذف منها حرف النداء ، وهي نسكات مقصودة - على نحو ما حدث

(١) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن السلكة وهو نائم مستقل
فخنقه ، وقال : افتد مَخْنُوق ، فقال سليك : الليل طويل وأنت مقمر ، أى أنت
آمن من أن اغتالك ففيم استعجالك في الأسر ، ثم ضغطه سليك فضرط ، فقال
سليك : أضربا وأنت الأعلى ؟! فذهبت كلها أمثالا . وهذا المثل يضرب لكل مضطر
وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله . انظر مجمع الأمثال ٣٠/١ ، ٤٢٠ ،
١١/٢ ، وشرح التصريح ١٦٥/٢ ، وشرح الكافية ١٦٠/١ ، والأشمونى وحاشيته
الصبان عليه ١٣٦/٣ ، وأسرار النداء ٢٥ .

(٢) مثل يضرب لمن يظهر الكراهية للشيء ، أى : صر ياليل صباحا ، أو أئت
بالصبح . قالت أم جندب زوج امرئ القيس تبرما به ، وأظهارا لكراهيتها له ،
وكان قد وقع عليها فقالت : أصبحت أصبحت يا فتى ، فلم يلتفت إليها ، فرجعت
إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه قائلة : أصبح ليل ، وروى أنه سألها عن سر كراهية
النساء له ، فقالت له : لأنك ثقيل الصدر ، خفيف العجز ، سريع الارقاء ، بطيء
الافاقاء . انظر مجمع الأمثال ٤٠٣/١ ، وبقية المراجع السابقة .

(٣) أصله : يا كروان . رخم بحذف النون وحذفت الألف معها لكونها ليना
زائدا ساكنا رابعا ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتمايم هذا
المثل : ان النعامة في القرى . وهو يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ،
أى اخفض يا كروان عنقك للصيد ، فان النعامة وهى أكبر وأطول منك عنقا قد
صيدت . انظر مجمع الأمثال ٤٣١/١ وبقية المراجع السابقة .

(٤) الكتاب ٣٢٥/١ - ٣٢٦ .

(١٠ - سيويوه)

في بيت العجاج ، بناء على مذهب سيبويه في جرى الأمثال مجرى الشعر في الضرورة .

وحذف حرف النداء من اسم الجنس للعين في الشعر وما جرى مجراه من الأمثال عند سيبويه ليس بكثير ولا قوى كما ذكر في النص السابق لقلة وروده وإيهامه بقاء للننادى على تنكيره .

أما الكوفيون فيرون أن الحذف هنا مقيس مطرد ، محتجين بوروده شعرا ونثرا ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « ثوبى حَجَرٌ ^(١) » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « اشْدَى أَرْمَةٌ تَنْفَرُ حَى ^(٢) » ، ومن شواهد النثرية أيضا الأمثال الثلاثة السابقة وقد حكم جمهور البصريين على هذه الشواهد بالشذوذ أو الندرة ، واختار ابن مالك جواز الحذف اعتمادا على ماورد من الشواهد الشعرية والنثرية ، إلا أنه جعل هذا الجواز قليلا لا مطردا ^(٣) .

(١) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر بثوبه لما وضعه عليه وذهب ليغتسل ، وأخرجه البخارى ٣٣٠/١ فى الغسل ، باب من اغتسل عريانا وحده ، وفى الأنبياء ، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام ، وفى تفسير سورة الأحزاب ، باب قوله (لا تكونوا كالذين آذوا موسى) « ومسلم رقم (٣٣٩) فى الحيض ، باب جواز الاغتسال عريانا فى الخلوة ، ورقم (٣٣٩) فى الفضائل ، باب فضائل موسى عليه السلام ، والترمذى رقم (٣٢١٩) فى التفسير ، باب : ومن سورة الأحزاب ، وطريقه أبو هريرة رضى الله عنه . وذكر السيوطى فى الهمع ١٧٤/١ أنه لم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويؤيد هذا وروده فى بعض الطرق بلفظ « يا حجر » . وانظر روح المعانى للالوسى ٩٤/٢٢ .

(٢) ذكر صاحب كشف الخفا ١٢٨/١ أن هذا الحديث رواه العسكرى والديلمى والقضاعى بسند فيه كذاب عن على رضى الله عنه . وانظر النهاية لابن الأثير ٤٧/١ .

(٣) انظر التسهيل ١٧٩ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٣٦/٣ ، وشرح التصريح ١٦٥/٢ .

(حذف لام الإضافة من قولهم « لا أبالك »)

قال سيبويه : د (هذا باب للمنفى بلام الإضافة) : اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ولا مسلمي لك ^(١) .

يعنى أن المنفى بلا في نحو : لا غلام لك ، ولا أبالك ، ولا غلامي لك . إلخ ، مضاف إلى ما بعد اللام وهو الكاف ، فاسم (لا) اللاحقة للجنس منصوب ، واللام مقحمة بين اسم لا ، وما أضيف إليه ، ويسمى سيبويه لام الإضافة ، أى لام تأكيد الإضافة ، إذ الإضافة — هنا — بمعنى اللام ^(٢) .

ثم يذكر سيبويه أن هذه اللام لا تحول دون الإضافة وأن هذه الأسماء في نحو الأمثلة المذكورة بمنزلة أسماء لا لام فيها ، إلا أن العرب لم تستعملها بدون اللام ، ما عدا كلمة « لا أبالك » فقد جاء في الشعر بلا لام للضرورة الشعرية .

يقول : د وإنما ذهبت النون في لا مُسلمي لك على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة لو حذف بعد اللام كان مضافاً إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبت بعده اللام ، وذلك قولك : لا أباك ، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا : لا مُسلميكَ ، فعلى هذا الوجه حذفوا النون في : لا مُسلمي لك ، وإذا تمثيل وإن لم يُتسكَّم بلا مُسلميكَ . قال مسكين الدارمي : (طويل)

(١) الكتاب ٣٤٥/١ .

(٢) راجع ابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح الكافية ٢٦٥/١ ، والمقتصد في شرح

وقد مات شماغ ومات مُزَرَّدُ وأى كَرِيم لا أباك يَمْنَعُ (١)
ويروى : مُخَلَّدُ (٢) .

فالشاهد في البيت المذكور حذف لام الإضافة في قوله « لا أباك » للضرورة الشعرية (٣) .

(حذف نون الوقاية من ليت ، وقط ، وقد ، ومن ، وعن ، ولدن)
يرى سيبويه أن حذف نون الوقاية من (ليت) عند اتصالها بياء المتكلم
لا يكون إلا في الضرورة الشعرية (٤) ففي الكتاب ٣٨٦/١ : « وقد قال الشاعر
حيث اضطر : لَيْتَنِي ، كأنهم شبهوه بالامم حيث قالوا : الضار يبي ،
والمضر منصوب .

(١) ذكر البغدادى فى خزانة الأدب ١٠٠/٤ بتحقيق هارون أن هذا البيت
من قصيدة عينية لمسكين الدرامى ، وليس فيها هذه الضرورة ، ورواه بلفظ .
وقد مات شماغ ومات مزرد وأى عزيز لا أبالك يمتنع
وشماغ ومزرد لقبان لعقل بن ضرار ويزيد بن ضرار ، وهما شقيقان ،
وصحبايان ، وشاعران .

ورواية البيت فى أكثر كتب النحو بلفظ : يخلد بدل يمتنع ، وبدون نسبة ،
وفى معجم شواهد العربية ١٠١ : « وصواب روايته : يمتنع ، فى العين المضمومة ،
مع نسبته الى مسكين الدارمى .

وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، واصول ابن السراج
٤٧٦/١ ، وخزانة الأدب ١٠٠/٤ .
(٢) الكتاب ٣٤٦/١ .

(٣) ومن ذلك قول أبى حية النميرى :

أبالموت الذى لا بد أنى ملاق لا أباك تخوفينى !؟

وهو ليس من شواهد سيبويه ، وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، والخصائص
٣٤٥/١ ، واصول ابن السراج ٤٧٥/١ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٨١١ ، وأما لى
ابن الشجرى ٣٦٢/١ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح التصريح ٢٦/٢ ، والهمع
١٤٥/١ ، والدرر ١٢٥/١ ، والخزانة ١٠٠/٤ .

(٤) وقال الفراء : يجوز اختصارا (ليتنى) باثبات النون و (ليتنى)
بحذفها - شرح التصريح ١١١/١ .

قال الشاعر (زيد الخليل) .
 (وافر)
 كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ كَيْتَنِي أَصَادُهُ وَأَتَلَفُ بَعْضَ مَالِي^(١) ،
 قال الأعلام : «الشاهد حذف النون من ضمير المنصوب في «ليتني» وكان
 الوجه : ليتني ، كما تقول : ضربني ، فشبه ليت في الحذف ضرورة بأن ولعل^٢
 إذا قلت : إنني ولعلني » .
 ووجه الضرورة كما ذكر سيديويه تشبيه «ليتني» بالضاربي ، أي بما لا تلحقه
 النون^(٢) .

قال سيديويه في الكتاب ٣٨٦/١ : «وسألته عن الضاربي ، فقال :
 هذا اسم ، ويدخله الجر » ، أي حاجة له إلى نون الوقاية التي تلحق أصلا لوقاية
 الفعل من الكسر^(٣) ، وقد ذكر النحاة أن لحاق نون الوقاية لأن وأخواتها
 لمشابهتها الفعل في المعنى والعمل .

وفي الكتاب ٣٨٦/١ - ٣٨٧ : «وسألته عن قولهم : عَمَنِي ، وَقَدَنِي
 وَقَطَنِي وَرَمَنِي وَلَدُنِي» ، فقلت : ما بالهم جعلوا علامة المجرور ههنا كعلامة

(١) يروى عجزه بلفظ : أصادفه وأفقد بعض مالى ، كما يروى بلفظ :
 أصادفه وأفقد جل مالى . وقبله :

تمنى مزيد زيدا فلاقى أخا ثقة إذا اختلف العوالى

وصف أن رجلا تمنى لقاءه كما تمناه جابر هذا المذكور ، وكان تمنيه عليه .
 انظر فى البيت ابن السيرافى ١٠٥/٢ ، والنحاس ٢٠٤ ، وضرائر ابن عصفور
 ١١٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٤ ، والمقتضب ٢٥٠/١ ، وابن يعيش
 ٩٠/٣ ، ١٢٣ ، والهمع ٦٤/١ ، والدرر ٤١/١ ، والأشمونى ١٢٣/١ ،
 والخزانة ٣٧٥/٥ .

(٢) قد تلحق نون الوقاية اسم الفاعل ندورا أو شذوذا للتنبيه على أصل
 مهجور - انظر شواهد التوضيح ١١٨ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٢٦/١ ، وشرح
 الكافية ٢٣/٢ ، والضرائر للألوسى ٣١٢ .

(٣) وقال ابن مالك : بل لأنها تقى الفعل اللبس فى (أكرمنى) فى الأمر ،
 فلو لا النون لا لتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر
 أحق بهما من غيره ، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر . ١ هـ - انظر
 الأشمونى ١٢٣/١ ، والهمع ٦٤/١ .

إضمار المنصوب ؟ فقال : إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قَطْ ، ولا النون التي في مَنْ ، فلم يكن لهم بد من أن يحيثوا بحرف لياء الإضافة متحرك ، إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور ، وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاؤا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار ، وكرهوا أن يحيثوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار ، وإنما حملهم على أن لا يحركوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو : يَدٍ ، وَهْنٍ ، وأما ما تحرك آخره فنحو مَعَ وَلَدٍ ، كتتحريك أواخر هذه الأسماء ، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر هذه الأسماء ، فمن ثم لم يجعلوها بمنزلتها ، فمن ذلك قولك : مَعِيَ وَلَدِي فِي لَدٍ .

وقد اضطر الشاعر فقال : قَدِي . شبهه بحسبي لأن المعنى واحد .
قال الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَهْرِ الْخَبِيبِينَ قَدِي ليس الإمام بالشحيح الملهيد^(١)

(١) البيت من الرجز ، لأبي نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبي بحدلة ، أو حميد بن مالك .

ومعنى قدنى : حسبى وكفانى ، وأراد بالخبيين عبد الله بن الزبير وكنيته أبو خبيب ومصعباً أخاه ، ويروى بكسر الباء وفتح النون على صيغة الجمع يريد أبا خبيب وشيعته ، وأراد بالامام : الخليفة ، وعرض بعبد الله بن الزبير بأنه كان بخيلاً وأنه ألحد في الحرم .

وانظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٢٠٤ ، والضرائر لابن عصفور ١١٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٤ ، والمحاسب ٢٢٣/٢ ، وابن السجري ١٤/١٠ ، ١٤٢/٢ ، والانصاف ١٣١ ، ومعنى اللبيب ١٧٠ ، وشرح التصريح ١١٢/١٠ ، والهمع ٦٤/١ ، والدرر ٤٢/١ ، والأشمونى ١٢٥/١ ، وشرح الكافية ٢٣/٢ ، ٧٢ ، والخزانة بتحقيق هارون ٣٨٢/٥ ، ٢٤٦/٦ .

لما اضطر شبهه بحسبي وهنئى ، لأن ما بعد هن وحسب مجرور ، كما أن ما بعد قد مجرور ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء ، كما قال : لبتى حيث اضطر ، فشبهه بالاسم نحو الضاربى ، لأن ما بعدهما فى الإظهار سواء ، فلما اضطر جعل ما بعدهما فى الإضمار سواء اهـ .

وملخص ما قال سيبويه أن الكلمات : عَنْ ، وَقَدْ (١) وَقَطْ (٢) ، وَمِنْ ، وَلَدُنْ ، تلحقها نون الوقاية عند دخولها على ياء المتكلم ، للمحافظة على سكونها ، ذلك أن ياء المتكلم تقتضى كسر ما قبلها ، فتمتحمّل نون الوقاية كسرة المناسبة ، وتبقى هذه الكلمات على سكونها ، فرقا بينها وبين ما تحركه آخره نحو يَدٍ وَهْنٍ وَلَدُ عند اتصالها بياء المتكلم .

ثم ذكر سيبويه أن الشعراء قد يقولون عند الاضطراب : قِطْعَى وَقْدِي ، بحذف نون الوقاية وكسر ما قبل الياء ، ومن مجيء ذلك فى الشعر قول الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَلْبَيْنِ قَدِي البيت

قال الأعم : « الشاهد فى حذف النون من قدنى ، تشبيها بحسبي ، وإثباتها

(١) أى غير الحرفية ، وهى الاسمية المرادفة لحسب ، واسم الفعل المرادف ليكفى أو كفى - انظر مغنى اللبيب ١٧٠ ، والجنى الدانى ٢٦٩ ، والخزانة ٣٨٥/٥ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١٢٥/١ .

(٢) انظر مغنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٢٥٥/١ - ٢٥٦ .

في (قَدْ) و (قَطْ) هو لا يستعمل ، لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة (مِنْ) و (عَنْ) ، فلزمهما النون المكسورة قبل الباء لئلا يغير آخرهما عن السكون ،^(١) .

وذهب الكوفيون إلى أن من جعلها بمعنى حسب قال : قدى وقطى بغير نون ، ومن جعلها اسمي فعل بمعنى يكتى أو كفى قال : قدنى وقطنى بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال للتعدي التي اتصل بها ياء المتكلم كداركنى وعليكنى ، حملا لها على مدلولاتها وهي الأفعال للتعدي^(٢) .

وذكر الرضى في شرح الكافية ٢٣/٢ أن حذف نون الوقاية من (مِنْ) و (عَنْ) عند سيبويه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر كقد وقط ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

أيها السائلُ عَنْهُمْ وَعَنْسِي لستُ مِنْ قيسَ ولا قيسُ رِزِينِي^(٣)

وهذا البيت ليس من شواهد سيبويه ، ولم أعثر في كتاب سيبويه على

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٣٨٧/١ .

(٢) الأشمونى ١٢٥/١ - ١٢٦ .

(٣) البيت من المديد ، وقائله مجهول ، وذكر ابن الناظم فى شرح الألفية أنه من انشاء بعض النحويين ، ويجوز فى قيس الصرف على ارادة أبى القبيلة وهو قيس عيلان ، والمنع على ارادتها نفسها ، ومنع الثانى أوفق بالقافية .
وانظر فيه الضرائر للألوسى ٦١ ، وضرائر ابن عصفور ١١٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٠ ، وشرح التصريح ١١٢/١ ، والأشمونى ١٢٤/١ ، الخزانة

عبارة تفيد جواز الحذف مع (من) و (عن) للضرورة كقصد وقط ، فلعل عزو الرضى إلى سيبويه جواز حذف النون معهما يرجع إلى القياس على مذهبه في قد وقط ، إذ العلة التي ذكرها سيبويه نقلا عن شيخه الخليل في لحاق نون الوقاية لقد وقط هي نفسها التي ذكرها في (من) و (عن) ، وهي المحافظة على سكون ثانيهما .

وما قيل في (من) و (عن) يقال في (لن) ، ففي الخزائنة ٣٨٥/٥ بتحقيق هارون قال البغدادى نقلا عن ابن هشام (في شرح شواهده) : « وأما قول سيبويه : إن ترك التنوين مع لن ضرورة فردود بالقراءة ... » إلخ وليس لعبارة « ترك التنوين مع لن ضرورة » وجود في الكتاب ، وما ذكر في الكتاب متعلقا بهذه القضية لا يخرج عن النص الذي سقناه آنفا ، ثم قوله « وأما قط وعن ولأن فإنهم تباعدن من الأسماء ، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء للتمكن وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو : أخذ وزن ، فضارعت الفعل وما لا يُجَرُّ أبدا وهو ما أشبه الفعل فأجريت مجراه ، ولم يحركوه » (١) اهـ .

فسيبويه يرى أن (لن) ضارعت الفعل ، فأجريت مجراه في لزوم نون الوقاية عند اتصالها بباء المتكلم ، ففهم النحاة أنه لا يجوز الحذف معها إلا في الضرورة ، لشبهها بالفعل من جهة والمحافظة على سكونها من جهة أخرى .

وربما كان أقرب عبارات سيبويه شبهها بما نسبوا إليه قوله ، ما جاء في

الكتاب في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ٤٥/٢ : « وأما لَدُنْ فهي لَدُنْ محذوفة كما حذفوا يَسْكُنْ . ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمر وددته إلى الأصل . تقول : مِنْ لَدُنْهِ ، وَمِنْ لَدُنِّي ، فإِنَّمَا لَدُنْ كَعَنْ . »

وأما القراءة التي اعترض بها على سيبويه فهي قراءة نافع وعاصم — وهما من السبعة ، وأولهما مدني والآخر كوفي — بتخفيف النون من « لدني » في قوله تعالى (قد بلغت من لدني عذرا)^(١) . قال ابن هشام : « ولا يقال إنها جاءت على من يقول : لَدُ ، وتكون النون للوقاية ، لأنه لا وجه حينئذ لدخول النون ، إذ لا سكون فيحفظ »^(٢) .

وأيا ما كان الأمر فلم نقف على نص في الكتاب يفيد صراحة أن الحذف مع (لدن) مقصور على الضرورة الشعرية ، وكل عبارات سيبويه تشير إلى أن الأصل فيها لحاق نون الوقاية عند اتصالها بياء الإضافة ، حفظا لسكونها ، ولا ريب أن القراءة المذكورة — مع كونها سبعية — خارجة عن الأصل والقياس ، ومن ثم حكم عليها بعض النحاة — كابن مالك — بالقلّة ، ووجهها بعضهم بأنها لما كانت بمعنى (عند) ، و (عند) لا تلحقها نون الوقاية ، وردت كذلك في هذه القراءة مراعاة لمعناها^(٣) .

(١) سورة الكهف . آية ١٧٦ — وانظر البحر ١٥١/٦ ، وحجة القراءات لأبي

زرعة ٤٢٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٨ .

(٢) خزائن الأدب ٣٨٥/٥ .

(٣) انظر شرح التصريح ١١٢/١ .

(العطف على المضمرة الجرور دون إعادة الجار)

قال سيبويه في الكتاب ٣٩١/١ : « وما يفتح أن يشركه للظهور علامة للمضمرة الجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمريو . كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلها فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يحز - أيضاً - أن يتبعوها بإياه وإن وصفوه ، لا يحسن لك أن تقول : مررت بك أنت وزيد ، كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو : قت أنت وزيد ، لأن ذاك وإن كان قد أنزل منزلة أحد حروف الفعل ، فليس من الفعل ولا من تمامه ، وهما حرفان يستغنى كل واحد منهما بصاحبه كالمتبدي والمبني عليه ، وهذا يكون من تمام الاسم ، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم ، وحال الاسم إذا أضيف إليه كحاله إذا كان منفرداً ، لا يستغنى به . » ثم قال : « وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمرة على المرفوع والجرور إذا اضطر الشاعر ، وجاز . قت أنت وزيد ، ولم يحز : مررت بك أنت وزيد ، لأن الفعل يستغنى بالفاعل والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز في الشعر . قال : (رجز)

أَبَكَ أَيْتَهُ بِي أَوْ مَصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشَوْرٍ ^(١)

(١) مما جهل قائله ، وأبك : يقال لمن تنصحه ولا يقبل ثم يقع فيما حذرت منه ، مثل ويلك ، والتأنيبه : التصويت والدعاء . يقال : أيهت بالابل إذا صحت بها ، والمصدر : الشديد ، والجلة : المسان (بتشديد النون) واحدها جليل ، والجاب : الغليظ ، والحشور : المنتفخ الجنبين . وانظر في البيت ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧ ، وشواهد التوضيح ٥٥ ، واللسان (أوب) المجلد الأول ص ١٢٨ .

وقال الآخر :

فاليوم قرأت تهجونا وتشتمنا فذهب فابك والأيام من عجب^(١)

ومجمل ما ذكره سيديويه أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بالحرف نحو : مررت بك وزيد ، أو بالسم نحو : هذا أبوك وهمرؤ ، دون إعادة الجار قبيح ، وذلك لأن الضمير المجرور جمع أمرين .

أحدهما : أنه لا يتكلم به إلا متصلا بما قبله من حرف أو اسم ، فلا يجوز فصله مما قبله ، فهو كالجزء منه ، كالدال من زيد ، فكما لا يجوز أن تعطف على الدال من كلمة (زيد) - مثلا - لا يجوز أن تعطف عليه وحده .

والثاني : أنه بدل من اللفظ بالتنوين ، أى أنه قام مقامه وغاقيه . تقول : غلام . فتجد فيه التنوين ، فإذا أضفت قلت : غلامك ، فقام الضمير المجرور (المضاف إليه) مقام التنوين^(٢) .

وتأكيد الضمير المجرور بالمنفصل غير ممكن ، إذ ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في نحو

(١) البيت من البسيط ، مما جهل قائله أيضا ، ومعنى قرئت : جعلت وأخذت . يقال : قرئت تفعل كذا ، أى جعلت تفعله ، والمعنى : هجوك لنا من عجائب الدهر ، فقد كثرت فلا يتعجب منها .

وانظر فيه ابن السيرافي ١٩١/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٤٧ ، وابن يعيش ٧٨/٣ ، ٧٩ ، وشرح الكافية ٣٣٠/١ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ ، والهمع ١٢٠/١ ، ١٣٩/٢ ، والدرر ٩٠/١ ، ١٩٢/٢ ، والأشمونى ١١٥/٣ ، وشواهد التوضيح ٥٥ .

(٢) انظر المقتصد فى شرح الايضاح ٩٥٩ .

قت أنت وزيد^(١) ، فلم يبق إلا إعادة الجار سواء أكان اسماً أم حرفاً^(٢) .
ليكون عوضاً عن الفصل .

ثم ذكر سببويه أنه قد يجوز في الشعر العطف على الضمير المجرور دون
إعادة الجار للضرورة الشعرية ، واستشهد على مجىء هذا العطف ببيتين أولهما
قول الشاعر :

آبك أيه بي أو مصدر البيت .

قال الأعمى : « الشاهد في عطف المصدر على المضمّر المجرور دون إعادة
الجار ، وهو من أقبح الضرورة »^(٣) .

والبيت الثاني قوله :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

قال الأعمى : « الشاهد فيه عطف الأيام على المضمّر المجرور ، والقول
فيه كالقول في الذي قبله »^(٤) .

(١) لكن لا يعاد الاسمى إلا إذا لم يلبس ، فإن ألبس نحو : جاعنى غلامك
وغلام زيد ، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز . نعم يجوز إذا قامت
قرينة تدل على المقصود . والذي ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور
على الجار والمجرور ، لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضي ، لئلا
يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو : المال بينى وبينك ، ومررت
بك وبه ، وكلاهما محذور . حاشية الصبان على الأشموني ١١٤/٣ ، وانظر شرح
الكافية للرضي ٣٢٠/١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٣٩١/١ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ٣٩٢/١ .

وذهب الكوفيون ، ويونس ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوبين ،
وابن مالك ، إلى جواز هذا العطف في الاختيار دون إعادة الجار (١) .
قال ابن مالك في الألفية مشيراً إلى هذا الخلاف :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَظْفٍ عَلَيَّ ضَمِيرٌ خَفِضَ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلًا
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا ، إِذْ قَدْ أَتَى فِي النِّظَامِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحُ مُنْبَغًا

وقد احتج المجيزون بمجيء هذا العطف في التنزيل بلا إعادة للجار ،
قال تعالى : (واتقوا الله تساءلون به والأرحام) (٢) بخفض الأرحام وهي
قراءة حمزة ، وإبراهيم النخعي ، وقنادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ،
والأعمش (٣) ، وقال تعالى : (وبستمفونك في النساء ، قل : الله يفتيكم فيهن
وما ينلى عليكم) (٤) ، فـ (ما) عطف على ضمير « فيهن » ، وقال تعالى :
(لكن الراسخون في العلم منهم وللمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وأنزل من
قبلك وللقيم الصلاة) (٥) ، فـ « للقيم » عطف على السكاف في إليك
أو في قبلك ، وقال تعالى : (وجعلناكم فيها معاش ومن لستم له برازقين) (٦) ،
فـ (من) عطف على ضمير لكم ، وقال : (قل : قتال فيه كبير وصدقة
عن سبيل الله وكفر به وللسجد الحرام) (٧) .

(١) انظر في هذا الخلاف وأدلة الفريقين المسألة الخامسة والستين في
الانصاف ٤٦٣ وما بعدها .
(٢) النساء . الآية الأولى .
(٣) انظر ٥١٧/٣ . واتحاف فضلاء البشر ١٨٥ .
(٤) النساء . آية ١٢٧ .
(٥) النساء . آية ١٦٢ .
(٦) الحجر . آية ٢٠ .
(٧) البقرة . آية ٢١٧ .

كما ورد في الحديث الشريف ، كقول النبي ﷺ :

«إنا مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا...»^(١) ، الحديث.

وورد هذا العطف أيضا في كلام العرب ، كقول بعضهم « وما فيها غيره وفرسه »^(٢) ، وله كثرة ماورد من هذا العطف في الاختيار دون إعادة الجار تخنار رأى المجيزين وعدم قصره على الشعر للضرورة ، ولا حاجة إلى التكلف بتخريج ما ورد على مذهب المانعين كما فعل ابن الأنباري في الإنصاف^(٣) ، كما لا حاجة إلى إنكار قراءة سبعة متواترة - وهي قراءة حمزة - أو تضعيفها كما فعل الفراء والزجاج والجرجاني^(٤) ، أو عدم التسليم بتواتر القراءات السبع كما ذكر الرضی^(٥) .

(حذف لام الأمر وإبقاء عملها)

قال سيبويه في باب ما يعمل في الأعمال فيجزمها^(٦) : «واعلم أن هذه اللام»^(٧)

(١) أخرجه البخارى فى : ٣٧ - كتاب الاجارة ، ٩ - باب الاجارة الى صلاة

العصر .

(٢) انظر شواهد التوضيح ٥٥ ، وقد ضبطه محققه برفع فرسه ، والصواب

ما أثبت .

(٣) ٤٦٣ - ٤٧٤ . وقد نقل البغدادى فى خزانة الادب ١٢٤/٥ . ما ذكره ابن

الانبارى ملخصا ثم علق عليه بقوله : « ولا يخفى ما فى غالبه من التعسف » .

(٤) انظر الخزانة ١٢٧/٥ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٩٦٠ .

(٥) انظر شرح الكافية ٣٢٠/١ .

(٦) الكتاب ٤٠٨/١ - ٤٠٩ .

(٧) يعنى لام الامر .

قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة ، وقال الشاعر :

محمّدٌ تَفَدَّرَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَوْءٍ تَبَّالًا (١)
وإنما أراد : لتفد ، وقال متمم بن نويرة :

على رِثْلٍ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَأَخْمُشِي
لَكَ الْوَيْلُ حُرٌّ الْوَجْهِ أَوْ يَمُوكِ مَنْ بَكَى (٢)

أراد : لبيك ، وقال أحيحة بن الجلاح :
فَمَنْ نَالَ الْغِنَى فَلْيَمْطَنْعَهُ صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدٍ (٣)
الشاهد في الأبيات الثلاثة — عند سيبويه — حذف لام الأمر مع إبقاء عملها — وهو الجزم — للضرورة الشعرية ، وأغلب الظن أن البيت الثالث من إضافة النساخ ، إذ القول بوجود هذه الضرورة فيه تكلف واضح ،

(١) البيت لا يعرف قائله ، ونسبة بعضهم لحسان ، وقيل : للأعشي ، وقيل : لأبي طالب ، والتبالي : الوبال وسوء العاقبة . وانظر فيه شرح النحاس لأبيات الكتاب ٢١٠ ، والضرائر لابن عصفور ١٤٩ ، والآلوسي ٨٤ ، القيرواني ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، وأصول ابن السراج ١٨٢/٢ ، وابن الشجري ٣٧٥/١ ، وابن يعيش ٣٥/٧ ، ٦٠ ٦٢ ، ٢٤/٩ ، والانصاف ٥٣٠ ، والمغنى ٢٢٤ ، ٦٤١ ، وشرح التصريح ١٩٤/٢ ، والشذور ٢١١ ، والأشمونى ٥/٤ ، وشرح الكافية ٢٥٢/٢ ، ٢٦٨ ، والهمع ٥٥/٢ ، الدرر ٧١/٢ ، والخزانة ١١/٩ ، وهو فى الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) البعوضة — هنا — موضع بعينه قتل فيه رجال من قومه ، فحضر على البكاء عليهم ، وأخمشي : أخدشي .

وانظر فى البيت النحاس ٢١٠ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٠ ، والآلوسي ٨٤ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، وابن الشجري ٣٧٥/١ ، وابن يعيش ٦٢/٧ ، والمغنى ٢٢٥ ، والانصاف ٥٣٢ ، والأصول ١٦٣/٢ ، ١٨١ ، وهو فى الكتاب ٤٠٩/١ .

(٣) لم أعره عليه فى غير الكتاب ٤٠٩/١ .

وذلك لأن الفعل « يجهد » مجزوم عطفاً على الفعل السابق عليه للفتن بلام الأمر « فليصطنعه » وهو منسدرج معه في سلك الأمر بمقتضى العطف دون حاجة إلى ضرورة ، والذي يدعم هذا الظن أن سيبويه لم يورد التقدير فيه قبل حذف اللام كما فعل في البيتين السابقين عليه ، ولم يذكره إلا علم أو ابن السيرافي أو النحاس في شرح شواهد الكتاب ، وكذا لم أجده مرجعاً فيما أتيح لي الاطلاع عليه^(١) ، وفي خزانة الأدب نقل البغدادى عبارة سيبويه من أول قوله : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر . . . » إلى قوله : « أراد : لييك » ، وذكر بعد هذه العبارة كلمة « انتهى » . ثم أخذ في شرح هذه الضرورة ، وذكر آراء العلماء فيها دون أن يشير إلى بيت أحيدة^(٢) .

وقد أنكر للبرد هذه الضرورة ، فهو لا يميز حذف لام الأمر وإبقاء عملها في شعر أو نثر . قال في اللقضب ٢ / ١٣٠ : « والنحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم ابن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاحشئ لك الويل حر الوجه أو ييك من بكى

يريد : أو لييك من بكى ، وقول الآخر :

محمد تفد . . . البيت

(١) وانظر هامش الكتاب بتحقيق هارون ٩/٣ : التعليق رقم (٢) .

(٢) انظر الخزانة بتحقيق هارون ١١/٩ - ١٤ .

(١١ - سيبويه)

فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تضر ، وأضعفها
الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، ولسكن بيت متمم
حل على للمعنى ، لأنه إذا قال : فاحشى ، فهو في موضع : فلتخمشى ، فمعطف
الغائى على المعنى

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف^(١) ، على أنه في كتاب سيبويه
على ما ذكرت لك ،^(٢) ١ . هـ

والسمع والقياس يؤيدان سيبويه وموافقيه ، فقد وودت أبيات آخر
تضمن الشاهد نفسه^(٣)

(١) وفى أمالى ابن الشجرى ٣٧٥/١ : « وقال بعضهم : هو خبر يراد به
الدعاء ، وأصله : تفدى نفسك كل نفس ، كما قال : ويرحم الله عبدا قال آمينا ،
وكما جاء فى التنزيل (يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين) ، فاحتاج الى حذف
الياء وان كان المراد به الخبر ، كما حذفت من التنزيل من (نبغى) فى قوله
(ذلك ما كنا نبغ) » ١ هـ .

(٢) قال ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢٢٥ : « وهذا الذى منعه المبرد فى
الشعر أجازته الكسائى فى الكلام ، لكن بشرط تقدم (قل) ، وجعل منه (قل
لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) أى ليعقيموها ، ووافق ابن مالك فى شرح
الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى ، كقوله :
قلت لبواب لديه دارها تأذن فانى حمؤها وجارها
أى : لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة . قال : وليس المحذف
بضرورة لتمكنه من أن يقول : ائذن ، اهـ . »
(٣) كقول الشاعر :

قلت لبواب لديه دارها	تأذن ... البيت
عند الجمهور ، وقوله :	
من كان لا يزعم أنى شاعر	فيدن منى تنه الزواجر
أى : فليدن ، وقوله :	
فقلت : ادعى وأدع فان أندى	لصوت أن ينادى داعيان
أى : ولأدع .	

وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة
للقيروانى ١٢٥ ، والضرائر للكلوسى ٨٤ ، والانصاف ٥٣٠ .

ويبدو أن المبرد لم يطلع عليها ، فلم يذكرها ولم يذكر لها تخريجاً يتفق ومذهبه ، على أن ما ذكره بالنسبة لبيتته الثاني لا يرد الاستشهاد بالبيت ، إذ عدم معرفة القائل لا ترد الشاهد إذا كان راويه عن يوثق بروايته كسيبويه قال العلامة البغدادي في خزانة الأدب ١/١٦ : « الشاهد المجهول قائله وتمتته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبل ، وإلا فلا . ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته ، ونظر فيه وفتش فأطعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعي أنه أتى بشعر منكر ، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفاً منها » .

وتخرج البيت على أنه دعاء بلفظ الخبر كما ذكر ابن الشجري في أماليه ١/ ٣٧٥ ، وابن هشام في مغنى اللبيب ٢٢٥ ، فرار من ضرورة إلى ضرورة ، إذ الفعل عليه يكون مرفوعاً وحذفت الياء اجتزاء عنها بالكسرة كقوله :

فطرت بمنصلي في بعملات دواى الأيدى يخبطن السريحى

والاجتزاء بالكسرة عن الياء ضرورة عند سيبويه كما مر ، فضلاً عن أن هذا التخريج لا يطرد في جميع ما سمع مما يندرج تحت الضرورة التى نتحدث عنها وهي حذف لام الأمر وإبقاء عملها ، كقول الشاعر :

فلا تَسْتَطِيلَ رِمْنِي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِّخَيْرِ مَنْكَ نَصِيبٌ^(١)

(١) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله ، وليس من شواهد سيبويه .
انظر فيه العينى بهامش الخزانة غير المحققة ٤/٢٠ ، ومغنى اللبيب ٢٢٤ ،
وشرح شواهد المغنى ٢٠٣ ، والاشمونى ٥/٤ .

قال العيني : « والشاهد في : يكن ، إذ أصله : ليسكن ، فحذفت اللام للضرورة » (١) .

فالفعل المجزوم في هذا البيت صحيح الآخر ، لا ينطبق عليه التخريج المذكور ، وقد حاول الدماميني في شرحه المغنى اللبيب أن يخرج به على مذهب المبرد فكان تخرجه موغلا في التكلف والتعسف . قال : « وكأن المبرد - رحمه الله - لم ير مساعدا لتخريجه إن كان قد اطاع عليه ، ويمكن أن يخرج على أن يكون الفعل مرفوعا ، أصله (يكون) ، لسكنه سكن النون لأجل الإدغام الجائر ، فأبدلها لاما وأدغم ، ثم التقى ساكنان (٢) » ، فحذف الأول للضرورة وإن كان إثباته سائغا في السعة من باب التقاء الساكنين على حده » (٣) .

والقياس - أيضا - كالسماع ، يؤيد سيبويه فيما ذهب إليه ، وقد قلص سيبويه حذف الجازم مع بقاء عمله على حذف الجار وبقاء عمله في الضرورة الشعرية .

فالجازم كالجار كل منهما مختص بنوع من أنواع الكلمة وعامل فيه ، فكما أن الجار قد يحذف ويبقى عمله للضرورة الشعرية فكذلك الجازم . قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠٩ :

(١) العيني بهامش الأشموني ٥/٤ .

(٢) الواو واللام الأولى المبجلة من النون .

(٣) تحفة الغريب للدماميني ٥٦٩/١ ، وانظر حاشية الدسوقي على مغنى

اللبيب ٣٢٢/١ .

« والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ،
وليس للفعل في الجر نصيب ، فن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار
وقد أضمره الشاعر ، شبهه بإضمارهم (رَبِّ) ، وواو القسم في كلام
بعضهم ، اهـ .

بل إن إضمار الجار أشد من إضمار الجازم ، إذ الجار والمجرور كالسكلمة
الواحدة ، بدليل وقوعهما موقع للفرد فيقعا ن خبراً ، وصفة ، وحالا ، وليس
كذلك الجازم والمجزوم ، ولذا قال سيديويه : « وليس كل جار يضمَر ، لأن
المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ^(١) » .

فإذا كان للشاعر أن يضمَر الجار مع بقاء عمله - وهو كالجزء من المجرور -
للضرورة ، جازله من باب أولى أن يضمَر الجازم مع بقاء عمله للضرورة أيضا ،
وإن كانت الضرورة مع كليهما قبيحة أو شاذة ^(٢) .

ومنهم من يرى أن إضمار الجازم أقبح من إضمار الجار ، ومن هؤلاء الأعلام
الشتيمري . قال شارحا الشاهد في قوله : محمد تفد نفسك البيت :
« الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله : لتفد ، وللعنى لتفد نفسك ، وهذا
من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار ، وخرف الجر لا يضمَر ،
وقد قيل : هو مرفوع حذف لامه ضرورة واكتفى بالكسرة منها ، وهذا
أسهل في الضرورة وأقرب » ^(٣) اهـ . وهكذا يؤيد الأدب - لم أبا العباس للبرد
مع ما في رأى المبرد من ضعف كما يبدو .

(١) الكتاب ١/ ٢٩٤ .

(٢) انظر شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ١/ ٤٠٩ .

(حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط)

قال سيبيويه في الكتاب ٤٣١/١ - ٤٣٦ : « وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قبل أن : أنا كريم يكون كلاما مبتدأ ، والفاء و (إذا) لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما ، فمكرها أن يكون هذا جوابا ، حيث لم يشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطرا ، يشبهه بما يتكلم به من الفعل . قال حسان بن ثابت ^(١) : (بسيط)

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ

وقال الأسدي :

(طويل)

بَنِي ثَعْلٍ لَا تَفْكَعُوا الْعَمَزَ شَرِّهَا

بَنِي ثَعْلٍ مَنْ يَفْكَعِ الْعَمَزَ ظَالِمٌ ^(٢) ، اهـ

(١) ونسبه بعضهم لعبد الرحمن بن حسان ، ورواه جماعة لكعب بن مالك الانصاري ، ورواه بعضهم بلفظ « مثلان » بدل « سيان » ، وروى الأصمعي صدره بلفظ : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر فيه شرح ابن السيرافي لأبيات سيبيويه ١١٤/٢ ، والنحاس ٢٢١ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ، والألوسي ٦٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٥ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، والخصائص ٢٨/٢ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، وابن يعيش ٢/٩ ، ٣ ، ومغنى اللبيب ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٦٣٦ ، ٦٤٧ ، وشرح التصريح ٢٥٠/٢ ، والأشمونى ٢٠/٤ ، والنوادر ٢٠٧ ، وشرح الكافية ٢٥٦/٢ ، ٢٦٣ ، والخزانة ٤٩/٩ ، ٧٧ ، وأمالى ابن السجري ٨٤/١ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ .

وهو في الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٥٨ .

(٢) ثعل : حى من طيىء ، ونكع : منع .

وانظر فى البيت المحتسب ١٢٢/١ ، ١٩٣ ، والأشمونى ٢١/٤ ، وشرح النحاس لأبيات سيبيويه ٢٢٢ ، واللسان (نكع) م ٣ ص ٧١٨ .

الشاهد في البيتين حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط للضرورة ،
 فالشاعر الأول أراد : فإله يشكرها ، إذ الجملة الاسمية يجب اقترانها بالفاء
 عند وقوعها جوابا للشرط ، لعدم صحة وقوعها شرطا ^(١) ، فاضطر الشاعر
 إلى حذف الفاء .

وفي البيت الثاني أراد الشاعر : من ينكم العنز فهو ظالم ، فالجواب
 جملة اسمية كسابقة ، واضطر الشاعر إلى حذف الفاء مع للبتداء .

وكون حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط مخصوصا بالضرورة مذهب
 الخليل وسيديوية ، وعن أبي الحسن الأخفش وبهض نحة بغداد أن هذا
 الحذف واقع في النثر الفصيح ، وأن منه قوله تعالى (وما أصابكم من مصيبة
 بما كسبت أيديكم) ^(٢) في قراءة نافع وابن عامر من السبعة ، وأبي جعفر
 يزيد بن القعقاع من العشرة ^(٣) ، وقوله تعالى (كُتِبَ عليكم إذا حضر أحدكم
 الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف) ^(٤) .

ورد بأن (ما) في الآية الأولى موصولة لا شرطية ، وأن (الوصية)
 في الآية الثانية نائب عن فاعل (كُتِبَ) و (للوالدين) متعلق بها لا خبر ،
 والجواب محذوف ، أي : فليوص ^(٥) .

(١) قال ابن مالك :

وأقرن بفاحتما جوابا لوجعل شرطا لان أو غيرها لم يجعل
 وتخلف الفاء (إذا) المفاجأة كان تجد اذا لنا مكافاه

وانظر شرح الأشموني ١٩/٤ - ٢٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ - ٢٥١ .

(٢) سورة الشورى . الآية ٣٠ .

(٣) قراءة الجمهور (فيما كسبت أيديكم) وما الأولى على هذه القراءة
 شرطية ، أو موصولة اقترن خبرها بالفاء لشيئها بالشرط . انظر مغنى اللبيب
 ١٦٥ ، وانظر البحر ٥١٨/٧ ، واتحاف فضلاء البشر ٣٨٣ ، والمهذب في القراءات
 العشر ٢١٣/٢ .

(٤) سورة البقرة . الآية ١٨٠ .

(٥) انظر البحر المحيط ٥١٨/٧ ، ومغنى اللبيب ٩٨ .

وجوز ابن مالك هذا الحذف في النثر بقلة ، وقال : « ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضيق ، بل هو في غير الشعر قليل ، وهو فيه كثير » (١) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إنك إن تركت ولدك أغنياء ، خيرٌ من أن تتركهم عالة » (٢) ، أي : فهو خير ، وقوله صلى الله عليه وسلم في شأن اللقطة « فإن جاء صاحبها ، وإلا استمِيع بها » (٣) ، أي فإن جاء صاحبها أخذها (٤) ، وإلا يجيء فاستمِيع بها ، وقوله صلى الله عليه وسلم لهلal بن أمية : « البينة وإلا حُدِّث في ظهرك » (٥) ، أي : أحضر البينة ، وإلا تحضرها فجزأك حد في ظهرك .

ونقل عن المبرد في هذا الحذف قولان ، أحدهما يمنع حذفها مطلقاً في شعر أو نثر ، والآخر يجوز حذفها للضرورة كما هو مذهب سيبويه ، ففي معنى اللبيب لابن هشام ١٦٥ : « وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية (٦) : من يفعل الخير فالرحمن يشكره » .

(١) شواهد التوضيح ١٣٤ .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٨٥ - كتاب الفرائض ، ٦ - باب ميراث البنات .

(٣) أخرجه البخارى فى : ٤٥ - كتاب اللقطة ، ١٠ - باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيق حتى لا يأخذها من لا يستحق .

(٤) أو : فإن جاء صاحبها فادفعها إليه ، كما قدر ذلك الدمامينى . انظر

حاشية الدسوقى على معنى اللبيب ٢٤١/١ .

(٥) أخرجه البخارى فى : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٢٤ - سورة النور ،

٣ - باب قوله (ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالآلة أنه لن الكاذبين) .

(٦) أى فى البيت السابق المنسوب لحسان ، وهو قوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... البيت .

وذكر مثل ذلك الشيخ خالد في شرح التصريح ٢ / ٢٥٠ ، والعيني بهامش
الاشتموني ٤ / ٢٠ ، ونقله السيوطي عن أبي حيان في الجمع ٢ / ٦٠ .

ويبدو أن ما ذكره هؤلاء النحاة منقول عما قاله أبو الحسن علي بن سليمان
لللقب بالأخفش الصغير فيما كتبه على نوادر أبي زيد ، قال :

« وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أراد : فأنشد يشكرها ، فحذف الفاء لما اضطر . وأخبرنا أبو العباس عن
للأزني عن الأصمعي أنه أنشد : «

« من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

قال : فسألته عن الرواية الأولى ، فذكر أن النحويين صنعوها ، ولهذا
نظائر ليس هذا موضع شرحها ،^(١) اهـ .

والذي في المقتضب للمبرد ٢ / ٧٠ : « وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ، لأن التقديم فيه لا يصلح ،
وقال في الباب نفسه قبل هذه العبارة بقليل : « ولو اضطر شاعر فحذف الفاء
وهو يريد بها الجاز »^(٢) .

(١) النوادر في اللغة ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) المقتضب ٢ / ٦٩ .

فالحق أن للمبرد موافق لسيبويه على جواز حذف الفاء هنا للضرورة كما جاء في المقتضب ، وأن صاحب ادعاء تغيير رواية البيت للنسوب لحسان أو لغيره إنما هو الأصمعي ^(١) ، وليس المبرد كما يظهر لنا من رواية الأخفش الصغير السابقة ، وقد صرح بذلك الأعم فقل : « وزعم الأصمعي أن النحويين غيره » ، وأن الرواية :

« من يفعل الخير فالرحمن يشكره » (٢) اهـ

وليس فيما رواه الأخفش الصغير ما يقطع بموافقة أبي العباس للمبرد على دعوى الأصمعي تغيير الرواية ، في حين أن ما ورد في المقتضب قاطع بموافقة رأي سيبويه ، وذكر أبو الحسن الأشموني أن المبرد أجاز حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط في الاختيار ، وهذا سهو من الأشموني ، فلم ينقل عن المبرد سوى الرأيين اللذين ذكرناهما آنفاً ، وفي ضوءهما نرى أن ما ذكره الأشموني أبعد ما يكون عن المبرد وإنما هو للأخفش كما ذكر ابن هشام في مغنى اللبيب ١٦٥ (مبحث الفاء) وقد رده في مبحث (إذا) ٩٨ .

والذي يطمئن إليه البحث من كل ما تقدم من الآراء ما ذهب إليه ابن مالك من كون حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط كثيراً في الشعر قليلاً في الاختيار ، اعتماداً على ما ورد منه في الحديث الصحيح :

(١) قال العلامة البغدادي في خزانة الأدب ٥٠/٩ : « وهذا مردود ، لأنه طعن في الرواية العدول » .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٤٣٥/١ .

(حذف ضمير الشأن من « إن » وأخواتها)

قال سيديويه في الكتاب ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩ : « هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي » وذلك قولك : إن مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ، وكان مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ، وليس مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ .

وإنما أذهبت الجزاء من ههنا لأنك أعلمت (كان) و (إن) ، ولم بسغ لك أن تدع (كان) وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء ، فلما أعلمتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه . ألا ترى أنك لو جئت بإن ومضى تريد : إنَّ إن ، وإنَّ متى ، كان محالا ، فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون ههنا بمن وما وأي ، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت ، فمن ذلك قولك : إنه مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ، وقال عز وجل (إنه مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ بِحَرمٍ ما فإن له)^(١) ، وكنتُ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ، وتقول : كان مَنْ يَأْتِيهِ يعطيه ، وليس مَنْ يَأْتِيهِ يحببته ، إذا أضمرت الاسم في (كان) أو في (ليس) ، لأنه حينئذ بمنزلة لستُ وكنتُ ، فإن لم تضمر فالكلام على ما ذكرنا .

وقد جاء في الشعر : إنَّ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ قال الأعشى : (خفيف)

إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنِي حَسَا نَ أُمُّهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ^(٢)

(١) سورة طه . الآية ٧٤ .

(٢) البيت في ابن السيرافي ٩٥/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٧٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٠ ، والألوسي ٧٥ ، وابن الشجري ٢٩٥/١ ، والانصاف ١٨٠ ، ومنى اللبيب ٦٠٥ وشرح الكافية ٢٩/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٦٢ ، والخزانة ٤٢٠/٥ ، ٧٥/٩ ، ٤٤٨/١٠ ، والديوان ٣٨ ، وهو في الكتاب ٤٣٩/١ .

وقال أمية بن أبى الصلت :

ولكن مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْزَلُ^(١)
وزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضر الماء وأراد : إنه ، ولكنه
كما قال الراعى :

فلو أن حقَّ اليومَ منكم إقامةٌ وإن كان مَرَحٌ قد مضى فتَسَرَّعا^(٢)
أراد : « فلو أنه حق اليوم ، ولو لم يرد الماء كان الكلام محالا » اهـ .
وجعل النص المذكور أن « مَنْ » و « مَا » و « أَيْتًا » يجب جعلها
موصولة لا شرطية إذا وقعت بعد (كان) وأخواتها ، و (إن) وأخواتها
وذلك لأن هذه النواسخ لا تعلق عن العمل ، ولا يجوز إعمالها في أسماء الشرط ،
لأن اسم الشرط لا يعمل فيه متقدم عليه سوى الجار وبشرط أن يكون
معمولا لفعل الشرط^(٣) . نحو : كُنَّابَ مَا تَقْرَأُ تَسْتَفِدُّ ، وبمن تثقُ أنقُ ،
وفي أى وقت تأتينا نسركمك .

فإن شغلت النواسخ المذكورة جازيت بالأسماء الثلاثة ، ويجوز أن تقول
كان من يأتته يعطه ، وليس من يأتته يحببه ، فتجعل اسم كان وليس ضمير
الشأن محذوفاً وتجازى بمن لذلك شغلت النواسخ عنه ، ولا يجوز ذلك^(٤) في

(١) البيت فى ضرائر ابن عصفور ١٧٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة
٢٣٠ ، والألوسى ٧٥ ، وابن السجى ٢٩٥/١ ، والانصاف ١٨١ ، والمغنى ٢٩٢ ،
وديوان الشاعر ٤٦ . وهو فى الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) لو : للتمنى . يتمنى أن تتحقق أقامتهم وإن كان سرحهم أى ثقلهم
ومتاعهم قد سار قبلهم وتسرع . وانظر فيه ابن السيرافى ٤٧/٢ ، والنحاس ٢٢٣ ،
وابن عصفور ١٧٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٣١ ، والألوسى ٧٦ ،
والانصاف ١٨٠ .

وهو فى الكتاب ٤٣٩/١ .

(٣) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨ .

(٤) أى جعل الشاغل ضمير الشأن محذوفاً .

إن (وأخواتها) إلا في الضرورة الشعرية ، إذ لا يجوز حذف ضمير الشأن من (إن) وأخواتها (إلا في الشعر اعتياداً على الضرورة الشعرية .

قال ابن عصفور في ضرائر الشعر ١٧٩ مشيراً إلى حكم حذف هذا الضمير من (إن) وأخواتها وعلة هذا الحكم : « فحذف هذا الضمير يحسن في الشعر ويقبح في الكلام ، إلا أن يؤدي حذفه إلى أن تكون (إن) وأخواتها داخلية على فعل^(١) ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال^(٢) .

وإنما قبح حذفه في الكلام وإن لم يؤد الحذف إلى مباشرة (إن) وأخواتها للأفعال ، لأنه مفسر بالجملة التي بعده ، فأشبهت الجملة - وإن كانت في الخبر - الجملة الواقعة صفة في نحو قولك : رأيت رجلاً يحبهم عمرو ، والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها ، فكذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصة وإبقاء الجملة المفسرة له ، وأيضاً يستعمل (للتفخيم والتهويل)^(٣) والحذف مناقض لذلك ، اهـ

ويضاف إلى العلتين اللتين ذكرهما ابن عصفور لقبح حذفه في الكلام علة ثالثة ، وهي عدم الدليل عليه ، إذ الجملة الواقعة خبراً عنه ليس فيها ضمير رابط ، ولا يحذف للبتداء ولا غيره إلا مع القرينه الدالة عليه ، وإنما جاز حذفه في الشعر مع إن وأخواتها اعتياداً على الضرورة الشعرية ، ولأنه

(١) كالشاهد الثالث : فلو أن حق البيت .

(٢) وانظر شرح الكافية للرضي ٣٦٢/٢ .

(٣) زيادة منى يستقيم بها المعنى ، لم يذكرها محققه .

صار بالنصب في صورة الفضلات ، بالإضافة إلى دلالة الكلام عليه ، ففي
الشاهدين الأول والثاني من أبيات الكتاب الثلاثة كان المجازاة بمنّ دليلًا
على أن اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوفًا ، إذ لا تعمل النواسخ في كالم المجازاة
وفي الشاهد الثالث كان مجيء الفعل بعد (إنّ) دليلًا على أن اسمها ضمير
الشأن محذوفًا لاختصاص (إنّ) وأخواتها بالدخول على الجملة الاسمية (١) .

(حذف للمبتدأ بعد « لكن »)

(لكن) المحففة عند سيبويه تشبه الفعل ، لأن معناها : استدرك ،
فلا يجوز دخولها على الفعل ، ولهذا قال في الكتاب ١ / ٤٤٢ :

« قال طرفه : (طويل)

ولست بحلال التلاع مخافةً ولكنّ متى يستترّفد القومُ أرْفِدِ (٢)
كأنه قال : أنا ، اهـ .

أي أن الشاعر أراد : ولكن أنا ، فاضطر إلى حذف المبتدأ ، وقد وجه
النحاة ما ذكره سيبويه بما تقدم من شبه « لكنّ » بالفعل وعدم جواز
دخولها على الفعل وبيان كونها داخلة على الفعل أن « متى » منصوبة بفعل
أشْرَطَ ، فالفعل مقدم عليها في الرتبة .

(١) وانظر شرح الكافية ٢٨/٢ .

(٢) لست بحلال : لست بذى حلول ، والتلاع : جمع تلعة ، بفتح التاء
وسكون اللام ، وهو مجرى الماء من رعوس الجبال إلى الأودية . يستترّفد : يطلب
الرفد أي العون . يريد أنه ليس ممن يستترون في التلاع مخافة الضيف أو غدر
الاعداء ، وإنما هو كريم مقدم ، يعين القوم إذا استعانوا به في قرى الضيف أو
قتال الأعداء . وانظر في البيت المغنى ٦٠٦ ، وشرح الكافية ٣٥٩/٢ .
والخزانة ٦٦/٩ .

قال الأعمى : « الشاهد فيه حذف للابتداء بعد (لكن) ضرورة ، والمجازاة بمقبعها ، والتقدير : ولكن أنا متى أسترقد أرفد »^(١) .

وقال ابن هشام في معنى اللبيب ٦٠٦ : « ورده الفارسي بأن للشبه بالفعل هو (لكن) للشدة لا الخفة ، ولهذا لم تعمل الخفة لعدم اختصاصها بالأسماء ، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ، لأنها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف »^(٢) اهـ .

ولا حجة فيما ذكر الفارسي ، إذ يمكن القول بأن المشددة مشبهة بالفعل لفظاً ، لأنها على الفتح كالماضي ، ومعنى لأنها بمعنى استدركت ، وأما الخفة فهي مشبهة بالفعل في المعنى ، وحينئذ يكون سيبويه قد اكتفى بالشبه للمعنى ، ولا سيما أنها في البيت مسبوقة بالواو التي أخرجتها عن العطف ، فخلصت لمعنى الاستدراك^(٣) .

(حذف « رب » ، وإبقاء عملها)

تحذف « رب » ، ويبقى عملها - وهو الجر - قياماً بشرطين :
أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر خاصة .

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٤٤٢/١ .

(٢) ذكر البغدادى في الخزائن ٦٧/٩ أن ما ذكره الفارسي في (التذكرة القصرية) على خلاف ما نقله عنه ابن هشام ، ونصه : « قال سيبويه في قوله : « ولكن متى يسترقد القوم أرفد » : تقديره : لكن أنا ان . قيل : هلا لم يحتج الى هذا الضمير لأن لكن إنما تشبه الفعل إذا كانت ثقيلة ، فإذا خفت زال عنها شبه الفعل ، وإذا كان كذلك صلحت للجملتين ، وإذا صلحت لهما لم تحتج الى ضمير ؟ قيل : لكن لما فيها من معنى الاستدراك لم يزل عنها معنى الفعل ، فاحتج الى الضمير فيها . وهذا عندى إنما يجب إذا دخل حرف العطف عليه ، نحو : ولكن ، التي في البيت ، لأن حرف العطف إذا دخل عليها خلصت لمعناها وخرجت من العطف ، وإذا لم يدخل عليها حرف العطف كانت للعطف ، فلم يحتج في وقوع الجزاء بعدها الى ضمير ، كما لا يحتاج في حروف العطف الى ذلك » اهـ .

(٣) انظر حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٣١٢/٢ ، والصبان على

والثاني : أن تكون بعد الواو ، أو الفاء ، أو بل ، والحذف بعد الواو كثير شائع ، وبعد الفاء قليل ، وبعد (بل) أقل (١) .

وشاهد الكتاب على هذه الضرورة اقتصر على حذف « رُب » بعد الواو ، قال سيبويه : « وليس كل جار يضم ، لأن الجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فن تم قبح ، ولكنهم قد يضمونه ويحذفونه فيما أكثر في كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج وقال المنبري :
(طويل)

وَجَدَاءَ مَا يَرْجَىٰ ذُو قَرَابَةِ لِعَطْفٍ ، وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ رِيْجُهَا (٢)
(طويل) وقال امرؤ القيس :

وَمِثْلَكَ بِكَرٍّ قَدْ طَرَقَتْ وَثْبَةً فَالْهَيْبَتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُّغِيلٍ (٣)

(١) انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٣٢/٢ ، والهمع ٣٦/٢ ، والتصريح ٢٢/٢ .

(٢) الجداء : الفلاة اليابسة التى لاماء بها ، والسماة : الصيادون ، جمع سام وهو الذى يسمو لصيد الوحش فى سموم الحر عند كنوسها أى استتارها واختفائها بالشجر ونحوه ، والريبب : ما تربب (اجتمع) من الوحش فى الفلاة ، أى أنها فلاة لا وحش بها فيخشى القانص ، أو بها وحش لا يخاف القانص لبعدها عن العمران واختفتها وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات الكتاب ١٧٠ ، واللسان (جدد) المجلد الأول ص ٤١٤ ، و (سما) المجلد الثانى ص ٢١٢ ، وهو فى الكتاب ٢٩٤/١ ، ١٤٤/٢ .

(٣) طرقتها : أتيتها ليلا ، والتمايم : جمع تميمة ، وهى ما يعلق فى عنق الصبيان لدفع العين ، والمغيل : الذى تؤتى أمه وهى ترضعه ، ورواية كثير من المراجع ومنها ديوان الشاعر ص ١٤٧ من كتاب العقد الثمين بلفظ :

فمِثْلَكَ حَبْلَى قَدْ طَرَفَتْ وَمَرْضَعُ فَالْهَيْبَتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولٍ
والمحول الصبى إذا تم له حول ، وإنما خص الحبلَى والمرضع بذلك لأنهما أزهدهما للنساء فى الرجال ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ٣٠٣/١ ، والنحاس ١٧١ ، والألويسى ١٢٣ ، والمغنى ١٣٦ ، ١٦١ ، والأشمونى ٢٣٢/٢ ، والتصريح ٢٢/٢ ، والهمع ٣٦/٢ ، الدرر ٣٨/٢ ، وهو فى الكتاب ٢٩٤/١ .

أى : رب مثلك ^(١) .

الشاهد في البيت الأول قوله : « وجداء » حيث أضر « رب » بعد الواو ^(٢) وأبقى عملها وهو الجر ، والشاهد في البيت الثانى خفض « مثلك » على إضمار « رب » كذلك .

ومن شواهد سيبويه على إضمار « رب » وإبقاء عملها أيضاً قول الراجز

وَبَلَدٍ تَحْسِبُهُ مَكْسُوحًا ^(٣)

وكون الجر برب مضمرة لا بالواو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، والواو عندهم عاطمة ، فإن لم تكن في أول القصيدة ^(٤) فسكونها للعطف ظاهر ، وإن كانت في أولها قدر للعطف عليه ^(٥) .

(١) الكتاب ٢٩٤/١ - وأخرت الحديث عن هذه الضرورة الى هذا الموضع على الرغم من ورودها فى الكتاب سابقة لبعض ما تقدم من الضرائر ، لاتحدث بعدها مباشرة عن ضرورة حذف جواب رب التى وردت متأخرة عما تقدم .

(٢) ومن اضمار « رب » بعد الفاء قول ربيعة الضبى :

فان أهلك فذى حنق لظاه على تكاد تلتهب التهابا

أى : فرب ذى حنق ، ومن اضمارها بعد « بل » قول رؤبة :

بل بلد ذى صعدو أصباب

أى : بل رب بلد ، ومن اضمارها دون الأحرف الثلاثة قول جميل :

رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وهو شاذ فى الشعر كما ذكر النحاة . وانظر خزانة الأدب ٢٠/١٠ - ٣٣ .

(٣) مما جهل قائله ، والمكسوح : المكسوس ، وهو فى الكتاب ٤٦٥/١ ،

وانظر فيه الخزانة ٢٦/١٠ .

(٤) كقول الشنفرى فى أواخر لا ميته المشهورة :

وليلة نحس يصطلى القوس ربها وأقطعه اللاتى بها يتنبل

وانظر الخزانة ٣٤/١٠ - ٤٠ .

(٥) كما قدر فى قول رؤبة : « وقاتم الأعماق خاوى المخترق » : رب هول

أقدمت عليه وقاتم الأعماق ، وهو تعسف - انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ .

(١٢ - سيبويه)

ويرى الكوفيون والمبرد أن الواو كانت عاطفة ثم صارت قائمة مقام « رب » جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى « رب » ، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها مراعاة لأصلها ^(١) .

(حذف جواب « رب »)

قال سيبويه في الكتاب ١/٤٥٣ - ٤٥٤ : وزعم ^(٢) أنه قد وجد في أشعار العرب « رب » لا جواب لها . من ذلك قول الشماخ (طويل)

وَدَوِيَّةٌ تَفَرُّ تَمْشِي نَعَامُهَا

كَمْشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْأَرَنْدَجِ ^(٣)

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجي فيها جواب لرب لعلم المخاطب أنه يريد : قطعها ، أو ما هو في هذا المعنى ١ هـ .

الشاهد في البيت حذف جواب « رب » للضرورة ^(٤) اعتماداً على علم المخاطب به ، والتقدير : رب دَوِيَّةٌ قطعت ، ونحو ذلك .

(١) انظر شرح الكافية ٢/٣٣٣ - ٣٣٤ ، والاشموني ٢/٢٣٣ .

(٢) أي الخليل .

(٣) الدوية - بتشديد الواو والياء - الصحراء ، ومعنى : تمشي : تكثر المشي . شبه أسوق النعام في سوادها بخفاف الأرنج وهو الجلد الأسود ، وخص النصاري لأنهم معروفون بلباسها .

وانظر في البيت شرح النحاس لأبيات الكتاب ٢٢٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣١ ، والهمع ٢/٢٨ ، والدرر ٢/٢١ ، واللسان (دوا) المجلد الأول ص ١٠٤٠ ، و (ردج) م ١١ ص ١١٤٩ ، وديوان الشاعر ١١ .

(٤) وفي البيت الضرورة السابقة أيضا ، وهي حذف رب وإبقاء عملها .

وذكر الأعم أن بعض النحاة قد رد على سيبويه هذا الاستشهاد زاعماً
أن بعد هذا البيت :

قطعتُ إلى معروفها مُنكراتها وقد حَبَّ آلُ الأُممِز للتوهج

ثم قال مدافعاً عن رأي سيبويه : « والحجة له أنه لم يرو ما بعده ،
أو أخذ البيت مفرداً عن رواه له من العرب ، مع إجماع النحويين على جواز
الحذف في مثل هذا ، كما قال عز وجل (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال (١))
فلم يأت للو بجواب ، وللعنى : لكان هذا القرآن (٢) ١ هـ » .

وقد استشهد السيوطي في المجمع ٢٨/٢ بهذا البيت على ندرة حذف جواب
« رب » عند الخليل وسيبويه ، لكنه ذكر أن لكثرة الأصماني يرى أن
هذا الحذف لحن ممنوع ، وأن ماورد من ذلك مصنوع ، ولذلك قال العلامة
الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٢/٢ : « وبخلاف لكثرة في منع الحذف الذي
تقدم يبطل الإجماع الذي ادعاه الأعم ١ هـ » .

(حذف « ما » الزائدة بين الكاف

ومجرورها المؤول من « أن » ومعمولها)

قال سيبويه في الكتاب ٤٧٠/١ : وسألته عن قوله : كما أنه لا يعلم
فجاءه الله عنه ، وهذا حق كما أنك ههنا ، فزعم أن العاملة في (أن)
الكاف ، و (ما) لغو ، إلا أن (ما) لا تحذف منها كراهية أن يجيء لفظها

(١) سورة الرعد . الآية ٣١ .

(٢) هامش الكتاب بولاق ٤٥٤/١ .

مثل لفظ (كأن) ، يعنى أن « ما » تزد لزوما بين الكاف ومجرورها إذا كان المجرور بالكاف مصدراً مؤولاً من « أن » ومعمولها ، إذ لو لم تزد « ما » لدخلت الكاف على « أن » فيجىء لفظهما كلفظ « كأن » التى هي حرف تشبيه ونصب ، فيلتبس اللفظان .

ثم قال : « وإن جاءت (ما) مسقطه من الكاف في الشعر جاز ، كما قال النابغة الجعدي :

قُرومٍ تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ
كَأَنَّ يُؤْخَذُ لِلْمَرْءِ الْكَرِيمِ فَيُقْتَلُ (١) »

وقد اشتمل بيت النابغة على ضرورتين : حذف « ما » الزائدة بين الكاف ومجرورها للمؤول ، والتقدير : كأنه يؤخذ ، ونصب الفعل « يقتل » للفتن بالفاء بعد الخبر للثبوت ، إذ لم يسبق بنى أو طلب ، وقد أورده سيبويه هنا شاهداً على الضرورة الأولى (٢) .

وذكر الأعلام أن سيبويه قد خولف في التقدير للذكور ، وجعلت « أن » - في البيت - الناصبة للفعل ، ونصب « يؤخذ » بعدها ، وجعلت الكاف

(١) القروم : جمع قرم بفتح فسكون ، وهو الفحل من الابل . شبه السادات بالفحول من الابل . عند باب : يريد باب الملك ، وتسامى : يفخر بعضهم على على بعض ويسمو بنفسه وعشيرته ، وقوله : دفاعه . الخ : يريد الدفع عن الدخول فيه والوصول الى ما وراءه ، وهو حضرة الملك ، كاخذ الرجل الكريم وقتله . وانظر فى البيت ابن السيرافى ١٥٣/٢ - ١٥٤ ، وديوان الشاعر ١٣١ . وهو فى الكتاب ٤٧٠/١ .

(٢) قال ابن السيرافى : « الشاهد فيه على أنه جعل كأن مخففة من كان . أراد : كأنه يؤخذ المرء الكريم فيقتل . ويؤخذ مرفوع ، وقوله : فيقتل منصوب . لضرورة الشعر » ١ هـ .

وعبارة ابن السيرافى تخالف ظاهر عبارة سيبويه .

جارة للمصدر للقول من « أن » والفعل ، واستدل صاحب هذا القول بقوله « فيقتلا » بالنصب عطفا على « يؤخذ » ، والتقدير : كأخذ للره الكريم وقته .

وقال الأعلام : « وكلا القولين منهما خارج ، والآخر منهما أقرب وأسهل ^(١) » .

والحق أن سيبويه مصيب في تقديره ، وليس فيما ذكر خروج كما ادعى الأعلام ، وذلك لأن الراوية - وسيبويه عدل ثقة - برفع الفعل « يؤخذ » ، مما يدل على أن « كَأَنَّ » ليست مركبة من الكاف الجارة و « أن » الناصبة للفعل كما زعم مخالفه ، فلم يبق إلا أن تكون مخففة من « كَأَنَّ » ، أو مركبة من الكاف « وَأَنَّ » المخففة ، ولو كانت مخففة من « كَأَنَّ » لفصل بينهما وبين الفعل بقدر أو « لم ^(٢) » ، إذ لم تأت مخففة من « كَأَنَّ » داخلية على الجملة الفعلية بدون فاصل في شعر أو نثر ، فلم يبق إلا ما ذكره سيبويه وإن ترتب عليه وقوع ضرورتين في البيت على النحو الذي سبق بيانه .

أما قول مخالف سيبويه في باطل من أساسه ، على الرغم من عدم وقوع ضرورة ما في البيت على تقديره ، لأنه مبني على أساس الطعن في رواية سيبويه ، دون دليل سوى نصب الفعل للفتن بالفاء بعد الخبر للوجوب ، وليس بدليل لكثرة مجيئه كذلك للضرورة وسيأتي بيانه بالتفصيل إن شاء الله تعالى في ضرائر الإبدال .

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٤٧٠/١ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢ ، والأشمونى ٢٩٤/١ .

(حذف همزة الاستفهام)

قال سيديويه في الكتاب ٤٨٤/١ : « وزعم الخليل أن قول الأخطل : (كامل)

كذبتيك عيُنك أم رأيتَ بواسطِ غَلَسَ الظَّلامِ من الرِّبابِ خيالاً ^(١)

كقولك : إنها لإبلٌ أم شاء .. » .

يعنى أن الخليل يرى أن « أم » في البيت منقطعة كائثال للذكور لوقوعها
بعد الخبر مثله .

ثم قال : « ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتيك الاستفهام ويجذف الألف .
قال التميمي (الأسود بن يعفر) :

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنتُ دارياً

شَعِيتُ ابنُ سَهْمٍ أم شَعِيتُ ابنُ مَنقَرٍ ^(٢)

(١) البيت مطلع قصيدة للأخطل هجاءها جريراً ، وواسط : موضع بالموصل ،
والغلس بفتحيتين ظلمة آخر الليل ، والرباب : اسم امرأة ، والخيال : ما يراه في
النوم كأنه شخصها .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٧٨/٢ ، والنحاس ٢٣٧ ، والألوسي ١٠٨ ،
والمقتضب ٢٩٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٤٥ ، والتصريح ١٤٤/٢ ، وشرح الكافية
٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٣١/١١ ، وديوان الشاعر ٤١ .

(٢) البيت من الطويل ، وشعيت من تميم من بنى منقر ، وسهم من
قيس ، والمعنى ما أدري : أشعيت من بنى سهم أم هم من بنى منقر ، والمراد
هجاؤهم بأنهم لم يستقروا على أب ينسبون إليه . وانظر في البيت ضرائر ابن
عصفور ١٥٩ ، والألوسي ١٠٧ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمحتسب ٥٠/١ ، والمغنى
٤٢ ، والتصريح ١٤٣/٢ ، والهمع ١٣٢/٢ ، والدرر ١٧٥/٢ ، والأشمونى
١٠١/٣ ، ١٠٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٢٧/١١ ، وهو في
الكتاب ٤٨٥/١ .

وقال عمر بن أبي ربيعة :

(طويل)

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسمع رَمَيْنَ الجرَّ أم يَمَانِ اه^(١) ،

أى أن « أم » فى بيت الأخطل السابق يجوز فيها أن تكون متصلة أيضا معادلة لهمزة الاستفهام المحذوفة للضرورة ، ويكون التقدير : أ كذبتك عينك أم رأيت إلخ ، ومن حذف همزة الاستفهام للضرورة كذلك بينا الأسود وابن أبي ربيعة ، فالتقدير فى بيت الأسود : أشعث ابن سهم أم شعيث ابن منقر . قال الأعلام : « الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة للدلالة أم عليها ، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف ، لأن قوله : ما أدري ، يقتضى وقوع الألف وأم مساوية لها ، كما نقول : ما أدري : أزيد فى الدار أم عمرو اه^(٢) . »

وقال ابن هشام فى معنى اللبيب ٤٢ : « الأصل : أُشْعِثَ ، بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره^(٣) ، فحذفها للضرورة ، وللعنى : ما أدري أى النسبين هو الصحيح . »

(١) انظر فى البيت ابن السيرافى ١٤٨/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٨ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمحتسب ٥٠/١ ، وابن الشجرى ٢٦٦/١ ، ٣٣٥/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٨ ، والمغنى ١٤ ، والهمع ١٣٢/٢ ، والدرر ١٧٥/٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٢٢/١١ ، وديوان الشاعر ٢٥٨ . وهو فى الكتاب ٤٨٥/١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٤٨٥/١ .

(٣) فى الخزانة ١٢٩/١١ : « وانما اعتبره منونا حذف تنوينه للضرورة لأنه أخبر عنه بابن ، والعلم المنون انما يحذف تنوينه اذا وصف بابن لا اذا أخبر عنه ، ومن ثم يكتب ألف ابن أيضا وان كان واقعا بين علمين . قال ابن الملا : ويجوز أن يكون ممنوعا من الصرف ولا ضرورة ، باعتبار القبيلة ، والاخبار عنه بابن لا يمنع ذلك ، لجواز رعاية التذكير والتانيث باعتبارين » اه .

والنقدير في بيت ابن أبي ربيعة : أبسبع رمين الجمر أم بئان .

ومن الشواهد على هذه الضرورة أيضا قول امرئ القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ^(١)

وهو من شواهد الكتاب ٣٣٥/١ ، استشهد به سيبويه على ترخيم (حارث) لكثرة استعماله في التسمية . وقال الأعمى بعد أن ذكر شاهد الترخيم فيه : « وأراد : أترى برقاً ، فحذف حرف الاستفهام لعلم المخاطب بما أراد ، واكتفى بحرف النداء لأنه تنبيه وتحريك لمن يخاطبه ، كما أن حرف الاستفهام تحريك للمستفهم وإشعار بالمعنى المقصود من الاستخبار ، ولفظ الحرفين واحد^(٢) » .

ومما يَحْتَمِلُ هذه الضرورة من شواهد الكتاب أيضا قول عمر بن أبي ربيعة :

نَمَّ قَالُوا : نُسَحِّبُهَا ، قَلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ النِّجْمِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ^(٣)

(١) البيت من الطويل ، والوميض : اللمع ، والحبى : السحاب المعترض بالافق ، والمكَلَّل : المتراكب بعضه فوق بعض . وانظر في البيت ضرائر ابن عصفور ١٥٨ ، والألوسي ١٠٧ ، والمقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ ، وابن الشجرى ٨٨/٢ ، والانصاف ٦٨٤ ، وابن يعيش ٨٩/٩ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٣٣٥/١ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو في ضرائر ابن عصفور ١٥٩ ، وابن السيرافي ١٢٩/١ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، وابن الشجرى ٢٦٦/١ ، وابن يعيش ١٢١/١ ، والمغنى ١٥ ، والهمع ١٨٨/١ ، والدرر ١٦٢/١ ، وديوان الشاعر ٤٢٣ .

استشهد به سيديويه في الكتاب ١٥٧/١ على انتصاب دهرًا على للصدرية
بإضمار الفعل وقال ابن هشام في مغنى اللبيب ١٤/١ : « واختلف في قول عمر
ابن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها . . . البيت ، ف قيل : أراد : أتحبها ؟ ، وقيل : إنه خير ،
أى : أنت تحبها » اهـ . وقال ابن جني في الخصائص ٢ / ٢٨١ : « أظهر
الأميرين فيه أن يكون أراد . أتحبها ؟ لأن البيت الذى قبله يدل عليه ،
وهو قوله :

أبرزوها مثل للهامة تهادى بين خمس كواكب أتراب » اهـ

ونفى ابن صفور أن يكون على حذف الهزة « لعدم الدليل على ذلك ،
ولما قالوا له : أنت تحبها . قد علمنا ذلك وتحققناه منك »^(١) .

وذهب الأخفش وتبعه طائفة إلى جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار
عند أمن اللبس ، وحل عليه قوله تعالى (وتلك نعمة تمنّاها على أن عبّدت
بنى إسرائيل^(٢)) ، وقوله عز وجل (هذا ربى)^(٣) . في اللواضع الثلاثة في
سورة الأنعام ، ووافقه ابن مالك وجعل من ذلك قراءة ابن محيصن (سواء
عليهم أنذرتم)^(٤) بهمزة واحدة ، وقراءة أبى جعفر (سواء عليهم استغفرت
لهم)^(٥) بهمزة وصل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذرٍّ عيّرتك »

(١) الضرائر لابن عصفور ١٥٩ .

(٢) سورة الشعراء . آية ٢٢ .

(٣) سورة الأنعام . من الآيات ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) سورة البقرة . آية ٦ .

(٥) سورة المنافقون . آية ٦ .

بِأَمِّهِ^(١) ؟ » أراد : أَعْبَرْتَهُ ؟ ، وقوله عليه للصلاة والسلام : « أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَيُبَشِّرُنِي أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ . قُلْتُ : وَإِنْ زَنَيْتُ وَإِنْ سَرَقْتُ ؟ قَالَ : وَإِنْ زَنَيْتُ وَإِنْ سَرَقْتُ »^(٢) أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَوْ إِنْ زَنَيْتُ وَإِنْ سَرَقْتُ ؟ ، ومنه حديث ابن عباس « أَنْ رَجُلًا قَالَ : إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرِ أَفَأَقْضِيهِ ؟ »^(٣) ، وفي بعض النسخ « فَأَقْضِيهِ ؟ » .

والختار عند اللزوم أن حذفها مطرد إذا كان بعدها « أم » للتصلة لكثرة نظمها ونثراً ، واستدل على مجيئها محذوفة في النثر بقراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذروهم) بهمزة واحدة^(٤) .

والذي نختاره أن حذف همزة الاستفهام وحدها عند أمن اللبس من ضرورات الشعر ، سواء أ كان بعدها « أم » كالأبيات الثلاثة التي استشهد بها سيديويه على هذا الحذف ، أم لا كييت امرئ القيس : أحرار ترى برقاً . . . البيت ، وبيت عمر بن أبي ربيعة : ثم قالوا : تحبها ؟ . . . البيت ، وهما من أبيات الكتاب أيضاً كما تقدم ،

ولا حجة فيما استدل به الأخفش وموافقه على مجيئها محذوفة في الاختيار

(١) أخرجه البخاري في : ٢ - كتاب الايمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية .

(٢) أخرجه البخاري في : ٢٣ - كتاب الجنائز ، ١ - باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه : لا اله الا الله .

(٣) أخرجه البخاري في : ٣٠ - كتاب الصوم ، ٤٢ - باب من مات وعليه صوم .

وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ٨٧ - ٨٩ .

(٤) انظر الجنى الدانى ١٠٠ .

لأنها أدلة احتمالية لا قطعية ، والمحققون على خلاف ما أولها به الأخفش وموافقوه ، ففي آية الشعراء (وتلك نعمة تمنها على أن عبّدت بني إسرائيل) قال الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٧٩ : « يقول : هي - لعمرى - نعمة إذ ربّيتني ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل . فإنّ تدل على ذلك ، ومثله في الكلام أن تترك أحد عبديك أن تضربه وتضرب الآخر ، فيقول للترك : هذه نعمة على أن ضربت فلاناً وتركتني ، ثم يحذف (وتركتني) وللعنى قائم معروف ، والعرب تقول : عبّدت العبيد وأعبدتهم . أنشدني بعض العرب :

عَلَامٌ يُعْبِدُنِي قَوْمِي وَقَدْ كُنْتُ

فِيهِمْ أَبَا عَرٍّ مَا شَاءُوا وَعُبدَانُ^(١)

وقد تكون (أن) رفعا ونصباً ، أما الرفع ففي قولك : وتلك نعمة تمنها على تعبيدك بني إسرائيل ، والنصب : تمنها على لتعبيدك بني إسرائيل ، اهـ وفي البحر المحيط ٧ / ١١ قال أبو حيان : والظاهر أن هذا الكلام إقرار من موسى عليه السلام بالنعمة . كأنه يقول : وتربيتك لي نعمة من حيث عبّدت غيبي وتركتني واتخذتني ولداً ، ولكن لا يدنع ذلك رسالتى وإلى هذا التأويل ذهب السدّي والطبري ، اهـ .

وفي قوله تعالى (هذا ربي) في اللواضع الثلاثة في سورة الأنعام قال المحققون : إن هذا القول كان استدراجاً لإظهار الحجة ، وتوسلاً إليها ،

(١) في اللسان (عبد) م ٢ ص ٦٦٤ ، ٦٦٦ .

كما توسل إلى كسر الأصنام بموافقتهم ظاهراً على النظر في النجوم إيهاماً لهم بأنه يعتمد عليها ، فهو قول من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ، فيحكي قوله كما هو ، غير منعصب لمذهبه ، لأن ذلك أدعي إلى الحق ، وأنجى من الشغب ، ثم يكر عليه بعد حكايته فيبطل الحجة (١) .

وأما قراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم) - بهمزة واحدة - فلهزمة المحذوفة فيها همزة التسوية لا همزة الاستفهام ، ومثلها قراءة أبي جعفر (سواء عليهم استغفرت لهم) ، إذا كانت القراءة بهمزة الوصل كما ذكر ابن مالك ، وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢٧٣/٨ أنها بـمـدة على الهمزة . قيل : هي عوض من همزة الوصل .

وأما الأحاديث الشريفة التي أوردها ابن مالك فرواية البخارى في النسخ للمعمدة : « أعيرته » ، و « أفأقضيه » بالهمزة ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « وإن زنى وإن سرق ؟ » فيحتمل أن تكون الهمزة محذوفة مع مدخولها والتقدير : أيدخل الجنة وإن زنى .. إلخ ، فطرقة الاحتمال فبطل به الاستدلال (٢) .

(حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع نون النسوة)

قال سيديويه في السكتاب ١٥٤ / ٢ : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم

(١) انظر البحر ١٦٦/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤١/١ .

(٢) انظر جامع الأصول لابن الأثير ٤١٨/٦ ، وحاشية الدسوقي على

مغنى اللبيب ١٥/١ .

أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك :
 كَتَفَعْلَانُ ذَاكَ وَكَتَدَّ هُمَيْنٌ ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها
 استئقلا ، وتقول : هل تَفَعَلْنُ ذَاكَ ، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت
 النون وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم في ذا للوضع
 أشد استئقلا للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا . بلخنا أن بعض
 القُرَّاء قرأ (أُتَحَاوُنِي)^(١) ، وكان يقرأ (فَيَمِمْ بُبَشْرُونِ)^(٢) ، وهي
 قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استئقلوا التضعيف ، وقال عمرو بن
 معد يكرب .

تراه كاللثغام يُعَلُّ مِسْكَ يَسُوءُ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْسَ بِـ^(٣)

يريد : فليبنى ، اهـ .

(١) سورة الأنعام . آية ٨٠ ، وتخفيف النون هي قراءة نافع المدني ، وابن
 ذكوان ، وهشام بخلف عنه ، وابن ذكوان وهشام همارويا ابن عامر أحد السبعة
 كناقع ، وقرأ بالتخفيف أيضا أبو جعفر أحد القراء الثلاثة فوق السبعة ، وقرأ
 الباقر بالتشديد وهو الوجه الثاني لهشام . انظر الارشادات الجلية في القراءات
 السبع ١٤٥ ، والمهذب في القراءات العشر ٢١٥/١ ، واتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

(٢) سورة الحجر . آية ٥٤ ، وقراءة التخفيف هي قراءة نافع ، ، وقرأ ابن
 كثير بتشديد النون ، بادغام نون الرفع في نون الوقاية مع المد المشبع ، وقرأ
 الباقر بفتح النون مخففة على أنها نون الرفع . انظر الارشادات ٢٥١ ، والمهذب
 ٣٦٣/١ ، والاتحاف ٢٧٥ .

(٣) البيت من الوافر . وصف شعره وأن الشيب قد شمله ، والثغام : نبت
 له نور أبيض يشبه به الشيب ، ومعنى يعل : يطيب شيئا بعد شيء ، وأصل العلل
 الشرب بعد الشرب .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢٦٥/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة
 ٢١٠ ، وابن يعيش ٩١/٣ ، والمغنى ٦٢١ ، والهمع ٩٥/١ ، ، والدرر ٤٣/١ ،
 واللسان (فلا) م ٢ ص ١١٣٣ .

يعنى أن نون الرفع تحذف إذا اجتمعت مع نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة،
استثقالا لتوالى الأمثال، وتحذف نون الرفع إذا اجتمعت أيضاً مع نون
الوقاية كقراءة التخفيف في قوله تعالى (أَمْحَاجُونَ) و (فَمِ تبشرون) (١)،
لأنهم استثقلوا التضعيف فحذفوا إحدى النونين. وهي نون الرفع كما هو ظاهر
عبارة سيبويه « وقد حذفوها فيها هو أشد من ذا . . . إلخ ».

أما بيت عمرو بن معديكرب فقد اجتمعت فيه نون الوقاية مع نون النسوة .
إذ الأصل في قوله « فلينى » : فلينى ، بنونين ، الأولى نون النسوة وهي
فاعل ، والثانية نون الوقاية ، فحذف الشاعر إحدى النونين للضرورة ، تشبيهاً
بما حذف فيه إحدى النونين لاستثقال التضعيف .

وقد اتفق النحاة ما عدا ابن مالك على أن المحذوف في البيت للضرورة
هو نون الوقاية لكونها حرفاً زائداً ، لأن نون النسوة لكونها ضميراً فاعلاً ،
والفاعل لا يحذف .

وذكر ابن مالك في التسهيل ٢٥ أن النون الباقية في « فلينى » هي نون
الوقاية لأن نون النسوة ، وفقاً لسيبويه ، ولعل ابن مالك فهم أن سيبويه
يحذف النون الأولى أياً كان نوعها حين تجتمع مع نون أخرى حتى ولو كانت
الأولى ضميراً والآخرى حرفاً زائداً ، والحق أن المحذوف هنا نون الوقاية
لأنها حرف زائد ونون النسوة ضمير وفاعل ، ولأنها التي حصل بها التكرار
ونشأ منها الاستثقال :

ثانيا : ضرائر الزيادة

١ - زيادة الحركة

(فك المضمف الواجب إدغامه في الكلام)

قال سيديويه في الكتاب ١ / ١٠-١١ د وقد يبلغون بالمغفل (١) الأصل ،
فيقولون : رادِدٌ في : رادٍّ ، وَصَفِنُوا في : صَفُّوا ، ومررتم بجوارى قبلُ .
قال قَعْنَب بن أم صاحب : (بسيط)

مهلاً أعاذِلَ قد جَرَبْتَ من خُلِقِي
أنى أجودُ لأقوامٍ وإن صَفِنُوا ، (٢) اهـ

وقال أيضاً في الجزء الثاني ص ١٦١ : واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى
ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه ، أجروه على الأصل . قال الشاعر :
(قعناب بن أم صاحب) :

(١) يريد بالمغفل ما يشمل المغفل والمضعف . انظر الكتاب ٤٠٣/٢ ط بولاق ،
والتعليق رقم (١) للأستاذ عبد السلام هارون في الكتاب ٢٩/١ بتحقيقه .

(٢) انظر في البيت ابن السيرافي ٢٠٩/١ ، والنحاس ٣٥ ، وضرائر
ابن عصفور ٢٠ والألوسي ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٢ ،
والمقتضب ٣٥٤/٣ والخصائص ١٦٠/١ ، ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافعية ٤٩٠ .

وهو في الكتاب ١١/١ ، ١٦١/٢ .

مهلاً أعاذل . . . البيت

وقال : تَشْكُو الْوَحَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأُظْلَلٍ ^(١)

وهذا النحو في الشعر كثير ، ا هـ

قال الأُعلم في بيت قعنب : د أراد : ضنوا ، فبناه على الأصل وأظهر
التضعيف ضرورة . شبهه بما استعمل في الكلام مضافاً على أصله ، نحو :
لَحِثَتْ عَيْنُهُ . إذا التصقت ، وَضَبَّ بَ الْبَلَدِ . كثرت ضبابه ، وَالْإِلَّ
السَّقَاءُ . إذا تغير ريحه ، ^(٢) ا هـ .

وقال في الرجز : « الشاهد فيه إظهار التضعيف في الأُظْلَلِ ضرورة
أراد الأُظْلَلِ ، ^(٣) ا هـ .

فسكل من الشاعر والراجز قد اضطر إلى فك إدغام كلمة يجب إدغامها في
الكلام ، فأعادها إلى أصلها قبل الإدغام ، فَضَمُّوا أصله : ضَمْنُوا ، والأُظْلَلُ
أصله الأُظْلَلُ ، قال كلمتان في الأصل قد اجتمع في كل منهما مثلاً
متحركان توافر فيهما شروط وجوب الإدغام ، ويقتضى الإدغام تسكين

(١) رجز للعجاج أو لابی النجم العجلي ، والأُظْلَل : باطن خف البعير ،
والوحي : رقة الحافر أو الخف من كثرة المشي . يعنى أنه حمل عليه في السير
حتى اشتكى خفيه .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢٧٠/٢ ، والنحاس ٣٥ ، وضرائر
ابن عصفور ٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٣ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ،
والخصائص ١٦١/١ ، ٨٧/٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٤٩١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ١١/١ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ١٦١/٢ .

للنل الأول ليتأتى إدغامه فى الثانى ، فأزيلت الكسرة من النون الأولى وأدغمت فى النون الثانية فى : ضنّوا ، وأزيلت الفتحة من اللام الأولى وأدغمت فى اللام الثانية فى الأظَل ، ولما كان هذا الإدغام واجبا « مجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه » كما قال سيبويه ، صار تسكين للنل الأول هو ما يستحقه ، ولم يعدله حق فى الحركة المزالة للإدغام ، فلما اضطر الشاعر والراجز إلى فك الإدغام بتحريك النل الأول أعادا إليه حركته الأصلية ، التى عددناها زائدة ، بمعنى أن الحرف المحرك بها لا يستحقها بمقتضى قانون الإدغام وإن كانت حركته الأصلية .

ووجه هذه الضرورة لرد إلى الأصل كما تبين لك ، وهذه الضرورة كثيرة الورد فى الشعر العربى كما ذكر سيبويه (١) .

٢ - زيادة الحرف

(صرف مالا ينصرف)

أشار سيبويه إلى هذه الضرورة فى باب ما يحتمل الشعر ٨ / ١ ، فقال : « اعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الكلام ، من صرف مالا ينصرف . يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء » .

(٣) انظر كتابنا ١٠٦ ، ١٠٧ ، وتجدر الإشارة الى أنه لا يعد من هذه الضرورة قول الراجز .

قد علمت ذاك بنات ألببه

وهو فى كتاب سيبويه ٦١/٢ ، ٤٠٣ ، وقد ورد فى الموضع الأول بلفظ : ألبب ، لأن هذا مما استعمله العرب بفك الإدغام شذوذا وليس ضرورة ، ولذلك ذكر سيبويه أنك لو سميت رجلا به استعملته مفكوكا كما استعمله العرب ، ووضعه فى باب ما شذ من المعتل كضيون ، وحيوة ، وقد عده ابن عصفور من الضرورة خلافا لمذهب سيبويه . انظر ضرائر ابن عصفور ٢١ .

(١٣ - سيبويه)

ومما يصلح شاهدا على هذه الضرورة من أبيات الكتاب قول العجاج:

قَوَّاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

وقد اشتمل هذا البيت على ضرورتين ، الأولى صرف ما لا ينصرف في قوله « قواطنا » وهي على صيغة منتهى الجموع . قال الأعلام : « وواحدة القواطن : قاطنة ، وهي الساكنة المقيمة ، وصرفها ضرورة » اهـ . والثانية حذف جزء من آخر الكلمة في قوله « الحمي » وقد سبق الحديث عنها في ضرائر الحذف ^(١) .

ومن أبيات الكتاب أيضاً مما اشتمل على ضرورة صرف ما لا ينصرف قول أبي كبير الهذلي :

مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَيَّلٍ ^(٢)

وقول النابغة :

(١) انظر كتابنا ٦٩ .

(٢) البيت من الكامل ، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٥٦/١ على نصب « حبك » بعواقد لأنه جمع عاقدة . وصف رجلا شهم الفؤاد ما ضيا في الرجال ، فذكر أنه ممن حملت به النساء مكرهات فغلب عليه شبه الرجال وخرج مذكرا . وكانت العرب تفعل ذلك يغضب الرجل منهم المرأة ويعجلها حل نطاقها ويقع بها ، فيغلب مأؤه على مائها ، وينزع الولد اليه في الشبه وحبك النطاق مشتده ، واحدها حباك ، والنطاق أزار تشده المرأة في وسطها تقيمه مقام السراويل ، والمهبل أى الثقيل أو الذى يدعى عليه بالهبل أى الفقد . وانظر ابن السيرافى ٢١٨/١ ، والانصاف ٤٨٩ ، والمغنى ٦٨٦ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والأشمونى ٢٩٩/٢ ، وابن عصفور ٢٢ ، وشرح الكافية ٢٠٣/٢ ، والخزانة ١٩٢/٨ ، والهذليين ٩٢/٢ .

فَلْتَأْتِ تَيْبَتُكَ قَصَائِدُ وَآيِدُ فَعَنْ جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ^(١)

قال الأعمى في بيت المهذلي : « ونون عواقد مضطراً » ، وكذلك فعل النابغة فنون قصائد مضطراً .

ووجه هذه الضرورة الرد إلى الأصل كفك المضعف ، وذلك لأن الأصل في الاسماء كلها الصرف عند سيبويه وبقية البصريين ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتد بتلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها .

وقال ابن عصفور : وصرف « ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى . وزعم السكاسي والفرأء أنه جائز في كل ما لا ينصرف إلا « أفعل منك » ، نحو : أفضل من زيد ، وزعم أن « من » هي التي منعت الصرف ، وذلك باطل بدليل أنهم صرفوا : خيراً من عمرو ، وشراً من بكر ، مع وجود « من » فيهما ، فثبت بذلك أن المانع كونه صفة على وزن « أفعل » بمنزلة « أحر » ، فكما أن « أحر » يجوز صرفه في الضرورة ، فكذلك

(١) البيت من الكامل ، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ١٥٠/٢ على تأكيد الفعلين : فلأتيتك ، وليدفعن بنون التوكيد الخفيفة لأن القسم موضع تأكيد وتشديد .

يقول هذا لزراعة بن عمرو الكلابي حين توعده بالهزاء والحرب لمخالفته له في بنى أسد حين أمره بنقض حلفهم ومخالفة بنى عامر : والأكوار جمع كور وهو الرحل بإداته ، والقادمة للرحل كالقربوس للسرّج ، وجعل الجيش يدفع القوادم لأنهم كانوا يركبون الابل في الغزو ليجموا الخيل حتى يحلوا بساحة العدو ، فجعل الجيش هو الدافع للابل ، ويروى بنصب الجيش ورفع القوادم لأنها المتقدمة والخيل مقودة خلفها ، فكانها الدافعة الجيش اليهم والسابقة له نحوهم . وانظر ابن السيرافي ٢٢٥/٢ وروايته : ولتركبن . . ألف اليك . . البيت ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والانصاف ٤٩٠ ، وابن عصفور ٢٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٣ ، وديوان الشاعر ٣٥ .

« أفعل من » . وذهب بعض البصريين إلى أن كل مالا ينصرف يجوز صرفه، إلا أن يكون آخره ألفاً، فإن ذلك لا يجوز فيه ، لأن صرفه لا يقام به قافية ولا يصح به وزن .

والصحيح أن صرفه جائز لما بيناه قبل^(١) من أن الشعر قد يسوغ فيه مالا يسوغ في الكلام ، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر ، وأيضاً فإن السماع قد ورد بصرف مافي آخره ألف .

قال المثلث بن رباح المري :

إني مقسمٌ ما ملكتُ فجاعلٌ أجراً لآخرَةٍ ودنياً تنفعُ^(٢)

رواه ابن الأعرابي بصرف « دنيا » .

فإن قلت : كيف جعلت صرف مالا ينصرف من قبيل الضرائر ، وقد زعم أبو الحسن الأخفش في (الكبير) له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع مالا ينصرف ، وحكى الزجاجي أيضاً في نوادره^(٣) مثل ذلك ؟

فالجواب : أن صرف مالا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطرروا إليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك .

(١) ص ١٣ من كتابه : ضرائر الشعر .

(٢) البيت من الكامل ، وليس من شواهد سيبويه ، ورواه الأشموني ٢٧٤/٣ بلفظ جزءاً لاخرتى بدل قوله : أجراً لآخرَةٍ ، وهو في ديوان الحماسة لأبى تمام ٤٢٦/٢ ، ومعجم الشعراء للمرزياني ٣٨٧ ، والعيني بهامش الخزانة ٣٧٦/٤ .

(٣) أمالي الزجاجي ٥٥ .

وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام ، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر ^(١) « ا هـ » .

(زيادة الياء الناشئة من إشباع الكسرة)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٠ : « وربما مدوا مثل : مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابير . شبهوه بما جمع على غير واحد في الكلام كما قال الفرزدق :
(بسيط)

تَنَفَّى يَدَاها الحصى في كل هاجِرَةٍ نَفَى الدنانير تَنَقَّادُ الصَّيَارِيفِ ^(٢)

قال الأعمى في شرح الشاهد : « زاد الياء في الصيارييف ضرورة . تشبيها لها بما جمع : في الكلام على غير واحد . نحو ذَكَرَ ومذاكير ، وسمح ومساميح » .

بمعنى أن قوله « الصيارييف » أصله : الصياريف لأنه جمع : صَيَّرَفَ ، فاضطر الشاعر إلى إشباع كسرة الراء وزيادة الياء ، ووجه هذه الضرورة

(١) ضرائر الشعر ٢٤ - ٢٥ ، وانظر المسألة التاسعة والستين من مسائل الخلاف في كتاب الانصاف ٤٨٨ - ٤٩٣ .

(٢) وصف ناقدة بسرعة السيرافي الهواجر فيقول : أن يديها لشدة وقعها في الحصى تنفيانته ، فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل الدنانير اذا انتقدتها الصيرف فنفي رديتها عن جيدها . وخص الهاجرة لتعذر السيرفيها ، وانظر في البيت النحاس ٣٤ ، وضرائر ابن عصفور ٣٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٨ ، والالوسي ٢٨٥ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٥٧ ، والانصاف ٢٧ ، ١٢١ ، وابن يعيش ١٠٦/٦ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والاشموني ٢٨٩/٢ ، وشرح الكافية ٢٩٣/١ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، وديوان الشاعر ٥٧٠ .

تشبيه هذا الجمع بما جمع في الكلام على غير لفظ الواحد ، كقولهم : مذاكير في جمع ذكر ، فلفظ الجمع ليس على لفظ ذكر ، إنما هو على لفظ مذكار ، وقولهم : مساميح في جمع : سمح ، وليس على لفظه إنما هو على لفظ مساح ، وقولهم : ملامح في جمع لحة ، وليس على لفظه إنما هو على لفظ ملححة . . الخ (١) .

وما يصلح شاهداً على هذه الضرورة من أبيات الكتاب أيضاً قول حكيم بن مَعِيَّةُ الرَّبَعِي :

فِيهَا عِيَّائِلُ أُسُودٍ وَنَمْرٌ (١)

فالياء الثانية في « عيائيل » مثل الياء الثانية في « الصياريب » ، نشأت من إشباع الكسرة للضرورة ، لأنه جمع « عَيْل » ، وإنما يجمع عَيْل على عِيَّائِل ، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع الذي على مثال « مَفَاعِل » همزة ، ولم يعدد بياء الإشباع لكونها زائدة للضرورة .

ومن جعل المفرد عِيَّالاً — من عَال يَعِيلُ إذا تمايل في مشيه — أم يهمز الجمع وقال : عِيَّائِل ، لأن الياء على هذا التقدير بعيدة عن الطرف ، وعليه فلا ضرورة في البيت .

(١) انظر كتابنا ١٠٨ .

(٢) يروى بجر أسود بالاضافة ، ومعنى : عيائيل أسود : أولاد أسود ، والجر هي الرواية الجيدة كما ذكر البغدادى فى شرح شواهد الشافعية ، ويروى برفع « أسود » على أنها عطف بيان لعيائيل ويكون المراد بالعيائيل نفس الأسود والنمور وفيه ركابة لا تخفى . والضمير فى « فيها » يعود الى « الغيطان » فى البيت الذى قبله . وانظر فيه ابن السيرافى ٣٤٠/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٧٦ ، وابن يعيش ١٨/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، والتصريح ٣١٠/٢ ، ٣٧٠ ، والأشمونى ٢٩٠/٤ .

وذهب الكوفيون إلى أن زيادة الياء في كل اسم يجمع على «مفاعل» جائزة في الكلام والشعر، إلا أن يكون ما قبل الآخر ساكناً نحو: سَمِطَر^(١)، فإن ذلك لا يجوز فيه، إذ الإشباع لا يتصور في هذا المفرد حتى يبنى الجمع عليه، واستثنى الفراء موضعين آخرين: أحدهما ما كان مضاعف الآخر مدغماً نحو: مرد، لم يجز فيه مراديد، لأن الحرف للضعف بمنزلة حرف واحد، فكروهوا أن يصير في الجمع اثنين بظهور التضعيف، والآخر ما كان على وزن فاعل، لأنه لم يأت فيه: فاعيل، فكفوا عن الياء في جمعه.

ومن زيادة الياء فيما يجمع على «مفاعل» في الكلام قولهم: منكر ومناكير، وموعظة ومواهيظ، ومعذرة ومعاذير، ومخمصة ومخاميص، ومطفل ومطافيل، ومدحل ومداخيل، ومرفق ومرافيق، ودمل ودماويل، وقد حكم البصريون على هذه الجموع بالشدوذ^(٢).

(إجراء المعتل مجرى الصحيح)

قال سيبويه في الكتاب ١٠/١: «وقد يملفون بالمعتل الأصل، فيقولون: رادد في: راد، وضننوا في: ضننوا، ومررت بجوارى قبل».

وقال: «ويقول يونس للمرأة تسمن بقايس: مررت بقايس قبل، ومررت بأعيمي منك، فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن

(١) من معانيه: السريع، والطويل.

(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٧ - ٣٨.

يلزموها الجر والرفع كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل .

قال الشاعر الهذلي :

(وافر)

أَيَّتْ عَلَى مَعَارِي وَأَضِحَاتِ بَهْنٌ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ (١)

وقال الفرزدق :

(طويل)

فلو كان عبد الله مَوْنِيَّ هَجْوَتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْنِيَّ مَوَالِيَا (٢)

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل . قال الشاعر .

(ابن قيس الرقيات) :

(ملسر)

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْخَوَانِي هَلْ يُضَيِّحُنْ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ (٣)

(١) البيت للمتنخل الهذلي . قال الأعلام : « والمعارى : جمع معرى ، وهو ههنا الفراش ، كانه من عروته أعروه اذا أتيته وترددت عليه ، والواضحات : البيض ، والملوب : الذي أجرى عليه الملب وهو ضرب من الطيب . يشبه الخلف وشبهه في حمرة بدم العباط وهي التي نحرت لغير علة . واحدها عبيط وعبيطة ، وقيل : المعارى جمع معرى وهي الأرض العارية من النبات ، ولا وجه لهذا ههنا ، ويقال : المعرى ما تعرى من اللحم كالمفاصل واليدين ، ولا يخرج المعنى على هذا أيضا » أ ه . وانظر ضرائر ابن عصفور ٤٣ ، والخصائص ٣٣٤/١ ، ٦١/٣ ، والمنصف ٦٧/٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٦٧/٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦ ، واللسان (عبط) م ٢ ص ٦٧٠ ، (عرا) م ٢ ص ٧٦٠ ، (لوب) م ٣ ص ٤٠٨ . وهو في الكتاب ٥٨/٢ .

(٢) يقول هذا لعبد الله بن أبي اسحاق النحوى وكان يلحنه فهجاه .

والبيت في ابن السيرافي ٢٧١/٢ ، والنحاس ٣٧ ، وضرائر ابن عصفور ٤٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦ ، والمقتضب ٢٨١/١ ، وابن يعيش ٦٤/١ ، والتصريح ٢٢٩/٢ ، والأشمونى ٢٧٣/٣ ، والهمع ٣٦/١ ، والدرر ١٠/١ ، والعينى بهامش الخزانة ٣٧٥/٤٠ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، والخزانة بتحقيق هارون ٢٣٥/١ ، وليس في ديوان الفرزدق « وهو في الكتاب ٥٨/٢ ، ٥٩ .

(٣) البيت في ابن السيرافي ١٥/٢ ، والنحاس ٣٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، والمحتسب ١١١/١ ، والمنصف ٦٧/١ ، ٨١ ، وابن الشجرى ٢٢٦/٢ ، والمغنى ٢٤٣ ، والهمع ٥٣/١ ، والدرر ٣٠/١ ، وديوان الشاعر ٣ .

وهو في الكتاب ٥٩/٢ .

وقال : وأُشَدُّنى أعرابى من بنى كليب لجرير : (طويل)

فيوماً يوافينى الهوى غير ماضٍ . ويوماً ترى منهم غولاً تغوّل (١)

قال : ألا ترام كيف جروا حين اضطروا كما نصبوا الأول حين اضطروا ، وهذا الجر نظير ذلك النصب . فإن قلت : مررت بقاضٍ قبل . اسم امرأة كان ينبغي لها أن تجر في الإضافة فتقول : مررتُ بقاضيك . وسألتناه عن بيت أنشدناه يونس :

قد عَجِبْتُ مِنْ يَعْليَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقَوِّليَا (٢)

فقال : هذا بمنزلة قوله . ولكن عبد الله مولى مواليا .

وكما قال : سماء الإله فوق سبع سماء (٣)

(١) قال الأعلم : « ويروى : غير ماضٍ ، أى يوافينى الهوى منهم ولا اصبو ولا أتى ما لا يحل ، ويوما يهجرن فيذهبن لذة الصبا واللهو . ويقال ، غالته غول ، إذا نابته نائبة تذهب به وتهلكه » أه . والبيت فى ضرائر ابن عصفور ٤٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨١/١ ، ٣٥٤/٣ ، وابن الشجرى ٨٦/١ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، والمنصف ٨٠/٢ ، ١١٤ ، وابن يعيش ١٠١/١٠ ، والعينى بهامش الخزانة ٢٢٧/١ ، والأشمونى ٢١٨/٢ ، وديوان الشاعر ٤٥٧ . وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

(٢) نسب للفرزدق . و « يعلياً » تصغير يعلى اسم رجل ، والخلق بفتح المعجمة واللام العتيق جدا وأراد به رث الهيئة ، والمقلولى : المتجافئ المنكمش وأراد دمىم الخلقة والبيت فى النحاس ٤١ ، وابن عصفور ٤٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨٠/١ ، والخصائص ٦/١ ، ٥٤١٣ ، والمنصف ٦٨/٢ ، ٧٩ ، والعينى ٣٥٩/٤ ، والتصريح ٢٢٨/٢ ، والهملح ٣٦/١ ، الدرر ١١/١ ، والأشمونى ٢٧٣/٣ ، وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

(٣) البيت من الطويل لامية بن أبى الصلت ، وصدره : له ما رأت عين البصير وفوقه ، وهو فى ابن السيرافى ٢٦٦/٢ ، وابن عصفور ٤٤ ، والمقتضب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٢١٢/١ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨/٢ ، والمنصف ٦٦/٢ ، ٦٨ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، والخزانة ٢٤٤/١ ، والديوان ٧٠ .

وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

فجاء به على الأصل ، وكما أنشدنا من نثق بعربيته : (وافر)

ألم يأتيك والانباء تفرى بما لاقت كبون بني زياد^(١)

فعله حين اضطر مجزوماً من الأصل ، وقال السكيت : (متقارب)

خرع كوادى فى ملعب تازر طوراً وتلقى الإزارا^(٢)

اضطر فأخرجه كما قال : « ضننوا » اه^(٣) .

يرى سيديويه أن الصحيح أصل للمعتل ، وأنه قد يرد إليه عند الضرورة الشعرية ، إذ بعض الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، كما سبق في للضعف حين يرد إلى فك التضعيف ، وإذا رد للمعتل إلى أصله الصحيح للضرورة عامله الشعراء معاملة الصحيح وأجروه مجراه ، وهذا هو الشاهد في الأبيات الثمانية للتقدمة .

الشاهد في بيت للتخل الهذلى في قوله « على معارى » حيث أجرى

(١) البيت لقيس بن زهير العيسى ، وهو فى ابن السيرافى ٢٢٣/١ ، والنحاس ٣٧ ، وابن عصفور ٤٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٨ ، والالوسي ١٧٤ ، وابن الشجرى ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، والانصاف ٣٠ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٧ ، والمحتسب ٦٧/١ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، والمنصف ٨١/٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، وابن يعش ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والمغنى ١٠٨ ٣٨٧ ، والتصريح ٨٧/١ ، والاشمونى ١٠٣/١ ، ٤٤/٢ ، والخزانة ٣٦١/٨ ، والكتاب ١٥/١ ٥٩/٢ .

(٢) وصف جارية ، والخرع : اللينة المعاطف ، والدوادى : موضع تسلق الصبيان ولعبهم ، واحدها دودة ، وقوله : تازر طوراً وتلقى الأزارا ، أى لا تبالى لصغر سنّها كيف تتصرف لاعبة .

والبيت فى ابن عصفور ٤٢ ، والخصائص ٣٣٤/١ ، والمنصف ٦٨/٢ ، ٨٠ ، ٦٨/٣ ، ٧٩ ، والكتاب ٦٠/٢ والديوان ١٩٠/١ .

(٣) الكتاب ٥٨/٢ - ٦٠ .

« معارى » وهو الاسم للمنقوص للمتنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع مجرى ما كان على هذه الصيغة وهو صحيح الآخر كضوارب ، فأبقي لأمه - وهي الياء - فى حالة الجر وأظهر عليها علامة الإعراب وهي الفتحة النائية عن الكسرة ، وكان الوجه حذف الياء والإتيان بالتنوين عوضاً عنها كحوارٍ وغواشٍ ونحوهما من الجمع للمنقوص .

وإيراد سيبويه مثل هذا البيت فى الضرائر الشعرية من الدلائل الواضحة على أن الضرورة الشعرية عنده ما يقع فى الشعر خاصاً به مطلقاً ولو كان للشاعر عنه مندوحة ، فلو أن الشاعر أنشد : على معار ، كما هو مقتضى القياس النحوي ، ما كسر وزناً ولا احتتمل ضرورة ، غير أنه يصير مزاحفاً ، لأن هذا البيت من الوافر ، ولو جرى فيه القائل على مقتضى القياس لتحولت (مفاعيلن) بتحريك الخامس إلى (مفاعيلن) بتسكينه ، ويسمى هذا الزحاف - وهو تسكين الخامس المتحرك - عصباً ، وهو زحاف جائز ، وكأن الشاعر قد دخل تحت قبج الضرورة مع قدرته على تركها ، ومع ذلك عند سيبويه قوله ضرورة شعرية^(١) .

وقال ابن عصفور فى ضرائر الشعر ٤٣ - ٤٤ : وذكر المازنى أنه سمع أهرابياً ينشد :

أبيت على معارٍ فاخرات

فاحتتمل قبج الزحاف لاستواء الإعراب ، اهـ .

(١) انظر الخصائص ٦٠/٣ - ٦١ ، وضرائر ابن عصفور ٤٣ .

والشاهد في البيت الثاني في قوله : « مولى مواليا »^(١) ، حيث أجرى « مواليا » وهو الجمع المنقوص المتناهي مجرى نظيره من الصحيح الآخر كوارد ، فأثبت لامه في حالة الجر ، وكان الوجه : مولى موالٍ .

والشاهد في بيت ابن قيس الرقيات في قوله : « في الغواني »^(٢) ، حيث أجرى المعتل مجرى الصحيح ، فجعل علامة الجر الكسرة لدخول « أل » عليه ، وكان الوجه تسكين اللام .

والشاهد في بيت جرير في قوله : « غير ماضٍ » ، حيث أجرى الالم المعتل الآخر « ماضٍ » مجرى الصحيح الآخر نحو ضاربٍ وقامٍ للضرورة ، وكان الوجه : غير ماضٍ .

والشاهد في الرجز المنسوب للفرزدق في قوله « ومن يُعِيلِيا »^(٣) ، حيث أجرى الاسم الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل^(٤) وهو معتل الآخر بالياء ، مجرى نظيره من الصحيح الآخر كَيَبْبِيطَر (علما) ، فأثبت لامه في حالة الجر ، وكان الوجه من يعيلٍ .

والشاهد في بيت أمية بن أبي الصلت في قوله « مبع سماءيا » ، حيث أجرى الجمع المنقوص المتناهي مجرى نظيره من الصحيح الآخر كهجائز للضرورة .

(١) الألف في آخره للاطلاق .

(٢) ويروى : في الغوان — بحذف الياء اجتزاء عنها بالكسرة للضرورة .

(٣) الألف في آخره للاطلاق .

(٤) كيبيطَر . انظر التصريح ٢٢٨/٢ .

وقد ارتكب الشاعر ضرورتين أخريين ، إحداهما أنه جمع (سما) على
فمائل ، فشبها بشمال وشمائل ، والجمع المستعمل فيها (سماوات) ، والأخرى
أنه أقر الهمزة العارضة في الجمع مع أن اللام معتلة ، ولم يغيرها إلى الفتح
والقلب فيقول : سهايا كخطايا ومطايا^(١) .

والشاهد في بيت السكيت في قوله : « خَرِيعُ دَوَادِي » ، حيث أجرى
« دوادي » وهو الجمع المنقوص الممنوع من الصرف مجرى نظيره من الصحيح
الآخر ، فأثبت لامة في حالة الجر للضرورة ، وكان الوجه : خريم دواذ .

أما الشاهد في بيت قيس بن زهير العبسي في قوله « ألم يأتك » حيث
أجرى الفعل الناقص المعتل الآخر بالياء مجرى الفعل الصحيح الآخر ،
فأسكن ياءه في حال الجزم ، وكان الوجه : ألم يأتك ، بحذف الياء^(٢) .

قال الأعم : « أثبت الياء في حال الجزم ضرورة ، لأنه إذا اضطر ضمها
في حال الرفع تشبيهاً بالصحيح ، وهي لغة لغيره ضعيفة ، فاستعملها عند
الضرورة »^(٣) اهـ

(١) انظر الأعم بهامش الكتاب ط بولاق ٥٩/٢ ، وابن السيرافي ٢٦٦/٢ ،
والخزانة ٢٤٤/١ .

(٢) ذكر ابن جني في سر صناعة الاعراب ٨٩ أن بعض أصحابه رواه بحذف
الياء ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي : ألا هل أتاك والانباء
تنمى - بنقل حركة الهزة من أتاك إلى لام (هل) وحذفها ، وذكر البغدادي في
الخزانة ٣٦٢/٨ أن بعضهم رواه :
ألم يبلغك والانباء تنمى

ولا شاهد على الروايات الثلاث ، وعلى الأولى لا ينكسر وزن البيت وانما
يقع في التفعيلة الأولى من الوافر (النقص) ، وهو اجتماع العصب (وهو تسكين
الخامس المتحرك) مع الكف (وهو حذف السابع الساكن) ، فتتحول (مفاعلتن)
إلى (مفاعيل) ، وهو زحاف مزدوج ، والزحاف المزدوج كله قبيح .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ١٥/١ .

وأنكر الصغار في (شرح الكتاب) أن يكون إثبات حرف العلة في الجزوم لغة . قال . « والصحيح أنه ليس لغة ، ولا أعلم من قاله غير الزجاجي ^(١) ولا سند له » ^(٢) ، واستدل الصغار ومن وافقه على كون إثبات حرف العلة هنا ضرورة وليس لغة ، بأن ذلك لا يجوز في الألف عند المحققين من النحويين ^(٣) ، فهم لا يقولون : لم تحشى ولو كان لغة لكان مطرداً في أحرف العلة الثلاثة ، وسبب عدم جوازه في الألف أمران :

أحدهما : أن الجازم - مع إثبات حرف العلة - ليس له إذ ذاك ما يحذفه إلا الحركة المقدرة في الألف ، فإذا حذفت وجب أن ترد الألف إلى أصلها الياء أو الواو ، لعدم ما يسوغ بقاءها ألفاً منقلبة عنهما ، لأنها إنما قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإذا ذهبت الحركة للجزم وجب الرد إلى الأصل ، فلما لم يصححوها دل ذلك على أنهم لم يحذفوا الحركة المقدرة عليها .

والآخر : أن الياء والواو تظهر الضمة عليهما عند الضرورة لإجراء لهما مجرى الحرف الصحيح ومن ذلك قوله :

فعوضني منها غباي ولم تكن تساوِيُ غزى غير خمس دَرام ^(٤)

(١) ووافقه الأعلام كما يدل نصه السابق .

(٢) خزانة الأدب ٣٦١/٨ .

(٣) ومن اثبات الواو قول أبي عمرو بن العلاء :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

(٤) انظر في البيت العيني ٢٤٧/١ ، وابن عصفور ٤٦ ، ٢٧٣ ، والهمع

٥٣/١ ، والدرر ٣٠/١ ، والخزانة ٢٨٢/٨ . والبيت من الطويل .

والآلف لا يمكن ظهور الحركة فيها ، فلم تجر لذلك مجرى الحرف الصحيح

وأما قراءة حمزة والأعشى وابن أبي ليلى (لا تخفْ دركا ولا تخشى^(١)) ،
فالآلف في (تخشى) لرعاية الفواصل على حد قوله تعالى : (فأضلونا السبيلا)^(٢)
أو أن الواو ليست عاطفة وإنما هي واو الحال أو الاستئناف و (لا) نافية
وجملة (تخشى) خبر مبتدأ محذوف أى : وأنت لا تخشى ، والجملة حالية
أو استئنافية ، وأما قول رؤبة :

إذا العجوزُ غضبت فطلقْ

ولا تَرْضَها ولا تَمْلُقْ^(٣)

فخرج على أن (لا) الأولى نافية والواو قبلها للحال وجملة « ترضأها »
خبر مبتدأ محذوف ، أى وأنت لا ترضأها ، وللمعنى : فطلقها غير ممرض لها .

وأما قول عبد يغوث بن وقاص :

وتضحكُ منى شيخَةً عَشبِمْيَةً^(٤) كأن لم تَرَى قبلي أسيراً يَمَانِيَا^(٥)

(١) سورة طه . آية ٧٧ ، وانظر البحر لأبى حيان ٢٦٩/٦ ، واتحاف فضلاء البشر ٣٠٦ .

(٢) سورة الأحزاب . آية .

(٣) البيتان من الرجز ، وذكر ابن جنى فى سر الصناعة ٨٩ أن بعضهم روى الثانى منهما على الوجه الاعرف :

ولا ترضها ولا تملق

(٤) البيت من الطويل ، وعشبمىة : عجوز منسوبة الى عبد شمس ، ويمانيا : أصله يمنية حذف احدى ياءى النسب وعوض عنها الآلف ، والبيت فى ضرائر بن عصفور ٤٧ ، والمحاسب ٦٩/١ ، وابن يعيش ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، ١٠٧ ، والمغنى ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٨ ، والأشمونى ١٠٣/١ .

فخرج على أن أصله : ترى ، بهمزة بعدها ألف ، ثم حذفت الألف للجازم
ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء الساكنة ، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا
كما قالوا في : للراء والسكامة . وأصلهما : للراء والسكامة^(١) .

وخرجه ابن عصفور في الضرائر ٤٧ على أن أصله : كأن لم ترى ، بالياء
التي هي ضمير المخاطبة ، ثم أبدل منها الألف ، على حد قولهم في (يئأس) :
يئأس . قال : « ويؤيد ذلك رواية : كأن لم ترى » اهـ

وملخص ما تقدم أن الشعراء في الاضطراب قد يحرون المعتل مجرى
الصحيح ، رداً إلى الأصل ، فيثبتون الياء في الاسم المنقوص - مصروفاً
وغير مصروف - حيث لا تثبت في الكلام ، وذلك كقولهم : « على
معايرى » ، و « مولى مواليا » ، و « غير ماضى » ، و « من يعلى » ،
« سبع سمائيا » . وهكذا يترتب على هذه الضرورة زيادة حرف وهو الياء .

ويثبتون حرف العلة في الفعل المجزوم سواء أكان ياء كقوله « ألم يأتيك »
أم واوا كقوله « لم تهجو »^(٢) ، « أعدا الألف فإنها لا تثبت في آخر الفعل
المجزوم على الراجح .

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن ضرورة إجراء المعتل مجرى الصحيح
لا يترتب عليها زيادة حرف فقط ، بل قد يترتب عليها زيادة حركة أيضاً ،

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٢) أى من قول أبى عمرو بن العلاء : هجوت زيان ... البيت ، وقد تقدم
فى الهامش قريباً .

كيت ابن قيس الرقيات السابق :

لا برك الله في الغواني . . . البيت

وكقول عدى بن زيد ، وهو من أبيات الكتاب :

وفي الأكف اللامعات سُور^(١)

قال الأعم : « الشاهد فيه تحريك الواو من (سُور) بالضم على الأصل ، تشبيهاً للمقتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً إذ كان ذلك جائزاً في الصحيح ، في مثل : الحُمُر ، والرُّسُل ، ونحوه ، فتقول الحُمُر والرُّسُل ، فلما كان الصحيح جائزاً مع خفته كان في للمقتل لازماً للمقتله^(٢) » .

(تضعيف الآخر وصلاً)

قال سيبويه في الكتاب ١/١١ : « ومن العرب من ينقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا ينقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف ، نحو : سَبَسَبَا^(٣) وكَلَمَكَلَا^(٤) ، لأنهم قد ينقلونه في

(١) البيت في الكتاب ٣٦٩/٢ ، وبحره الرجز .
والسور : جمع سوار ، وأراد بالأكف : المعاصم ، فسمها باسمها
لقربها منها .

(٢) هامش الكتاب ٣٦٩/٢ . وهو يريد أن الجمع الذي على (فعل) يضم الفاء والعين - وهو يطرد جمعا لكل اسم رباعي بمدة قبل لامه صحيح اللام - يجب في غير الضرورة تسكين عينه إذا كانت واوا ، نحو : سوار وسور ، وسواك وسوك ، ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو حمر ورسل . وانظر الأشموني ١٢٩/٤ - ١٣٠ .

(٣) كقول ربيعة بن صبيح ، أو رؤبة :

تترك ما أبقي الدباسبسبا

(٤) كقول منظور بن مرثد الأسدي : كان مهواها على الكلكل

الوقف فأثبتوه في الوصل ، كما أثبتوا الحذف في قوله : لنفسه مقنعا^(١) ،
وإنما حذفه في الوقف . قال رؤية : (رجز) :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ^(٢)

يروى بكسر الهمة وفتحها ، وقال بعضهم : الضَّخْمُ بكسر الضاد ، اه
قال الأعلام : « أراد : الأضخم ، فشد في الوصل ضرورة ، تشبيها بما
يشدد في الوقف إذ قيل : هذا أكبر وأعظم » ، ولو قال : الأضخم فوقف
على الليم لم تكن ضرورة^(٣) ، ولكن لما وصل القافية بالآلف خرجت لليم
عن حكم الوقف ، لأن الوقف على الآلف لاعليها ، ولذلك مثل سيديويه
بـ (سببها) و (كسكلا) .

و (من)^(٤) روى : الإضخما - بكسر الهمة - والضخما بكسر الضاد ،
فلا ضرورة^(٥) على روايته ، لأن (إضخما) و (فخر) موجودان في الكلام
كثيراً ، فهو : إرْزَبْ وِرْخَدَبْ ، وإنما الضرورة في فتح الهمة ، لأن

(١) أى فى قول مالك بن خريم الهمدانى :

فان يك غشا أو سميناً فاننى
سأجعل عينيه لنفسه مقنعا
وقد مر فى ضرائر الحذف ص ٧٣ .

(٢) وصف رجلا بشرف الهمة ، وعظم الخليفة . ورواه سيديويه فى الكتاب
٢٨٣/٢ بلفظ :

بدء يحب الخلق الاضخما

وهو فى ضرائر ابن عصفور ٥١ ، ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٨ ،
والألوسي ١٣٨ ، والمحتسب ١٠١/١ ، والمنصف ١٠٩/١ ، وسر الصناعة ١٧٩/١ ،
وملحقات ديوان رؤية ١٨٣ .

(٣) لاستعماله فى الكلام كما ذكر الأعلام فى : أكبر وأعظم ، وانظر
الكتاب ٢٨٢/٢ .

(٤) زيادة من عندى يستقيم بها النص .

(٥) فى عامش بولاق ١١/١ : فالضرورة على روايته ، والصواب ما أثبت .

(أَفْعَلًا) ليس بوجوده ٥١.

ومن شواهد الكتاب على هذه الضرورة أيضاً قول منظور بن مرشد
الأسدي من الرجز :

ببازل وَجَنَاءُ أَوْ عَيْهَلٌ^(١)

وقول رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخَصَبَا^(٢)

فالشاهد في رجز الأسدي تشديد « عيهل » في الوصل ضرورة ، وإنما
يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل ، والشاهد في الرجز المنسوب
لرؤبة تشديد كل من « جدبا » و « أخصبيا » كذلك للضرورة . قال الأعم
« أراد : جدبا ، فشدد الباء ضرورة ، وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد
لالتقاء الساكنين ، وكذلك شدد : أخصبيا للضرورة »^(٣) ٥١ .

(١) نسبه سيبويه في ٢٨٢/٢ بولاق الى رجل من بنى أسد ، ونسبه ابن
السيرافي ، والبغدادى وغيرهما الى منظور الأسدي . والبازل من النوق الداخلة
في السنة التاسعة ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والعيهل : السريعة ، أو
الطويلة . وانظر فيه ابن السيرافي ٣٢٤/٢ ، وابن عصفوراه ، والخصائص
٣٥٩/٢ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، ١٣٧ ، وسر الصناعة ١٧٨/١ ، وما يجوز للشاعر
٨٨ ، والانصاف ٧٨٠ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٤٦ ، وابن يعيش ٦٨/٩ .

(٢) البيت في ابن السيرافي ٣٢٥/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٥٤ ،
والتصريح ٣٤٦/٢ ، وابن يعيش ٦٩/٩ ، وملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ .
وهو في الكتاب ٢٨٢/٢ .
(٣) هامش الكتاب ٢٨٣/٢ .

(إثبات النون في جمع اسم للفاعل للذ كر مع اتصاله بالضمير)

قال سيبويه في الكتاب ٩٦/١ : « واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة للضمير غير المنفصل ، لأنه لا ينسكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد . ولا يكونان إلا في آخر الحروف .

والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة للضمير المتصل ، لأنه اسم منفصل ويُبتدأ ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين ، فهي أقرب إليها من المظهر ، اجتمع فيها هذا وللعاقبة .

وقد جاء في الشعر ، فزعموا أنه مصنوع : (طويل)

ثم القائلون أخير والأمر وأنه إذا ماخشوا من محدث الأمر مَعْظَمًا (١)

وقال : (طويل)

ولم يرتفع والناس مُحَضَّرُونَهُ جميعاً وأيدي المستغنين رَوَاهِقُهُ (٢)

(١) البيت في ضرائر ابن عصفور ٢٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٩ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، ومعاني القرآن ٣٨٦/٢ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٤ ، والكامل ٢١٤/١ .
(٢) الارتفاق : الالتكاء على المرفق ، وعدم الارتفاق كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس . أو معناه : لم يرتفع بماله ، أى لم يبدله بالرفق ، بل جار عليه بالجوهر . محتضرونه : أى حاضروه . والمعطفون : طلاب الاحسان . ورواهق : جمع راهقة ، يقال : رهقه اذا غشيه واتاه . وانظر ضرائر ابن عصفور ٢٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٩ ، والكامل ٢١٤/١ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، والخزانة ٢٧١/٤ .

يذكر سيبويه في هذا النص أن الضمير المتصل يعاقب النون والتنوين ،
لأنه يتراتبهما في الضعف والاتصال ، فيلزم حذفه مع أى منهما ، وقد جاء في
الشعر فجمع الشاعر بين النون والضمير للمتصل للضرورة ، والشاهد على هذا
الجمع البيتان المذكوران ، وموضع الشاهد في الأول قوله « والأمرونه » ،
وموضع الشاهد في الثاني قوله « محتضرونه » . وكان الوجه أن يقال .
والأمرونه ، ومحتضرونه ، بحذف نون الجمع الإضافة ، ولكنه جمع بينهما
إجراء المضمير مجرى الظاهر أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع .

وقد أنكر اللبرد هذه الضرورة وقال : وليس أحد من النحويين
المفتشين يميز مثل هذا في الضرورة ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به
الضمير ، لأن المضمر لا يقوم بنفسه ^(١) .

قال أبو جعفر النحاس بعد أن ذكر أن هذه الضرورة خطأ عند اللبرد :
« وهذا لا يلزم سيبويه منه غلط ، لأنه قد قال نصا : وزعموا أنه مصنوع ،
فهو عنده مصنوع لا يجوز ، فكيف يلزمه منه غلط ؟ » ^(٢) .

وجعل بعضهم الهاء للسكت أتى بها بيانا لحركة النون ، إحراء للوصل
مجرى الوقف ضرورة ، وحركت هاء السكت تشبيها لها في الحركة بهاء
الضمير ضرورة أيضاً .

وذكر ابن عصفور أن جعل الهاء للسكت ضعيف لثلاثة أمور : أحدها

(١) الخزانة ٢٧٠/٤ .

(٢) الكامل ٢١٣/١ .

ما يلزم من إدخالها على معرب ، وبابها أن لا تدخل إلا على مبنى ، والثاني :
كونها محركة ، وحكمها أن تكون ساكنة ، والثالث : إثباتها في الوصل ،
وبابها أن لا تلحق إلا في الوقف . (١) .

وقال البغدادى فى البيت الأول : « ولا يبعد أن يكون من باب الحذف
والإيصال ، والأصل : والأمرون به ، فحذفت الباء واتصل الضمير به ، فإن
(أَوَرَّ) يتعدى إلى المأمور بنفسه ، وإلى المأمور به بالياء . يقال : أمرته
بكذا . والمأمور هنا محذوف ، أى الأمرون الناس بالخير ، فيكون الضمير
منصوبا لا مجرورا (٢) » .

وذكر فى البيت الثانى أن احتضر بمعنى شهد ، فهو متعد واسم الفاعل
منه كذلك ، فالضمير منصوب على المفعولية ، لا أنه مضاف إليه ،
وحتضرون عامل النصب فيه لوجود شرط عمل النصب (٣) .

وفى ضوء ما تقدم من التصوص ترى عدم جواز استعمال هذه الضرورة
لضعف وجهها ولعدم الاعتماد بما ورد مما ظاهره الاشمال عليها ، لحكم
النحاة عليه بكونه مصنوعا .

(إثبات النون فى « مائتين » ونصب التمييز بها)

ذكر سيديويه فى الكتاب ١ / ١٠٦ أن (مائة) تضاف إلى معدودها ،

(١) ضرائر لابن عصفور ٢٨ .

(٢) الخزائن ٢٧٠/٤ .

(٣) الخزائن ٢٧١/٤ .

وَأُنْكَ إِذَا أُرِدْتَ التَّعْرِيفَ أَدْخَلْتَ (أَل) عَلَى مَعْدُودِهَا الْمُضَافَ إِلَيْهِ ، وَقَالَ :
« ذَلِكَ قَوْلُكَ : مِائَةُ دَرَمٍ ، وَمِائَةُ الدَّرَمِ ، وَذَلِكَ إِنْ ضَاعَفْتَهُ قُلْتَ :
مِائَتَا دَرَمٍ ، وَمِائَتَا الدِّينَارِ ، وَكَذَلِكَ الْمَقْدُودُ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ
مَعْنًى ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَلْفُ دَرَمٍ ، وَأَلْفَا دَرَمٍ .

وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا . قال الربيع بن ضُبَيْع الْفَزَارِيُّ (١) :
(وافر)

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ أَوْدَى الْمَسْرَةَ وَالْفَتَاةَ
وقال :

أَنْعَتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرٍ خَمَزَرَةٍ فِي كُلِّ عَيْرٍ مِائَتَانِ كَمَرَةٍ (٢) اهـ

الشاهد في البيتين إثبات النون في مائتين ضرورة ونصب ما بعدها بها ،
وكان الواجب حذفها وخفض ما بعدها ، إلا أنها شبت للضرورة بالعشرين
ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده .

(١) أعاد سيبويه هذا الشاهد في باب كم ٢٩٣/١ منسوباً ليزيد بن ضبة ،
وذكر البغدادى أن الصحيح نسبته للبيح بن ضبع الفزاري كما رواه له مع خمسة
أبيات قبله جم غفير .

ومعنى أودى : ذهب وانقطع ، والفتاء : مصدر لفتى بفتح الفاء وكسر
العين .

وانظر فيه النحاس ٧٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٠ ، والمقتضب
١٦٦/٢ ، والهمع ٢٥٣/١ والدرر ٢١٠/١ ، والتصريح ٢٧٣/٢ ، والأشمونى
٦٧/٤ ، والخزانة ٣٧٩/٧ .

(٢) نسبه ابن السيرافى للأعور بن براء الكلبى يهجو امرأة من قومه
بنى كلاب .

وانظر فيه ابن السيرافى ١٧٦/١ ، والنحاس ٧٦ ، وما يجوز للشاعر في
الضرورة ١٣٠ ، وابن يعيش ٢٤/٦ ، وهو وما قبله فى الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ .

وفي التصريح ٢٧٢/٢ ذكر الشيخ خالد الأزهرى رحمه الله أن المائة
والآلاف إنما كان حقهما أن يضافا إلى المفرد نحو قوله تعالى (فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة ^(١)) ، وقوله عز وجل (فلبث فيهم ألف سنة) ^(٢) ،
لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد ،
لأنها مشتملة عليهما ، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد ،
والآلاف عوض من عشرة مائة وهي تميز بمفرد مخفوض ، فعولت الآلاف
معاملة ما عوضت منه .

(تنوين المنادى المبني)

قال سيبويه في الكتاب ٣١٣/١ : د وأما قول الأحوص :

سَلَامَ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وليس عليك يَا مَطَرُ السَّلَامُ ^(٣)

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ،
وليس مثل النكرة ، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والصب ،
وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا . لأنك أردت في

(١) سورة النور . آية ٢ .

(٢) سورة العنكبوت . آية ١٤ .

(٣) كان الأحوص يهوى امرأة تزوجها رجل اسمه مطر ، فقال هذا الشعر .
والبيت من الوافر ، وهو فى ابن السيرافى ٢٠/٢ ، والنحاس ٧٤ ، وابن
عصفور ٢٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٤ ، والكلوبى ٢٨٦ ، وابن الشجرى
٣٤١/١ ، والانصاف ٣١١ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، والمغنى ٣٤٣ ، والمحاسب
٩٣/٢ ، وأمالى الزجاجى ٨١ ، والهمع ٨٠/٢ ، والدرر ١٠٥/٢ ، والتصريح
١٧١/٢ ، والأشمونى ١٤٤/٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٥ ، والخزانة ١٥٠/٢ ،
والديوان ١٧٣ .

حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منون ، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين ، ولكنه اسم اطراد الرفع في أمثاله في النداء فصار كأنه يُرْفَعُ بِمَا يُرْفَعُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْإِبْتِدَاءِ ، فلما لحقه التنوين اضطرابا لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع ، لأن مطرا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع ، فكذا لا ينتصب ما هو في موضع رفع لا ينتصب هذا ، وكان عيسى بن عمر يقول : يَا مَطَرًا ، يشبهه بقوله : يَارَجُلًا ، يجعله إذا نُون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربياً يقول : وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة وياعشرين رجلا كقوله : ياضارباً رجلاً ، اهـ .

اتفق السحاة على جواز تنوين المذادى في الضرورة الشعرية ، ثم اختلفوا :

هل الأولى بقاء ضمه ، أو نصبه ؟

فسيبويه والخليل والمازني على الأول (١) ، اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة ، وما تدعو إليه الضرورة هو النون فقط ، فألحق التنوين وترك حركة ما قبله على حالها ، إذ لا ضرورة إلى تغييرها ، فإنها - أي الضرورة - تندفع بزيادة التنوين .

وحجتهم ما ذكره سيبويه في النص السابق من أنه إنما لحقه التنوين

(١) علما كان - كبيت الكتاب - أو غير علم كقول كثير عزة :

ليت التحية كانت لى فاشكرها مكان يا جمل حبيت يارجل
بتنوين « جمل » مع بقائه مضموما .

وانظر الأشموني ١٤٤/٣ ، الهمع ١٧٣/١ .

كما لحق ما لا ينصرف في الضرورة ، فلم يغير التنوين ضمه كما لم يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان مرفوعا .

واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب ، لكنه رد الحجة فقال : « الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على الضم لمضارعتة عند الخليل وأصحابه للأصوات ، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير ، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بُني قائمةٌ بهدُ فيه ، فينُون . على لفظه ، لأننا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو : إليه وغاق وما أشبه ذلك . وليس بمنزلة ما لا ينصرف ، لأن ما لا ينصرف أصله الصرف ، وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيرها إلا « أفعل منك » فإذا نون فإما يرد إلى أصله ، وللفرد للنادى العلم لم ينطق به منصوبا منونا قط في غير ضرورة شعر . فهذا بين واضح ^(١) » .

وأبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجزمي والمبرد على الثاني ، ووجهتهم أنهم رده إلى الأصل ، لأن أصل النداء النصب ، كما ترده الإضافة إلى النصب قال المبرد : « والأحسن عندي النصب ، وأن يرده التنوين إلى أصله ، كما كان ذلك في النسكرة والمضاف ^(٢) » .

واختار ابن مالك والأعلم بقاء الضم في العلم والنصب في النسكرة المقصودة ، لأن شبهها بالمضمر أضغف ، أو لأن النسكرة أصل بالنظر إلى العلم

(١) أمالي الزجاجي ٨١ .

(٢) المقتضب ٢١٤/٤ .

والإعراب في الأسماء أصل بالنظر إلى البناء ، فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع .

واختار السيوطي عكس ما اختاره ابن مالك والأعلم ، إذ اختار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه ، والضم في النكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستوائهما في التنوين ^(١) .

وقد أنكر سيبويه في النص السابق سماع النصب . قال : « ولم نسمع عربياً بقوله » ، ثم ذكر أن له وجهاً في القياس .

وقال الأعمى : « وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أقيس » .

فالحق أن النصب مسموع أيضاً ، وقد استشهد له النحاة ببيت مهمل ابن ربيعة :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيَّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْآوَاقِ ^(٢)

وَأَنشَدَ الْمُبَرَّدُ فِي الْمُقْتَضَبِ : يَا عَدِيَّا لَقَلْبُكَ الْمَهْتَاجِ ^(٣)

(٣) ويرى العلامة الصبان أن تعليل السيوطي اختيار نصب العلم لا يتجه ، لأنه كما لا لباس في نصبه لا لباس في ضمه ، فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الأسماء - وهو الإعراب - أولى . انظر الهمع ١٧٣/١ ، والصبان على الأشموني ١٤٤/٣ .

(١) البيت من الخفيف ، وانظر المقتضب ٢١٤/٤ ، والمنصف ٢١٨/١ ، وابن الشجري ٩/٢ ، وابن يعيش ٨/١٠ ، ١٠ ، والأشموني ١٤٥/٣ .

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف لأبي دواد الأيادي ، وعجزه :

ان عفا رسم منزل بالنياج

وانظر الأغاني ٣٧٢/١٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٤ .

. والذي نراه أن الشاعر يجوز له أن يذون المذاق المبني للضرورة ، مع بقائه مضموماً أو نصبه على حد سواء ، ويشهد للوجهين السماع والقياس ، ولا يمنع النصب عدم سماع سيبويه له ، إذ لا يتصور سماع سيبويه لكل ما ورد عن العرب ، ويسكن سماع غيره ممن يوثق بروايته - كالبرد وغيره - له ، وإذا كان غيبويه وأصحابه قاسوا الرفع مع النفيين على ما لا ينصرف ، فإن لأبي عمرو وأصحابه أن يقيسوا النصب على ما لا ينصرف أيضاً ، فإن الشاعر يرد غير المنصرف إلى الكسر مع النفيين عند الضرورة كما قال امرؤ القيس :

ويوم دخلتُ الحِذْرَ خِذْرَ عَمِيْرَةٍ

فَقَالَتْ : لَكَ الْوِيْلَاتُ إِلَيْكَ مُرْجَلِي ^(١)

(جمع د مَن ، على الحكاية وصلاً)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠٢ : د وأما يونس فإنه كان يقيس مَنَّةً على أَيْمَةٍ ، فيقول : مَنَّةٌ وَمَنَّةٌ وَمَنَّةٌ ، إذا قال يافى ، وكذلك ينبغى له أن يقول إذا آثر أن لا يغيرها في الصلة ، وهذا بعيد ، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يُسَمَّعْ بعده مثله . قال : (وافر)
أَتَوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونٌ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجِنُّ . قُلْتُ : عَرَوْا ظِلَامًا ^(٢)

(١) البيت من الطويل . وانظر فيه ضرائر الألوسي ١٣٤ ، ومغنى اللبيب

٣٤٣ ، والتصريح ٢ / ٢٢٧ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٤ .

(٢) البيت لشمير بن الحارث الضبي ، أو خديج بن سنان الغساني ، أو

تابط شرا ، وانظر ابن السيرافي ٢ / ١٧٤ ، وضرائر ابن عصفور ٣٢ وما يجوز

للشاعر في الضرورة ٢١٥ ، . والخصائص ١ / ١٢٩ ، وابن يعيش ٤ / ١٦ ،

والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، والتصريح ٢ / ٢٨٣ ، الهمع ٢ / ١٥٧ ، ٢١١ ، والأشمونى

٩٠ / ٤ ، ٢٢٠ ، والرضي ٢ / ٦٣ ، والخزانة ٦ / ١٦٧ .

وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول : ضربَ مَنْ مَنْ؟ وهذا بعيد
لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير ، وإنما يجوز مَنْونٌ يأتي
على هذا ، اهـ .

إذا استفهمت من عن مذكور منكر عاقل ووقفت على « مَنْ » جاز
لك ثلاثة أوجه :

أحدها : حكاية إعراب ذلك المذكور للمستفهم عنه وتذكيره وتأنيده
وإفراده وتنزيهه وجمعه ، فإذا قيل : جاءني رجلٌ . تقول : مَنْو ؟ ، وإذا
قيل : رأيت رجلا . تقول : مَنْما ؟ ، وإذا قيل : مررت برجلٍ . تقول :
مَنْني ؟ ، وإذا قيل : جاءني ضاربة . تقول : مَنْه ؟ ، وفي التثنية لمذكر
تقول : مَنْان ؟ ومَنْين ؟ ولمؤنث تقول : مَنْتان ؟ ومَنْتين ؟ ، وفي
الجمع المذكور تقول : مَنْون ومَنْين ؟ ، ولمؤنث تقول مَنْات .

والثاني : أن تزيد على « مَنْ » حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه
الأول في المفرد للمذكر ، حاكيا للإعراب فقط ، ولا تحكي علامات المثنى
والجمع وللمؤنث وإن كنت تسأل عنها ، لإجراء من دلى أصلها من صلاحيتها
للجميع بلفظ واحد ، فيقال لمن قال : قام رجل أو رجلان أو رجال ، أو
امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنْو ، وفي النصب : مَنْا ، وفي الجر : مَنْي
والثالث : لإفراد « مَنْ » على كل حال بلا حكاية للإعراب ولا لعلامات
آخر ، كما في حال الوصل فهي في حال الوصل تفرد ويقال فيها « من » على
كل حال بلا حكاية لإعراب أو غيره ^(١) .

(١) راجع الرضي ٦١/٢ - ٦٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقرار

وذكر سيديويه أن يونس أجاز الحسكية بن وصلا أيضاً قياساً على
«أى» ، ومنع ذلك سيديويه في الاختيار وأجازه في الشعر ندوراً ، إذ لم
يسمع إلا مرة واحدة في قوله :

أتوا نارى فقلت : منون أنتم . . . البيت

قال الأعمى : الشاهد فيه «منون أنتم» وجهه لمن في الوصل ، وإنما
يجمع في الوقف ، وجاز ذلك ضرورة . اهـ .

وقال النحاس : وهذا عند سيديويه ردى ، لأن هذه العلامة إنما تقع في
الوقف ولا تقع في الوصل ، فلما اضطر أجراه على الوصل على حاله في
الوقف : اهـ ^(١) .

(رد اللام المحذوفة)

في باب ما ذهب لأمه وهو باب من أبواب التحقير أى التصفير - قال
سيديويه في الكتاب ١٢٣/٢ : ولو حقرت (رُبّ) مخففة لقلت رُبَيْبٌ
لأنها من التضميف ، يدلّك على ذلك (رُبّ) الثقيلة ، وكذلك (بَخْ)
الخفيفة ، يدلّك على ذلك قول المجاج :

(رجز)

فِي حَسَبِ بَخٍ وَعِزِّ أَفْعَا ^(٢)

(٢) خزائن الأدب ١٦٨/٦ .

(١) بخ : كلمة تقال عند تعظيم الانسان ، وعند التعجب من الشيء ، وعند
المدح الرضا بالشيء ، وتكرر للمبالغة فيقال : بخ بخ ، والعز الأقعس هو الثابت
المنتصب الذى لا يتضع ولا يذل ، وأصل القعس : دخول الظهر وخروج الصدر ،
فجعل ذلك مثلاً فى العز ، فقليل : عزة قعساء ، وعز أقعس .
والبيت فى ابن الشجرى ٣٩٠/١ ، وابن يعيش ٧٨/٤ .

فرده إلى أصله حيث اضطر ، كما رد ما كان من بنات الياء إلى أصله
حين اضطر .

قال :
(رجز)

وَهِيَ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا (١) هـ

الشاهد في الرجز الأول في قوله « بَخْ » بالتشديد مع التنوين للضرورة
إذ المستعمل في الكلام : بَخْ ، وَبَخٍ ، أى بالتسكين أو التنوين دون
تشديد ، فحين اضطر الشاعر رده إلى أصله فأعاد إليه لامه ، فإذا سمى بهذه
الكلمة وصغرت قيل بَخِيخْ ، على الأصل .

والشاهد في الرجز الثانى في قوله « من علا » ، حيث رد الشاعر
إليها لامها المحذوفة في قولهم : من عل للضرورة ، وأصل اللام الواو لأنها
من العلو ، فحين اضطر الشاعر إلى الرد إلى الأصل أبدل الواو ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها (٢) .

(١) ذكر البغدادى أن هذا البيت من الخمسين التى لا يعرف لها قائل ، ثم
عزاه نقلا عن ابن برى فى حاشيته على الصحاح الى غيلان بن حريث الربيعى ،
وهذه النسبة تتفق مع نسبة ابن السيرافى .

قال الأعلام : « وصف ابلا وردت الماء فى فلاة فعافته وتناولته من أعلاه ولم
تمعن فى شربه ، والنوش : تناول » .

وانظر فى البيت ابن السيرافى ٢٤٧/٢ ، وابن يعيش ٧٣/٤ ، ٧٩ ، والخزانة
٤٣٧/٩ .

(٢) يجوز أن يكون أصله : من علو ، بفتح اللام وضم الواو ، ويكون
مبنيا على الضم لقطعة عن الاضافة ونية معنى المضاف اليه ، ويجوز أن يكون
أصله بفتح اللام وكسر الواو مع التنوين ، أى يكون معربا بالجذر والتنوين لقطعه
عن الاضافة لفظا ومعنى . وانظر الخزانة ٤٣٧/٩ - ٤٣٨ .

وقول سيبويه « كما رد ما كان من بنات الياء إلى أصله ، حين اضطر ،
يريد أنه يرد ما كانت لامه معتلة إلى أصله ، وليس الغرض فيه بنات الياء
خاصة ، ولا بنات الواو ، وإنما يعنى به للمعتل ، و (عل) من بنات الواو ،
إذ هي من علا يعلو ^(١) .

(تنوين العلم الموصوف بآبن)

قال سيبويه في الكتاب ١٤٧ / ٢ : « (هذا باب ما يذهب التنوين
فيه من الأسماء لغبر إضافة ولا دخول الألف واللام ولا لأنه لا ينصرف وكان
القياس أن يثبت التنوين فيه) وذلك كل اسم غالب وصف بآبن ثم أضيف
إلى اسم غالب أو كنية أو أم ، وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو ، وإنما
حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ، لأن التنوين حرف
ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى
ساكنان ، وذلك قولك : اضرب ابن زيد ، وأنت تريد الخفيفة ،
وقولهم : أد الصلاة ، في لدن حيث كثر في كلامهم ، وما يذهب منه
الأول أكثر من ذلك ، نحو : قل ، وخف .

وسائر تنوين الأسماء يحرك إذا كانت بعده ألف موصولة ، لأنها
ساكنان ياتقيان فيحرك الأول كما يحرك الساكن في الأمر والنهي ، وذلك
قولك : هذه هند امرأة زيد ، وهذا زيداً مرؤ عمرو ، وهذا عمرو الطويل ، لا
أن الأول حذف منه التنوين لما ذكرت لك ، وهم بما يحذفون الأكثر في كلامهم

وإذا اضطر الشاعر في الأول - أيضا - أجراه على القياس . سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت :

هي ابنتُكم وأختُكم زَعَمْتُمْ لِنَعْلَمَ بِنِ نوْفَلِ ابنِ جَسْرٍ ^(١)
وقال الأغلب : جاريةٌ من قيسِ ابنِ نَعْلَبَةَ ^(٢) ، ا هـ .

عقد سيبويه هذا الباب للحديث عن نوع من الأسماء أذهب العرب منه التنوين على غير القياس ، « وكان القياس أن يثبت التنوين فيه » ، إذ لم يذهبوا تنوينه لإضافة كلام عمرو ، ولا لدخول الألف واللام كالغلام ، ولا لمنع من الصرف كأحمد وإبراهيم ، وإنما أذهبوا تنوينه لكثرة الاستعمال تخفيفا ، وهذا النوع ما اجتمع فيه شروط أربعة :

الأول : أن يكون علما ، الثاني : أن يكون موصوفا بـ ابن ، الثالث : أن يكون ابن مضافا إلى علم ، الرابع : أن يكون ابن متصلا بموصوفه ^(٣) .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط الأربعة قولك : هذا زيدُ بنُ عمرو .

وكان القياس في هذا النوع أن لا يمحذف منه التنوين لالتقاء الساكنين

(١) البيت من الوافر . لفارعة بنت معاوية بن قشير القشيرية ، كما في ابن السيرافي ٢٥٧/٢ ، وانظر فيه أيضا النحاس ٢٤٧ .

(٢) الرجز للأغلب العجلي ، وقيس بن ثعلبة : حى من بكر بن وائل . انظر ابن السيرافي ٢٧٢/٢ ، والنحاس ٢٤٨ ، وضرائر ابن عصفور ٢٨ ، والخصائص ٤٩١/٢ ، والمقتضب ٣١٥/٢ ، وابن الشجري ٣٨٢/١ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٥٤ ، ومغنى اللبيب ٦٤٤ ، والتصريح ١٧٠/٢ ، وابن يعيش ٦/٢ ، والرضي ١٤١/١ ، والخزانة ٢٣٦/٢ . وهو الكتاب ١٤٨/٢ .

(٣) أخذ هذا الشرط من الأمثلة التي أوردها سيبويه .

(نون التنوين وباء ابن) وإنما يحرك الساكن الأول للتخلص من التثنية ، كما قالوا : هذه هند امرأة زيد ، وهذا زيد امرؤ عمرو ، وهذا عمر الطويل ، إلا أن العرب التزموا حذف التنوين منه لكثرة استعمالهم له تخفيفاً (١) ، « وهم مما يحذفون إلا كثر في كلامهم » .

ومع ذلك فإن الشاعر أن يحرك الساكن الأول (وهو نون التنوين) ولا يحذفه « إجراء على القياس » للضرورة الشعرية ، وقد استشهد بيبويه على هذه الضرورة — وهي إبقاء التنوين في العلم للأوصاف بآب مع وجود شروط الحذف اللازم في الكلام — ببينين من الشعر ، فالشاهد في البيت الأول تنوين « نون » للضرورة ، والشاهد في الثاني تنوين « قيس » للضرورة كذلك . ومادام التنوين قد ثبت لضرورة الشعر لزم إثبات الألف في « ابن » خطأ .

وقد حاول بعض النحاة — ومنهم ابن جني — إخراج البينين ونحوهما عن الضرورة الشعرية ، فأروا أن ابناً في نحو ما تقدم من الشعر ليس وصفاً للعلم السابق ، وإنما هو بدل منه ، ولذا لم يحمل معه كالشيء الواحد ، فوجب أن ينوى انفصال ابن مما قبله ، لأنه في التقدير من جملة ثانية ، إذ البديل على نية تكرار العامل ، وعلى ذلك تقول . كلمت زيدا ابن بكر ، كأنك قلت : كلمت ابن بكر ، وكأنك قلت : كلمت زيدا كلمت ابن بكر .

وقد رد على هؤلاء ابن الحاجب فقال في الإيضاح : « وزعم قوم أن (ابن ثعلبة) بدل ، وقصده أن يخرج عن الشذوذ ، وهو بغيره ، لأن للعلمى

(٢) وكما خففوه لفظاً خففوه كتابة بحذف ألف ابن ، فان فقد شرط أو أكثر من الشروط الأربعة لم يحذف التنوين ولا ألف ابن خطأ . وانظر الرضى ٤٠٢/٢ .

على الوصف ، وأيضا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج
باعتبار استعمال ابن بدلا^(١) ، ٥١ .

(ثبوت همزة « أفعل » في بعض تصاريفه)

قال سيديويه في الكتاب ٣٣٠/٢ - ٣٣١ : « وزعم الخليل أنه كان القياس
أن تثبت الهمزة في يُفعل ويُفعل وأخواتهما ، كما ثبتت الناء في تَفَعَّلْتُ
وَتَفَاعَلْتُ في كل حال ، ولاكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا
للموضع فاطر حذف فيه ، لأن الهمزة تنقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر
هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف « كل »
وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس
الحرف ، لأنه زيادة لحقته زيادة ، فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستنقل وأزله عوضا
إذا ذهب .

وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر . قال الراجز (وهو خطام
المجاشعي) :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا بُؤَثَفَيْنِ^(٢)

(١) خزانة الادب ٢٣٦/٢ ، وانظر الخصائص ٤٩١/٢ .
(٢) ذكر ديارا قد ذهب منها أهلها وبقيت آثارهم فيها ومنها الصاليات وهي
الاثافي أي الحجارة التي توضع عليها القدر اذا صليت بالنار أي احترقت ، ومعنى
« يؤثفين » : يجعلن في موضع الطبخ ، أراد كمثل ما يؤثفين أي أن الصاليات
كمثل حالها اذ كانت اثا في مستعملة لم يتغير منها شيء . وانظر ابن السيرافي
٩٦/١ ، والمقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، والمنصف
١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٧٢/٣ ، والمحتسب ١٨٦/١ ، وابن يعيش ٤٢/٨ ، ومغنى
اللبيب ١٨١ ، والخزانة ٣٣/٢ ، ١٥٧/٥ ، ١٨٥/١٠ ، وشرح شواهد الشافعية
٥٩ ، والبيت في الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣ ، ٣٣١/٢ .
وفي الخزانة ٣١٣/٢ أن البيت من السريع لا الرجز .

وإنما هي من أُنْفَيْتُ ، وقالت ليلي الأخيلية :

كُرَاتٌ غَلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرَنْبٍ ^(١) ، اهـ

تُحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذى على زنة « أَفْعَل » ومن اسمى الفاعل وللفعول منه ، فالفعل أَكْرَمَ يقل فى مضارعه : يُكْرِمُ ، واسم فاعله : مُكْرِمٌ ، واسم مفعوله : مُكْرَمٌ ، يذف الهمزة فى هذه التصارييف .

والأصل فى هذا الحذف المضارع للبدوء بهمزة المضارعة ، إذ لو لم تُحذف منه همزة أَفْعَلْ لاجتمعت همزتان متحركتان فى أول الكلمة ، فكان يقال : أَأَكْرِمُ ، واجتماع همزتين على هذه الصورة فى الفعل غاية فى الثقل ، فحذفت همزة أَفْعَلْ منه تخفيفا ، ثم حل عليه بقية صيغ المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

ويذكر سيبويه فى النص السابق نقلا عن شيخه الخليل أن القياس كان ثبوت الهمزة ، ولكنهم حذفوها تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وقد جاء ثبوت الهمزة فى الشعر عملا بالقياس للضرورة ، واستشهد على ذلك البيهقي المذكورين .

قال اجز قال : يُؤَنَفَيْنِ ، وهو بزنة : يُؤَفْعَلْنَ بزيادة حرف المضارعة

(٢) هذا عجز بيت من الطويل صدره : تدلت على حص الرؤوس كأنها .
تصف قطاة تدلت على فراخها وهى حص الرؤوس (بضم الحاء) أى
لاريش لها ، والكساء المؤرنب الذى خلط فى غزله وبر الأرنب . انظر ابن السيرافى
٣٧٢/٢ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ ، واللسان (رنب) م ١ ص
١٢٣٣ ، والديوان ٥٦ برواية (مرنب) بفتح الراء وتشديد النون المفتوحة .

والهمزة عملاً بالقياس وردا إلى الأصل المهجور للضرورة ، ومعناه : جعلت
أَنفَانِي ، والآناني جمع أَنفِيَّة ، وصلها : أَنفُوْبَةً على وزن أفعُوْلَةٍ ، فلبت
الواو ياء لاجتماعها مع الياء في كلمة واحدة وسبقها بالسكون وهي متأصلة
الذات والسكون ، ثم أدغمت الياء في الياء ، والدليل على زيادة الهمزة قول
العرب : تَفَعَّيْتُ الْقَدْرَ ، إذا جعلتها على الآناني .

وقال جماعة : إن وزن يؤمّنين : يُفَعَّمَلِينَ ، فالهمزة أصل وليست زائدة ،
ووزن أَنفِيَّة على هذا : فُعْلِيَّة ، واستدلوا بقول النابغة من البسيط :

لَا تَقْذِرْ فَنِي بَرُّكُنِي لَا كِفَاءَ لَهُ وَإِنْ قَاتَلْتُكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّيْدِ (١)

فقوله : قَاتَلْتُكَ وزنه تَفَعَّمَلُكَ لا يصح فيه خيره ، ولو كن من :
تَفَعَّيْتُ الْقَدْرَ لقال : تَفَعَّفَاكَ .

ويري ابن جني أن هذا الرأي أولى مما قبله ، لأنه لا ضرورة فيه (٢) .

والشاهد الثاني في قول ليلي الأخيلية « في كداء مؤرنب » ، حيث
أثبتت الشاعرة الهمزة الزائدة للضرورة ، وذلك أن كلمة « أرنب » عند

(١) الرصد - بكسر أوله وفتح ثانية - جمع رفدة - بكسر فسكون - وهي
وهي العصبة من الناس . يقول : لا ترمني منك بما لا نظير له ولا أستطيع دفعه
وان احتوشك الأعداء منعاونين .

وانظر في اللبيب المنصف ١/١٩٣ ، ٢/١٨٥ ، وشرح شواهد الشافية ٦٠ ،
وديوانه ٣٦ .

(٢) انظر شرح شواهد ٥٩ - ٦٠ ، والأعلم بهامش الكتاب ١٣/١ ،
والخزانة ٢/٣١٦ .

سبويه على وزن أفعل وإن لم يعرف اشتقاقها لغلبة الزيادة في الهمزة إذا وقعت أولاً في بنات الثلاثة . قال الليث : لا تجيء كلمة في أولها ألف ، فتكون أصلية إلا أن تكون الكلمة ثلاثة أحرف مثل الأرض والأرض والامر^(١) .

ولزيادتها لم تثبت فيما لا تثبت فيه همزة أفعل إلا في ضرورة كالبيت ، أو خدور كقولهم : أرض مؤرّنية - بسكر النون - أى كثرة الأرناب ، وكساء مؤرّنب ، إذا خلط صوفه بوبر الأرناب^(٢) .

وزعم بعض النحاة أن وزن أرنب : فعلل ، فهمزتها أصلية ، محتجاً بهذا البيت .

قال الأعلم : « الصحيح قول سبويه لما يعضده من القياس في كثرة زيادة الهمزة في مثل هذا المثال ، ولقول العرب : كساء مرّنباني ، إذا عمل من أوبار الأرناب ، فؤرنب بمنزلة مرنباني ولا همزة فيه ، فهمزة مؤرنب زائدة^(٣) » .

٣ - زيادة الكلمة

(زيادة اللام بين للتضايقين في النداء)

استشهد سبويه على هذه الضرورة ببيتين ، أولهما لسعد بن مالك القيسى (من مجزوء الكامل) :

(١) اللسان (رنب) م ١ ص ١٢٣٣ .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٠٩/٢ .

(٣) هامش الكتاب ٣٣١/٢ .

يَابُوسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا (١)

وقد أوردته في باب من أبواب النداء وهو باب ما يسكر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، فبعد أن ذكر أن للننادي إذا تسكر مضافاً نحو: ياتيم تيم عدى، كان الثاني تأكيداً للأول ونصب الأول بإضافته إلى ما بعد الثاني، فلا تأثير للثاني في الإضافة. قال:

« وقال الخليل: هو مثل: لأبالك، قد علم أنه لو لم يحى بمحرف الإضافة قال: لأبك، فتركه على حاله الأولى، ولللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله (٢):

ياتيم تيم عدى

وكذلك قول الشاعر إذا اضطر: يَابُوسَ لِلْحَرْبِ . إنما يريد: يَابُوسَ الْحَرْبِ (٣) .

وثاني البيتين للناطقة الذبياني (من البسيط) .

(١) أراهط: جمع أرهط - بضم الهاء - جمع رهط بسكونها، وقيل هي جميع رهط بسكون الهاء على خلاف القياس، والرهط: النفر من ثلاثة إلى عشرة، ومعنى « وضعت أراهط »: حطتهم وأسقطتهم، فلم يكن لهم ذكر شرف في هذه الحرب، فاستراحوا من مكابذتها كالنساء. والبيت في النحاس ٨١، والخصائص ١٠٢/٣، والمحتسب ٩٣/٢، وابن الشجرى ٢٧٥/١، ٨٣/٢، ومغنى اللبيب ٢١٦، والخزانة ٤٦٨/١، وهو في الكتاب ٣١٥/١.

(٣) أى قول جرير، وهو بتمامه:

يا تيم تيم عدى لا أبالك

لا يلقينكم فى سواة عمر

(٢) الكتاب ٣١٥/١

قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد ياؤس للجهل ضراراً لأقوام (١)

وقد أورد سيبويه في باب من أبواب « لا » النافية للجنس وهو باب المنفى للمضاف بلام الإضافة ، فذكر أن اسم « لا » في نحو : لأبالك مضاف إلى الكاف واللام مقطعة بين المتضايين تؤكد الإضافة . ثم قل : « ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطر : (بسيط)

ياؤس للجهل ضراراً لأقوام
حلوه على أن اللام لو لم تجىء لقلت : ياؤس الجهل اه (٢) .

فالشاهد في اليتين إقحام اللام (أى زيادتها) بين المنادى المضاف وما أضيف إليه ، تؤكد الإضافة - إذ الإضافة هنا بمعنى اللام - للضرورة الشعرية .

ووجه هذه الضرورة تشبيهها بالاسم الثانى المكرر تأكيداً في النداء نحو ياتيم تيم عدى وبألام المقحمة بين اسم « لا » وما أضيف إليه تأكيداً للإضافة في نحو قولهم : لأبالك . والمنادى هنا - عند الخليل وسيبويه والجمهور مضاف إلى ما بعد اللام .

(١) خالوا بنى أسد : قاطعوهم ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ٢٠٠/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحاسب ٢٥١/١ ، وابن الشجرى ٨٠/٢ ، ٨٣ ، والانصاف ٣٣٠ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥ ، والهمع ١٧٣/١ ، والدرر ١٤٨/١ ، والرضي ١٣٢/١ ، ٢٦٥ ، والخزانة ١٣٠/٢ ، ١٠٨/٤ ، وديوان الشاعر ٧١ .

(٢) الكتاب ٢٤٦/١ .

وجوز ابن مالك أن يكون الأصل : يا بؤس للحرب ، ويا بؤس للجمل ،
ثم حذفت الألف للضرورة وهي مرادة فلا إضافة ولا إقحام (١) .

وقال البغدادي : « ويجوز عندي أن يكون من قبيل الشبية بإضافة ،
نحو : « لا مانع لما أعطيت » ولم أر من جوزه فيه ، ويجوز أن يكون للننادي
محدوثا و « بؤس » منصوبا على الذم واللام مقحمة ، أو حذف التنوين
للضرورة ، أي يقوم أذم شدة الحرب (٢) » ٥١ :

(دخول « أن » في خبر « كاد »)
قال سيبويه في الكتاب ٤١٠/١ : « ويضطر الشاعر فيقول :

كُذِبْتُ أَنْ وكُذِبْتُ أَنْ أَفْعَلُ
لا يجوز إلا شعر .

وقال في ٤٧٨/١ : « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك : كَرَبَ
يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كَرَبَ يفعل ، وكاد يفعل » .

ثم قال : « وقد جاء في الشعر : كاد أن يفعل . شبهوه بعسى : قل روبة :

(رجز)

(١) انظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ٧١/٢ .
(٢) الخزانة ٤٦٩/١ ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٥/٢ .

(١) انظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ٧١/٢ .

(٢) الخزانة ٤٦٩/١ ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٥/٢ .

قد كاد من طول البلى أن يَمُصَحَا^(١)

والمَصْحُ مثله ، ا هـ .

مذهب سيدي به عدم جواز اقتران خبر كاد بأن إلا في الضرورة الشعرية ،
ومثلها « كرب » ، ووافقه المبرد^(٢) والجمهور .

وقال الأعمى في شرح الرجز المذكور : « الشاهد فيه دخول أن على كاد
ضرورة ، والمستعمل في الكلام إسقاطها ، ودخلت عليها تشبيها بمعنى
كما سقطت من عسى تشبيها بها ، لا شتراكما في معنى المقاربة » :

وذهب جماعة من النحاة — منهم ابن مالك وابن هشام وابن الحاجب
والرضى — إلى أن دخول « أن » في خبر كاد قليل وليس ضرورة ، ومثلها
كرب ، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من أن لانهما يدلان على شدة مقاربة
الفعل ومداهومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاختذ فيه ، فلم يناسب
خبرهما ، أن يقترن بأن غالبا ، ويقل اقترانه بأن نظرا إلى أصلهما^(٣) .

(١) المصح والمحص : الذهاب والزوال ، والبلى : القدم .

يعنى أن هذا المنزل كاد من طول قدمه يزول وتمحى آثاره .

وانظر فيه النحاس ٢٣٦ ، وضرائر ابن عصفور ٦١ ، وما يجوز للشاعر فى
الضرورة ٢٠٢ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والانصاف ٥٦٦ ، وابن يعيش ١٢١/٧ ، واللمع
١٣٠/١ ، والدرر ١٠٥/١ ، والرضي ٣٠٥/٢ ، والخزانة ٣٤٧/٩ ، وملحقات
ديوان رؤبة ١٧٢ .

(٢) انظر المقتضب ٧٥/٣ ، والكامل ١١٣/١ .

(٣) انظر الأشموني ٢٦١/١ ، والتصريح ١٠٧/١ ، والرضي ٣٠١/٢ ، ٣٠٥ .

واستدل ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح على اقتران خبر كاد بأن في قليل من النثر بما جاء من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « كاد الفقر أن يكون كفرا »^(١).

وقال ابن الأنباري . « فأما الحديث « كاد الفقر أن يكون كفرا » فإن صح فزيادة أن من كلام الراوي ، لامن كلامه عليه السلام ، لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد »^(٢).

(تأكيـد المضارع بنون التوكيد في غير مواضعها في الكلام)

قال سيديويه في باب نون التوكيد الثقيلة والخفيفة : « ومن مواضعها أحرف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل « ما » التوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا « ما » باللام التي في كَتَفَلَنَ ، كَسَاءَ وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام ، وإن شئت لم نقحم النون ، كما أنك إن شئت لم تجيء بها ، فأما اللام فهي لازمة في اليمين فشبهوها « ما » هذه إذا جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون ، فن ذلك قواك : إِمَّا نَأْتِيَنَّكَ ، وَأَيُّهُمْ مَا يَقْوَانِ ذَا تَجْزِرُو ، وتصديق ذلك قوله عز وجل . (وَإِمَّا تَعْرِضْ عَنْهُمْ إِبْغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ)^(٣) ، وقال عز وجل : (فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)^(٤) .

(١) انظر شواهد التوضيح ٩٨ - ١٠٢ .

(٢) الانصاف ٥٦٧ .

(٣) سورة الاسراء . آية ٢٨ .

(٤) سورة مريم . آية ٢٦ .

وقد تدخل النون بغير « ما » في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبههم
بالتنهي حين كان مجزوما غير واجب، وقال الشاعر:

نَبَتْ خَيْرُ رَأْيٍ فِي الثَّرَى

« خَيْرُ رَأْيٍ » حديثاً متى ما يأتيك الخيرُ ينفعاً^(١)
وقال ابن الخزاع:

فَهِمَا تَشَأْنُهُ أَرَاةُ تَطِيْكُمْ^(٢) وَمَهْمَا تَشَأْنُهُ فَرَاةُ تَنْفَعُ^(٣)

وقال:

مَنْ يُنْفَعُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَنْبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافٍ^(٣)

(١) البيت للنجاشي . من الطويل . هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة ،
والخير رآني : كل نبت ناعم ، وأراد بالخير : المال ، وقد رواه بعضهم بكسر العين
من « ينفع » على أنه جواب مجزوم ، ورواه الأصمعي بلفظ : « متى ما يدرك
الخير ينفع » بكسر العين .

انظر فيه ابن السيرافي ٢/٢٦٩ ، والهمع ٢/٧٨٢ ، والدرر ٢/٩٧ ، والأشمونى
٣/٢٢٠ ، والرضي ٢/٤٠٣ ، والخزانة ١١/٣٩٥ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠ ، وهو
في الكتاب ٢/١٥٢ .

(٢) البيت من الطويل . وذكر البغدادي أنه غير موجود في ديوان ابن الخزع
وأنه للكُميت بن ثعلبة ، وعزاه بعضهم للكُميت بن معروف ، وانظر فيه ابن
السيرافي ٢/٢٤٣ ، وابن عصفور ٣٠ ، والتصريح ٢/٢٠٦ ، والهمع ٢/٧٩ ، والدرر
٢/١٠٠ ، والأشمونى ٢/٢٢٠ ، والرضي ٢/٤٠٣ ، والخزانة ١١/٣٨٧ ، وهو في
الكتاب ٢/١٥٢ .

(٣) البيت من الكامل ، لبنت مرة بن عاهان أبا الحصين الحارثي من
مذحج . قالت لما قتلت باهلة أباه ، وقتيبة هو ابن معن بن مالك بن أعصر
الباهلي .

والبيت في ابن السيرافي ٢/٢٣٨ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠ ، وما يجوز
للشاعر في الضرورة ٢١٦ ، والمقتضب ٣/١٤ ، والتصريح ٢/٢٠٥ ، والهمع
٢/٧٩ ، والدرر ٢/١٠٠ ، والأشمونى ٢/٣١٠ ، والرضي ٢/٤٠٣ ،
الخزانة ١١/٣٩٩ ، وهو في الكتاب ٢/١٥٢ .

وقال :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(١)

شبهة بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب ، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار ، وهي في الجزاء أقوى^(٢) .

وقال : ٢ ويجوز للمضطر : أَنْتَ تَفْعَلُنْ ذَاكَ ، شبهوه . بالتى بعد حروف الاستفهام ، لأنها ليست مجزومة ، والتي في القسم مرتفعة ، فأشبهتها في هذه الأشياء فجمعات بمنزلاتها حين اضطرروا ، وقال الشاعر (جذيمة الأبرش) :

رَبِّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمٍ تَرَفَعْنَ نَوْبِي شِمَالَاتُ^(٣) أ هـ

(١) البيت من الرجز ، قائله أبو حيان الفقعسي ، أو ابن جبابة اللص ، أو العجاج ، أو مساور العبسي ، أو الدبيري ، أو عبد بنى عيسى . قال الأعلام : « وصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل فى ثيابه معصب بعمامته ، وخص الشيخ لوقاره فى مجلسه وحاجته الى الاستكثار من اللباس » أ هـ

وانظر فيه ابن السيرافى ٢٣٩/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، ومغنى اللبيب ٣٢٩ ، والأشمونى ٢١٨/٣ ، وابن الشجرى ٣٨٤/١ ، والانصاف ٦٥٣ ، والرضي ٤٠٤/٢ ، والخزانة ٤٠٩/١١ ، وهو فى الكتاب ١٥٢/٢ .

(٢) الكتاب ١٥٢/٢ - ١٥٣ .

(٣) البيت من المديد ، أوفيت فى علم : أشرفت على جبل ، والشمالات : رياح الشمال . يفخر بأنه يحفظ أصحابه فى رأس جبل اذا خافوا عدوا ، فيكون طليعة لهم بما جبل عليه من شهامة النفس وحدة البصر .

انظر ابن السيرافى ٢٥٠/٢ ، وابن عصفور ٢٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٥ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وابن الشجرى ٢٤٣/٢ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والمغنى ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والتصريح ٢٢/٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٣٨/٢ ، ٧٨ ، والدرر ٤١/٢ ، ٩٩ ، والأشمونى ٢٣١/٢ ، ٢١٧/٣ ، والرضي ٤٠٣ ، والخزانة ٤٠٤/١١ ، وهو فى الكتاب ١٥٣/٢ .

استشهد سيبويه بالأبيات الخمسة للذكورة فيما تقدم على أن تأكيد الأفعال للمضارعة بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فيها للضرورة ، والشاهد في البيت الأول منها في قوله « ينفعنا » أصله : ينفعن بنون التوكيد الخفيفة للبدلة ألقاً للوقف . قال الأعلم :

« الشاهد في إدخال النون على ينفعن وهو جواب الشرط ، وليس من مواضع النون ، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ، إلا أن الشاعر إذا اضطر أكده بالنون ، تشبيهاً بالفعل في الاستفهام لأنه مستقبل مثله اهـ . »

والشاهد في البيت الثاني في قوله « تمنعنا » وهو مؤكد بنون التوكيد الخفيفة كسابقه قال الأعلم : أراد تمنعن بالنون الخفيفة ، والقول فيه كالقول فيما قبله اهـ .

فالغرض من المضارعان المؤكدان بالنون الخفيفة في البيت الأول والثاني حكمهما بالنسبة للضرورة واحد ، على الرغم من أن أولهما وقع جواباً لشرط جازم اتصل به « ما » الزائدة للتأكيد ، والثاني وقع جواباً لشرط جازم لم اتصل به « ما » فسيبويه إذن يرى أن تأكيد المضارع الواقع جواباً لضرورة ، مطلقاً ، أي سواء اتصل به « ما » بأداة الشرط أم لا .

وخالفه ابن مالك ، فصرح في التسهيل بأن ذلك جائز في الاختيار قليلاً . قال : « وقد تلحق جواب الشرط اختياراً ^(١) » ، وإلى هذا ذهب

(١) التسهيل ٢١٦ ، وانظر الأشموني ٢٢٤/٣ ، والتصريح ٢٠٥/٢ .

الرضي أيضاً ، فقال في شرح الكافية ٢ / ٤٠٤ : « وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في حوالب الشرط أيضاً إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه ، نحو قوله : فمهما تشأ منه فزارة . . . البيت ، وقوله : نبت نبات الخيزرانى . . . البيت ا هـ . »

والشاهد في البيت الثالث في قوله « يثقفن » . قال الأعلام : « الشاهد في إدخال النون على فعل الشرط ، وليس من مواضعها ، إلا أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة فيضارع ما أكد باللام لليمين . »

أى أن المؤكد بالنون هنا للضرورة فعل الشرط وليس جوابه كالبيتين السابقين ، وكان تأكيد به بالنون ضرورة لأنه ليس من مواضعها ، لعدم وقوع « ما » الزائدة المؤكدة بين أداة الشرط وبينه ، وواضح أن وجه الضرورة في هذا البيت تشبيهه بما وقعت فيه « ما » المؤكدة بين الأداة والفعل .

وهنا - أيضاً - خالف ابن مالك والرضي سيبويه ، فعدا ذلك مما يجوز في الاختيار قليلا وليس ضرورة (١) .

والشاهد في البيت الرابع في قوله « لم يعلم » ، حيث أكد الفعل المنفي بلم ضرورة تشبيهاً بما وقع بعد « لا » الساهية ، وخالف في ذلك ابن مالك فعده قليلا لا ضرورة .

والشاهد في البيت الخامس في قوله « ترفعن » ، حيث أكد المضارع

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(١) انظر المراجع السابقة .

بالنون مع أنه ليس من مواضع التأكيد بالنون . قال الأعمى : الشاهد في إدخال النون ضرورة في ترفعن كما تقدم ا هـ .

والذى نرجحه أن سيبويه يرى أن تأكيد المضارع بالنون في هذا البيت ونحوه من كل مضارع وقع بعد «ربما» ، جائز في الاختيار بقلة وليس مختصا بالضرورة ، وذلك لأنه قال بعد إنشاد هذا البيت مباشرة : « وزعم يونس أنهم يقولون : ربما تقولان ذلك ، وكثرما تقولان ذلك ، لأنه فعل غير واجب ، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و « ما » له لازمة ، فأشبهت عندهم لام القسم ، وإن شئت لم تقم النون في هذا النحو فهو أكثر وأجود ، وليس بمنزلة في القسم (١) .

ثم قال « وإنما كان ترك النون في هذا أجود لأن « ما » و « رب » بمنزلة حرف واحد نحو قد وسوف ، و « ما » و « حيث » بمنزلة أين ، واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد (٢) .

فلوجهان عند سيبويه بعد «ربما» جائزان ، والأكثر والأجود ترك التأكيد للفرق الذى ذكره بين «ربما» ولام القسم .

ونتيجة ما تقدم أن تأكيد المضارع بالنون عند سيبويه مخصوص بالضرورة إذا وقع جواباً للشرط ، أو فعلاً للشرط بعد أداة لم تتصل بها « ما » الزائدة المؤكدة ، أو منفياً بلم ويجوز تأكيد بقلة في الاختيار بعد «ربما»

(١) الكتاب ١٥٣/٢ .

(٢) السابق نفسه .

ثالثا : ضرائر التقديم والتأخير

١ - تقديم الحرف :

قال سيبويه في الكتاب ٣٧٩/٢ : « وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة ، وكذلك أشياء ، وأشأوى ، ونظير ذلك من للقلوب قيسى ، وإنما أصلها : قووس فسكرها الواوين والضميتين ، ومثل ذلك قول الشاعر :

مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِينِ^(١)

ولأنما أراد : اليوم ، فاضطر إلى هذا ، ومع ذلك أن هذه الواو تعتل في فعل وتكره ، فهي في الياء أجدر أن تكره ، فصار اليوم بمنزلة القووس اهـ .»

استشهد سيبويه بالرجز المذكور على أن القلب المسكاني في قوله «اليمينى» - مقلوب اليوم ، للضرورة الشعرية . قال الأعمى : « الشاهد فيه قلب اليوم إلى اليمينى ، فأخر الواو وقعت الميم قبلها مكسورة فانقلبت ياء لكسرة^(٢) ومعنى اليمينى : الشديد ، كما يقال : ليل أليل للشديد الظلام ، وقبل : يوم أيوم ،

(١) رجز لأبى الأخرز الحماني بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم ، وانظر فيه النحاس ٢٦٠ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٠ ، والخصائص ٦٤/١ ، ٧٦/٢ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، ٦٨/٣ ، والمحتسب ١٤٤/١ ، وشواهد الشافية ٦٩ ، واللسان (يوم) المجلد الثالث ص ١٠٢٢ .

(٢) أى فانقلبت الواو ياء لتطرفها حقيقة اثر كسرة .

ويوم وَيَم على القلب ^(١) ، كما قالوا : أشعث وشعث ، وأوجل ووجل ، ونظيره في الكلام كثير اه .

وما ذكره الأعمى أحد تخريجات أربعة وذكرها العلماء في البيت المذكور ، وهو أرجحها قياساً ، وأقلها تكلفاً ، وأنسبها معنى ^(٢) ، وأقربها إلى ظاهر عبارة سيبويه .

وثاني هذه التخريجات : أصل الكلام : أخو اليوم اليَوْمُ ^(٣) ، فقدم الميم بضمها إلى موضع الواو ، فصار اليَمُ ، فوَقعت الواو ظرفاً وقبلها ضمة فقلبت ياءً ، وكسر ما قبلها ، كما قيل في جمع دُلو على أدل ^(٤) .

الثالث : أنه أراد : أخو اليوم اليَوْمُ ، كما يقال عند الشدة والامر العظيم : اليَوْمُ اليَوْمُ ، فقلب فصار (اليَمُ) ، ثم نقله من فَعَل إلى فِعَل ، كما أنشده أبو زيد من قوله :

علام قتلُ مسلم تعبداً منذ سنة وخمسون عدداً ^(٥)

يريد : خمسون ، فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياءً كالتخريج الأول ^(٦)

(١) كذا بهامش بولاق ٣٧٩/٢ ، ولعلها « ويوم يوم ويوم على القلب » .
(٢) معناه : مروان أخو اليوم الشديد الذي يفرج غمه ويجلي همه ، ومروان هو ابن محمد بن مروان بن الحكم بن العاص .
(٣) قال يوم مبتدأ مؤخرًا وما قبله خبر مقدم ، واليومي على التخريج الأول مجرور لكونه نعتاً لمجرور .

(٤) انظر شرح شواهد الشافية ٧٠ .

(٥) انظر النواذر ١٦٥ .

(٦) انظر في هذا التخريج وما بعده الخصائص ٧٦/٢ - ٧٧ .

الرابع : أن يسكون أصله على ما قيل في التخريج الثالث : أخو اليوم
اليوم ، ثم قلب فصار . (اليَمُوءُ) ، ثم نقلت الضمة إلى الميم على حد قولك :
هذا بَكْرٌ ، فصارت : اليَمُوءُ ، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم
أبدلوا من الضمة كسرة ، ثم من الواو ياء ، فصارت اليمي كأحق وأدل .

٢ - تقديم بعض الكلام على بعض

(تقديم الاسم على الفعل)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٢ : « ويحتملون قبح الكلام حتى
يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فن ذلك قول عربين
أبي ربيعة :
(طويل)

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَ ، وَقَلَّأُ وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصَّدُودِ يَدُومٌ ^(١)
وإنما الكلام : قَلَّأُ مَا يَدُومُ وَصَالَ . »

وقال في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغيرُ الفعل عن
عن حاله : « ومن تلك الحروف : ربما وقلَّأُ وأشباههما ، جعلوا رُبَّ مع ما

(١) نسب البيت في بعض المصادر كابن السيرافي وخزانة الأدب الى المرار
الفقعسي ، انظر ابن السيرافي ٧٤/١ ، والخزانة ٢٢٦/١٠ ، والنحاس ٢٣٠ ،
وضرائر ابن عصفور ٢٠٢ ، وما يجوز للشاعر ٢٠٣ ، وابن الشجري ١٣٩/٢ ،
٢٤٤ ، والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، والمحتسب ٩٦/١ ، وابن يعيش ٤٣/٤ ،
١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٧٦/١٠ ، ومغنى اللبيب ٣٠٧ ، ٥٨٢ ، ٥٩٠ ، وأصول ابن
السراج ٢٤٣/٢ ، والانصاف ١٤٤ ، والتصريح ٢٦٩/١ ، والهمع ٨٣/٢ ، ٢٢٤ ،
والدرر ١٠٧/٢ ، ٢٤٠ ، والرضي ٣٤٥/٢ ، وملحقات ديوان عمر بن أبي
ربيعه ٤٩٤ .

بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها لينذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى :
رُبَّ يقولُ ، ولا إلى قلْ يقولُ ، فألحقوهما مآ ، وأخلصوهما للفعل ، ومثل
ذلك : هلاً ولولاً وألاً ، ألزموهن لآ وجملوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف
واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض . وقد يجوز
في الشعر تقديم الاسم ، قال :

صدت فاطولت الصدود البيت (١) ، اهـ .

قال الأعلام بهامش الكتاب ١٢/١ شارحاً الشاهد المذكور : أراد : قلما
يدوم وصال ، فقدم وأخر مضطراً لإقامة الوزن ، والوصال على هذا التقدير
فاعل مقدم ، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أنه يبتدأ به ، وهو من وضع
الشيء في غير موضعه ونظيره قول الزبارة :

ما للجِمالِ مشيهاً وثيداً (٢)

أى : وثيداً مشيهاً ، فقدمت وأخرت ضرورة .

وفيه تقدير آخر وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر ، فكأنه
قال : قلما يدوم وصال يدوم ، وهذا أسهل في الضرورة ، والأول أصح معنى
وإن كان أبعد في اللفظ ، لأن قلما موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربما ،
فلا يليها الاسم البتة .

(١) الكتاب ٤٥٩/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الرجز عجزه : أجنـدلاً يحملن أم حديدا .
وانظر فيه مغنى اللبيب ٥٨٢ ، والتصريح ٢٧١/١ ، والهمع ١٥٩/١ ،
والدرر ١٤١ ، والأشمونى ٤٦/٢ .

وقد ينتج أن تقدر (ما) في قلما زائدة مؤكدة ، فيرتفع الوصال بقل ، وهو ضعيف ، لأن ما إنما تزداد في قل ورب لتليهما الأفعال وتصيرا من الحروف المختلعة لها ^(١) انتهى .

ذكر الأعلام في النص المتقدم ثلاثة تحريجات للبيت ، أولها : أن الأصل - كما ذكر سيبويه - قلما يدوم وصال ، فاضطر الشاعر إلى تقديم الاسم وتأخير الفعل ، والاسم كان فاعلا فإذا تقدم على فعله أعرب عند البصريين مبتدأ ، إذ لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر .

وهذا الوجه وإن كان أقرب إلى ظاهر عبارة سيبويه : « وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم » ، إلا أنه يتعارض في الظاهر ^(٢) مع ما ذكره من أن ربّ وقلّ وأشبهاهما إذا دخلت عليها ما صارت بمنزلة كلمة واحدة مهيئة للدخول على الفعل ومخلصة له ، ولذا قال أبو علي في البغداديات : ولا يصلح ارتفاع وصال بالابتداء لأنه موضع فعل ، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عند سيبويه بعد (هلا) التي للنقض ، و (إن) التي للجزاء ، و (إذا) الدالة على الزمان بالابتداء ، ولكن يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلا يفسره ما يظهر بعدها من الأفعال ^(٣) اهـ .

والوجه الثاني الذي ذكره الأعلام أن يعرب (وصال) فاعلا لفعل محذوف

(١) أي التي وضعت ابتداء لها ، والمراد : الخاصة بها أي بالدخول عليها .
(٢) نرى أن التعارض في الظاهر فقط ، لا مكان رفعه بأن اختصاص ربما وقلما وأشبهاهما بالدخول على الفعل إنما يكون في الاختيار ، ويجوز أن يليها الأسماء المقدمة من تأخير للضرورة الشعرية ، فلا تعارض .

يفسره المذكور (يدوم) والتقدير : قلما يدوم وصال يدوم ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، وقد ارتضى هذا الوجه كثرة من العلماء منهم الفارسي^(١) ، وابن يعيش ، وقال عنه الأعلام : « وهذا أسهل في الضرورة » .

وذكر البغدادى فى الخزائن ٢٢٨/١٠ أن ابن السراج قال فى فصل الضرائر من كتابه الأصول : ليس يجوز أن ترفع وصالا بيدوم ولكن يجوز عندى على إضمار يكون ، كأنه قال : قلما يكون وصال يدوم على طول الصدود .

وضعف البغدادى هذا التقدير بقوله : ولا يخفى أن هذا ليس من مواضع حذف كان اهـ ، ونضيف إلى ما ذكره البغدادى ما قاله النحاة من أن الإضمار من جلس للذكر أقيس^(٢) . و « ما » فى « قلما » على الوجهين السابقين كافة ، كما هو مذهب سيبويه .

والوجه الثالث الذى ذكره الأعلام فى تخريج الشاهد أن تكون « ما » زائدة غير كافة للفعل « قل » عن الرفع ، فيكون « وصال » فاعلا مرفوعا به . وهذا الوجه مذهب للبرد . قال الأعلام : وهو ضعيف ، لأن ما إنما تزداد فى قلّ وربّ لئليهما الأفعال ، ويصيرا من الحروف المختصرة لها . اهـ

وبقى وجه رابع لم يذكره الأعلام ، وهو أن « ما » فى البيت مصدرية ،

(١) أجاز الفارسي أن يكون الفعل المضمر تقديره : يثبت أو يبقى ونحو ذلك مما يفسره يدوم .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٧٤ .

صلتها الجملة الاسمية بعدها^(١) ، وللصدر فاعل « قل » ، وقد رده ابن خلف قال : لا يجوز أن تكون ما مصدرية ، لأنها معرفة و « قل » تطلب النكرة ، قل رجل يفعل ذلك ، فلذلك حكمتُ على مَنْ في قولهم : قل مَنْ يفعل ذلك ، أنها نكرة موصوفة ، وأيضاً لو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل ، وهي هنا لا تدخل إلا على المستقبل انتهى^(٢) .

والذي نرجحه من هذه الأوجه الأول ، وهو أن مافي « قلما » كافة ودخلت « قلما » على للبندل الذي كان فاعلاً فقدم من تأخير للضرورة الشعرية ، عملاً بظاهر عبارة سيديويه في نصيبه الذين أوردناهما في صدر الكلام على هذه الضرورة .

ومن تقديم الاسم على الفعل للضرورة ما ذكره سيديويه ٤٥٧/١ — ٤٥٨ من أن أدوات الشرط ما عدا « إن » لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل إلا في الضرورة الشعرية ، وقال : « وما جاء في الشعر مجزوماً في غير إن قول عدى بن زيد :

فَتَى وَاعِلَ يَنْبَغِيهِمْ يَحْيَوُ . وَتُعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي^(٣)

(١) مما توصل به « ما » المصدرية الجملة الاسمية على الأصح بشرط أن لا تكون مصدره بحرف مصدرى ، بخلاف المصدرية به نحو : ما أن نجما في السماء ، فالتقدير : ما ثبت أن نجما في السماء . انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٧٦/١ .

(٢) خزانة الأدب ٢٢٧/١٠ .

(٣) الواغل : الداخل على الشرب ولم يدع ، ومعنى ينبغيهم : ينزل بهم . والبيت في ابن السيرافي ٩٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر ١٤٧ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وابن الشجري ٣٣٢/١ ، والانصاف ٦١٧ ، وابن يعيش ١٠/٩ ، والهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٥/٢ ، والخزانة ٤٦/٣ ، ٣٧/٩ ، وملحقات ديوان الشاعر ١٥٦ ، وهو في الكتاب ٤٥٨/١ .

وقال : (رمل)

صَعْدَةٌ فَايَبَةُ فِي حَائِرٍ أَيْنَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَوِيلٌ^(١) .

ولو كان فعلٌ كان أقوى إذ كان ذلك جائزا في إن في الكلام .

ثم قال (٢) : « ومثل الأول قول هشام للرّبيّ : (طويل)

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِيتُ وَهُوَ آوِنٌ
وَمَنْ لَا تُبْجِرُهُ يُمَسِّرُ مِنَّا مُفْزَعًا^(٣) »

استشهد سيبويه بالأبيات الثلاثة للذكورة على تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط الجازمة للضرورة ، ولا يعرب الاسم المتقدم هنا مبتدأ ، وإنما يعرب فاعلا بفعل محذوف يفسره للذكور ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط ، لاختصاص أدوات الشرط بالأفعال .

(١) البيت لكعب بن جعيل - بصيغة التصغير ، وقيل : لحسام بن صداء الكلبي . قال الأعلام : وصف امرأة شبه قدها بالصعدة - وهي القناة - وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها وأشدلتئنيها إذا اختلفت الريح ، والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير مأوّه ، أى يستدير ولا يجرى قدما . أ هـ والبيت في ابن السيرافي ١٨٤/٢ ، وابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر ١٤٨ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وابن الشجرى ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ ، والانصاف ٦١٨ ، وابن يعيش ١٠/٩ ، الهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٦/٢ ، والأشمونى ١٠/٤ ، والخزانة ٤٧/٣ ، ٣٨/٩ ، ٤٣ ، و الكتاب ٤٥٨/١ .

(٢) بعد أن ذكر بعض الأحكام الخاصة بان .

(٣) البيت في ابن السيرافي ٩٨/٢ ، وابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٨ ، والانصاف ٦١٩ ، والمغنى ٤٠٣ ، والهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٥/٢ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، والخزانة ٣٨/٩ ، و الكتاب ٤٥٨/١ .

أما إن كانت أداة الشرط (إن) جاز أن يتقدم بعدها الاسم على الفعل في الكلام إن كان الفعل ناصبا ، كقوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استنجارك فأجره ^(١)) . وقد اختلف النحويون في رافع الاسم في نحو الآية الكريمة ، فذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسيرا لذلك الفعل المقدر .

وحكى عن أبي الحسن الأحفش أنه يرتفع بالابتداء ^(٢) .

فإن كان الفعل مضارعا لم يجوز تقديم الاسم عليه بعد (إن) إلا في الضرورة الشعرية .

قال سيبويه : ويجوز الفرق بين الكلام في إن إذا لم تجزم في اللفظ نحو قوله :
(بسيط)

كَاوِذْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا ^(٣)

(١) سورة التوبة . آية ٦ .

(٢) انظر في هذا المسألة الخامسة والثمانين في الانصاف ٦١٥ - ٦٢٠ .

(٣) هذا صدر بيت عجزه : وأسعد اليوم مشغوبا إذا طربا .

وهو لشاعر من هراة - وهى بلدة بخراسان - قاله مع أبيات أخسر عندما

افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

انظر اللسان (هرا) المجلد الثالث ص ٨٠١ .

فإن جزمتم في الشعر^(١) ، وقال أيضا : واعلم أن قولهم في الشعر :
إن زيدٌ يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره^(٢) .

ولم أعتز في الكتاب على شاهد لضرورة تقديم الاسم على المضارع بعد
(إن) الشرطية على الرغم من نصه عليها كما تقدم^(٣) .

(الفصل بين المتضايفين بالظرف ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف)

مذهب سيديويه وجمهور البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف
وللمضاف إليه في الاختيار مطلقا ، أي سواء أكان الفاصل ظرفا أو جار
ومجرورا ، أم غيرهما ، وخالف يونس في الظرف والجار والمجرور الناقصين
فأجاز الفصل بهما بين المتضايفين ، لكون الكلام لا يستغنى بهما فيكون
الفصل بهما كلا فصل ، ولكثرة ما يتسع في الظروف وشبهها ، فأجاز :
لا غلامي بها لك ، ولا يدي اليوم لك ، ومنع ذلك سيديويه والخليل وأوجبا
ثبوت النون وعدم الإضافة ، إذ لا فرق بين الناقص والنام من الظروف
وشبهها في مجال الفصل^(٤) .

وعلة منع الفصل بين المتضايفين عند الخليل وسيديويه أن المضاف يعمل

(١) الكتاب ٤٥٧/١

(٢) الكتاب ٤٥٨/١

(٣) ومن شواهد قول عبد الله بن عنمة الضبي (من الكامل) :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائيه ولديك أن هو يستزدك مزيد

انظر الرضي ٢/٢٥٥

(٤) انظر الكتاب ٣٤٧/١ ، والرضي ١/٢٦٦

الجر في المضاف إليه ، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة^(١) .

وأجاز الخليل وسيبويه الفصل بين المتضايين في الشعر بالظرف والجار والمجرور ، ذلك لأن الشعر لغة الضرورة ، والظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما^(٢) .

وشواهد الكتاب على هذه الضرورة (وهـ الفصل بين المتضايين بالظرف أو الجار والمجرور) هي :

١ — قول عمرو بن قميصة : (سريع)

لَمَّارَاتٍ سَاتِيَدَ مَا اسْتَهْجَرَتْ • لَهْ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأَمَهَا^(٣)

٢ — و قول أبي حنيفة النميري :

(وافر)

(١) انظر الكتاب ٢٩٥/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٨٩/١ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٤٧ ، ٤٥٧ .

(٣) الشاعر يتحدث عن بنته التي صحبتها لما خرج مع امرئ القيس الى ملك الروم . يقول أنها بكت حين رأت جبل ساتيدها - وهو بعيد عن ديارها - شوقا الى الديار واحساسا بوحشة الغربة .

وانظر ابن السيرافي ٢٤٣/١ ، والنحاسي ٥٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٩ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والانصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، ١٩/٣ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٦٦/٨ ، والخزانة ٤٠٥/٤ ، ٤٠٦ ، وديوان الشاعر ٦٢ ، والبيت في الكتاب ٩١/١ .

كما 'خط' الكتاب 'بكف' يومًا يهودى 'يقارب' أو 'يزربل' (١)

٣- وقول ذى الرثمة : (بسيط)

كان 'أصوات' من 'إيغال' بنا 'أواخر' الميس 'أصوات' الفواريج (٢)

٤- وقول 'دُر' نأ بذت 'عجعة' من 'بنى قيس بن ثعلبة' : (طويل)

هما أخوآ فى الحرب من 'لأخاله' إذا خاف 'يومًا' نهوة 'فدعًا' هما (٣)

• - وقول أنس بن زعيم : (رمل)

(١) شبه رسوم الدار بالكتاب فى دقتها أو فى الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق ، تمثيلاً لتلك الآثار ، يتقارب بعضها ويتباعد بعضها .

انظر فيه النحاس ٥٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر ٤٥ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والخصائص ٥٠٤/٢ ، وابن الشجرى ٢٥٠/٢ ، والانصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، ٢٥٠/٢ ، والتصريح ٥٩/٢ ، والأشمونى ٢٧٨/٢ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٦/٢ ، والبيت فى الكتاب ٩١/١ .

(٢) الميس : شجر يعمل منه الرحال ، والايغال : شدة السير ، والتقدير : كان أصوات 'أواخر' الميس - من شدة سير الابل بنا ، واضطراب رحالها عليها - أصوات الفواريج . وانظر ابن السيرافى ٦٦/١ ، والنحاس ٥٧ ، ١٧٢ ، وابن عصفور ١٩١ ، وما يجوز للشاعر ٢٢ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، والانصاف ٤٣٣ ، وابن يعيش ٣٠١/١ ، ١٠٨/٢ ، ٧٧/٣ ، ١٧٢/٤ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، وديوان الشاعر ٧٦٦ ، والبيت فى الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ .

(٣) الشاعرة تترى أخويها ، والبيت فى ابن السيرافى ١٤٩/١ ، والنحاس ٥٨ ، وابن عصفور ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر ١٠٠ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والانصاف ٤٣٤ ، وابن يعيش ١٩/٣ ، ٢١ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٦/٢ ، وهو فى الكتاب ٩٢/١ .

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (١)

٦ - وقول الفرزدق : (كامل)

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٍ أَغْرَ وَسُوقَةٍ حَكَمَ بِأَرْدَاةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَسِبِي (٢)

٧ - وقوله : (كامل)

كَمْ فِي بَنِي سَهْمٍ بَنٍ بَكَرَ سَيْدٍ ضَخَمَ الدَّسِيعَةَ مَا جَدَّ نَفَاعِ (٣)

والشاهد في البيت الأول في قوله « دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا » حيث أضاف الدُرَّ إلى « مَنْ » مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة ، والشاهد في البيت الثاني في قوله « بِكْفٍ يَوْمًا يَهُودِي » حيث أضاف الكف إلى اليهودي مع الفصل بالظرف كسابقه ، والشاهد في البيت الثالث في قوله « كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبَاغِلُنَ بَنًا أَوَّخَرَ لِلَيْسَ » حيث أضاف الأصوات إلى أواخر لليس مع الفصل بالجار والمجرور ، والشاهد في البيت الرابع في قولها « أَخْوَا فِي الْحَرْبِ مِنْ لَا أَخْلَهَ » حيث أضافت الأخوين إلى « مَنْ » مع الفصل بالجار والمجرور ، والشاهد في البيت الخامس في قوله « كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ » في رواية جر

(١) وقيل : لعبد الله بن كريز ، أو لأبي الأسود الدؤلي ، والمقرف : النذل اللئيم الأب ، وانظر ابن السيرافي ٤٤/٢ ، والنحاس ، وضرائر ابن عصفور ١٣ ، ١٩٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، والانصاف ٣٠٣ ، وابن يعيش ١٣٢/٤ ، والهمع ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ ، والدرر ٢١٢/١ ، ٢٠٦/٢ ، والاشموني ٨٢/٤ ، والبيت في الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) قاله الفرزدق يمدح خندف وقبائلها كما في ابن السيرافي ٣٤٨/١ ، وانظر ضرائر ابن عصفور ١٩٣ ، وديوان الشاعر ١٤٢ ، والبيت في الكتاب ٢٩٦/١ .
(٣) نسبه العيني إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، والدسيعة : العطية . وانظر في البيت المقتضب ٦٢/٣ ، والانصاف ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ ، ١٣٢ ، والعيني ٣٩٢/٤ ، والاشموني ٨٢/٤ ، والخزانة ٤٦٩/٦ ، ٤٧٦ ، والبيت في الكتاب ٢٩٦/١ .

مقرف^(١) حيث أضاف « كم » إلى « مقرف » مع الفصل بينهما بالجار والمجرور، والشاهد في البيت السادس في قوله « كم فيهم ملك » حيث أضاف « كم » إلى « ملك » مع الفصل بالجار والمجرور كسابقه ، والشاهد في البيت السابع في قوله « كم في بنى سعد بن بكر سيد » حيث أضاف « كم » إلى « سيد » مع الفصل بالجار والمجرور أيضاً . والفصل بالظرف والجار والمجرور بين المتضايفين في كل ما تقدم إنما جاز عند البصريين للضرورة الشعرية . قال ابن جني : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشعر^(٢) .

وقال ابن عصفور : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة^(٣) .

ومما يأخذ حكم الظرف والجار والمجرور في عدم جواز الفصل به بين المتضايفين إلا في الضرورة الشعرية : المعطوف على المضاف ، وقد استشهد سيبويه على ضرورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف والعاطف بقول الأعرابي :

وَلَا تُقَاتِلْ بِالْعَصَى وَلَا تَرَامِي بِالْحِجَارَةِ^(٤)

(١) ذكر سيبويه أنه يجوز في « مقرف » الجر والرفع والنصب . ولا تتأتى الضرورة إلا في رواية الجر . انظر كتابنا ص ٣٦ .

(٢) الخصائص ٤٠٤/٣ .

(٣) ضرائر الشعر : ١٩٤ .

(٤) العلالة : آخر جرى الفرس ، والبداهة أوله ، والنهد : الغليظ ، والجزارة : القوائم والرأس ، ويستحب غلظهما مع قلة لحمهما ، وإنما سميت جزارة لأنها كانت من الجزور أجرة الجازر فبقى عليها الاسم . وصف أنه وقومه أصحاب حرب يقاتلون على الخيل ، لا أصحاب ابل يراعونها فيقاتل بعضهم بعضاً بالعصى والحجارة . انظر ابن السيرافي ٧٩/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٩٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، ومعاني القرآن ٣٢١/٢ ، والخزانة ١٧٢/١ ، ٤٠٤/٤ ، والديوان ١١٤ ، والشاهد في الكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ .

إِلَّا عُلَالَةً أَوْبِدَا هَةَ قَارِحَ نَهْدِ الْجُرْزَارَةِ

وبقول الفرزدق : (منسرح)

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرِبَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ^(١)

الشاهد في قول الأعشى في البيت الثاني ، وهو قوله « إلا علالة أو بداهة قارح » ، حيث فصل بين المضاف « علالة » والمضاف إليه « قارح » بالمعطف والمعطوف « أو بداهة » للضرورة الشعرية ، وسوغ ذلك الفصل أن المعطوف والمعطوف عليه يقتضيان الإضافة إلى « قارح » اقتضاء واحداً ، فأنزل المتعاطفان منزلة اسم واحد ، وتقدير الكلام قبل الفصل : إلا علالة قارح أو بداهته ، فلما اضطر الشاعر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة ضمها إلى العلالة .

والشاهد في بيت الفرزدق إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة والقول فيه كالقول في بيت الأعشى قبله

وذهب أبو العباس المبرد أن الأصل في البيتين : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، وبين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، فحذف كل من الشاعرين ما أضيف إليه الأول لبيان ذلك في الثاني ، فعلى مذهبه لا يسكون في البيتين

(١) العارض : السحاب يعترض الأفق . وصف سحاباً اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة ، وهما من أنواء الأسد - وأنواؤه أحمد الأنواء - إذا ناء وسقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك يسر به . وانظر في البيت المقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٤ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، والديوان ٢١٥ ، والبيت في الكتاب ٩٢/١ .

فصل بين المضاف والمضاف إليه وإنما يكون فيهما حذف المضاف إليه من الاسم الأول لدلالة الثاني عليه (١).

ومذهب سيبويه أولى من مذهب المبرد، لجريانه على المذهب في نظم الكلام، وذلك أن الاسم إذا احتيج إلى تكرير ذكره، ذكر بلفظ الظاهر في أول الكلام، ثم أعيد بلفظ الضمير إلى أن تتم الجملة، كقولك : هذا زيد وصديقه وجاره، ولا تقول : هذا أخو زيد وصديق زيد وجار زيد، فإذا قرنا الاسم الأول مضافاً إلى الظاهر، والثاني مضافاً إلى ضمير الاسم الثاني فقد أتينا بالشئ على أصله، وهذا تقدير سيبويه.

كما أن بقاء الاسم الأول على ما كان عليه في حال الإضافة مع ادعاء حذف ما أضيف إليه لا يكون إلا في الشعر للضرورة، فقد وقع المبرد فيما فر منه، ولا يقال إن هذا لازم على تقدير سيبويه أيضاً، لأن سيبويه يرى أن هذان قبيل الضرورة، كما يرى أن ما أضيف إليه الأول مذكور وهو ما بعد الاسم الثاني، وبقاء الاسم الثاني على حاله قبل أن يحذف ما أضيف إليه لأنه قد وليه في اللفظ ما كان يجوز أن يضاف إليه، فأبقوا لفظه كما لو كان مضافاً إلى ما بعده (٢).

وقد انتصر الرضى لمذهب للمبرد فقال «ومذهب سيبويه في: زيد وعمرو قائم، أن خبر الأول محذوف، وهو مغاير لمذهبه ههنا، ومذهب المبرد

(١) انظر المقتضب ٢٢٨/٤ - ٢٢٩ .

(٢) انظر ابن السيرافي ٨٠/١ .

أقرب ، لما يلزم سيبويه من المضاف والمضاف إليه في السعة ، وأما نحو
ياتيم تيم عدى فرجاً يقتدر فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكأنه
لا فصل (١) ، اهـ .

وما ذهب إليه سيبويه من حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه في نحو
ما ذكره الرضى جار على نظم الكلام أيضاً ، لأنه يخضع لقاعدة تقدم الإبهام
على الإفهام فيما تضمن إبهاماً وإفهاماً ، وهو مغاير تماماً لما نحن فيه فكان
طبيعياً أن يختلف التقديران ، كما أن نحو : ياتيم تيم عدى مغاير أيضاً لما نحن فيه
وقد وضح ذلك الرضى نفسه في عبارته المذكورة أما مجيء الفصل فيما حكي
الفراء من قول العرب : قطع الله الغداة يد ورجل من قله ،
وفيا حكي الكسائي : دبرئت إليك من خمس وعشري النخاسين (٢) ، فن
الشاذ الذي لا يقاس عليه ولا يعترض به على سيبويه بأنه يلزم على قوله الفصل
بالمعطف والمعطوف بين المضاف والمضاف إليه في السعة .

بقي أن نقول إن أكثر الكوفيين قد أجازوا الفصل بين المتضايقين
في السعة في مسائل منها أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله والفاصل
مفعوله كقراءة ابن عامر (وكذلك زين الكثير من المشركين قتل أولادهم
شركائهم (٣)) ، وأن يكون المضاف اسم فاعل والمضاف إليه مفعوله الأول

(١) شرح الكافية ٢٩٣/١ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٤ ،

والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٢٩٧/١ .

(٣) سورة الانعام آية : ١٣٧ - وانظر البحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وحجة

القراءات لأبى زرعة ٢٧٣ .

والفاصل إما مفعوله الثانى كقراءة بعضهم (فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله ^(١)) ، وإما ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام « فهل أنتم تاركولى صاحبى ^(٢) » .

كما أجازوا الفصل فى الضرورة بغير الظرف والجار والمجرور أيضا ^(٣) .

(الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور)

استشهد سيبويه فى (باب كم) على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة بقول الشاعر :

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كيلاً ^(٤)
يذكر نيك حنين المعجول ونوح الحمامة تدعو هديلاً

(١) سورة إبراهيم آية : ٤٧ - وانظر البحر ٤٣٩/٥ .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، ٥ - باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذاً خليلاً - وانظر اعراب الحديث لأبى البقاء ١٦٥ .

(٣) راجع الخلاف بين البصريين والكوفيين فى المسألة فى كتاب الانصاف - المسألة ٦٠ ص ٤٢٧ - ٤٣٦ ، وخزانة الادب ٤١٨/٤ - ٤٢٥ ، وانظر معانى القرآن للفراء ١/٣٥٧ ، ٢/٨١ ، ٣٢٢ ، والاشمونى ٢/٢٧٥ ، والتصريح ٢/٥٧ ، وشرح الكافية للرضى ١/٢٩٢ .

(٤) البيتان من المتقارب ، وذكر البغدادى أنهما مما جهل قائله ، ونسبهما العينى بهامش الخزانة ٤٨٩/٤ للعباس بن مرداس . وقال الاعلم : يقول لم أنس عهدك على بعده ، فكلما حنت عجول وهى الفاقدة ولدها الواله من الابل وغيرها أو ناحت حمامة رقت نفسى فذكرتك ، والهديل هنا صوت الحمامة ، ونسبه على المصدر ، والعامل فيه تدعو لانه بمنزلة تهدل ، ويجوز أن يكون الهديل الفرخ الذى تزعم الاعراب أن جارحا صاده فى سفينة نوح فالحمام تبكى عليه كما قال طرفة : « كداعى هديل لا يجاب ولا يمل » ، فالهديل هنا : الفرخ لأن الحمام تدعوه نائحة عليه فلا يجيبها ولا تمل دعاءه . ١ هـ

انظر النحاس ١٧٠ ، وابن عصفور ٢٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٥ ، والانصاف ٣٠٨ ، والمقتضب ٥٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٥٧/٢ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ ، والهمع ١/٢٥٤ ، والدرر ١/٢١٠ ، والاشمونى ٤/٧١ ، وشرح الكافية ١/٢٢٣ ، ٢/٩٦ ، والخزانة ٢/٢٩٩ ، ٦/٤٦٧ . والبيتان فى الكتاب ١/٢٩٢ .

قال الأعمى : الشاهد في فصله بين الثلاثين والحوال بالمجرور ضرورة ،
فجعل هذا سبويه تقوية لما يجوز في (كم) من الفصل عوضا لما مُفْعَلَتُهُ
من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، لتضمنها معنى الاستفهام
والتصدير بها لذلك ، والثلاثون ونحوها من العدد لا تمنع من التقديم والتأخير
لأنها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدير ، فعملت في التمييز متصلا بها
على ما يجب في التمييز . انتهى .

يعنى أن (كم) يجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور في
الكلام ، فتقول : كم في الدار رجلا ، وكم اليوم عندك رجلا ، مع أن ضعفها
في العمل وضعف أسماء العدد على حد سواء ، ومع أنه لا يجوز ذلك الفصل
بين أسماء العدد وتمييزها إلا في الضرورة ، وذلك لأن (كم) منعت من
من التصرف الجائز في أسماء العدد ، بإلزامها صدر الكلام ، فلا تقع قاعلا
ولانائبا عنه ، ولا اسما لإن وأخواتها ولا خبرا لها ، ولا اسما لما الحجازية
ولا خبرا لها ، ولا اسما لكان وأخواتها ، وذلك كله جُز في أسماء العدد ،
فجعل التصرف فيها بالفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور في الاختيار
تقوية لها وجبرا لما قلنا من التصرف ^(١) .

(تأخير دليل الجزاء إلى موضع الجزاء)

قال سيبويه في الكتاب ٤٣٦/١ — ٤٣٧ : « ولا يحسن : إن تأتني
آتيك ، من قبل أن (إن) هي العاملة ، وقد جاء في الشعر قال جرير
ابن عبد الله البجلي :
(رجز)

(١) انظر الضرائر لابن عصفور ٢٠٤ .

يا أقرعُ بنَ إحابسِ يا أقرعُ إنك إن بُصرعَ أخوك تُصرعُ^(١)

أى : إنك تُصرعُ إن بُصرعَ أخوك ، ومثل ذلك قوله : (بسيط)

هذا مُراقبة للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرء عند الرثا إن يَلْقَمَهَا ذِيبُ^(٢)

أى : المرء ذئبٌ إن يَلْقَ الرثا . قال الأصمعي : هو قديم أنشدنيهِ أبو عمرو ، وقال ذو الرمة .

ولاني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظرُ^(٣)

أى : ناظر متى أشرف ، فجاز هذا الشعر ، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزما ، لأن للغي واحد .

(١) قيل : البيت لعمر بن خثارم البجلي ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ١٢٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٦ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٣٣ ، وابن الشجرى ٨٤/١ ، والانصاف ٦٢٣ ، وابن يعيش ١٥٧/٨ ، والتصريح ٢٤٩/٢ ، والاشموني ١٨/٤ ، والهمع ٧٢/١ ، ٦١/٢ ، والدرر ٤٧/١ ، ٧٧/٢ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٤٧/٩ ، والبيت ٤٣٦/١ .

(٢) مجاهل قائله ، والرثا : جمع رشوة . قال الاعلم : هجا هذا الشاعر رجلا من القراء نسب اليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها . ١ هـ

وانظر النحاس ٢٢٢ ، والاصول لابن السراج ٢٠٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٩/١ ، والاششباء والنظائر ١٨٩/٣ ، والتصريح ١٢٦/١ ، والخزانة ٣/٢ ، ٢٢٦/٥ ، ٤٥٢/٨ ، ٦١/٩ ، ٥٤٧ .

(٣) البيت من الطويل . يقول : لكفى بك لا أنظر الى سواك . وانظر ابن السيرافى ١٠١/٢ ، والنحاس ٢٢٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٦ ، والمقتضب ٧١/٢ ، والخزانة ٥٢/٩ ، والديوان ٤١ .

وقال في باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي ٤٣٨/١ :
« وقد يجوز في الشعر آتى مَنْ يَأْتِنِي ، وقال الهذلي : (طويل)

فقلتُ : تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْنِكَ إِنِّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(١)

هكذا أنشدناه يونس . كأنه قال : لا يضرُّها من يأتِيها ، كما كان :
ولاني متى أشرف نأظرُ ، على القلب ، ولو أريد به حذف الفاء جاز
فجعلت كيان .

وقال في باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء ٤٤٢/١ : « ولا يجوز في متى
أن يكون الفعل وصلالها كما جاز في مَنْ^(٢) والذي ، وسمعنهم ينشدون
قول العُجَيْر السُّلُولِيّ : (طويل)

وما ذاك أن كان ابن عبي ولا أخى
ولكن متى ما أملكِ الضرَّ أنفع^(٣)

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . والخطاب في تحمل للبختي وهو نوع من
الابل ، والطوق : الطاقة ، والمطبعة : التي ملئت وطبع عليها . وصف قرية كثيرة
الطعام من أمتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها .

وانظر ابن السيرافي ١٨١/٢ ، والنحاس ٢٢٣ ، وضائر ابن عصفور ١٦٠ ،
وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٧ ، والمقتضب ٧٠ ، وابن يعيش ١٥٨/٨ ،
والتصريح ٢٤٩/٢ ، والأشمونى ١٨/٤ ، والخزانة ٥٧/٩ .

(٢) يذكر سيبويه في هذا الباب أن إضافة أسماء الزمان إلى « من » و « ما »
و « أى » توجب جعلها موصولة لا شرطية إلا في الضرورة ، وكذلك يجب جعلها
موصولة اثر كل ما يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنى من المعانى وذلك
مثل « ما » النافية ، ومثل « اذا » الفجائية و « ولكن » المخففة غير مضمرة
بعدهما مبتدأ ، فان أضمر بعدهما مبتدأ جاز الجزم .

(٣) يقول : اذا قدرت على الضر أخذت بالفضل فقدمت النفع بدلا منه .

وانظر ابن السيرافي ١٥٠/٢ ، والخزانة ٧٠/١١ .

والقوافي مرفوعة . كأنه قال : ولكن أنفع متى ما أملك الضر ،
ويكون « أملك » على « متى » في موضع جزاء ، و « ما » لغو ، ولم نجد
سبيلا إلى أن يكون بمنزلة من فتوصل ولسكنها كـ « ما » .

ملخص ما تقدم أن فعل الشرط إن كان مضارعا بعد أداة جازمة ووقع
في موضع الجزاء مضارع مرفوع فهو دليل الجزاء تأخر من تقديم للضرورة ،
والجزء محذوف دل عليه للذكور ، وكذا إن وقع في موضع الجزاء اسم مرفوع
تقدم على الأداة الجازمة ما يمكن أن يطلبه ، فهو جزء من دليل الجزاء تأخر
من تقديم للضرورة أيضا ، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما اكتنف
الشرط مما هو جواب في المعنى .

فالشاهد في البيت الأول من الآيات الخمسة للنقد في قوله : « إنك
إن يصرع أخوك تصرع » حيث تأخر دليل الجزاء من تقديم للضرورة ،
والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك . ومثله البيتان الرابع والخامس ،
والتقدير في الرابع : لا يضيرها من يأتها ، وفي الخامس : ولكن أنفع متى
ما أملك الضر .

والشاهد في البيت الثاني في قوله « والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب »
حيث تأخر جزء من دليل الجزاء من تقديم للضرورة ، والتقدير : والمرء عند
الرشا ذيب إن يلقها ، ومثله البيت الثالث والتقدير : وإنى ناظر متى أشرف
على الجانب الذي أنت به . فجميع ما تقدم محمول على القلب ، أي على التقديم
والتأخير للضرورة عند سيبويه .

وقول سيبويه عقيب بيت أبي ذؤيب الهذلي : « هكذا أنشدناه يونس .
 كأنه قال : لا يضيرها من يأتها ، كما كان : وإن متي أشرف ناظر ، على القلب ،
 ولو أريد به حذف الفاء جاز ، يشير إلى وجه آخر جائز في بيت
 أبي ذؤيب الهذلي وفي أمثاله ، وهو أن تقدر الفاء محذوفة منه ، ولا تقدر فيه
 التقديم والتأخير ، كأنه قال : من يأتها فهو لا يضيرها ، وحذف الفاء والمبتدأ
 على نحو ما تقدم في ضرائر الحنف قال ابن السيرافي بعد أن ذكر التقديرين
 في البيت المذكور (التقديم والتأخير ، وحذف الفاء والمبتدأ) : « فإما هذا
 الوجه فيوافق عليه ، وأما تقديره تقديم الفعل فإن أبا العباس ^(١) يمنع منه ،
 ويقول : لو قدرت الفعل متقدما لصارت من فاعلة له ولو كانت من فاعلة
 لخرجت عن أن تكون شرطاً وصارت بمعنى الذي ، وصارت للفعل الذي
 بعدها مرفوعاً ، فكنت تقول : لا يضيرها من يأتها ^(٢) .

والجواب عما قال أبو العباس أن التقدير في لا يضيرها أن يكون مقدماً
 وفيه ضمير فاعل . كأنه قال : لا يضيرها ضمير ، أو لا يضيرها شيء .
 كما قال تعالى : (ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ
 كَيْسَبِغْنَهُ ^(٣)) .

وفيه وجه آخر ، وهو عندي جيد ، وهو أن يكون الفاعل في
 لا يضيرها التَّحَمُّلُ ، ويكون « تحمل » قد دل على المصدر الذي هو فاعل

(١) يعنى المبرد .

(٢) انظر الأصول لابن السراج ٢/٢٠٣ ، وخزانة الأدب ٩/٧٠ .

(٣) سورة يوسف . آية ٣٥ .

يضيرها ، ولو قدر فيها أن فاعلها التحمل على كل حال صالح إن قدرت الفاء
محدوفة أو قدرت فيه التقديم اهـ (١) .

والخلاصة : أنه إذا كان فعل الشرط مضارعا بعد أداة جازمة ووقع في
الشعر موقع الجزاء مضارع مرفوع أو اسم تقدم على الأداة ما يمكن أن يطلبه
فذهب سببويه أنه إما على القلب ، أي اعتبار المضارع للمرفوع أو الاسم
المتأخر في نية التقديم للضرورة الشعرية ، وعليه يكون جواب الشرط
محدوفاً ، وإما على إضمار الفاء والمبتدأ للضرورة أيضاً .

وقيل إن الأدلى عند سيبويه في نحو قول أبي ذؤيب الهذلي « من يأتيها
لا يضيرها » ، مما لم يتقدم على الأداة فيه ما يمكن أن يطلب المتأخر ، إضمار
الفاء والمبتدأ ، وفي غيره مما تقدم على الأداة ما يمكن أن يطلب المتأخر
التقديم والتأخير (٢) .

ويرى المبرد أنه على إضمار الفاء مطلقاً ، أي سواء أكان قبله ما يطلبه
أم لا (٣) .

(١) ابن السيرافي ١٨٢/٢ .

(٢) وقيل : أن كان المتأخر مضارعا مرفوعا فإن كانت الأداة اسم شرط فعلى
إضمار الفاء ويكون المرفوع جزءا من الجواب ، ووجه ضعف طلب الأداة لجزم
الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى أن ، والا فعلى
التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثر الأداة إذا نطق به وفاء بحقها في
الجملة .

(٣) وفي المقتضب ٦٩/٢ قال المبرد : وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو :
أن تأتني آتيك ، وأنت ظالم أن تأتني ، لأنها قد جزمت ، ولأن الجزاء في
موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجزاء فعلا مضارعا
مجزوما أو فاء ، إلا في الشعر . انتهى .

رابعاً : - ضرائر الابدال

١ - إبدال الحرف من الحرف

(إبدال الألف من الهاء)

إذا وقف على المرخم يحذف التاء فاعلم أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول في المرخم : ياطلمحه ، ويسلمحه ، وظهر كلام سيبويه أن هذه الهاء هي هاء السكت ^(١) قال في الكتاب ١ / ٣٣٠ .

« واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسلمحه وباطلمحه ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا - ركة الميم والحاء وصارت هذه الهاء لازمة كإلزامت الهاء في قه وارمه » .

وقد يحمل بدل الهاء ألف الإطلاق للضرورة . قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٣١ :

فالمبرد موافق لسيبويه في عد هذا الموضع من الضرائر وإن خالفه في التخريج ، ويوافقهما جمهور البصريين أيضا .
ويضعف هذا المذهب قراءة طلحة بن سليمان (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرككم ، فهذه القراءة - وإن كانت شاذة - تمنع اختصاص هذا الموضع بالضرورة .

(١) وقيل : هي التاء التي كانت في الاسم ، أعيدت اليه في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيان حركة ما قبلها « واليه ذهب ابن مالك .
وذكر أبو حيان أن محل زيادة الهاء في الوقف على المرخم إذا رخم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة التمام فلا تزداد ، إذ زيادتها - حينئذ - نقض لما اعتمدوا عليه من جعله اسما تاما ، واعتبار ما بقى بعد الحذف آخره حتى بنوه على الضم . انظر التسهيل ١٨٩ ، والاشموني ١٧٣/٣ .

« واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق للقوافي بدلا منها . وقال الشاعر (ابن الخَرَّع) :
(متقارب)

كادت فزارةُ تشقَرُ بنا فأوَلَى فزارةُ أوَلَى فزَارَا (١)

وقال القطامي :
قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَهَامَا (٢)

وقال هذبة :
عُوجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَافَاطِمَا (٣) ا هـ

وقال سيبويه : وسممنا الثقة من العرب يقولون : يَاحَرَمَلْ . يريد :
يَاحَرَمَلَهُ ، كما قال بعضهم : إرم يقفون بغير هاء (٤) ا هـ .

(١) يقول : كدنا نوقع بفزارة فتشقى بنا لولا فرارهم وتحصنهم منا ، فأولى لك يا فزارة و « أولى » كلمة تهديد ووعيد تقال لمن أفلت وقد كاد يعطب .
انظر ابن السيرافي ٣٦/٢ ، والنحاس ١٨٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤١ .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر عجزه :

ولا يك موقف منك الوداعا

وانظر ابن السيرافي ٢٩٨/١ ، والنحاس ١٨٦ ، وضائر ابن عصفور ٢٩٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ومعنى اللبيب ٤٥٣ ، والهمع ١١٩/١ ، ١٨٥ ، والدرر ٨٨ ، ١٦٠ ، والأشمونى ١٧٣/٣ ، والرضي ١٥١/١ ، والخزانة ٣٦٧/٢ ، والديوان ٣٧ .

(٣) رجز نسبته ابن السيرافي الى زيادة بن زيد العذرى ، وفاطمة هى فاطمة بنت الخشرم أخت هذبة الذى نسب اليه سيبويه هذا الرجز ، وقد شُبب بها زيادة ، وقال الأعلم : الرجز لزائدة بن زيد العذرى ، وهو ابن عم هذبة بن خشرم ، وفاطمة أخت هذبة ، وكان زائدة قد حدا بالقوم فشُبب بها ، وبهذا السبب عدا عليه هذبة فقتله غيلة ثم قتل به ، ومعنى عوجى اعطفى وعسر جى ، وقوله : أربعى أى أقيمى . يقال : ربعت بالمكان فأنا رابع اذا أقمت أقمت به ا هـ

وانظر ابن السيرافي ٣١١/١ ، والنحاس ٨٦ ، والشعر والشعراء ٥٧٢ .

(٤) الكتاب ٣٣١/١ .

ومعنى هذا أن هاء السكت قد تحذف في القليل النادر ، ومن ثم ذكر الدماميني في شرح التسميل أنه لا يسلم أن الألف في نحو الشواهد المتقدمة جاءت عوضاً بل هي ألف الإطلاق ، ولا تتم دعوى كون الألف عوضاً إلا في النثر لا في الشعر ، فإن ثبت في النثر مثل ذلك تمت الدعوى وإلا فلا (١)

والصحيح ما ذكره سيبويه من أن الألف هنا جاءت عوضاً من هاء السكت للضرورة ، للزوم هاء السكت في الكلام إلا في اللغة النادرة التي حكاهما سيبويه ، وهذه اللغة من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه ، فجاءت الألف في الشعر - كما في الشواهد المتقدمة - دليل على كونها عوضاً من الهاء للضرورة .

(إبدال الياء من الحروف الصالح)

قال سيبويه في باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراباً : « وأما قوله (وهو رجل من بني يشكر) :

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتمَرُهُ من الثعلالي ووخزٌ من أرائينها (٢)

(١) انظر خزانة الأدب ٣٦٧/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ونسبه ابن السيرافي والبغدادى لأبى كاهل اليشكري .

والضمير في « لها » يرجع الى عقاب شبه الشاعر ناqqته بها في السرعة في البيت السابق على هذا البيت ، والأشارير : جمع اشارة وهي القطعة من اللحم يجفف للادخار ، وتتمره : تجففه ، والوخز : الطعن وأراد به ما تقطعه من اللحم بسرعة . يقول : لها في وكرها قطع لحم من الثعلاب قد جففتها وبسطتها وشيء قليل من لحم الأرناب .

وانظر ابن السيرافي ٣٩٣/١ ، والنحاس ١٩٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٤٤٣ ، وضرائر ابن عصفور ٢٣٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٩ ، والألوسي ١٥٣ ، وابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، والهمع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/١ ، ٢١٣/٢ ، والأشموني ٨٤/٤ .

فزعّم أن الشاعر لما اضطر إلى الياء أبدلها مكان الباء كما يبدلها مكان الهمزة ، وقال أيضاً :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَأَضْفَادِي جَعَّةٌ تَفَارِقُ^(١)

وإنما أراد : الضفادع ، فلما اضطر أن يقف آخر الامم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا للوضع ، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الرفع والجر ، وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه . ا هـ^(٢) .

قال الأعلم في البيت الأول : « الشاهد فيه إبدال الياء من الباء في النعالب والأرانب ضرورة » ، ووجه ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن - وهما مما لا يسكن في الوصل - أبدل مكانهما الياء ، لأنها تسكن في حال الرفع والخفض .

وإنما ذكر سيريه هذا لئلا يتوهم من باب الترخيم وأن الياء زيدت كالمعوض لأن للطرد في الترخيم أن لا يعوض من الحرف المحذوف شيء ، لأن التمام منوى فيه ، ولأن الترخيم تخفيف فلو عوض منه لرجع فيه إلى التثقيب . ا هـ ويجوز ابن عصفور أن يكون « الثعالى » في البيت جمع « ثعالة » ، فيكون الأصل فيه إذ ذاك : الثمائل إلا أنه قلب^(٣) ، أى تقدمت اللام وتطرفت الهمزة للنقلبة عن الألف لوقوعها بعد ألف الجمع الذى على مثال مفاعل وقد

(١) البيت من الرجز . قيل : صنعه خلف الأحمر . والمنهل : المورد ، والحوازق : الجماعات ، والجم : جمع جمة وهى معظم الماء ومجمعه . يقول : هو منهل مقفر لا وارد له الا الضفادع ذات النفاق أى الأصوات .

انظر ابن السيرافى ٤٥/٢ ، والنحاس ١٩٣ ، وابن عصفور ٢٢٦ ، وما يجوز للشاعر ١٧٩ ، والألوسى ١٥٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٤٤١ ، وابن يعين ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٣/٢ ، والأشمونى ٣٣٧/٤ .

(٢) الكتاب ٣٤٤/١ .

(٣) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦ .

كانت مدة زائدة في المفرد ، فلما أخرت الهمزة عن محلها أبدلت ياء تخفيفاً^(١) ،
أوردت إلى الألف لفوات شرط الإبدال همزة وهو وقوع الألف بعد ألف
الجمع ، ثم أبدلت الألف ياء لوقوعها إثر كسرة فضلاً عن تطرفها .

وما ذهب إليه سيبويه أولى مما جوزه ابن عصفور في الثعالي ، ليسكون
كأرانيها ، ولأن ثعالة علم جنس وجمع أعلام الأجناس ضعيف ، لأن الجمع
للأفراد ، وموضوع علم الجنس للماهية باعتبار حضورها ذهنياً وقطع النظر عن
الأفراد^(٢) .

والشاهد في البيت الثاني إبدال الياء من العين في اللفظ ضرورة ، وعلته
كلمة الذي قبله .

وإبدال الياء من الحروف الصحاح مسموع ضعيف كما ذكر ابن
الحاجب^(٣) .

(إبدال الألف من الهمزة للمفتوحة إثر فتحة)

قال سيبويه في السكتاب ١٦٣/٢ : « اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت
قبلها فتحة فإنك تجعلها - إذا أردت تخفيفها - بين الهمزة والألف
الساكنة ، وتكون بزنتها محقة ، غير أنك تضعف الصوت ولا تنمى

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٨٤/٤ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) انظر شرح الشافية ٢٠٩/٣ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، والضرائر لابن عصفور

ص ٢٢٦ وما بعدها ، والالوسي ١٥١ .

وَتُغْنَى ، لِأَنَّكَ تَقْرِبُهَا مِنْ هَذِهِ الْأَلْفِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سَأَلَ فِي لُغَةِ أَهْلِ
الْحِجَازِ إِذَا لَمْ تُحَقِّقْ كَمَا يُحَقِّقُ بَنُو تَمِيمٍ ، وَقَدْ قَرَأَ قَبْلُ بَيْنَ بَيْنَ .

أَيُّ أَنَّ الهمزة المفتوحة أثر فتحة يجوز لك أن تخففها بالتسهيل وهو
النطق بها بين الهمزة والألف للمفتوحة ، وهذا معنى قول سيبويه « بين بين »
أَيُّ بَيْنَ مَخْرَجِ الهمزة ومَخْرَجِ الحرف الذي منه حركتها وهو هنا الألف لأن
الفتحة من الألف ، ويجوز لك أن تحققها دون تسهيل .

وفي الكتاب ١٦٩/٢ - ١٧٠ قال : « واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها
أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بَيْنَ
بَيْنَ ، تُبَدِّلُ مَكَانَهَا الْأَلْفُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ، وَإِلْيَاءً إِذَا كَانَ
مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا ، وَالْوَاوُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا ، وَلَيْسَ ذَا بِقِيَاسٍ
مُتَلَسِّبٍ^(١) نَحْوُ مَا ذَكَرْنَا ، وَإِنَّمَا يُحْفَظُ عَنِ الْعَرَبِ كَمَا يُحْفَظُ الشَّيْءُ الَّذِي
تُبَدِّلُ النَّوْءَ مِنْ وَاءِهِ ، نَحْوُ : أُتَلَجْتُ ، فَلَا يَجْعَلُ قِيَاسًا فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا
الْبَابِ وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ أُوْلَجْتُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ . مَنَسَاءٌ ، وَإِنَّمَا
أَصْلُهَا مَنَسَاءٌ^(٢) ، وَقَدْ يَجُوزُ فِي ذَا كَلَامِهِ الْبَدَلُ حَتَّى يَكُونَ قِيَاسًا مُتَلَسِّبًا إِذَا
اضْطَرَّ الشَّاعِرُ . قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

(كامل)
رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ هَشِيَّةً فَارَعَى قَزَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَمِعُ^(٣)

(١) متلئب : مستقيم . يقال : اتلأب الأمر اتلأبًا : استقام .

(٢) المنسأة : العصا .

(٣) قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة
الفزاري فهجا هم الفرزدق ودعا لهم أن لا يهنتوا بولايته . تقول : هنأه الطعام يهنؤه
إذا ساغ ولذ له بلا مشقة .

وانظر ابن السيرافي ٢/٢٥٨ ، وابن عصفور ١١٧ ، ٢٢٩ ، وما يجوز للشاعر
في الضرورة ٢٠٥ ، وشرح الشافعية ٣/٤٧ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٣٦ ،
والخصائص ٣٣٦ . والبيت في الكتاب ١٧٠/٢ .

فأبدل الألف مكانها ، ولو جعلها بين بين لانكسر البيت ، وقال
حسن :
(بسيط)

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةً ضَلَّتْ عَذِيلٌ بِمَاجَاتٍ وَلَمْ تُهَيَّبْ^(١)

وقال القرشي زيد بن عمرو بن نفيل :
(خفيف)

سَأَلْنَا فِي الطَّلَاقِ أَنْ رَأَيْنَا فِي قَوْلٍ مَا لِي قَدْ جُنُتَا لِي بِفُكْرٍ^(٢)

فهؤلاء ليس من لغتهم سَلْتُ ولا يَسَالُ ، وبلغنا أن سَلْتُ تَسَالُ
لَفَةً ، اهـ .

أى أن الهمزة المفتوحة إثر فتح القياس فيها إذا أريد التخفيف التسهيل
لا الإبدال كما تقدم ، لكنهما يجوز فيها أن تبدل ألفا قياسا مستقيما عند
الاضطرار كنحو ما ذكر في الأبيات الثلاثة ، ولا تبدل ألفا في غير الضرورة
الافى نادر من النثر كقولهم : منسأة في منسأة .

فالشاهد في الأبيات الثلاثة إبدال الألف من الهمزة للضرورة ، وموضع
الشاهد في البيت الأول قوله : « لا هناك » يريد : لا هُنَاكَ ، خفف الهمزة

(١) قاله يهجو هذيل لأنهم سألوا رسول الله ﷺ أن يبيح لهم الزنى .
وانظر المحتسب ٩٠/١ ، وابن يعيش ١٢٢/٤ ، ١١٤ ، وشرح الشافعية
٤٨/٣ ، وشرح شواهدنا ٣٣٩ ، والديوان ٦٧ . والبيت في الكتاب ١٣٠/٢ ، ١٧٠ .
(٢) نسبه ابن السيرافي لنبيه بن الحجاج السهمي .

انظر ابن السيرافي ٣٠/٢ ، وشرح الشافعية ٤٨/٣ ، وشرح شواهدنا ٣٣٩ ،
والهمع ١٠٦/٢ ، والدرر ١٣٩/٢ ، والبيت في الكتاب ١٧٠/٢ .

المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا ساكنة للضرورة ، وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : « سَأَلْتُ » يريد : سَأَلْتُ ، فحذف كالسابق ، وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله : « سَأَلْتَانِي » أصله : سَأَلْتَانِي ، ففعل كسابقه .

ويذكر سيبويه عقيب إنشاده البيت الثالث أن (سال) في البيتين الثاني والثالث ضرورة ، لأن الشاعرين ليسا من أصحاب لغة (سال يسال) كخاف يخاف ، وبهذا يؤكد سيبويه ما قيل من أن موافقة الضرورة بعض اللغات لا تخرجها عن الضرورة^(١) ، ولعل هذه اللغة التي حكها سيبويه هنا هي التي جاءت عليها قراءة نافع وابن عامر (سَال سَائِلٌ بعذاب واقع)^(٢) .

(إبدال الياء من الهزة للضمومة المكسور ما قبلها)

قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٦٤ : « وإذا كانت الهزة مضمومة وقبلها صمة أو كسرة ، فإنك تصيرها بَيْنَ بَيْنَ ، وذلك قولك : هذا درمُ أختك ، ومن عند أمك ، وهو قول العرب وقول الخليل . »

نم قال في ١٧٠ / ٢ : « وقال عبد الرحمن بن حسان :

(١) انظر كتابنا ٦١ .

(٢) سورة المعارج . آية ١ - وذكر في تخريج هذه القراءة وجه آخر ، وهو أن يكون من : سال يسيل سالا ، ويقوى هذا الوجه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « من قرأها بلا همز فانه واد في جهنم » ، ومن قرأها مهموزة يريد النضر « يعني النضر بن الحارث » ، فعلى هذا الوجه يكون « سائل » واديا في جهنم كما في قوله تعالى (فسوف يلقون غيا) سورة مريم ٥٩ ، والغى واد في جهنم . انظر البحر المحيط ٣٣٢ / ٨ ، وحجة القراءات لأبى زرعة ٧٢٠ - ٧٢١ .

وقال أيضاً : د وما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :
(وافر)

كلوا في بعض بطنكم تعرفوا فإن زمانكم زمنٌ خيـص^(١) ،

قال الأعم في البيت الأول : د الشاهد فيه وضع الجلد موضع الجلود ،
لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميعه ، فأفرده ضرورة لذلك اهـ .

وقال في الثاني : الشاهد فيه وضع الخلق موضع الخلق ، كالذي تقدم قبله

وقال في الثالث : الشاهد فيه وضع البطن في موضع البطون ، كما تقدم
قبله .

وقد استشهد للبرد في المقتضب^(٢) بالأبيات الثلاثة على وضع الواحد
فيها موضع الجمع للضرورة كسيبويه ، وتبعهما ابن عصفور في ضرائر الشعر^(٣)
وذهب الفراء إلى أن وضع الواحد موضع الجمع غير مختص بالشعر ، بل
هو جائز في السعة أيضاً ، ومن ذلك قوله تعالى (بِنَفْسٍ ظَالِمَةٍ عَنِ اليمين
وَالشَّامِلِ^(٤)) ، فوحد اليمين وجمع الشامل^(٥) .

(١) مما جهل قائله . وانظر فيه ابن السيرافي ٢٤٧/١ ، وضرائر ابن
عصفور ٢٥٢ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، وأما لى ابن الشجرى ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ،
٣٨ ، ٢٤٣ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ٢١/٦ ، ٢٢ ، والهمع ٥٠/١ ، والدرر ٢٥/١ ،
ومعاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، والخزانة ٥٥٩/٧ .

والبيت في الكتاب ١٠٨/١ .

(٢) ١٧٠/٢ .

(٣) ٢٥١ - ٢٥٣ .

(٤) سورة النحل . آية ٤٨ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ .

وذكر البغدادى فى خزانة الأدب أن الصحيح مذهب إليه الفراء من
عدم اختصاص ذلك بالشعر ، وأنه قد تبع الفراء جماعه منهم ابن جنى
والزحشرى وصاحب الباب (١) .

(وضع إِيَّاكَ ، وإِيَّاْنَا موضع الضمير المتصل)

قال سيبويه فى باب ما يجوز فى الشعر من إيا ولا يجوز فى الكلام (٢)
من ذلك قول الشاعر :

إِلَيْكَ حَقٌّ بَلَّغْتُ إِيَّاكَ (٣)

وقال بعض اللصوص : كَأَنَّمَا يَوْمٌ قُرِّىْ إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّاْنَا (٤)

قتلنا منهم كلٌّ ففى أَيْضَ حُسْنًا هـ

الشاهد فى البيتين وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل

(١) انظر خزانة الأدب ٥٥٩/٧ ، والمحاسب ٨٧/٢ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ٢١/٦ ، ٢٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ - ٣٨٣ .

(٣) نسبته الأعلام الى حميد الأرقط . وانظر فيه النحاس ٢٠٤ ، وما يجوز
للشاعر فى الضرورة ٢٢١ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، وابن الشجرى ٤٠/١ ،
والانصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣ ، والخزانة ٢٨٠/٥ .

(٤) البيتان من الهزج ، ونسبهما ابن السيرافى وابن الشجرى الى ذى الاصبع
العدوانى ، ونسبهما ابن جنى فى الخصائص الى أبى بجيلة .

وقرى - بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة - موضع فى بلاد الحارث بن
ععب ، والمعنى : أن قتلنا أياهم بمنزلة قتلنا أنفسنا لأنا عشيرة واحدة .

انظر ابن السيرافى ١٧٠/٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وابن الشجرى ٣٩/١ ،
وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٢ ، والانصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣ ،
وشرح الكافية ١٤/٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٠/٥ .

للضرورة ، وموضع الشاهد في البيت الأول : قوله : بلغت إياك ، والقياس
بلغتك .

وذكر الزجاج أن التقدير : حتى بلغتك إياك ، يعني أن الضمير المنفصل
« إياك » لم يوضع موضع الضمير المتصل الذي كان من حق الكلام أن
يشتمل عليه قال ابن يمين في شرح المفصل ١٠٢/٣ :

وهذا التقرير لا يخرج من الضرورة ، سواء أراد به التأكيد أو
البذل ، لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة .

وقال الأعمى : وهذا التقدير ^(١) ليس بشيء ، لأنه حذف المؤكد وترك
التوكيد مؤكداً لغير موجود ، فلم يخرج من الضرورة إلا إلى أقبح منها .

وموضع الشاهد في الثاني قوله : إنما نقتل إيانا ، والشاهد فيه كالذي
قبله ، إلا أن وضع الضمير للمنفصل هنا أسهل مما قبله ، وذلك لأنه لا يمكنه
أن يأتي بالمتصل فيقول : نقتلنا ، لأنه لا يجوز أن يكون فاعل الفعل
ومفعوله ضميرين لشيء واحد إلا في أفعال القلوب وعدم وفقد . تقول :
ظننتني ، وخالفتني ، وعدمتني ، وفقدتني ، ولا تقول : ضربتني ، ولا ضربتكَ ،
ولا زيد ضرب به على أن يكون في ضرب ضمير يعود إلى زيد وتكون الماء
أيضاً عائدة إلى زيد ، وإذا أريد هذا المعنى جيء بلفظ النفس فجعل مفعولاً
به ، فيقال : ضربت نفسي ، وضربت نفسك ، وزيد ضرب نفسه وهكذا .

(١) يعني تقدير الزجاج .

فلو أراد الشاعر أن يأتي بالكلام على الطريق للاستعمل في كلام العرب
لقال : إنا نقتل أنفسنا ، لأن النفس وللنفصل يشتركان في الانفصال ويقعان
بمعنى ، فلما كان للتصل لا يمكن وقوعه ههنا لما ذكرناه ، وكان النفس
وللنفصل مترادفين استعمل أحدهما موضع الآخر (١) .

٣ — إبدال الحكم من الحكم (استعمال (سواء) اسما كغير)

من مذهب سيبويه والجمهور أن كلمة (سواء)^(٢) ظرف مكان ملازم
للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة . قال سيبويه في باب ما يحتمل
الشعر : « وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ،
وذلك قول للرار بن سلامة العجلي :
(طويل)

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا^(٣)
وقال الأعشى :
(طويل)

وما قصدت من أهلها لسوائكا^(٤)

(١) انظر ابن يعيش ١٠٣/٣ ، والانتصاف من الانصاف ٧٠٠ .
(٢) بلغاتها الأربع وهي المدمع فتح السين والقصر مع ضمها ، والكسر مع
المد والقصر .

(٣) وصف نادى قومه ومتحدثهم بالتوقير والتعظيم ، فلا ينطق الفحشاء من
كان في ناديتهم من قومهم أو من غيرهم إذا جلسوا للحديث اجلالا لهم وتعظيما ،
أو وصف جماعة من قومه ما دحا اياهم بأنهم لا ينطقون الفحشاء اذا جلسوا في
مجالسهم أو مجالس غيرهم ٠٠ وانظر ابن السيرافي ٢٨١/١ ، وابن عصفور ٢٩٢ ،
والانصاف ٢٩٤ ، والمقتضب ٣٥٠/٤ ، والاشموني ١٥٨/٢ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٤) هذا عجز بيت صدره : تجانف عن جو اليمامة ناقتي ، وسيورد سيبويه
البيت كاملا في النص التالي هنا مع تغيير « قصدت » الى « عدلت » ، والتجانف

وَكُنْتَ أَذْلٌ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجُّ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي^(١)

يريد : الواجىء اهـ .

استشهد سيديويه بالبيت للذكور على إبدال الياء من الهمزة للضمومة بعد كسر للضرورة .

وموضع الشاهد « واجىء » أصله « واجيء » بالضم لأنه فاعل من روع وقد جاء مخالفاً للقياس للضرورة الشعرية ، ذلك لأن القياس فيما كان كذلك تسهيل الهمزة لإبدالها ، أى جعلها بين بين أى بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها وهو الواو هنا . كما سبق بيانه فى الضرورة السابقة .

ومذهب الأخفش فى للضمومة بعد كسر قلبها ياء كالمفتوحة بعد كسر ، نجو مَثْرَ وهو جمع مَثْرَة^(٢) ، فإنه إذا خفف قيل فيه : مِثْر .

وحجة الأخفش فى قلب للضمومة بعد كسر ياء ، أن همزة بين بين تشبه الساكن للتخفيف الذى لحقها ، وليس فى الكلام كسرة بعدها واو ساكنة ، فلو جعلت بين بين - كما هو مذهب سيديويه - لنعي بها نحو الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وهو معدوم

(١) يقول هذا لعبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص ، وكانت بينهما مهاجاة . أى لولا مكانك - من الخلفاء لعلوتك وأذلتك ، والفهر : الحجر ملء الكف ، والواجىء : الضارب الرأس أو العنق ، وجعل الوتد بقاع مبالغة فى الوصف بالذل .

وانظر شرح الشافية ٤٩/٣ ، وشرح شواهدا ٣٤١ ، والخصائص ١٥٢/٣ ، والمنصف ٧٦/١ ، والمحاسب ٨١/١ ، وابن يعيش ١١١/٩ ، ١١٤ .

(٢) المثرة : الثار ، والعداوة ، والتميمة .

قال ابن يعيش بعد أن عرض مذهبي سيبويه والآخر في الهمزة
للضمومة بعد كسر :

وهو ^(١) قول حسن ، وقول سيبويه أحسن ، لأن الواو الساكنة
لا يستحيل أن يسكون قبلها كسرة كما استحال ذلك في الألف ^(٢) ، وإنما
عدلهم عن ذلك لضرب من الثقل ، وإذا لم يستحل ذلك في الواو الساكنة
لم يمنع فيما قاربها ^(٣) .

وقد اعترض على سيبويه هنا ابن الحاجب وتبعه العلامة الرضى بأن هذا
القلب - أى قلب الهمزة في البيت للذكور ياء - جائز في الوقف قياساً ،
والقلب في مثله إنما يسكون ضرورة لو كان في غير الوقف ، فالهمزة في البيت
موقوف عليها ، فالوجه أن تسكن لأجل الوقف ، وإذا سكنت جرّها حركة
ما قبلها ، فيجب أن تقلب ياء ، فليس لإيراد سيبويه ومن وافقه لهذا القلب
فيما خرج عن القياس للضرورة وجه مستقيم .

واعترض ابن الحاجب لسيبويه وموافقيه في شرح للفصل أولاً عن ذلك
بأن القصيدة مطلقة بالياء ، وياء الإطلاق لا تكون مبدلة عن همزة ، لأن
للبدل عن الهمزة في حكم الهمزة ، فجعلها ياء الإطلاق ضرورة ، فصح
إيرادها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة ياء ، ثم أبطل ابن الحاجب

(١) يعنى قول الآخر .

(٢) أى أن الهمزة المفتوحة بعد كسر عند إرادة تخفيفها تبدل ياء ولا تسهل ،
وذلك نحو مير فى مئر ، لأنها لو جعلت بين بين لنحى بها نحو الألف ، والألف
يستحيل أن تقع بعد كسر ، فلذلك عدلوا الى القلب ، بخلاف الواو الساكنة بعد
الكسر .

(٣) ابن يعيش ١١٢/٩ .

ماقدمه اعتذارا لسيبويه وموافقيه ، فقال : والجواب أن ذلك لا يدفع كون التخفيف ياء جائزا على القياس ، لأن الضرورة في جعل الياء - مبدلة عن الهمزة - ياء للإطلاق ، لا أن إبدالها على خلاف القياس ، لأنهما أمران متقاطعان ، فنخفيفها إلى الياء أمر ، وجعلها ياء الإطلاق أمر آخر ، والكلام إنما هو في إبدالها ياء ، ولا ينفع العدول إلى الكلام في جعلها ياء الإطلاق ، فثبت أن قلبها ياء في مثل هذا مثل قياس تخفيف الهمزة ، وأن كونها إطلاقا لا يضر في كونها جارية على القياس في التخفيف ، نعم يضر في كونه جعل مالا يصح أن يكون إطلاقا ، وتلك قضية ثنائية ، وهذا بعد تسليم أن الياءات والواوات والألفات للانعكاسات عن الهمزة لا يصح أن تكون إطلاقا ، وهو في التحقيق غير مسلم ، إذ لا فرق في حرف الإطلاق بين أن يكون عن همزة وبين أن يكون غير ذلك ، كافي حرف الردف والتأسيس انتهى^(١)

وقد دافع العلامة البغدادي عن وجهة نظر سيبويه مبصلا اعتراض ابن الحاجب ومن وافقه ، وملخص دفاعه ينحصر في ثلاثة أمور :

١ - الوقف إنما يكون على الروي ، وحرف الروي في القصيدة الجيم للكسورة ، فلو وقف على الهمزة لصارت رويًا ، وبذلك يختلف الرويان اختلافا شديدا .

٢ - لا يقال إن الهمزة خففت تخفيفاً قياسياً ، إذ لو كانت كذلك

كانت في حكم المحققة ، فيختلف الرويان أيضاً ، كما ينكسر وزن البيت ،
ولذلك أبدلوا في الشعر ولم يحققوا خوفاً من انكساره واختلاف رويته .

٣ - لو وقف على الممزة في واجيء لآدى إلى قلبها ياء ، فيصير كقافى ،
والختار في الوقف على للنقوص المنون رفعاً وجراً في السعة حذف الياء
والوقف على الحرف الذى قبلها ^(١) .

٢ - إبدال الكلمة من الكلمة

(وضع الواحد موضع الجمع)

قال سيبويه في الكتاب ١٠٧/١ : « وليس بمستندكر في كلامهم أن يكون
اللفظ واحداً والمعنى جميعاً ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل
في الكلام . قال علقمة بن عبدة :
(طویل)

بها جيف الحسرى فأما عظامها فيبيض ، وأما جلدُها فصايب ^(٢)

، قال :

لا تذكر القتلَ وقد سُبِينَا في خلقكم عظمٌ وقد شَجِينَا ^(٣)

(١) انظر السابق نفسه .

(٢) وصف طريقاً بعيدة شاقة على سالكيها ، فقد استقرت بها جيف الحسرى
وهى المعيبة من الابل ، وعظامها بيض بعد أن أكلت السباع والطيور ما عليها من
اللحم ، وجلدها صليب يابس .

وانظر ابن السيرافى ٩٣/١ ، والنحاس ٧٧ ، وابن عصفور ٢٥٢ ، وما يجوز
للشاعر في الضرورة ١٠٢ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، والمفضليات ٣٩١ .

(٣) وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه ، فيقول لا تنكروا قتلنا
لكم ، ففى خلقكم عظم بقتلنا لكم وفى نفوسنا شجن بمن سبيتهم منا .

وانظر ابن السيرافى ١٤٥/١ وقد نسبته للمسيب بن زيد مائة كالأعلم ،
والنحاس ٧٧ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، وابن يعيش ٢٢/٦ ، وابن عصفور ٢٥٢ ،
وما يجوز للشاعر ١٠٢ .

فلا يمتنع منه عن الجر للضرورة وإن كان لازماً للاضافة ، لان عمله الجريس
بالإصالة ، ثم ذكر احتمالاً آخر فقال : ويجوز أن يكون « مثل » مضافاً إلى
مقدر مدلول عليه بالمجرور الظاهر وهو « عصف » فملى هذا لا تكون الكاف
زائدة ، فكأنه قال : مثل عصف كعصف^(١) .

وقطع المألقي بزيادتها في البيت بين المضاف والمضاف إليه^(٢) .

أما في البيت الثاني فقد أجاز الرضى أن تكون الكاف الثانية حرفاً
زائداً مؤكداً للأولى ، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية ،
فيكون من قبيل قول الشاعر :

فلا والله لا يلبي لمسأبي ولا لله أبهم أيداً دواءً^(٣)

والحق أن احتمال زيادة الكاف في البيتين ضعيف مرجوح ، لما يلزم عليه
من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في البيت الأول بالكاف ، أو ادعاء
منع الاسم للمضاف عن الجر للضرورة ، أو ادعاء حذف المجرور وإبقاء الجار ،
ولما يلزم عليه في البيت الثاني من إدخال الجار على الجار للتأكيد ضرورة ،
قبيلة لاتفاق الحرفين لفظاً ، فاستعمال الكاف اسماً في الشعر أحسن من
إدخال حرف الجر على مثله للتأكيد^(٤) .

وزهد الأخفش ، والفارسي ، وابن جني إلى جواز استعمال الكاف

(١) انظر شرح الكافية ٣٤٣/٢ - ٣٤٤ .

(٢) انظر رصف المباني ٢٠٢ .

(٣) ألبيت من الوافر لمسلم بن سعيد الوالبي . وانظر فيه الخصائص

٢٨٢/٢ ، والرضي ١٤٦/١ ، الخزائن ٣٠٨/٢ .

(٤) انظر ضرائر ابن عصفور ٣٠٤ .

اسماً فى الاختيار ، فيجوز عندهم أن تكون مبتدأ نحو : كزيد جاءنى ، أى مثل زيد جاءنى ، واسماً لإن نحو إن كـبـكر غلام لمحمد ، أى إن مثل بكر غلام لمحمد ، وخبراً نحو : أنت كزيد ، أى مثل زيد . . . وهكذا ^(١) .

وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال : إن الكاف اسم أبداً لأنها بمعنى مثل ^(٢)

وأخرى المذاهب بالاعتبار مذهب سيبويه ، أى أن استعمال الكاف اسماً مرادفاً لمثل مقصور على الضرورة ، أما فى الكلام فهى حرف جار بمنزلة الباء واللام ، لأنها مبنيّة مثلهما ، ولأنها أيضاً على حرف واحد ولا أصل لها فى الثلاثة ، وأقل ما يبنى عليه الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف ، فهى بالحرف أشبه ، فلا ينبغى الحكم عليها بالاسمية إلا لداعى الضرورة الشعرية كما هو مذهب سيبويه ^(٣) .

(جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة)

قال سيبويه فى باب كان ^(٤) : « واعلم أنه إذا وقع فى هذا الباب نكرة ومعرفة فالذى تشغل به كان المعرفة ، لأنه حد الكلام لانهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيداً ، لأنهما شيان مختلفان ، وهما فى كان بمنزلة لهما فى الابتداء ، إذا قلت : عهد الله منطلقاً تبتدىء بالأعرف ثم تذكر الخبر ^(٥) » .

(١) انظر سر صناعة الاعراب ٢٨٢/١ - ٢٩١ ، ومغنى اللبيب ١٨٠ .

(٢) انظر الجنى الدانى للمرادى ١٣٢ .

(٣) انظر سر صناعة الاعراب ٢٩١ .

(٤) عنوان الباب فى الكتاب ٢١/١ : هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم

الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد .

(٥) الكتاب ٢٢/١

يعنى إذا قلت : كان زيد قائماً ، فالوجه أن ترفع زيدا على أنه اسم كان ،
وتنصب قائماً على أنه خبر ، لأن زيدا وقائماً شيء واحد ، وزيد معرفه
وقائم نكرة ، وحد الكلام أن تخبر عن يعرف بما لا يعرف ، لأن الفائدة
في أحد الاسمين والآخر معروف لا فائدة فيه ، والذي فيه الفائدة
هو الخبر ، فالأولى أن تجعل زيدا لل معروف هو الاسم وتجعل للنكـور هو
الخبر ، حتى يكون مستفاداً ، فليس يحسن - إذن - أن تقول : كان قائم
زيداً ، ولا يشبه هذا : ضرب رجل زيدا ، لأنك إنما أخبرت عن رجل
بالضرب الواقع منه بزيد ، ولو نصبت رجلاً ورفعت زيدا انعكس المعنى ،
وصار للمفعول فاعلاً لانهما شيئان مختلفان ^(١) .

ثم قال سيبويه : « فـكـرـهـوا أن يبدعوا بما فيه اللبس ويجعلوا للمعرفة خبراً
لما يكون فيه هذا اللبس ، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ،
حملهم على ذلك أنه فعلٌ بمنزلة ضَرْبٍ ، وأنه قد يُعلم إذا ذكرت زيدا
وجملته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خدش
ابن زهير :

(وافر)

فإنك لاتبالي بعد حَوَلٍ أَظْيُ كَانَ أَمَّكَ أَمْ حِمَارُ ^(٢)

(١) مختصر السيرافى بهامش الكتاب ٢٢/١ بتصرف يسير .

(٢) نسبه البغدادى لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامرى . يقول : أنك
لاتبالي بعد استغنائك عن أبويك من انتسبت اليه من شريف أو ضيع . وانظر ابن
السيرافى ١٥٦/١ ، والنحاس ٤٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، وما
يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٢ ، والالوسي ٢٣٤ ، ومغنى اللبيب ٥٩٠ ، والخزانة
١٩٢/٧ ، ٢٩٢/٩ ، ٤٧٢/١٠ ، ١٦٠/١١ . والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

وقال حسان بن ثابت :

(وافر)

كَأَنَّ سَهْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسْلٌ وَمَاءٌ ^(١)

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصارى :

(وافر)

الْأَمِنْ مِنْ مِجْلَعِ حَسَانَ عَفَى أَسِخْرُ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ ^(٢)

وقال الفرزدق :

(طويل)

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ لَلْرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرُ ^(٣)

(١) السبيئة : الخمر التى تسبأ أى تشتري ، ورواه الأعمش : كأن سلافة ، والسلافة : الخمر ، أو خلاصة الخمر ، أو ما سأل من العنب قبل العصر ، وذلك أخلصها ، وروى أيضا : كان خبيئة ، والخبيئة هى الخمر المخبأة المضمون بها وببيت رأس : موضع بالشام ، وقيل : رأس اسم خمار معروف .
وانظر ابن السيرافى ٣٨/١ ، والنحاس ٤٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٢ ، والألوسى ٢١٢ ، ٢٣٤ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ومغنى اللبيب ٤٥٣ = ٦٩٥ ، والهمع ١١٩/١ ، الدرر ٨٨/١ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٨١ ، ٢٨١ ، والديوان ٣ .
والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

(٢) حسان هو ابن ثابت شاعر النبى ﷺ وكان من الخزرج وأبو قيس من الأوس ، وكانا يتهاجيان فقال أبو قيس لحسان : أذهب عنك عقلك بسحر حين اجتراءت على هجائى ، أم أصابك جنون فلم تدر ما صنعت ؟!
وانظر النحاس ٤٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٢ ، وضرائر الألوسى ٢٣٤ ، وخزانة الأدب ٢٩٥/٩ . والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق هجابه جريرا ، والمراعة : اللتان التى لا تمتنع من الفحول ، وأراد بتميم ههنا بنى دارم بن مالك بن حنظلة وهم رهط الفرزدق ، وجريير من رهط كليب بن يربوع ابن حنظلة ، فلم يعتد الفرزدق برهط جريير فى تميم احتقارا لهم ، وأراد بجوف الشام داخلها .
وانظر النحاس ٤١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٣ ، والألوسى ٢٣٤ ، والمقتضب ٩٣/٤ ، والخصائص ٣٧٥/٢ ، ومغنى اللبيب ٤٩٠ ، والخزانة ٢٨٨/٩ . والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، (١) .

وقال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت : « ومن ذلك أيضاً : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة : مكانك إذا جعلته في معنى بدالك ، ولا يكون اسماً إلا في الشعر . قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جملة بمنزلة غير . قال الشاعر (وهو رجل من الأنصار) : (طويل)

ولا ينطق الفحشاء . . . البيت

وقال الآخر (وهو الأعشى) : (طويل)

تَجَا نَفُ عَنْ جَسُو الْيَمَامَةِ نَاقِي

وَمَا عَدَاَتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا (١) ٥١٤

قال الأعمى في البيت الأول في قوله « ولا من سوائنا » . أراد غيرنا فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي أن لا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها لأن معناها كمناها .

وقال في بيت الأعشى في قوله « لسوائكا » : أراد لغيرك ، وهو مثل

الأول ، وقد تقدمت علمته ٥١٠

الانحراف . يقول انه معول في قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله ، وجعل الفعل للناقاة مجازاً . وانظر ابن السيرافي ٩٥/١ ، وابن عصفور ٢٩٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٦ ، والانصاف ٢٩٥ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وابن الشجري ٢٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، ٨٤ ، الهمع ٢٠٢/١ ، والدرر ١٧١/١ ، والشباه والنظائر ١١٢/٣ ، والخزانة ٤٣٥/٣ والديوان ٦٥ .

(١) الكتاب ١٣/١

(٢) الكتاب ٢٠٣/١

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسما كغير وتكون ظرفا ، فليس
بجيتها اسما مقصورا على الضرورة الشرعية .

وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها بمعنى غير دائما ، فتقع صفة ، واستثناء
ومفعولا به ، وفاعلا (١)

وحجة البصريين على ملازمتها النصب على الظرفية أنها في الأصل صفة
ظرف ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ، قال تعالى
(فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى) (٢) أى مكانا
مستويا ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى
الوصف أى معنى الاستواء الذى كان فى سوى ، فصار سوى بمعنى « مكانا »
ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى إفادة معنى البدل ، تقول .
انت لى مكان عمرو ، أى بدله ، لأن البدل سادس البدل منه وكأن مكانه
ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء ، لأنك إذا قلت : جاءنى القوم بديل زيد
أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجرد عن معنى البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء ،
فسوى فى الأصل : مكان مستو ، ثم صار بمعنى مكان ، ثم بمعنى بدل ، ثم
بمعنى الاستثناء . (٣)

والدليل على ظرفيته وقوعه صلة نحو جاء الذى سواك بمعنى جاء الذى

(١) انظر حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٢٠٨/١ .

(٢) سورة طه . آية ٥٨ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .

مكانك ، مع أن الصلة إما أن تكون جملة أو مؤولة بالجملة ، ولو كانت سوى بمعنى غير للزم كون الصلة مفردة هنا لأن للمعنى حينئذ : جاء الذى غيرك^(١)

كما سمع : جاء الذى سواءك بالمدو فتح الهمزة ، ولو كان سواء خبرا لهو محذوفا لارتفع ،^(٢) وأيضاً قال لبيد :

وابذُل سَوَامٍ لِلَّالِ إِنَّ سَوَاءَهَا دُهِمًا وَجُونًا^(٣)

فنصب « سواءها » على الظرف ونصب « دهما » بأن كقوله تعالى (إن لدينا أنكالا وجحيا) . وحجة الكوفيين وموافقيهم فى خروجها عن الظرفية فى الكلام مارواه الفراء عن أبى ثروان عن بعض العرب أنه قال أتانى سواؤك : وهو عند البصريين غريب شاذ^(٤) .

(استعمال الكاف اسما بمعنى مثل)

يرى سيبويه أن الكاف الجارة تأتى اسما مراد فالمثل فى الضرورة الشعرية فذكر فى الكتاب ٢٠٣/١ د أن ناسا من العرب إذا اضطروا فى الشعر جعلوها بمنزلة مثل . قال الراجز (وهو حميد الأوطى) :

(١) أجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لمحذوف تقديره هو ، أوحا لا لثبت مضمر ، ورد بأنه يلزم على الأول حذف العائد على غير (أى) مع عدم استطرالة الصلة وهو شاذ ، وبأن فى الثانى تكلفا بلا حاجة أو دليل .

(٢) قيل : يجوز أن تكون الفتحة حركة بناء لاضافة سواء الى مبنى ، ورد بأن المختار عند اضافة غير الى مبنى الاعراب .

(٣) البيت من الكامل المجزوء ، وهو من شواهد الانصاف ٢٩٦ .

انظر فى هذا الخلاف المسألة التاسعة والثلاثين فى الانصاف ٢٩٤ - ٢٩٨ ،

وخزانة الادب ٤٣٥/٣ - ٤٣٩ .

فَصِيرُ وَامِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ^(١)

وقال خطام المجاشعي :

(درج)

وصاليات كَكَمَا بُوَثَقَيْنِ^(٢) ،

قال الأعمى في البيت الأول : الشاهد فيه إدخال مثل على الكاف وإن كان حرفا ، لأنها في معنى مثل ، فأخرجها إليها وألحقها بنوعها من الاسماء ضرورة ، والتقدير : فصبروا مثل مثل عصف ما كول ، وجاز الجميع بين مثل والكاف جوازا حسنا لاختلاف لفظيهما مع ما قصده من اللبالة في التشبيه ، ولو كرر للمثل لم يحسن^(٣) .

وقال في البيت : وقد وضع الكاف - وإن كانت حرفا - موضع مثل ، فأدخل عليها الكاف تشبيها لها بها ، وهي في دخولها على مثل في الاسمية نظير سواء في دخولها على غير في التمكن وعلتها كماتها^(٤) .

وحكم الرضى بزيادة الكاف في البيت الأول ، ومع زيادتها جرت الاسم بعدها كسائر حروف الجر الزائدة ، إذ الحرف الجار لا يعلق ، أما الاسم «مثل»

(١) العصف : التبين . وصف قوما استؤصلوا فشبهم بالعصف الذي أكل حبه . انظر في البيت ضرائر الألويسي ٢٤٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٨ ، والمقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، ومغنى اللبيب ١٨٠ ، والتصريح ٢٥٢/١ ، ١٧٢/٢ ، والهمع ١٥٠/١ ، والدرر ١٥٠/١ ، والأشمونى ٢٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٤/١٠ . ونسب العينى ٤٠٢/٢ الشعر لرؤية ، وانظر ملحقات ديوان رؤبه ١٨١ .

(٢) مر التعليق على البيت ٢٢٧ فانظره .

(٣) هامش الكتاب ٢٠٣/١ .

(٤) هامش الكتاب ١٣/١ .

فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينهب السكران ويرفع الآخر على قطع
وابتداء اه (١) .

استشهد سيديويه بالأبيات الأربعة المذكورة على مجيء اسم كان في كل
منها نكرة وخبرها معرفة للضرورة الشعرية . قال الأعلام : ووجه مجاز ذلك أن
(كان) فعل بمنزلة (ضَرَبَ) في التصرف ، و (ضرب) قد ترفع النكرة
وتنصب ، للمعرفة ، فشبهت بها عند الضرورة اه .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : « نَظِيَّ كَانَ أُمِّكَ أُمِّ حَارُ » ،
فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى « ظي » ، والضمير العائد إلى النكرة
نكرة (٢) ، وخبر كان « أمك » وهو معرفة ، وجملة « كان أمك » خبر
ظي ، وصحت ابتدائية ظي مع كونه نكرة لوقوعه في حيز الاستفهام .

ويرى أبو علي الفارسي وابن جني أن قوله « ظي » مرفوع بسكان
محدوفة و « كان » للذكورة تفسير لها ودليل عليها ، وخبر كان الأولى
المحدونة محذوف معها لدلالة خبر الثانية الظاهر عليه (٣) .

وهذا الوجه أولى عند ابن هشام من الوجه السابق لأذهمة الاستفهام

(١) الكتاب ٢٣/١ - ٢٤ .

(٢) قال السيرافي : ان ضمير النكرة لا تستفيد منه الا نكرة . الا ترى اذا
قلت : مررت برجل فكلمته ، لم تكن الهاء بموجبة تعريفا لشخص بعينه ، وان كانت
معرفة من حيث علم المخاطب أنها ترجع الى ذلك المنكور . انتهى - خزانة
الادب ٢٨٣/٩ .

(٣) انظر لخزانة ٢٩١/٩ ، والخصائص ٣٧٥/٢ .

على الأول يليها جملة اسمية ، وعلى الثانى يليها جملة فعلية ، وهى الاستفهام بالجل الفعلية أولى منها بالاسمية ^(١) .

ويرى بعض العلماء أن البيت لم يخبر فيه بالمعرفة عن النكرة كما ذكر سيدييه ، وإنما أخبر فيه بالمعرفة عن المعرفة ، بناء على ما يروونه من أن الضمير معرفة وإن عاد على نكرة . قال السعد : والحق أن « ظي » مبتدأ و « كان أمك » خبره ، فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ ، لأن اسم كان ضمير والضمير معرفة . نعم فيه قلب من جهة للمعنى ، لأن الخبر عنه فى الأصل هو الأم اه ^(٢) .

وقال الفزاز القيروانى : لم يحمل هنا اسم كان نكرة لأن فى كان ضمير النظمى ، والضمير لا يكرن إلا معرفة فهو اسم كان والأم الخبر ، فكأنك جعلت اسمها معرفة وخبرها معرفة ، وهذا حسن فى الكلام إذا قلت : كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيدا ، تحمل أيهما شئت اسم كان إذا كانا معرفتين اه ^(٣) .

وموضع الشاهد فى البيت الثانى قوله « يكون مزاجها غسل وماء » بنصب « مزاجها » خبرا لكان مقدما وهو معرفة ، ورفع « غسل » وما عطف عليه اسما لكان مؤخرا مع كونه نكرة .

قال الأحم : الشاهد فى نصب للزاج ورفع الغسل والماء وهما نكرتان ،

(١) انظر مغنى اللبيب ٥٩٠ .

(٢) خزانة الأدب ٢٩٤/٩ نقلا عن المطول .

(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٤ .

وعلته كالذي قبله، إلا أن هذا أقوى نسباً، لأن للزاج مضاف إلى ضمير السلافة وهي نكرة فضميرها مثلها في الفائدة، فكأنه أضاف إلى نكرة وأخبر عن نكرة بنكرة، ومما يقويه أيضاً على الأول أن الفائدة في تعريف العسل والماء وتنكيرها — إذا قصد تعريف الجنس لا تعريف العهد — سواء أ هـ (١).

وذهب بهض النحاة إلى أن الشاعر راد: مزاجاً لها، فنوى بالإضافة الانفعال، فأخبر بنكرة عن نكرة.

وقال أبو علي: نصب مزاجها على الظرف الساد مسد الخبر، كأنه قال: يكون مستقراً في مزاجها (٢). فإذا كان ظرفاً تعلق بمحذوف يكون الناصب له، وقدم على غسل وماء كما دهم في الظروف إذا وقعت أخباراً عن النكرات، لئلا تلبد بالصفات.

وتجدر الإشارة إلى أن لبيت روايتين أخريين لا تتضمنان هذه الضرورة إحداهما:

يسكون مزاجها عسل وماء

برفعين

وقد اختلف العلماء في تخريج هذه الرواية، فذهب ابن السيد وأبو البقاء

(١) قال ابن جني في المحتسب ٢٧٩/١: أعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته. ألا ترى أنك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب، فتجد معناه معنى قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً، وإنما تريد: خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس... . ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان: كان سبيقة... البيت، أنه إنما جاز ذلك من حيث كان غسل وماء هما جنسين، فكانه قال: يكون مزاجها العسل والماء... هـ

(٢) انظر خزانة الأدب ٢٨٣/٩ - ٢٨٤

إلى أن « يكون » زائدة مع كونها بلفظ المضارع ، ومزاجها عمل مبتدأ وخبر ، وخطأ ابن هشام هذا التوجيه ، لأن كان لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ، ولا ضرورة لدعوى ذلك هنا (١) .

وذهب ابن السيرافي وغيره إلى أن اسم « يكون » ضمير الأمر والشأن وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب خبر « يكون » .

وأجاز ابن هشام اللخمي وابن السيرافي أن يحمل اسم « يكون » ضمير سبيئة أو سلافة و « مزاجها عمل » في موضع الخبر ، أو أن الخبر مقدم عليها وهو قوله « من بيت رأس » ، وجملة : تكون من بيت رأس صفة أولى لسبيئة أو سلافة ، وجملة : مزاجها عمل صفة ثانية لها ، وعلى هذين القولين يقال : « تكون » بالتاء ، لأن اسمها سيكون ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنث ، فيجب تأنيث الفعل له ولا يجوز تذكره إلا في الضرورة (٢) .

والرواية الأخرى : يكون مزاجها عملًا وماء ، برفع « مزاجها » اسمًا ليسكون ، ونصب « عملًا » خبراً لها ، ورفع « ماء » بإضمار فعل . كأنه قال ومزاجها ماء (٣) .

قال ابن السيرافي بعد ذكره هاتين الروایتين في شرح أبيات

(١) انظر مغنى اللبيب ٦٩٥ ، والخزانة ٢٢٤/٩ .

(٢) انظر الخزانة ٢٢٥/٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩/١ .
وقد ذكر البغدادى فى الخزانة أن السابق الى هذا التخریج ابن السيد فى (أبيات المعانى) .

(٣) انظر ابن السيرافي ٣٩/١ .

سببويه ٣٩/١ : وهذان الوجهان لا يُدْفَعُ جوازُهما ، ولكن الرواية على ما أنشد سببويه . ولم يقل سببويه : لأنه لا يجوز غير ما أنشده ، ولكنه أنشد البيت على الوصف الذي روته الرواة ، وذكر وجه روايته اه (١) .

وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله «أسحرَّ كان طَبَّكُ أم جنونُ» ، وتفسير إعرابه كـ تفسير إعراب البيت لادل وهو بيت خدش بن زهير ، ومثلهما قول الفرزدق في البيت الرابع :

«أسكرانُ كان ابنُ المراغة» وعلى هذه الرواية تكون «أم» في قوله «أم متساكر» متصلة عاطفة ، ومتساكر مرفوع عطفا على سكران ، فهو عطف مفرد على مفرد .

أما الرواية الأخرى التي أشار إليها سببويه في هذا البيت فهي :

أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هجا تيمًا بحجوف الشام أم متساكرُ
بنصب «سكران» ورفع «ابن المراغة» . وتوجيه هذه الرواية أن «ابن المراغة» اسم كان ، وسكران خبرها مقدما ، وقول سببويه «ويرفع الآخر على قطع وابتداء» يعني يرفع «متساكر» على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، وتكون «أم» هنا منقطعة .

وذكر ابن هشام (٢) لبيت رواية ثالثة وهي : أسكرانُ كان ابنُ المراغة

(١) عبارة ابن السيرافي توحى بأن الروایتين المذكورتين وجهان جائزان لروایتان ، وأن الرواية ما أنشد سببويه فقط ، والمراجع السابقة وفيها ابن السيرافي نفسه ذكرت أنهما روايتان .
(٢) في مغنى اللبيب ٤٩٠ .

يرفع سكران وابن للراغة ، وخرجها على زيادة كان وابن للراغة سكران مبتدأ وخبر ، وخطأ يوسف بن السيرافي في تخريجه الرواية على أن كان شاذية وابن للراغة سكران مبتدأ وخبر ، ووجه التخصيصة أن من أحكام ضمير الشأن عوده على ما بعده لزوماً ، فلا يجوز للجملة المفسرة له أن تقدم هي ولا شيء منها عليه ، وعلى تخريج ابن السيرافي للرواية يقع خبر المبتدأ وهو « سكران » — الذي بعد جزءاً من الجملة المفسرة لضمير الشأن — مقدماً على الضمير ، وذلك لا يجوز^(١) .

(جر الصفة المشبهة المنسكرة المضاف إلى ضمير الموصوف)

قال سيديويه في الكتاب ١/١٠٢ : « وقد جاء في الشعر : حسنة ورجلها . شبيهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء ، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالالف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالآلاف واللام . قال الشماخ :
(طويل)

أَمِنْ دَمْعَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بِعَقْلِ الرَّخَامِيِّ قَدْ عَفَا طَلَّاهُ

أقامت على ربعيهما جارناً صفاً

كَمَيِّنَا الْأَعَالِي جَوْنَنَا مُصْطَلَاهُ^(٢)

(١) انظر مغنى اللبيب ٤٩٠ .

(٢) الدمعة بالكسر : الموضع الذي أثر فيه الناس بنزولهم وأقامتهم فيه ، والتعريس : نزول المسافرين في آخر الليل قليلاً للاستراحة ثم يرتحلون ، والرخامي : موضع بعينه ، وعفا طلالها : درست وتغيرت آثارها ، وقوله « أقامت » =

أجاز سيديويه وجميع البعيرين دلى تبج في الضرورة الشعرية أن
أن تضاف الصفة المشبهة المجردة دن الآف واللام إلى معمولها المضاف إلى
ضمير الموصوف ، نحو : حسنة وجهها ، وحسن وجهه ، وقد هجر سيديويه
عن القبح بالرداءة ، فقال « وذلك ردى » .

ووجه القبح أو الرداءة أن الإضافة في هذا الباب لا تنفع إلا بعد تحويل
الإسناد إلى ضمير الموصوف ونصب المفعول — الذى كان مرفوعا — دلى
التشبيه بالمفعول به ، ليظهر في صورة الغفلة ، فتسهل إضافة الصفة إليه ،
كالإضافة داخلية عليه بعد دخول النصب فيه ، فتقولك : حسن وجهه محول
عن : حسن وجهه ، والإضافة هنا إنما تكون للتخفيف ورفع القبح ، فإذا
قيل : حسن وجهه ، لم يتحقق التخفيف دل الوجه الأتم ، ولم يبالغ به أقصى
ما يمكن منه ، وإنما اقتصر منه دلى أهون التخفيفين وهو حذف التنوين ،
ولم يمرض لأعظمهما مع الإمكان وهو حذف الضمير المضاف إليه الوجه
مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة ، ويجرى هذا فى كلامهم مجرى
التكرير للشيء بعد ذكره (١) .

على ربيعهما الخ « أى بعد ارتحال أهلها ، والربيع : الدار والمنزل ، وضمير
المنى للممتنين ، والصفة : الجبل فى هذا الموضع ، وجاراته : صخرتان تجعلان تحت
القدر (بكسر القاف وسكون الدال ، وهما الاثفتان اللتان تقريان من الجبل ،
فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون تحت القدر ، وقوله « كميता الأعلى » يعنى
أن الأعلى من الاثفتين لم تسود لبعدها عن مباشرة النار ، فهى على لون الجبل ،
و «جونتا مصطلهما » يعنى مسودتى المصطفى وهو موضع الوقود منهما .
وانظر ابن السيرافى ٧/١ ، وابن عصفور ٢٨٧ ، والآلوسى ٢٦٤ ، والخصائص
٤٢٠/٢ ، وابن يعيش ٨٣/٦ ، والهمع ٩٩/٢ ، والدرر ١٣٢/٢ ، والأشمونى
١١/٣ ، والرضي ٢٨٤/١ ، ٢٠٨/٢ ، والخزانة ٢٩٣/٤ ، ٢٢٠/٨ ، والديوان ٠٨٦
(١) انظر تعليق السيرافى بهامش الكتاب ١٠٢/١ ، والرضي ٢٠٧/٢ ، وابن
السيرافى ٨/١ - ٩ .

وقد استشهد سيبويه بالبيت الثانى من البيتين السابقين على معنى هذه
الإضافة للضرورة الشعرية ، وموضع الشاهد قوله « جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا » ،
حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة عن أل وهي « جَوْنَتَا ^(١) » إلى اسم ظاهر
مضاف إلى ضمير الموصوف وهو قوله « مصطلاهما » ، والموصوف هو قوله
« جارتا صفا » ، فضمير التثنية في قوله « مصطلاهما » يعود عند سيبويه
إلى قوله « جارتا صفا » .

وقد أنكر هذا على سيبويه بعض النحويين ^(٢) ، وخرج البيت بما
يبيحه عن : حسن وجهه ، وحسنة وجهها فقال : لاختلاف بين النحويين أن
قولنا : زيد حسن وجه الأخ - جيد بالغ ، وأنه يجوز أن يسكنى عن الأخ
فتقول : زيد حسن وجه الأخ جميل وجهه ، فلهاء تعود إلى الأخ لا إلى
زيد ، فسكانا قلنا : زيد حسن وجه الأخ جميل وجه الأخ ، فعلى هذا
قوله :

كميتا الاعالى جونتَا مصطلاهما

كأنه قال : جونتَا مصطلى الاعالى ، فالضمير فى المصطلى يعود إلى الاعالى
لا إلى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك : المهندسان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما
فإن أردت بالضمير فى خدودهما الوجوه كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت :
حسنتا الوجوه مليحتا خدود الوجوه .

(١) مثنى جونة وهى السوداء .

(٢) قيل : ان المنكر هو المبرد - وانظر خزانة الادب ٣٠٣/٤ .

فإن أردت بالضمير المندبين فالمسألة فاسدة ، فكذلك جوتة المصطلح ،
إن أردت بالضمير الأعلى فهو صحيح ، وإن أردت بالضمير الجاريتين فهو
رديء ، لأنه مثل قولك : هند حسنة وجهها .

قال : فإن قال قائل : فإذا كان الضمير في مصطلحها يعود إلى الأعلى فلم
يشئ والأعلى جمع ؟ قيل له الأعلى في معنى الأعلىين ، فرد الضمير إلى
الأصل ، ومثله :

مَنْ مَّا تَلَقَّنِي قَرْدَيْنِ تَرَجَفَ رَوَانِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا (١)

فرد تستطار إلى رانفتين (٢) ، لأن روائف في معنى رانفتين ، وعلى هذا
يجوز أن نقول : الهندان حسنتا الوجوه جميلتا خدودهن ، لأن الوجوه في
معنى الوجهين ، فكأنك قلت : جميلتا خدود الوجهين (٣) .

وما ذهب إليه المنكر على سيبويه - وهو المبرد أو غيره - ضيف الأمرين :

الأول : أنه يؤدي إلى فساد المعنى أو إفادة خلاف المقصود . قال أبو
بكر بن ناهض القرطبي : هذا التأويل حسن في إعادة الضمير الذي في

(١) البيت لعنترة ، من الوافر . وانظر فيه ابن يعيش ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ،
٨٧/٦ ، وشرح شواهد الشافعية ٥٠٥ ، والتصريح ٢٩٤/٢ ، اللهمع ٦٣/٢ ، والدرر
٨٠/٢ ، والخزانة ٥٠٧/٧ ، ٢٢٠/٨ ، والديوان ١٠٨ .

(٢) الرانفة : أسفل الألية إذا كان الإنسان قائما .

(٣) خزانة الأدب ٢٩٧/٤ - ٢٩٨ نقلا عن السيرافي .

مصطلها إلى الأعلى ، لولا ما يدخل البيت من فساد المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : كيتا الأعلى جوتنا مصطلها ، فإن معناه اسودت الجارتان واصطلى أعاليهما ، كما أن معنى قولك : الهندان حسنا الوجوه مليحتا خدردهما ، إنما المعنى حسنت وجوههما وملحت خدردهما ، فكذلك يجب أن يكون مصطلها إذا أعيد الضمير إلى الأعلى أن يكون قد اصطلت الأعالي ، وإذا اصطلت الأعلى فقد اسودت ، وهو يخبر أنهما ^(١) لم يسودا لأنهما لم يصل الدخان إليهما ، والدليل على ذلك أنه وصف الأعالي بالكمية ولم يصفها بالسواد كما وصف الجارتين ، فلا يشبه هذا قولك : الهندان حسنا الوجوه مليحتا خدردهما ، لأن كل واحد من هذين الضميرين قد ارتفع بفعله ، وكذلك يجب أن يرفع ضمير الأعالي بفعله ، فيكون على هذا الأعلى قد اصطلت بالبار ، وهذا خلاف ما أراد الشاعر ، لأنه ذكر أنه لم يصطل منها غير الجارتين وأن الأعلى لم يصل إليها الدخان ، فهذا خلاف ما نظره النحويون وقاسوه . فلا بد من الذهاب في معنى البيت إلى ما ذهب إليه سيويوه ، من أن الضمير في مصطلها يعود على الجارتين . ^(٢)

والثاني : أنه يؤدي إلى الانتكاث والتراجع إلى ما انصرف عنه . قال ابن جني : اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكمد تراجع اللفظ ، كقولك : شكرت من أحسنوا إلىّ على فعله . ولو قلت : شكرت من أحسن إلىّ على فعلهم جاز .

(١) "فلمذا ضمف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلها) في قوله : كيتا" (٢) الخزانة ٢٩٨/٤

(١) كذا بالتثنية لأن الأعلى - كما سبق - في معنى الاعلىين .

(٢) الخزانة ٢٩٨/٤

الأعلى جوتنا مصطلها عابداً على الأعلى في المعنى ، إذ كانا أعلين اثنين ،
لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التشبيه حملاً على المعنى ، لأنه جعل كل جهة منهما
أعلى ، كقولهم : شابت مفارقه ، وهذا بهير ذو دُثَّانين^(١) ، ونحو ذلك ،
أو لأن الأعلين شيان من شئين . فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره
ضعفت معاودة إياه ، لأنه انتكث وتراجع^(٢) . اهـ

وأجاز السكوفيتون في السمة ما قصره سيديوه على الضرورة اعتماداً
على ما ورد منه في الحديث الشريف كقوله صلى الله عليه وسلم في وصف
الرجال : فذهب ألفت ، فإذا رجلٌ أحمرٌ جسيمٌ جعدُ الرأس ، أودرُ
عينه البني ، كأن عينه البني دَنَمَةٌ طافيةٌ . . . الحديث^(٣) .

(رفع بعض المصادر المنكرة المتعملة في الكلام للدعاء منهوبة بإضمار الفعل)

ذكر سيديوه في باب ما ينتهـب من المصادر على إضمار الفعل غير
الاستعمال إظهاره^(٤) أن نحو قولك : سقيا ورديا ، ونحو قولك : خيبة
وَدَفْرًا وِجْدًا وحقرا وبؤسا وأُفَّةً وتفة وبمدا وسحقا ونسأ وتبأ وجوها

(١) واحده عثنون ، وهو شعيرات عند مذيح البعير والتيس .

(٢) الخصائص ٤٢٠/٢ - ٤٢١ .

(٣) البخارى ٣٦٦/١٢ فى التعبير ، باب الطواف بالكعبة فى المنام ، وباب
رؤيا الليل ، وفى الأنبياء ، باب قول الله تعالى (واضرب لهم مثلاً أصحاب
القرية) ، وفى اللباس ، باب الجعد ، وفى الفتن ، باب ذكر الرجال ، ومسلم
رقم ١٦٩ فى الايمان ، باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الرجال ، والموطأ ٩٢٠/٢
فى صفة النبى ﷺ ، باب ما جاء فى صفة عيسى بن مريم عليه السلام ، وأخرجه

أيضاً أحمد فى المسند ٨٣/٢ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٤ .

(٤) الكتاب ١٥٦/١ - ١٥٨/٢ ، فى الضمائر ، فى الضمائر .

وَجُوسًا ، إنما هي مصادر تستعمل في الدعاء للإنسان أو عليه ، وأنها منصوبة بإضمار فعل ، « وإنما اخترل الفعل ههنا لأنهم جملوه ^(١) بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر » .

فإذا قلت : سقيا لك ، وخيبة له فكأنك قلت : سقياك الله سقيا ، وخيبة الله خيبة وهكذا ، والجار والمجرور بعد المصدر للتبيين ^(٢) ، أى : « ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا » .

فهذه المصادر منصوبة بالفعل الواجب إضماره ، وليست مرفوعة على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وإنما هي دعاء له أو عليه .

ثم قال : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا ، فجملوه مبتدأ وجملوا ما بعده مبتدأ عليه » .

(طويل)

قال أبو زيد :

أَفَامَ وَأَفْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخِيَةَ لَأَوَّلَ مَنْ يَبْقَى وَشَرَّ مُيَسَّرٍ ^(٣)

(٢) أى المصدر .

(٢) أى تبين المدعو له أو عليه ، واللام ومجورها متعلقان باستمرار محذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو لك أى هذا الدعاء لك ، أو : ارادتى لك ، والجملة جواب السؤال مقدر . كأنه قيل : لمن الدعاء ؟ فقيل : هو لك ، أو : لمن تريد ؟ فقيل : ارادتى لك . وانظر حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٣١٧/١ - ٣١٨ ، وشرح الكافية للرضي ١١٧/١ .

(٣) وصف أسدا ، ومعنى أفوى : نفذ ما عنده من زاد ، فيقول : من لقي هذه الأسد فى هذه الحال فالخيبة له والشر .

انظر ابن السيرافى ١٠٦/١ ، والنحاس ١٢٧ ، وابن يعيش ١١٤/١ ، والهمع ١٨٨/١ ، والدرر ١٦٢ . والبيت فى الكتاب ١٥٧/١ .

الشاهد في البيت رنغ (خيبة) بالابتداء وهي نكرة والجار والمجرور
بعدها خبر ، والوجه فيها النصب على المصدر المدعوبه على ما بينه سيبويه ،
وظاهر قول سيبويه : « قد رفعت الشعراء بعض هذا » أن الرفع في البيت
ونحوه للضرورة الشعرية . قال السيوطي في الجمع ١/١٨٨ بعد أن ذكر أن
هذه المصادر تنصب بفعل واجب الحذف : « وقد جاء بعضها في الشعر
مرفوعاً . قال : أقام وأفوي . . . البيت » اهـ

ومن شواهد الكتاب على ذلك أيضاً قول حسان رضي الله عنه من
للطويل :

أَهَاجِبْتُمْ حَسَانَ عِنْدَ ذِكَايِهِ فَقِيٌّ لَأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلٌ^(١)

الشاهد فيه قوله « فقي » حيث رفعه وهو مصدر نكرة فيه معنى الدعاء
كابقه .

وذكر ابن يعيش أن من العرب من يظهر الفعل فيقول : صدك الله سقيا
ورعاك الله رعيا ، وإيس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول : سقني لك ،
ورعني لك ، وظاهر ما ذكره أن رنغ هذه المصادر جائز في السمة بخلاف
ظاهر قول سيبويه كما سبق^(٢) .

(١) الذكاء : انتهاء السن ، أي هاجبتموه عند اجتماع غفلة واكتمال ذكائه
وعلمه بالهجاء وحنكته ضللا منكم وغيا ، والحماس : حى من بنى الحرث بن كعب
وهم رهط النجاشي وكانت بينه وبين حسان بن ثابت مهاجرة .

انظر ابن السيرافي ٢٠٥/١ ، والنحاس ١٢٨ ، والديوان ٣١٤ . والبيت في
الكتاب ١٥٨/١ بدون نسبة .

(٢) انظر ابن يعيش ١١٤/١ .

(مجي « سبحان » مفرداً متوناً)

قال سيديويه في الكتاب ١/١٦٢ في باب ما ينتصب من المعادن بإضمار
الفعل المتروك إظهاره : « وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه ،
وعمرتك الله إلا فعلت ، وقعدك الله إلا فعلت . كأنه حيث قل : سبحان
الله قل : تسبيحا ، وحيث قل : وريحانه قال : واسترزا ، لأن معنى
الريحان الرزق ، فَنَصَبَ هذا على : أَسْبَحُ الله تسبيحا ، وأسترزق الله
استرزا ، فهذا بمنزلة : سبحان الله وريحانه ، وخُزِلَ الفعل ^(١) ههنا لأنه
بدل من اللفظ بقولك أَسْهَجُكَ وأسترزقك . . . » .

وقال : « زعم أبو الخطاب أن : سبحان الله كقولك : براءة الله من
السوء . كأنه يقول : أبرى براءة الله من سوء ، وزعم أن مثله قول
الشاعر (وهو الأعشى) :
(مريع)

أقولُ لما جاءني فخرُهُ سبحانَ من عَلمَةِ الفَاخِرِ ^(٢)

أي : براءة منه ، وأما ترك التنوين في سبحان الله فإنما ترك صرفه
لأنه صار عندم معرفة ، وانتصابه كنصب : الحمد لله ^(٣) .

(١) أي أضهر .
(٢) البيت من قصيدة يهجو بها الأعشى علقمة بن علاثة ويمدح ابن عمه عامر
بن الطفيل .

انظر الخصائص ٢/١٩٧ ، ٤٣٥ ، ٤٢/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٤٧ ،
٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ٢/٣٧ ، ١٢٠ ، والهمع ١/١٩٠ ، ٥٢/٢ ، والدرر ١/٦٤ ،
٦٥/٢ والخزانة ٣/٣٩٧ ، ٢٣٥/٧ ، والديوان ١٠٦ .

(٣) الحمد لله .

(٣) الكتاب ١/١٦٣ .

في ضوء ما تقدم نقول إن (سبحان) من المصادر المنصوبة بفعل لازم الإضمار وهو عند سيدييه إما معرف بالإضافة نحو : سبحان الله^(١) ، وإما معرف بالعلمية على جنس النسبيح بمعنى التنزيه والبراءة من السوء كما جاء في بيت الأعشى .

وإذا عرف بالعلمية منع الصرف إجراء له مجرى عثمان ونحوه . قال الأعمى في بيت الأعشى :

الشاهد فيه نصب سبحان على المصدر ، ولزومها للنصب من أجل قلة التمكن ، وحذف التنوين منها لأنها وضعت علماً للكلمة فحُذِرَ في المنع من الصرف مجرى عثمان ونحوه^(٢) ، ومعناها البراءة والتنزيه . اهـ

ثم قال سيدييه : « وقد جاء سبحان منوناً مفرداً في الشعر ، قال الشاعر وهو أمية ابن أبي الصلت) .

سبحانه ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبح الجودي والجمد^(٣)

(١) قال البغدادى فى خزنة الادب ٣/٣٩٨ : العرب لا يستعملونه الا مضافا الى الله ، ولم يسمع اضافته الى غيره .

(٢) يرى الرضى أن (سبحان) اما معرف بالإضافة لفظا كسبحان الله او تقديرا كما جاء فى بيت الأعشى ، أو باللام كقوله :

سبحانك اللهم ذا السبحان

واما منكر فى الشعر ، ولاعلمية . انظر شرح الكافية ٢/١٣٣ ، والخزانة ٣/٢٣٤٧ .

(٣) ذكر فى الخزانة ٣/٣٨٩ أنه لورقة بن نوفل ، وروايته فيها بلفظ « نعوذ به » بدلا من « يعود له » ، كما أشارت الخزانة الى رواية ثالثة للرياشي وهى « نعوذ له » ، أى نعاوده مرة بعد أخرى ، وتشبه ابن السيرافى الى زيد بن عمرو بن نفيل ، والجودي : جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام ، والجمد - بضمين - جبل بنجد .

وانظر ابن السيرافى ١/١٣٤ ، والنحاس ١٣١ ، والمقتضب ٣/٢١٧ وابن يعيش ١/٣٧ ، ١٢٠ ، ٣٦٤ ، وابن النجوى ١/٣٤٨ ، ٢/٢٥٠ ، والهمع ١/١٩٠ ، والدرر ١/١٦٣ ، والديوان ٣٠ ، والخزانة ٣/٣٨٨ ، ٢/٢٣٤٧ .

شبهه بقولهم : حَجراً وسلاماً اهـ^(١)

قال الأعلام في شرح البيت : الشاهد فيه قوله « سبجانا » وتنكيره وتنوينه ضرورة .

والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفرداً معرفة كما تقدم في بيت الأعشى .

ووجه تنكيره وتنوينه أن يشبه ببراءة لأنه في معناها اهـ .

وظاهر قول سيبويه : « وقد جاء سبجان منوناً مفرداً في الشعر » أن قول الشاعر في البيت المذكور « ثم سبجانا » ضرورة شعرية كما أوضح الأعلام وأنه كان في الأصل مضافاً ثم أفرد عن الإضافة ونون للضرورة ، وذكر ابن يعيش في شرح المنصل ٣٨ / ١ أن صرفه للضرورة كصرف ما لا ينصرف في الشعر من نحو أحمد وعمر .

أى أن سبجاناً في البيت كان علماً ممنوعاً من الصرف فصرف فيه للضرورة كما يصرف المنوع لها .

وأجاز ابن يعيش وغيره كالفارسي وابن الشجري أن يكون في الأصل علماً ممنوعاً ثم أراد الشاعر تنكيره فصرفه لفقدانه العلية فلا ضرورة^(٢) .

(١) الكتاب ١٩٤/١ .
(٢) انظر الخزانة ٢٨٩/١ ، ٢٨٧/٧ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، وأملى ابن الشجري ٢٠٧٢/٢ .

(تذكير العامل مع كون الفاعل أو نائبه ضميراً مستترا مؤنثاً)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ : وقد يجوز في الشعر :
موعظة جاءنا . اكتفى بذكر الموعظة عن التاء ، وقال الشاعر : (وهو
الاعشى) . (متقارب)

فَإِذَا تَرَى لَيْتِي بُدِّئْتُ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا ^(١)

وقال الآخر (وهو عامر بن جوين الطائي) : (متقارب)

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا ^(٢)

وقال الآخر (وهو طفيل الغنوي) : (بسيط)

(١) اللمة : الشعر الذي نزل من الرأس الى ما بين الكتفين ، ومعنى بدلت :
ذهب بعضها بالصلع وشاب بقيتها ، وأودى بها . ذهب ببهجتها وحسنها ، ويروى
صدره بلفظ :

فاما ترينى ولى لمة ، وبلغظ : فان تعهدينى ولى لمة ، ويروى عجزه : فان
الحوادث ألوى بها ، ويروى : أرزى بها وانظر ابن السيرافى ١ / ٣٢٥ ، والنحاس
١٤٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦١ ، وضرائر اللوسي ١٣٢ ، وابن الشجرى
٢ / ٣٤٥ ، والانصاف ٧٦٤ ، وابن يعيش ٥ / ٩٥ ، ٦ / ٩ ، ٤١ ، والتصريح ١ / ٢٧٨ ،
والأشمونى ٢ / ٥٤ ، ٣ / ١٦ ، والخزانة ١١ / ٤٣٠ ، والديوان ١٢٠ . والبيت فى
الكتاب ١ / ٢٣٩ .

(٢) وصف أرضا مخصبة لكثرة ما نزل بها من الغيث . والمزنة : السحابة ،
والودق : المطر . وانظر فى البيت النحاس ١٤٩ ، والضرائر لابن عصفور ٢٧٥ ،
واللوسي ١٣١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٠ ، وابن الشجرى ١ / ١٥٨ ،
١٦١ ، وابن يعيش ٥ / ٩٤ ، ومغنى اللبيب ٦٥٦ ، والتصريح ١ / ٢٧٨ ، والأشمونى
٢ / ٥٣ ، والخصائص ٢ / ٤١١ ، والمحتسب ٢ / ١١٢ ، والخزانة ١ / ٤٥ ، ٧ / ٤٣٧ .
والبيت فى الكتاب ١ / ٣٤٠ .

(٢٠ - سيبويه)

إِذْهِيَ أَخُوَيَّ مِنَ الرَّبِّيِّ حَاجِبُهُ
وَالْعَيْنُ بِالْإِئْتِمَادِ الْحَارِيَّ مَكْحُولٌ^(١)

ذكر النحاة أن الفاعل أو نائبه إذا كان مؤنثا وجب تأنيث عامله -
فعلا كان أو شبهه - في مسألتين :

أحدهما إذا كان أحدهما اسما ظاهرا متصلا بحقيقى التأنيث ، مفردا نجو
قامت هند ، وصينت فاطمة ، أو منثي نحو قامت الهندان ، وصينت
الفاطمتان ، أو جمعا بالالف والتاء^(٢) نحو : قامت الهندات ، وصينت
الفاطمات .

والثانية : أن يكون أحدهما ضميرا مستترا يعود إلى مؤنث ، ولا يفرق
في ذلك بين حقيقى التأنيث ومجازيه ، نحو هند قامت ، والشمس طلعت ،
وفاطمة صيلت ، والأرض زُرعت .

(١) وصف امرأة فجعلها بمنزله ظبى أحوى وهو الذى فى ظهره وجنبتي أنفه
خطوط سود ، وقوله من الربعى أى من الصنف المولود زمن الربيع وهو أبكره
وأفضله ، والحارى : منسوب الى الحيرة على غير قياس . انظر فى البيت ابن
السيرافى ١٢٩/١ ، والضرائر لابن عصفور ٢٧٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة
١٦٢ ، والانصاف ٧٧٥ ، وابن يعيش ١٨/١٠ ، والمنصف ٨٥/٣ ، والديوان ٢٩ .
والبيت فى الكتاب ٣٤٠/١ .

(٢) وجوب التأنيث مع جمع المؤنث السالم مذهب جمهور البصريين ،
وخالفهم فيه الكوفيون وأبو على الفارسي فجوزوا تذكير العامل وتانيثه ، محتجين
بقوله تعالى (يا أيها النبى اذا جاءك المؤمنات) من سورة المتحنة من الآية ١٢
وأجاب البصريون بأن التذكير انما جاز هنا لأجل الفصل بالمفعول ، أو لأن الفاعل
فى الحقيقة « أل » الموصولة ، وهى اسم جمع ، كأنه قيل : اللاتى آمن ، أو لأن
الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات ، أى النسوة المؤمنات . وانظر شرح
الاشمونى ٥٤/٢ ، وشذور الذهب وبهامشه انتهى الأرب لمحققه ٢١٩ - ٢٢٢ .

ولا يجوز في إحدى الصورتين السابقتين تذكير العامل إلا في الضرورة.

والآبيات التي استشهد بها سيديويه هنا جاءت مشتملة على هذه الضرورة فقد ذكر في كل منها العامل مع كون فاعله أو نائبه ضميراً مستترا يعود على مؤنث.

قال الأعمى في البيت الأول : الشاهد فيه حذف الناء من (أَوْدَتْ) ضرورة ، ودعاه إلى حذفها أن القافية مردفة بالآلف ، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقى وهي في معنى الحداث.

وقال في البيت الثانى : الشاهد فيه حذف الناء من (أَبْقَلَتْ) ، لأن الأرض بمعنى المكان ، فكأنه قال : ولا مكان أبقل إبقاها .

وقال في البيت الثالث : الشاهد فيه تذكير (مكحول) وهو خبر عن العين وهي مؤنثة لأنها في معنى الطرف .

وللعلماء في الآبيات المذكورة تخريجات تنأى بها عن حيز الضرورة .

أما البيت الأول فغير ما يسلّم به من الضرورة ما ذكره شيخنا العلامة محمد محيى الدين عبد الحميد رحمه الله - في الانتصاف بهامش الإنصاف ٧٦٥ وملخصه أن (الحوادث) جمع تكسير ، وجمع التكسير - لكونه لم يسلّم فيه بناء للفرد - يصح أن يعود إليه الضمير من الفعل والوصف مذكراً ومؤنثاً ، أى باعتبار الجمع أو الجماعة ، سواء أكان مفرداً أم مؤنثاً .

وقد تنبه لهذا التخريج بعض التنبيه - كما ذكر شيخنا محيى الدين - الأعمى

كما أشار إليه العيني ومع أن هذا أفضل تخريج قيل في البيت تغلّتا من الضرورة ، إلا أن البغدادى لم يرتض إشارة العيني إليه وقال : وكأنه لم يعرف الفرق بين الإسناد إلى مجازى التأنيث الظاهر ، وبين الإسناد إلى ضميره (١) .

وقد ذكر العلماء أن التاء إنما لُزمت المضمرة وإن عاد إلى مجازى التأنيث لخفاء حاله (٢) .

أما في البيت الثاني فمنهم من قال : ليس بضرورة لتمكنه من أن يقول : ولا أرض أبقلت إبقالها ، بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وإسقاطها ، ورده السيرافي بأنه يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة ، وحينئذ لا يمكنه ما ذكر ، وذكر ابن يسمعون أن بعضهم رواه بالتاء بالنقل المذكور ، وذكر الصاغاني أن الرواية : « ولا روض أبقل إبقالها » ، وهذا - كما ذكر البغدادى - لا يصادم نقل سيبويه لأنه ثقة ، والاعتماد عليه أكثر (٣) .

وفي البيت الثالث قيل : يجوز أن يكون « مكحول » ، خبرا عن قوله « حاجبه » لا عن « العين » ، على أن يكون خبر العين محذوفا والتقدير والعين كذلك ، وعليه فلا ضرورة

وما رآه سيبويه في البيت أرجح مما رآه غيره ، وإن ترتب على ما رآه

(١) الخزائن ١١/٤٣٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٥١/٢ .

(٣) انظر الخزائن ١/٤٦ - ٤٧ ، وفيها تخريجات أخرى وردها « ولم أشأ الاطالة بذكرها فراجعها » .

وانظر أيضا مغنى اللبيب ٦٥٦ .

سيبويه ضرورة ، لأن حمل « مكحول » على العين أولى من حمله على حاجبه لقرب جوارها منه كما ذكر الأعمى ، ولأن حمله على حاجبه يترتب عليه مجيء للمعطوف قبل تمام للمعطوف عليه ، ولأنه إذا تضمن الكلام إبهاماً بالحذف وإفهاماً بالذكور فالأولى تقديم الإبهام وتأخير الإفهام ، لأن الإبهام إذا تقدم تشوفت النفس إلى إزالته ، فإذا جاء الإفهام بعد تشوف وتلف كان له في النفس أجل الأثر وأبلغ للوقع .

(دخول حرف النداء على الألف واللام)

مذهب سيبويه وجهور البصريين عدم جواز نداء ما فيه « أل » في الاختيار ، واستغنوا من ذلك أمرين : أحدهما نداء لفظ الجلالة نحو : يا الله ، والثاني نداء الجملة المحكية للبدوءة بأل ، نحو : يا ألسنطق زيد .

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٠٩ : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة » .

وقال في الجزء الثاني ص ٦٨ « ولو سميت : الرجل منطلقاً جاز أن تناديه ، فنقول : يا الرجل منطلقاً ، لأنك سميت بشيئين كل واحد منهما اسم تام ، و (الذي) مع صلته ^(١) بمنزلة اسم واحد نحو الحارث ، فلا يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً ، وأما : الرجل منطلقاً فبمنزلة تأبط

(١) يعنى لو سميت رجلاً بالذى مع صلته ، نحو الذى رأيته أو الذى رأيت .

شراً ، لأنه لا يتغير عن حاله لأنه قد عمل بعضه في بعض ، اهـ

ولما منع البصريون نداء ما فيه « أل » في الاختيار لأسباب أهمها أن نداءه يفيد التعريف ، و « أل » تفيد التعريف ، ولا يجمع بين معرفتين . قالوا : ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو : يا على ، بل تقدر تعريفته عن العلمية ويعرف بالنداء ، فإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما - وهو النداء - بعلامة لفظية ، والآخر ليس بعلامة لفظية ، فن طريق الأولى أن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف « أل » وكلاهما بعلامة لفظية^(١) .

وأجاز سيبويه والبصريون نداء ما فيه « أل » من الأسماء الموصولة للضرورة الشعرية . قال سيبويه في الكتاب ٣١٠/١

وقال الشاعر :

(وافر)

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلِي تَيَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي^(٢)

شبيهه يا الله . اهـ

قال الأعمى . الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله

(١) انظر الكتاب ٣١٠/١ - ٣١١ ، والانصاف ٣٣٧ والانتصاف بهامشه ، وابن يعيش ٩/٢ ، وشرح الكافية ١٤٢/١ .

(٢) لم يعلم قائله ، ومعنى تيمت : أذلت واستعبدت .

انظر فيه ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٦ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، والهمع ١٧٤/١ ، والدرر ١٥٢/١ ، والخزانة ٢٩٣/٢ .

« يا التي » ، تشبها بقولهم : يا الله لزوم الألف واللام لها ضرورة ، ولا يجوز ذلك في الكلام .

وقال أبو سعيد السيرافي : « كان أبو العباس لا يجيز (يا التي) ويعطى على البيت ، وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول : إن قوله « يا التي تيمت قلبي » على الحذف ، كأنه قال : يا أيها التي تيمت قلبي ، فحذف وأقام النعت مقام المنعوت ،^(١) اهـ

والحق أن المبرد متفق مع سيبويه في أن دخول حرف النداء هـ (التي) في البيت المذكور ضرورة شعرية ، فقد قال في المقتضب ٤ / ٢٤١ : وقد اضطر الشاعر فتأدى بالتي ، إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : يا الله اغفر لى فقال :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني اهـ

وإنما رد المبرد رواية بيت آخر ليس من شواهد سيبويه أدخلت فيه « يا » على اسم محلى بالألف واللام غير موصول ، فقال في المقتضب أيضاً ٤ / ٢٤٣ : « وأما هذا البيت الذي يشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذانِ فرّا إيا كما أن تُكسبانا شراً^(٢)

(١) هامش الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٢) لم يعلم قائله . والبيت من شواهد شرح الكافية ١ / ١٤٦ ، وابن يعيش ٢ / ٩ ، والأشمونى ٣ / ١٤٥ ، والتصريح ٢ / ١٧٣ ، والهمع ١ / ١٧٤ ، والانصاف ٣٣٦ .

فإن إنشاده على هذا غير جائز (١) ، وإنما صوابه : فيما غلامان اللذان
فرا ، كما تقول : « يا رجلُ العاقلُ أقبل » ١٠

نعم إن المبرد خالف سيبويه في اسم الموصول المسمى به المقترن بالالف
واللام ، فسيبويه لا يجيز نداءه كما جاء في الكتاب ٦٨/٢ ، واعترضه للمبرد
في (مسائل الغلط) بقوله : وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج من
حد الأسماء ، لأن الاسم وقع ليقتصد صاحبه به وقد صار اسماً ، فخرج من
أن يقول فيه : يا أيها ، ولكن تقول : يا الذي رأيت ، كما تقول . يا الله
اغفر لي .

ورد عليه ابن ولاد في (الانتصار) بقوله : « أما قوله : لو كان كما
وصف نخرج من حد الاسم ، فقول غير مستقيم ، وكيف يخرج ترك النداء
عن حد الأسماء ؟ والعرب قد سمت بالضحك والحارث وأشباههما ولم
تلحقهما حرف النداء ، ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء .

وأما احتجاجه باسم الله تعالى وأنا نقول : يا الله اغفر لي ، فهذا اسم
صارت الألف واللام فيه ك بعض حروفه ، وحذف منه واختصر ، وكثر في
الكلام والنداء عند الخوف والرجاء عند أكثر الأحوال وفي أكثر
الأقوال ، واختص إذ جرى هذا المجرى بحال لا نكون لسواه (٢) .

(١) قيل : انه ضرورة قبيحة ، والذي جوزها مع قبحها أن المنادى وصف
بالموصول « اللذان » ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فصار حرف النداء كأنه
بأثر الموصول ، ومثله قوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم)
من الآية ٨ الجمعة ، فعومل موصوف « الذي » معاملته في دخول الفاء
في خبره .

وقيل : ان المنادى فيه محذوف ، والتقدير : يا أيها الغلامان .

(٢) هامش المقتضب ٢٤٢/٤ نقلاً عن الانتصار لابن ولاد ٢٤٣ - ٢٤٤ .

بقى أن نقول إن الكوفيين والبغداديين أجازوا نداء ما فيه أل في الاختيار قياساً على نداء اسم الله تعالى ، واعتماداً على ما ورد عن العرب كقول الشاعر السابق : فيا الغلامان . . إلخ البيت قائلين : هذا لا ضرورة فيه لتمكينه من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرا ، وقد رد اللانعون بأن لفظ الجلالة لا ينبغي أن يقاس عليه غيره ، لكثرة استعماله ، ولما له من خواص ليست لغيره ، وأما البيت فضرورة شاذة ، إذ الضرورة — على الصحيح — ما وقع في الشعر مما لا يجوز وقوعه في النثر مطلقاً ، أى سواء أ كان للشاعر عنه مندوحة أم لها .

وأجاز محمد بن سعدان نداء اسم الجنس للمشبه به للفتنن بالآلف واللام اختياراً ، نحو : يا الأسد شدة أقبل ، ويا الخليفة هبة تقدم^(١) ، ووافقه ابن مالك في شرح النسيب فقال : وهو قياس صحيح ، لأن تقديره : يا مثل الأسد أقبل^(٢) .

(عدم تكرير « لا » مع كونها ملغاة)

قال سيبويه في الكتاب ٣٥٥/١ : « وقد يجوز في الشعر رفعُ المعرفة ولا تنسئ (لا) . قال الشاعر :

(طويل)

(١) المنادى فى المثالين منصوب وما بعده تمييز ، فنصب المنادى لأنه من قبيل الشبيه بالمضاف ، وقيل : ان ما بعده تمييز نسبة لا تمييز مفرد وأصل التركيب : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فى الاعراب .

(٢) انظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١٤٥/٣ - ١٤٦ ، الهمع ١٧٤/١ ،

بَكَّتْ جَزَعًا واسترجعت ثم آذنت
رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(١)

استشهد سيبويه بالبيت المذكور — كما قال الأعم — على ابتداء للعرفة بعد « لا » مفردة ، وإنما يبتدأ بعدها للعارف مكررة ، كقولهم : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ووجه جوازه تشبيه « لا » بليس ضرورة في أفراد الاسم بعدها ، وإن لم تعمل فيه عملها ، فكأنه قال : ليس إلينا رجوعها .

وبيان ما تقدم أن من شروط إعمال « لا » النافية للجنس عمل « إن » أن يكون اسمها نكرة ، وذلك لأن قصد نفي الجنس بها على سبيل التنهيص يستلزم تقدير « من » الجنسية ولا يليق دخولها — ولو تقديرًا — إلا على النكرات ، ولذا قال سيبويه : « واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه (رب) حسن لك أن تعمل فيه لا »^(٢) ، وقال أيضاً : « واعلم أن للعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدأ »^(٣)

فإذا وقع بعدها معرفة أهملت وجوباً ، ووجب — عند غير اللبرد وابن كيسان^(٤) — تكرارها مع العاطف .

(١) لم يعلم قائله . وآذنت : أشعرت وأعلمت ، والمراد تهيات الركائب — الابل — للركوب عليها .

انظر في البيت المقتضب ٣٦١/٤ ، وما يجوز للشاعر ١٧٧ ، وابن الشجري ٢٢٥/٢ ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، ٦٥/٤ ، والهمع ١٤٨/١ ، والدرر ١٢٩/١ ، والأشمونى ١٨/٢ ، والخزانة ٣٤/٤ .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١

(٣) الكتاب ٣٥٥/١

(٤) انظر المقتضب ٣٦٠/٤ ، وشرح الكافية ٢٥٨/١ ، التصريح ١٣٧/١

أما علة إعمالها فظاهرة ، وأما علة تكرارها فقد ذكر النحاة لذلك أسباباً ثلاثة :

١ - ليكون التكرار عوضاً عن مصاحبة ذى العموم (النكرة) ، فإن في التكرار زيادة كما في ذى العموم زيادة^(١) .

٢ - أن العرب جعلت نحو : لا زيد عندي ولا عمرو ، في جواب من سأل بالهمزة و (أم) ، أى في جواب من قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ ، فكما أن السؤال بهما لا بد فيه من المطف فكذلك ما هو جواب لهما^(٢) .

٣ - أن العرب في الغالب - كما يقول أبو حيان - تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بـ « ما » أو « ليس » ، نحو : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو في الدار ، وليس في الدار عمرو ، فإذا وقعت « لا » في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ولم تخل منه إلا في اضطراب^(٣) .

وفي الكتاب ٣٥٨/١ قال سيبويه : « واعلم أنه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارس ، حق تقول : لا فارس ولا شجاع ، ومثل ذلك : هذا زيد لا فارساً ، لا يحسن حتى تقول : لا فارساً ولا شجاعاً ، وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن تجعله ممن قال : أبرجل شجاع مررت أم بفارس ؟ ولقوله : أفس زيد أم شجاع ؟ »

(١) التصريح ٢٣٧/١ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) التذييل والتكميل ٧٧/٢ .

وقد يجوز على ضعفه في الشعر . قال رجل من بني سلول : (طويل)

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا
حَيَاتُكَ لَا نَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(١)

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبراً للأسماء ، نحو زيد لا فارس
ولا شجاع . اهـ

قال ابن السيرافي بعد أن أورد النص المذكور : « ذكر سيبويه أن النعت
والحال والخبر في هذا الباب لا يأتي إلا على التكرير^(٢) ، لأنه عندهم جواب
كلام فيه تكرير . وإن تكلموا به ولم يتقدمه كلام يكون هذا الكلام
جواباً له ، فهو على تقدير جواب متكلم تكلم به ، وإن لم يكن ثمّ متكلم
وهذا معنى قول سيبويه : وذلك أنه جواب لمن قال - وهو المتكلم -
أو لمن جعله من قال - أي قدره كأنه متكلم بكلام فيه تكرير ، فجعلت
هذا جوابه .

ثم قال سيبويه : وقد يجوز على ضعفه . يريد أنه يجوز أن يأتي بغير
تكرير^(٣) . اهـ

(١) نسبه ابن السيرافي إلى الرقاشي ، وهو الضحاك بن هنام الرقاشي .
يقول : هو منا في النسب ، إلا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لا تنفعنا لعدم
مشاركته لنا ، وموته يفجعنا لأنه أهدنا . والبيت في ابن السيرافي ٣٦٣/١ ،
والمقتضب ٣٦٠/٤ ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، والهمع ١٤٨/١ ، والدرر ١٢٩/١ ،
والأشمونى ١٨/٢ ، والخزانة ٣٦/٤ .

(٢) مالم يكن النعت أو الحال أو الخبر جملة فعلية ، نحو مررت برجل
لا يكرم أخاه ، وجاء زيد لا يركب فرسا ، وزيد لا يقوم - حاشية الصبان على
الأشمونى ١٨/٢ .

(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٢/١ .

وقال الأعمى في بيت السلولى للذكور : الشاهد فيه رفع ما بعد « لا »
من غير تكرير ، وقد تقدم قبجه ، ونظير البيت قوله : زيد لا قائم ، ولا يحسن
حتى يقول : لا قائم ولا قاعد ، وسوغ الأفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير
في المعنى ، لأنه إذا قال : وموتك فاجع دل على أن حياته لا تضر ^(١) ، فكأنه
قال : حياتك لا تضر ولا تنفع . ١٥

ولما وجب في الاختيار تكرير « لا » مع العاطف إذا أُلغيت مع كون
مدخولها منكرا متصلا بها ، تنبيهها بالتكرير على كونها لنفى الجنس ، لأن نفي
الجنس تكرار للنفي في الحقيقة ^(٢) .

بقى موضع ثالث يجب فيه تكرير « لا » ، وذلك إذا فصل بينها وبين
اسمها . قال سيبويه : في الكتاب ٣٥٥/١

« واعلم أنك إذا فصلت بين لا والاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد الثانية ،
لأنه جعل جواب : إذا عندك أم ذا ؟ ولم تجعل لا في هذا للوضع بمنزلة ليس ،
وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت ، لا تفصل لأنها ليست
بفعل ، فما فصل بينه وبين لا بحشو قوله عز وجل (لا فيها غول ولا هم عنها
ينزفون ^(٣)) » ١٥

ولم يشر سيبويه إلى جواز عدم التكرير في هذا للوضع للضرورة ،

(١) أى أن قوله (وموتك فاجع) قام مقام التكرير ، لأنه يدل على أن حياته
لا تضر أيضا ، بدليل احساسهم بالفجيعة بموته ، ولو كانت حياته تضر ما فجعوا
بموته .

(٢) الرضى ٢٥٨/١ ، وحاشية الصبان ٤/٢ .

(٣) سورة الصافات . آية ٤٧ .

وقد استشهد بعض النحاة كالرضي^(١) بالبيت الأول من البيتين السابقين على عدم التكرير مع الفصل في قوله « أن لا إلينا رجوعها » .

قال البغدادي بعد أن ذكر استشهاد الرضي به على جواز عدم تكرير لا مع المفصول عند المبرد وابن كيسان بلا ضرورة أو شذوذ ، وعند غيرهما شذوذا : « وقد أنشده سيبويه ومن تبعه على عدم تكرير لا مع المعرفة ، وهو الوجه^(٢) » اهـ .

وقد أجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرير « لا » في الاختيار - كما تقدم - إذا كان مدخولها معرفة ، أو مفصولا منها بحشو ، أو منكرا غير مفصول مع إهمالها ، اعتمادا في المعرفة على قول العرب « لا نولك أن تفعل » ، وفي المفصول بنحو قوله : « أن لا إلينا رجوعها » ، وفي المذكر غير المفصول مع إهمال لا بما حكاه سيبويه من قول العرب « لا سواء » وبقوله : « حياتك لا تنفع وموتك فاجع » .

ولاحجة لهما فيما ذكر ، لأن قول العرب : لا نولك أن تفعل أو قعود موقع : لا ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا ، فاستغنوا فيه عن تكرار « لا » كما يستغنون فيما هو واقع موقعه وهو الفعل ، ولأن « لا » في قولهم : لا سواء عوض من المبتدأ المحذوف وجوبا لكثر استعمال : « وإنما دخلت « لا » ههنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء . ألا ترى أنك لا تقول : هذان

(١) انظر شرح الكافية ٢٥٨/١ .

(٢) خزنة الأدب ٤ / ٣٤ .

لاسواء ، فجاز هذا كما جاز لاهما الله ذا حين عاقبت ولم يميز ذكر الواو^(١) ،
وأما قوله : أن لا النار جوعها ، وقوله : حياتك لا نفع ، فضرورة كما تقدم^(٢) .

(إدخال السكاف على المضمير المنصل)

قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر^(٣) بعد أن
ذكر أنهم استغنوا عن إدخال « حق » على الاسم المضمير بإدخالهم إلى عليه ،
لأن المعنى واحد .

قال « كما استغنوا بمثل ومثله عن كي وكه » .

يعنى أنهم لا يدخلون كاف التشبيه على المضمير ، استغناء بإدخال « مثل »
عليه ، كما استغنوا بإدخال « إلى » على المضمير عن إدخال « حق » عليه .
ثم قال : « إلا أن الشاعر إذا اضطر أضر في السكاف ، فيجر ونها على
القياس . قال الشاعر (العجاج) :

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(٤)

(١) الكتاب ٣٩٢/١

حيان ٧٣/٢ .

(٢) انظر السابق نفسه ، والرضى ٢٥٨/١ ، والتذييل والتكميل لأبى

(٣) الكتاب ٣٥٧/١ .

(٤) قبله : « نحى الذنابات شمالا كثبا » - يصف حمار وحش وأتته ، وقد
أراد هذا الحمار ورود الماء معهن ، فرأى الصياد فهرب بهن . والذنابات جمع
ذنابة - بكسر الدال - وهى آخر الوادى الذى ينتهى اليه السيل ، وكثبا : قريبا ،
وأم أو عال : هضبة فى ديار بنى تميم ، والضمير فى « كهَا » للذنابات . يقول :
انه جعل فى هربه الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم
أو عال فى جانب يمينه قريبا منه مثل قرب الذنابات أو أقرب .

انظر ابن السيرافى ١٠٤/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠٨ ، وما يجوز للشاعر
فى الضرورة ٢٢٧ ، والألوسى ١٩٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٤٥ ، وابن يعيش
١٦/٨ ، ٤٢ ، والتصريح ٣/٢ ، والأشمونى ٢٠٨/٢ ، وملحقات ديوان
العجاج ٧٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٢/١٠ .

وقال العجاج :

فلا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ . إلا حاذلا^(١)

شبهوه بقوله . لَهُ وَلَهُنَّ . ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه
قال : ما أنت رَكي ، وكَيَّ خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل
ياء الإضافة ، اه .

الشاهد في البيتين إدخال الكاف على للضمير تشبيها لها بمثل للضرورة .

وقال ابن عصفور في (ضرائر الشعر) ٣٠٨ : د ومنه : أن يستعمل
الحرف للضرورة استعمالا لا يجوز مثله في الكلام . نحو قول العجاج :

وأم أوعال كهأ أو أقربا

فجر بالكاف الضمير المتصل ، وحكمها في شمة الكلام أن تجر إلا الظاهر
أو الضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر ، فيقال ما أنا كئانت ، ولا أنت
كأنا . حكى السكاكي عن بعض العرب أنه قيل له : من تمدون الصلوك
فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأنا .

(١) يصف حمارا وأتته ، والحلائل جمع حليلة وهي الزوجة ، وقوله
« كه ولا كهن » يعنى مثله ولا مثلهن . والحاضل والعاضل سواء وهو المانع من
التزويج ، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدن .
انظر ابن السيرافي ١٥٧/٢ وقد نسبه لرؤية ، والنحاس ٢٠٧ ، وابن
عصفور ٣٠٨ ، والألوسي ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٧ ، والتصريح
٤/٢ ، والهمع ٣٠/٢ ، والدرر ٢٧/٢ ، والأشمونى ٢٠٩/٢ ، والخزانة ١٩٥/١٠ ،
وديوان رؤية ١٢٨ .

لكنه لما اضطر أبدها من حكمها حكم ما هي في معناه وهو « مثل » ،
فجعلها نجر الضمير للنهل كما نجر المنفصل ، كما يجره « مثل » .

ومن ذلك قوله :

فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حائلا

وقوله :

وإذا الحربُ شمرت لم تكن ركي حين تدعو الكماة فيها : نزال^(١)

أنشده الفراء وقال : أنشدني بهض أصحابنا ، ولم أسمعه أنا من العرب .

قال الفراء : وحكي عن الحسن البصري : أنا كك وأنت ركي .
واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه ، انتهى .

وقال أبو حيان في (تذكرته) : وقال الفراء : لم تقل العرب أنت كي ، وآثروا
أنت كآنا ، ولو يقولوا : أنا كك ، وآثروا أنا كآنت ، وجعلوا أنت وأنا
للخفض كما جعلوا هو للخفض ، فقالوا : أنا كهو ، والرفع أغلب على أنا وأنت
وهو ، ولم يصيروهن مخفوضات والرفع أغلب عليهن إلا لأن الكمنى تجرى
مجرى حروف المعاني ، فتعرف بالدلالات ، فلذلك قالوا : ضربتك أنت ،
ومررت بك أنت ، فجعلوا أنت للنصب واخفض ، وكذلك هو وأنا^(٢) .

(١) البيت من الخفيف ، نسب إلى يشار وليس في ديوانه . وانظر
الخزانة ١٩٧/١٠ ، ١٩٨ ، الألوسي ١٩٤ ، والعيني ٣/٢٦٥ .

(٢) الخزانة ١٩٨/١٠ .

أما إدخال الكاف على ضمير النصب للنفصل فقد قصره العلماء على
الضرورة كما جاء في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٢ ، وشرح الكافية
لرضى ٣٤٤/٢ ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْمُرْ كِبَارُكَ أَمْرًا^(١)

ونقل عن أبي العباس للبرد أنه يجيز الإضمار مع الكاف على القياس .
لأن المضمير عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب^(٢) .

وفي ضوء ما تقدم من آراء العلماء نقول إن الكاف تدخل في سعة الكلام
على الاسم الظاهر ، والضمير المرفوع المنفصل من باب إقامة بعض الضمائر
مقام بعض ، اعتمادا على ما حكاه الكوفيون عن العرب .

أما إدخالها على الضمير المتصل ، والضمير المنصوب المنفصل ، فالصحيح
قصره على الضرورة الشعرية .

(نصب المضارع المقترن بالفاء غير مسبوق بنفى أو طلب)

ينصب المضارع بعد الفاء بأن مضرة وجوا بشرطين :

أحد : أن تكون الفاء لسببية ، والآخر : أن يقع المضارع جوابا لنفى
أو طلب محضين .

(١) البيت من الطويل . ولم أعثر له على قائل ، وانظر فيه ضرائر ابن
عصفور ٢٦٢ ، والرضى ٣٤٤/٢ ، والخزانة ١٠/١٩٤ ، ١٩٩ ، ومجالس ثعلب
١٦ ، والهمع ٣١/٢ .

(٣) الخزانة ١٠/١٩٦ ، والرضى ٣٤٤/٢ .

قال ابن مالك :

وبعد فاجواب نفى أو طلب محضين (أن) — وسترها حتم — نصب

فإن وقع المضارع مقترنا بالفاء غير مسبوق بنفى أو طلب يراد جعله جوابا له ، وجب حذف الفاء لمجرد العطف أو الاستئناف وعدم نصب المضارع بعدها بأن المضمرة .

قال سيديويه في الكتاب ٤٢٣/١ : « واعلم أن الفاء لا تضمير فيها » أن « في الواجب ^(١) ، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع ، وسنبين لِمَ ذلك ، وذلك قوله : إنه عندنا فيحدث ثناء وسوف آتية فأحدثه ليس إلا إن شئت رفعته على أن تشارك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعا ، لأنك قد أوجبت أن تفعل ، فلا يكون فيه إلا الرفع » .

ذكر سيديويه في النص السابق مثالين وقع المضارع فيهما مقترنا بالفاء ، وكان حكمه الرفع ليس غير ، لكون الفاء فيهما لمجرد العطف أو الاستئناف ، ولم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبا لعدم وقوعه جوابا لنفى أو طلب .

ثم قال سيديويه : ^(٢) « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصب في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل « أن » العاملة ، فما نصب في الشعر اضطرار قول الشاعر : (وافر)

(١) يعنى بعد الخبر المثبت .

(٢) في الكتاب ٤٢٣/١ .

سَأَتَرُكَ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرْجِمَا^(١)

وقال الأعشى وأنشدناه يونس : (طويل)

نُتِمْتَ لَا تَجْزُونِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِيَنِ الْإِلَهُ فَيُعْجِبَا^(٢)

وهو ضعيف الكلام ، وقال طرفة : (طويل)

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا^(٣) ١٥

استشهد سيبويه بالأبيات الثلاثة المذكورة على نصب المضارع المقترن بالفاء بأن مضمرة وجوبا بعد الخبر المثبت للضرورة الشعرية .

وهي ضرورة ضعيفة كما قال سيبويه : « وهو ضعيف في الكلام » ومراده بالكلام هنا الشعر إذا لا تأتي في سواء ، وقال القزاز القيرواني في كتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة) ٢٠٦ : « وهو^(٤) من أقبح الضرورات » .

(١) نسبة العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغنى الى المغيرة بن حبياء . والبيت في الكتاب ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ وانظر العيني ٤٩٠/٤ ، وشرح شواهد المغنى ١٦٩ ، وضرائر ابن عصفور ٢٨٤ ، والألوسي ٢٧٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٦ ، والنحاس ٢١٦ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، وابن يعيش ١٧٩/١ ، والمغنى ١٧٥ ، والهمسج ٧٧/١ ، ١٠/٢ ، ١٦ ، ٧٣ ، والدرر ١٥/١ ، ٧/٢ ، ١٠ ، ٩٠ ، والأشمونى ٣٠٥/٣ ، والخزانة ٥٢٢/٨ .

(٢) يعقب : يجمال العاقبة . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤ ، والخزانة ٤٢١/٧ ، والديوان ٩٠ .

(٣) كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٦ ، والمقتضب ٢٣/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، والديوان ٤ .

(٤) أى نصب المضارع المقترن بالفاء بعد الخبر المثبت .

وسر الحكم على هذه الضرورة بالضعف والقبح عدم ظهور قصد التنصيص على سببية ما قبل الفاء لما بعدها ، لأن هذا القصد إنما يظهر إذا وقعت الفاء جواباً لنفي أو طلب محضين لأنها حينئذ تقع بعد ما يشبه الشرط في عدم تحقق الوقوع أو عدم ثبوت المضمون ، وهو المنفي وللطلب . فيترتب ما بعدها عليه ترتب الجواب على الشرط^(١) ، ويظهر فيها قصد التنصيص على السببية .

أما إذا وقعت بعد الخبر المثبت فقد وقعت بعد متحقق الوقوع ثابت المضمون بعيد الشبه بالشرط ، فيكون قصد السببية بها بعيداً .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله « فاستريحاً » حيث جاء المضارع منصوباً بأن مضرة وجوباً بعد الخبر المثبت من حيث انتصب في غير الواجب (في غير المثبت) ، و (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع عطفاً بالفاء على مصدر منصوب مما قبلها ، والنقدير : يكون لَحَاقٌ فاستراحة^(٢)

وقال الأعلام . ويروي لأستريحاً ، فلا ضرورة فيه على هذا . اهـ

وقال الدماميني : ورام بعضهم تخريجهم على النصب في جواب النفي للعنوي المستفاد من قوله « سأترك منزلي » ، إذ معناه : لأقيم به ، وليس بمنتهج ، لأن جواب النفي منفي لا ثابت ، نحو : ما جاءني زيد فأكرمه بالنصب ، والمراد في البيت إثبات الاستراحة لانفيها . لكن لقائل أن يقول : لانسلم أن الفعل من قوله « فاستريحاً » منصوب ، بل هو مرفوع مؤكداً بالنون الخفيفة موقوفاً

(١) انظر شرح الرضي ٢٤٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣٠١/٣ .

(٢) انظر خزانة الأدب ٥٢٢/٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٥ .

عليها بالآلاف ، وتوكيد مثل هذا بالخفيفة والثقيلة جائز في الضرورة .
قال الشاعر :

لَيْتَ شَعْرِي وَأَشْمَرُنْ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُرِعِيَتْ
أُرِيَّ الْفَضْلُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُوِّسْتُ إِنِّي عَلَى الْحَسَابِ مُقِيَّتٌ^(١)

وقال سيبويه : « يجوز المضطر أنت تفعلن^(٢) » ، ولا شك أن التخريج على هذا متجه ، بخلاف التخريج على النصب مع فقد شرطه كما في البيت ، فإنه لا نظير له .

فإن قلت : فما وجه النصب إن قيل به في البيت كما فعل المصنف^(٣) ،
فإن القول بأنه بنفس الفاء مذهب كوفي ، وهو لا يرتضيه ، فكيف يخرج
على طريقة البصريين ؟ قلت : يجعل النصب بأن مضمرة [جوازا] على حد قولها :

وَلِبَسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّرٌ عَيْنِي^(٤)

(١) البيهقان من الخفيف للسموع بن عدياء ، والشاهد في (أشعرن) حيث أكد به بالنون وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما . وانظر الأشموني ٢٢١/٣ ، ومشاهد الانصاف على شواهد الكشف ١٩ .
(٢) الكتاب ١٥٣/٢ .

(٣) يعني ابن هشام - انظر مغنى اللبيب ١٧٥ .

(٤) صدر بيت من الوافر عجزه : أحب الى من لبس الشفوف ، لميسون بنت بحدل الكلبيبة أم يزيد بن معاوية ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٦/١ ، وشرح ابن يعيش ٢٥/٧ ، ومغنى اللبيب ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٣٦١ ، ٤٧٩ ، ٥٥١ ، الأشموني ٣١٣/٣ .

والعطف منظور فيه إلى اللغى . كأنه قال : ويكون لحوقى بالحجاز فأستريح ،
أى لحوقى فأستراحتى^(١) . ١٠ هـ

ولم يرتض البغدادى التخريجين الذين ذكرهما الدمامينى ، وذكر أن
أولهما — وهو جعل المضارع مؤكدا بنون خفيفة قلبت فى الوقف ألفا —
من باب غسل الدم بالدم ، لأنه تفصي من ضرورة ولجأ إلى ضرورة^(٢) ،
وشرط كل من النصب والتأكيده مفقود .

وأن ثانيهما — وهو جعل النصب على حد : ولبس عباءة وتقر عيني —
غير جيد^(٣) .

وموضع الشاهد فى البيت الثانى قوله « فيعقبا » قال الأعم : الشاهد فى نصب
يعقب بالفاء ، وهو خبر واجب ضرورة ، ويجوز أن يريد النون الخفيفة ،
وهو أسهل فى الضرورة . ١٠ هـ

وموضع الشاهد فى البيت الثالث قوله « فيعصما » . قال الأعم : والقول فيه
كالقول فى الذى قبله ، ويروى : ايعصما ولا ضرورة فيه^(٤) . ١٠ هـ

(الجزم بإذا)

قال سيديويه فى الكتاب ٤٣٣/١ : « وسألتُه عن (إذا) ما منعهم أن
يجازوا بها ؟ فقال : الفعل فى إذا بمنزلة فى إذ إذا قلت : أئذ كرُّ

(١) تحفة الغريب للدمامينى ٤١٠/١ - ٤١٢ .

(٢) انظر كتابنا ٢٣٥ .

(٣) خزانة الأدب ٥٢٣/٨ .

(٤) وانظر كتابنا ١٨٠ .

إِذْ تَقُولُ ، فَإِذَا فِيمَا تَسْتَقْبِلُ بِمَنْزِلَةٍ إِذْ فِيمَا مَضَى ، وَيَسْتَيْنُ هَذَا أَنْ
إِذَا تَجِيءُ وَقَتًا مَعْلُومًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوَقَلْتَ : آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ
كَانَ حَسَنًا ، لَوَقَلْتَ : آتِيكَ إِنْ أَحْمَرَ الْبُسْرُ كَانَ قَبِيحًا ، فَإِنْ أَبَدَا
مُبْهَمَةً ، وَكَذَلِكَ حُرُوفُ الْجَزَاءِ ،

يَعْنِي أَنَّ « إِذَا » مَوْضُوعَةٌ لَزْمَانٍ مِنْ أَرْزَمَةِ الْمُسْتَقْبَلِ مَخْتَصٌ مِنْ بَيْنِهَا
بَوُقُوعِ حَدَثٍ مَقْطُوعٍ بَوُقُوعِهِ فِي اعْتِقَادِ الْمُتَكَلِّمِ ، كَمَا أَنَّ « إِذَا » لَزْمَانٍ مِنْ
أَرْزَمَةِ الْمَاضِي مَخْتَصٌ بَوُقُوعِ حَدَثٍ فِيهِ مَقْطُوعٌ بِهِ ، وَلِذَا لَمْ يَجْزَمْ بِإِذَا ،
لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَقْتَضَى لِلْجُزْمِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا كَانَ مَبْهَمًا مُحْتَمَلًا لِلْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ
كَإِنْ وَسَائِرُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ الْجَازِمَةِ .

ثُمَّ قَالَ (١) : « وَقَدْ جَازَوْا بِهَا فِي الشَّعْرِ مَضْطَرَيْنِ . شَبَّهُوهَا بِإِنْ حَيْثُ رَأَوْهَا
لَمْ يَسْتَقْبِلْ وَأَنَّهُ لَا يَبْدُهَا مِنْ جَوَابِ . قَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ الْأَنْصَارِيُّ : (طَوِيلٌ)

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتَضَارِبِ (٢)

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ : (بَسِيطٌ)

تَرَفَعَ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يُرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ (٣)

(١) فِي الْكِتَابِ ٤٣٤/١ .

(٢) الْبَيْتُ فِي ابْنِ السِّيرَافِيِّ ١٣٥/٢ ، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٩٨ ،
وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ ٢٢٩ ، وَالْمَقْتَضَبُ ٥٥/٢ ، وَالْأَلَى ابْنُ الشَّجَرِيِّ
٣٣٣/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٩٧/٤ ، ٤٧/٧ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٥/٧ ، وَالْديَوَانُ ١٦٤ .

(٣) قَالَ الْأَعْلَمُ : يَقُولُ : تَرَفَعَ لِي قَبِيلَتِي مِنَ الشَّرَفِ مَا هُوَ فِي الشَّهْرَةِ كَالنَّارِ
الْمَوْقَدَةِ إِذَا قَعَدَتْ بَغِيرِي قَبِيلَتِهِ ، وَخَنْدِفٌ : أُمُّ مَدْرَكَةَ وَطَابِخَةُ ابْنِ الْيَاسِ بْنِ
مُضَرَ ، وَتَعْمِيمٌ مِنْ وَلَدِ طَابِخَةَ بْنِ الْيَاسِ ، فَلِذَلِكَ فَخَرُ بِخَنْدِفٍ عَلَى قَيْسِ
عِيْلَانَ بْنِ مُضَرَ .

وَانْظُرِ النُّحَاسَ ٢٢١ ، وَابْنَ عَصْفُورٍ ٢٩٨ ، وَالْأَلُوسِيَّ ١٥٦ ، وَمَا يَجُوزُ
لِلشَّاعِرِ ٢٢٩ ، وَالْمَقْتَضَبُ ٥٥/٢ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٣٣٣/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٤٧/٧ ،
وَابْنُ يَعِيشَ ٤٧/٧ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٣/٤ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٢/٧ ، وَالْديَوَانُ ٢١٦ .

وقال بعض السكوليين : (طويل)

إذا لم تزل في كل دار عرفتَهَا لها واكف من دمع عينك يسجُم^(١)

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ « ا »

استشهد سيديويه بالأبيات الثلاثة السابقة على الجزم بإذا للضرورة الشعرية.

وقال الأعم في البيت الأول : الشاهد فيه جزم « فنضارب » عطفا على موضع كان ، لأنها في موضع جزم على جواب « إذا » لأنه قدرها عاملة عمل « إن » ضرورة .

وقال في البيت الثاني : الشاهد فيه جزم « تقد » على جواب « إذا » ، والقول فيه كالقول في الذي قبله .

وقال في البيت الثالث : الشاهد في جزم « يسجُم » على جواب « إذا » كما تقدم ، وتقدير لفظ البيت : إذا لم تزل في كل دار عرفتَهَا من ديار الأحبة يسجُم لها واكف من دمع عينك ومعنى يسجُم ينصب ، والواكف : القاطر ، ورفعه بإضمار فعل دل عليه يسجُم ، ويجوز أن يكون مرتفعا به على التقديم والتأخير ضرورة^(٢) « ا »

(١) قيل : البيت لجريير من قصيدة بائنة ونسب الى غيره وغيرت قافيته غلطا ، والبيت في ديوان جريير ٢٠ برواية : لها ذارف من دمع عينيك يذهب . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٨ ، وما يجوز للشاعر ٢٢٩ ، والخزانة ٢٢/٧ .
(٢) انظر كتابنا ص ٢٤٣ .

ووقع لابن مالك في الجزم بإذا كلامان ، ففي منظومته (الكافية الشافية) قال :

وشاع جزم بإذا حملا على مقى ، وذا في النثر لم يستعملا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم بإذا حملا على « مقى » .

ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز الجزم بها في النثر على قلة ، وهو ما صرح به شواهد التوضيح والنصحیح فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلی وفاطمة رضى الله عنهما . « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين ، وتسبعا ثلاثاً وثلاثين ، وتحمداً ثلاثاً وثلاثين ^(١) » .

والأحسن قصر الجزم بإذا على الشعر وجعل الأفعال في الحديث الشريف مرفوعة وحذفت النون منها للتخفيف ^(٢) .

(المجازاة بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط)

إذا وقعت « مَنْ » أو « ما » أو « أَى » بعد ظروف الزمان وجب جعل الأسماء الثلاثة موصولة ، ولايجوز — حينئذ — جعلها شرطية ، لأن الشرط له صدر الكلام ، فلو أضفت إليه لعلقته بما قبله ، وذلك مناف لاستحقاق

(١) أخرجه البخارى فى : ٦٢ — كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ ، ٩ — باب مناقب على بن أبى طالب القرشى الهاشمى أبى الحسن رضى الله عنه . وانظر الأشمونى ١٣/٤ ، والتسهيل ٢٣٧ ، وشواهد التوضيح ١٨ .
(٢) وانظر الصبان ٢٨٢/٣ .

الصدارة^(١) ، فلا يجوز أن تقول : أتذكر إذ من يأتنا نعطه ، كما لا يجوز : أتذكر إذ إن يأتنا نعطه ، فلا تضاف أسماء الزمان إلى جملة مصدرية يأت الشرطية ولا بما تضمن معناها ، للعلة السابقة .

وقال سيبويه في الكتاب ٤٤٠/١ : « وقد يجوز في الشعر أن يجازى به هذه الحروف فتقول : أتذكر إذ من يأتنا فأنه ، وإنما أجازوه لأن إذ وهذه الحروف لا تتغير ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيء بها ، فقالوا : ندخلها على : من يأتنا فأنه ، ولا تتغير الكلام ، كأننا قلنا : من يأتنا فأنه ، كما أنا إذا قلنا : إذ عبد الله منطلق ، فكأننا قلنا : عبد الله منطلق ، لأن إذ لم تحدث شيئا لم يكن قبل أن تذكرها ، وقال لبيد :

على حين من تلبث عليه ذنوبه
يرث شربه إذ في المقام تدائر^(٢)

ولو اضطر إشارع فقال : أتذكر إذ إن تأتتا تأتتك جاز له كما جاز في من ، اهـ .

(١) انظر الخصائص ٣٥٢/١ ، والرضي ٢٥٩/٢ ، والصبان ١٥/٤ .
(٢) البيت من الطويل ، ويروى عجزه بلفظ : « يجد فقدها إذ في المقام تدابر » ، والذنوب : الدلو مملوءة ماء ، ضربه مثلاً لما يدل به من الحجة ، ويرث : يبطئ من الريث وهو الإبطاء ، والشرب : الحظ من الماء ، والتدائر : التزاحم ، والمراد بالمقام مجلس الخصام والمفاخرة . وهو يصف مقاما فاخر فيه غيره ، وكثرت المخاصمة فيه والمحااجة .
وانظر الانصاف ٢٩١ ، الهمع ٦٢/٢ ، والدرر ٧٧/٢ ، رضي ٢٥٩/٢ ، والخزانة ٦١/٩ ، والديوان ٢١٧ . والبيت في الكتاب ٤٤١/١ .

وقال الأعمى في البيت للذكور . الشاهد مجازاته بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورة ، وحكمها أن لاتضاف هي وإذا إلا إلى جملة مخبر بها ، وللمبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار لا بعروف المعاني وما دخلت عليه كما بين في الباب ، وجاز هذا في الشعر تشبيها لجملة الشرط بجملة الابتداء والمخبر ، والفعل والفاعل هـ .

وذكر ابن جني في الخصائص ٣٥٢/١ أن إضافة الظرف إلى الجملة الشرطية في نحو ما تقدم إنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، فالتقدير في بيت لمبيد السابق : على حين الناس من تلبث عليه ذنوبه . الخ ، فلما باشر للمضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فذلك أجازوه في الضرورة .

والذي نراه أن تقدير حذف المبتدأ يخرج ما ذكر عن حيز الضرورة لإبقاء أدوات الشرط على الصدارة ، لأنها تكون - حينئذ - في صدر الجملة الواقعة خبراً ، إلا أن هذا التقدير لا يحسن كما يحسن في قولهم : مررت به فإذا من يأتى يعطيه ، بإضمار مبتدأ بعد إذا المفاجأة قال سيديويه : « وتقول : مررت به فإذا من يأتى يعطيه ، وإن شئت جزمت لأن الإضمار يحسن وهنا ، ألا ترى أنك تقول : مررت به فإذا أجمل الناس ، ومررت به فإذا أيما رجلاً ، فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت : فإذا هو من يأتى يعطيه ، فإذا لم تضمر وجعلت إذا هي لمن فبى بمنزلة إذ لا يجوز فيها الجزم ^(١) » .

فلو أن تقدير المبتدأ يحسن بعد « إذ » لجاز الجزم بمن و « ما » و

« أئ » بعدها في السمة كما يجوز ذلك بعد « إذا » المفاجأة كما ذكر سيبويه فعدم جواز الجزم بهذه الأسماء بعد انظروف دليل على أنه لا يحسن تقدير مبتدأ محذوف قبلهن ، ومن ثم قصر جواز الجزم بهن بعد حين وإذ على الضرورة الشعرية ، بتقدير إضافة الزمان إليهن مباشرة أى إلى الجملة للصدرة بهن ، والدليل على عدم تقدير المبتدأ أن الرواية في بيت لبعد السابق بفتح نون « حين » مع دخول حرف الجر عليها ، وذلك دليل على أن الشاعر بنى هذا الظرف على الفتح لكونه مضافاً إلى جملة صدرها مبني وهو « من » الشرطية (١) .

(جعل اسم « كأن » الخففة ضميراً لغير الشأن ، وعجبت اسماً ظاهراً)

مذهب سيبويه أن « كأن » إذا خففت لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً لأنها عنده مركبة من الكاف و « أن » (٢) ، فإذا خففت كان اسمها ضمير الشأن محذوفاً مثل « أن » إذا خففت .

ويجوز - عنده - في الشعر أن يجيء اسم كأن الخففة ضميراً لغير الشأن ، وأن يجيء اسماً ظاهراً أيضاً .

قال في الكتاب ١ / ٢٨١ : « وروى الخليل أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ ، فقال : هذا علي قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله (وهو ابن صريم اليشكري) : (طويل)

(١) انظر الانصاف ٢٩١ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٩٨ ، ٤٧٤ ، ٦٧/٢ ، والجنى الدانى ٥١٨ ،

والرضي ٣٦٠/٢ .

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ كأن ظهيةً تعطو إلى واريق السلم^(١)

وقال الآخر :

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ الشُّعْرِ كأن ثدياهُ حُقَّانِ^(٢)

لا يحسن ههنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال
(وهو الفرزدق) :

فلو كنت ضُبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ولكن زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَاوِرِ^(٣)

والنصب أكثر في كلام العرب ، كأنه قال : ولكن زنجياً عظيماً المشافر
لا يعرف قرابتي ، ولكنه أضمر هذا كما يَضْمَرُ ما يَبْنِي على الابتداء ، نحو
قوله عز وجل (طاعة وقول معروف^(٤)) ، أى طاعة وقول معروف أمثلة ،

(١) المقسم : الحسن ، وتعطو : تتناول أطراف الشجر . شبه امرأة جميلة
طويلة العنق بظبية جميلة تمد عنقها الطويل لتتناول أطراف الشجر المورق . ونسب
بعضهم البيت لزيد بن أرقم ، وبعضهم لأرقم اليشكري ، وقيل : لعلباء بن أرقم
اليشكري . وانظر معجم شواهد العربية ٣٢٥ ، وابن السيرافي ٣٦٦/١ ، والنحاس
١٦٥ ، وضرائر ابن عصفور ٥٩ ، والانصاف ٢٠٢ ، والمغنى ٣٣ ، وابن يعيش
٨٢/٨ ، ٨٣ ، والتصريح ٢٣٤/١ ، والهمع ١٤٣/١ ، ١٨/٢ ، والدرر ١٢٠/١ ،
١٢/٢ ، والأشمونى ٢٩٣/١ ، ٢٨٦/٣ ، والجنى الدانى ٥٢٣ ، والخزانة
٤١١/١ ، والبيت فى الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ .

(٢) لم يعلم قائله ، من مجزوء الوافر ، وانظر فيه الانصاف ١٩٧ ، وابن
يعيش ٨٢/٨ ، والرضي ٣٦٠/٢ ، والخزانة ٣٩٨/١٠ ، والتصريح ٢٣٤/١ ،
والجنى الدانى ٥٢٢ ، والبيت فى الكتاب ٢٨١/١ ، ٢٨٣ .

(٣) قيل : صوابه : ولكن زنجياً غلاظاً مشافره - هجا رجلاً من ضبة فنسبه
الى الزنج - وانظر النحاس ١٦٥ ، والانصاف ١٨٢ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، ٨٢ ،
والمغنى ٢٩١ ، والهمع ١٣٦/١ ، ٢٢٣ ، والدرر ١١٤/١ ، ١٩١ ، والخزانة
٤٤٤/١٠ ، والديوان ٤٨١ - والبيت بحره الطويل .

(٤) سورة محمد . آية ٢١ .

الشاهد في البيت الأول — وهو في بيت البشكري — رفع ظبية على
الخبر وحذف اسم كأن المخففة وهو ضمير المرأة المحدث عنها لاضمير الشأن
الضرورة ، والتقدير كأنها ظبية^(١) .

والشاهد في البيت الثاني كالذي قبله ، فقد حذف فيه اسم كأن المخففة
وهو غير ضمير الشأن والتقدير : كأنه ثديا حقان ، والضمير عائد على
الوجه بتقدير مضاف أى : ثديا صاحبه حقان^(٢) .

فهما أمران يظهران من النص السابق لسبيويه :
الأول : أن هذا الحذف للضرورة ، وهذا يظهر من قوله « شبهه
بما يجوز في الشعر نحو قوله : ويوما توافينا .. إلخ » .

الثاني : أن المحذوف هنا ليس ضمير الشأن^(٣) ، ويؤيد هذا ما نقله سبيويه
عن الخليل من كون الحذف هنا يشبه الحذف في بيت الفرزدق :
فلو كنت ضبيا ... إلخ البيت .

وقد قال الأعمى في هذا البيت : الشاهد فيه رفع « زنجي » على الخبر وحذف
اسم لكن ، ضرورة ، والتقدير : ولكنك زنجي^(٤) .

(١) وروى البيت بنصب ظبية على أعمال كان في الاسم الظاهر للضرورة
والخبر محذوف ، والتقدير : كان ظبية تعطو هذه المرأة ، وروى أيضا بجر ظبية
على زيادة أن بين الجار والمجرور وعد ابن عصفور هذه الزيادة من الضرائر .
(٢) وروى البيت : كان ثدييه حقان بأعمال كان المخففة في الاسم الظاهر
للضرورة كما سيأتي .

(٣) انظر خزانة الأدب ٣٩٩/١٠ ، ٤٤٤ . وسيأتي ما يظهر منه جواز كون
الضمير للشأن عند سبيويه مع كان المخففة .

(٤) وهي ضرورة قليلة ضعيفة ، ولذا قال سبيويه « والنصب أكثر في كلام
العرب » أي أن الأجود النصب بلكن وجعل الخبر محذوفا ، والتقدير — كما ذكر
سبيويه — ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي . وانظر الأصول لابن
السراج ٣٠٠/١ .

وقال سيبويه في الكتاب ٢٨٣/١ : « وأهل المدينة يقرءون (وإن كُلاًّ
لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم^(١)) ، يخففون وينصبون كما قالوا :

كَأَنَّ تَدْيِينَهُ حُقَّانِ ،

وذكر في الكتاب ١٨٠/١ أنهم ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن
إذا خففوا يريدون معنى كأن ولم يريدوا الإضمار ، واستشهد هلى
ذلك بقوله :

كَأَنَّ وَرِيدِنِي رِشَاءَ خُلْبِ^(٢)

وقال عقيب إنشاد البيت : « وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن ،
فلما اضطرت إلى التخفيف ولم تضر ، لم يغير ذلك أن تنصب بها ، كما أنك
قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله » .

هذه هي الضرورة الثانية في « كأن » المحففة وهي نصب الاسم الظاهر بها ،
فلم يغيرها التخفيف أن تنصب بها ، كما أن الفعل إذا حذف منه بعض حروفه
لا يتغير عن عمله .

(١) سورة هود . آية ١١١ .

(٢) رجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٦٩ ، والوريدان : حبلا العنق ،

والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف .

والبيت في ابن السيرافي ٨٦/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠٩ ، والألوسي

٢١٥ ، والانصاف ١٩٨ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والتصريح ٢٣٤/١ ،

٢٣٤/١ ، والخزانة ٣٩١/١٠ .

بقي أن نذكر اسمـه كمالا للبحث العلمى ، أن سيديويه — كما يظهر لنا من عبارته التى منوردها — يجيز فى « كأن » المحففة اذا وليها جملة اسمية ثلاثة أوجه :

١ — أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفا ، والجملة بعد خبر لها .

٢ — أن يكون اسمها ضمير غير الشأن محذوفا أيضا ، والجملة بعدها خبر لها كذلك .

٣ — أن تكون مفعلة بالتخفيف .

قال سيديويه فى الكتاب ٨٠/١ : « وان شئت رفعت فى قول الشاعر :
كأن وريداه رشاه خُلب^(١)

على مثل الإضمار الذى فى قوله : إنه من يأتها تعطه ، أو يكون هذا المضمَر هو الذى ذكر بمنزلة : كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ، ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة « إنما » كما جعلوا « إن » بمنزلة « لكن » لكان وجهها قويا .

فقوله « على مثل الإضمار الذى فى قوله : إنه من يأتها تعطه » يعنى يجوز أن يكون المضمَر المحذوف ضمير الشأن كما فى المثال للذكور ، كما يجوز أن يكون ضمير الاسم السابق مقدرا كما فى : كأن ظبية ، أى كأنها ظبية والضمير يعود على المرأة المتحدث عنها كما سبق ، كما يجوز كنفها بالتخفيف

(١) ومثله الرفع فى قوله : كأن ثدياه حقان .

كما كتبت « إن » بما في « إنما » وكما أعملت « إن » المحففة حملا على « لكن » المحففة وهو وجه قوى كما ذكر سيبويه^(١).

وللاضرورة إلا على الوجه الثانى من هذه الأوجه الثلاثة كما تقدم ، وهو — فى نظرنا — أقيس هذه الأوجه ، لأن ضمير الشأن لكثرة مخالفته للقياس لا يصار إليه مع إمكان المرجع^(٢) ، ولأن إعمال كأن المحففة فى الضمير أولى من إعمالها ، لأنها — وإن بعدت بالنسكين عن صورة الفعل المشبهة به — مازالت باقية على شبهها به فى المعنى ، وكما أن الحذف لا يغير الفعل عن عمله فكذلك ينبغي أن لا يغير ما يشبهه عن عمله كما ذكر سيبويه آنفا .

(جمع « فاعِل » صفةً لمذكر عاقل على « فواعِل »)

قال سيبويه فى الكتاب ٢/٢٠٦ - ٢٠٧ : « وإن كان فاعِلٌ لغير الآدميين كسر على فواعِل ، وإن كان لمذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز فى الآدميين من الواو والنون ، فصارع المؤنث ، ولم يقو قوة الآدميين ، وذلك قولك : جَمَالٌ بَوَازِلُ ، وَجَمَالٌ عَوَاضُهُ^(٣) ، وقد اضطر فقال فى الرجال وهو الفرزدق :

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرِّقَابُ نَوَاصِرَ الْأَبْصَارِ^(٤)

(١) لفوات مشابهتها بالمضى ، لزوال فتحها بالتخفيف .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٤٩١ ، والخزانة ٤٠٢/١٠ .

(٣) يقال : يزل البعير إذا طلع نابه ، وذلك فى السنة الثامنة أو التاسعة ، فهو بازِل . والعاضه : الناقة ترعى العضاء (بكسر العين) ، وهو كل شجر له شوك صغر أو كبير ، واحدة : عضاءه بكسر العين أيضا .

(٤) البيت من الكامل . وأراد يزيد بن المهلب . وانظر ابن السيرافى ٣١٧/٢ ، والالوسي ١٨٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٤ ، والمقتضب ٢٥٩/١ ، ٢١٧/٢ ، وابن يعيش ٥٦/٥ ، وشرح شواهد الشافعية ١٤٢ ، والخزانة ٩٩/١ ، والديوان ٣٧٦ .

والبيت فى الكتاب ٢/٢٠٧ .

لأنك تقول : هي الرجال ، كما تقول : هي الجمال ، فشبه بالجمال ، ا .

يجمع « فاعل » على « فَوَاعِل » قياسا إذا كان اسما نحو كاهل وكواهل ، وحائط وحوائط ، أو صفة لمؤنث سواء أكان من يعقل نحو حائض وحوائض ، أم من لا يعقل نحو ناقة حاسر - إذا أعيت - ونوق حواسر ، أو صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل .

أما إن كان صفة لمذكر عاقل فلا يجمع على « فواعل » إلا في اضطرار أو شذوذ . ومما جمع فيه « فاعل » على « فَوَاعِل » للضرورة بيت الفرزدق السابق . قال الأعمى : الشاهد في جمعه ناكسا - وهو صفة - على نواكس ضرورة ، وباب ما كان على فاعل من صفات المذكر أن يكسر على فُعِلَ وفُعِّلَ ، فرقا بينه وبين مؤنثه ، إلا أنهم قالوا : فارس وفوارس ، لأنه شيء وفُعِّلَ واستبد به دون المؤنث ، فجمع على الأصل ، وإذا اضطر الشاعر أخرج ما كان من الصفة المشتركة إليه ، وبناء في الجمع بناءه ، وقالوا في تمثيل هالك في الموالك ، فأخرجوه عن الأصل لأن المثل يحتمل فيه - لكثرته استعماله - من التغيير ما يحتمل في الشعر ، ا .

وقد ذكر سيبويه وجه جمع ناكس على نواكس في البيت ، فقد حمله على اعتبار التانيث في الرجال . قال : لأنك تقول : هي الرجال كما تقول : هي الرجال ، فشبه بالجمال . قال البغدادى : ومنه أخذ أبو الوليد فقال في شرح كامل المبرد : هذا مخرج على غير الضرورة ، وهي أن تريد بالرجال جماعات الرجال ، فكأنه جماعات نواكس ، وواحدة جماعة ناكسة ، فيكون مقبسا جاريا على باب كقائلة وقوائل .

ووجه ابن الصائغ على أنه صفة للابصار من جهة اللغى ، لأن الأصل قبل

النقل: نوا كس أبصارهم ، والجمع في هذا قبل النقل سائغ لأنه غير عاقل ،
فلما نقل تركوا الأمر على ما كان عليه لم ينتقل ^(١) . اهـ

وجملة ماسمع من هذا الجمع ضرورة أو شذوذاً إحدى عشرة كلمة هي :
ناكس ونوا كس ، وفارس وفوارس ، وهالك وهالك ، وغائب وغائب ،
وشاهد وشواهد ، وحارس وحوارس ، وحاجب — من الحجابة — وحواجب ،
وخاطيء وخواطيء ، وحاج وحواج ، وداج ودراج وهم الأعوان
والمُكَّارُون ، ورافد وروافد ^(٢) .

وطريقة المبرد في جميع ما جاء شاذاً من هذا النوع : أن فواهل هو
الأصل في الجميع ، وإنما منع منه خوف اللبس : فإذا اضطروا راجعوا
الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات وكذلك حيث آمنوا بالإلباس ^(٣) .

(١) خزانة الأدب ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

(٢) انظر الخزانة ٢٠٥/١ ، ٢٠٧ ، وشرح الشافية ١٥٣/٢ ، والاشموني
١٤٠/٤ - ١٤١ .

(١) الخزانة ٢٠٦/١ نقلاً عن شرح الشاطبي لللفية ، وانظر المقتضب
١٥٨/١ ، ٢١٦/٢ - ٢١٧ ، والكامل ١٨٩/٤ .

خاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ،
والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد .

فهذا مايسر لي دراسته وجمعه من الضرائر الشعرية في كتاب سيبويه ،
وقد حرصت على أن أورد ضرائر كل نوع بحسب ترتيب ورودها في
(الكتاب) إلا المناسبة تقتضى تقديمها أو تأخيرها ، رغبة في ضم النظر إلى
النظر ، تيسيراً للقارئ والباحث وخضوعاً لمنهج البحث العلمي السليم .

كما حرصت على الإيجاز - ما أمكن - في دراسة هذه الضرائر جاعلاً
هـي الأول إبراز رأى سيبويه في كل ضرورة ومستندة ، وموقف غيره
ممن خالفه وحجته ، مرجعاً ما أراه راجعاً بالدليل . ويمكن تلخيص أهم
ما توصل إليه البحث من نتائج فيما يأتى .

١ - الضرورة الشعرية عند سيبويه ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره
في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا ^(١) .

٢ - يستجاز عند سيبويه في الأمثال ونحوها ما يستجاز في الشعر ^(٢) .

٣ - يستعمل سيبويه لفظ « الكلام » في مجال الضرورة الشعرية مرئداً

(١) انظر مبحث (مفهوم الضرورة عند سيبويه) ٣١ - ٤٨ .

(٢) انظر ص ٤٣ ، ١١١ ، ١٤٥ .

به - في الأغلب الأعم - ما يقابل « الشعر » ، أو ما يرادف لفظ « السعة » ،
أو « الاختيار » ، أو « النثر » .

وقد يستعمله من بدأ به « الشعر » ، فيقول بعد إيراد الضرورة « وهو
ضعيف ^(١) في الكلام » لا يعنى بذلك أنه جائز في الكلام الاختياري
بضعف ، ولكن يعنى أنه ضعيف في الشعر ، يقصد الحكم على الضرورة
بالضعف ^(٢) .

٤ - من ضرائر الكتاب ما يعرف بالضرورة المركبة ، أو إدخال الضرورة
على الضرورة ، وهو ما يحكم عليه العلماء في الغالب بأنه من أقبح
الضرائر ^(٣) .

• - إذا اشتمل الشاهد الشعري على أكثر من ضرورة لم ينبه سيبويه
إلا على ضرورة واحدة فيه ^(٤) .

٦ - من ضرائر الكتاب ما ورد في بعض القراءات السبعية كحذف
نون الوتاية من « لدنى » ^(٥) .

٧ - من ضرائر الكتاب ما ورد في صحيح البخاري ، كجز الصفة المجردة
من أل ما أضيف إلى ضمير الموصوف ^(٦) .

(١) أي ما ارتكبه الشاعر من ضرورة .

(٢) انظر ص ١١٠ ، ٣٢٤ .

(٣) انظر ص ٩٥ ، ١٤٠ .

(٤) انظر ص ٨٥ ، ٢٠٥ .

(٥) انظر ص ١٢٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ .

(٦) انظر ص ١٣٢ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ٢٣٥ .

٨ - من ضرائر الكتاب ماوافق بعض اللغات ^(١) .

٩ - من النادر أن يشير سيبويه إلى مرتبة الضرورة من حيث للضعف والقوة ، والقبح والحسن ^(٢) .

١٠ - قد يشير إلى الضرورة في موضع ، ثم يذكر الشاهد عليها في موضع آخر ^(٣) .

١١ - قد يذكر سيبويه الضرورة في موضع ، ثم يشير إلى علتها في موضع آخر ^(٤) .

١٢ - أشار إلى بعض الضرائر ، ولم يستشهد عليها ^(٥) .

١٣ - بعض ما يراه سيبويه قليلا في الكلام يراه غير ضرورة لا يستعمل في الكلام ، كحذف (أن) من خبر عسى وأوشك ^(٦) .

١٤ - بعض ما يراه سيبويه ضرورة شعرية يراه غير جائزا في السعة ^(٧)

وبعد ، فأرجو أن أكون قد وفقت فيما إليه قصدت ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . لله الحمد رب السموات ورب الأرض رب العالمين

إبراهيم حسن إبراهيم

(١) انظر ٦١ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ١٤٣ ، ٢٠٥ .

(٢) انظر ص ١١٠ .

(٣) انظر ٢٣٣ .

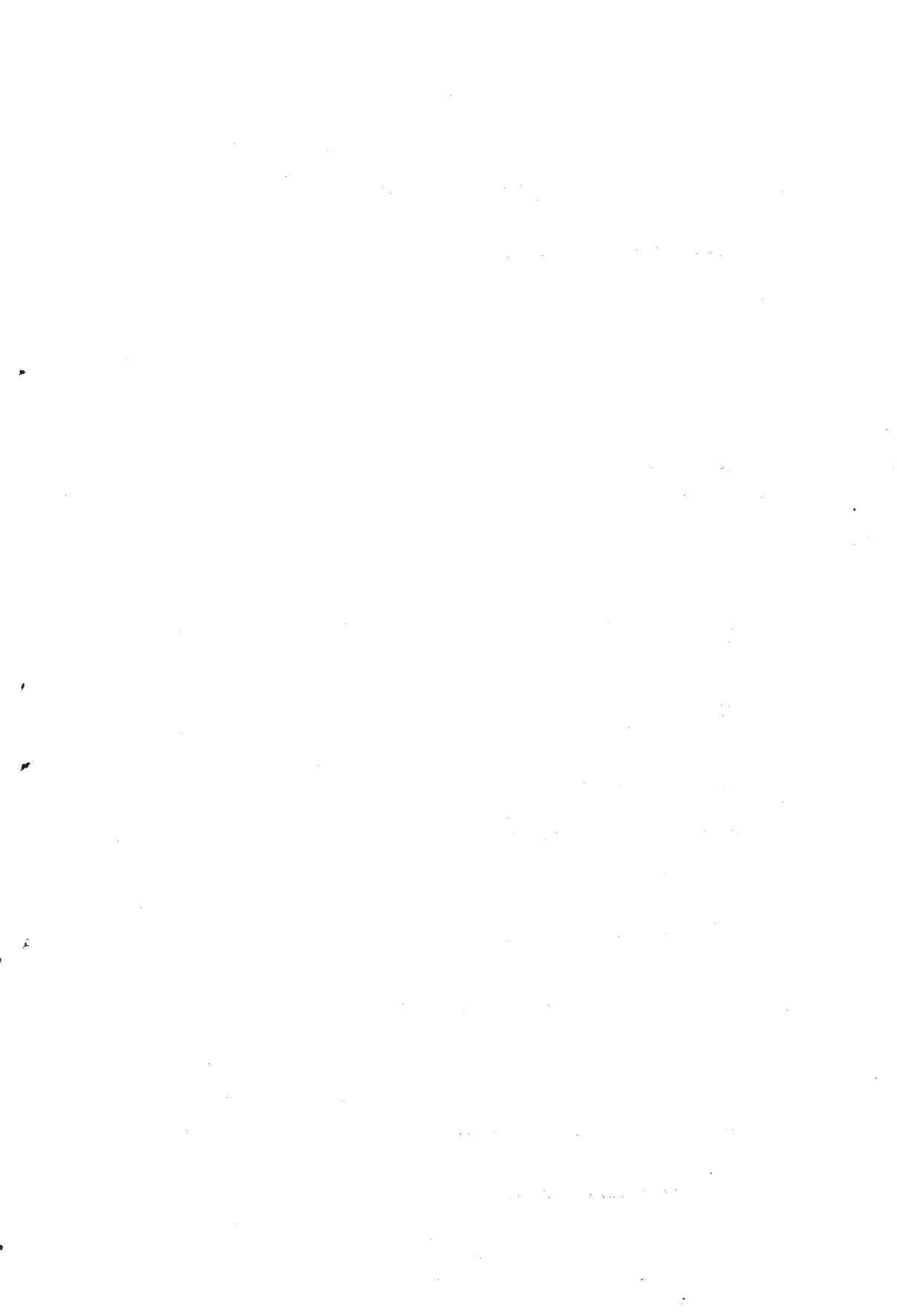
(٤) انظر ص ٨٧ ، ١٢٩ .

(٥) انظر ص ٢٥٠ ، وانظر كتاب سيبويه ٥١/١ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٢٩٠ ، ٣٩٢ ،

٤٦٧ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ .

(٦) انظر كتاب سيبويه ٤٧٨/١ ، ٤٧٩ ، وهامش المقتضب ٦٩/٣ - ٧٠ .

(٧) انظر ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ .



أهم المراجع والمصادر

- ١ — إتحاف فضلاء البشر ، بالقراءات الأربعة عشر ، للدمياطي - مطبعة حنفى ١٣٥٩ .
- ٢ — أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى - تحقيق الأستاذين الزينى وخفاجى - مطبعة الحلبي . ط الأولى ١٩٥٥ م .
- ٣ — الإرشادات الجلية فى القراءات السبع من طريق الشاطبية - للدكتور محمد سالم محيسن - الفجالة ١٣٩٤ .
- ٤ — الأشباه والنظائر للسيوطى - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - الأزهرية ١٣٩٥ .
- ٥ — الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق د . عبد الحسين الفتلى - بغداد ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٦ — الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى - تحقيق د . أحمد محمد قاسم السعادة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ٧ — أمالى الزجاجى - تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ، للندى ١٣٨٢ .
- ٨ — الأمل إلى الشجرية ، لابن الشجرى . حيدر أباد ١٣٤٩ .
- ٩ — إنباه الرواة ، على أنباه النحاة ، للفتلى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب ١٣٦٩ .
- ١٠ — الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى . تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد . السعادة ١٣٨٠ . وهامشه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محى الدين .

- ١١ - بغية الوعاة ، في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٢ - تاج العروس ، من جواهر القاموس ، لازبيدي . الظهيرية ١٣٠٦ .
- ١٣ - تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي . السعادة ١٣٤٩ .
- ١٤ - تحصيل عین الذهب ، للأعلم الشنمري ، بهامش كتاب سيبويه ط بولاق ١٣١٦ .
- ١٥ - تحفة الغرب في الكلام على معنى اللبيب . للدماميني . تحقيق ودراسة . رسالة دكتوراه المؤلف بكلية اللغة العربية بقم (٦٤٩)
- ١٦ - التذييل والتكميل . في شرح التسهيل . خ بدار الكتب المصرية (٦٢ - نحو) .
- ١٧ - تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٨ - التصريح بضمون التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى - الحلبي
- ١٩ - التفسير الكبير ، للمسي بالمعبر المحيط ط ، لأبي حيان ، النصر الحديثة بالرياض
- ٢٠ - جامع الأصول ، لمجد الدين ابن الاثير ، تحقيق عبد القادر الارناؤوط دار البيان ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
- ٢١ - الجنى الدانى ، في حروف المعاني ، لابن قاسم للرادى ، تحقيق طه محسن : بغداد
- ٢٢ - حاشية الأمير على معنى اللبيب : ط الحلبي
- ٢٣ - حاشية الجمل على الجلالين : دار إحياء التراث العربى - بيروت
- ٢٤ - حاشية الخضرى على ابن عقيل : ط الحلبي

- ٢٥ - حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب : ط بولاق
- ٢٦ - حاشية المصبان على الأشموني - ط الحلبي
- ٢٧ - حاشية يس على التصريح - بهامش التصريح - الحلبي
- ٢٨ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : تحقيق د . عبد العال سالم مكرم - دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ٢٩ - حجة القراءات لأبي زرعة : تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٣٠ - خزانة الأدب للبغدادى ، تحقيق عبد السلام هارون : الهيئة المصرية العامة للكتاب وغيرها ١٩٦٧ - ١٩٨٣ م
- ٣١ - الخصائص لابن جني : تحقيق الشيخ محمد علي النجار . الطبعة الثانية دار الهدى : بيروت
- ٣٢ - الدرر الكامنة ، في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني حيدر آباد ١٣٤٩
- ٣٣ - الدرر الاوامع ، على جمع الموامع ، للشنقيطي : الجمالية ١٣٢٨
- ٣٤ - ديوان امرىء القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم : دار المعارف ١٩٥٨ م
- ٣٥ - ديوان أمية بن أبي الصلت . بيروت ١٩٥٣ م
- ٣٦ - ديوان جرير . الصاوي ١٩٥٣ م
- ٣٧ - ديوان الخطيئة بشرح السكري . التقدم ١٣٢٣
- ٣٨ - ديوان ذى الرمة . نشر كارليل هنرى هيس مكارتنى كبريدج ١٩١٩ م
- ٣٩ - ديوان رؤبة . جمع وليم بن الورد البروسي . ليبسك ١٩٠٣ م
- ٤٠ - ديوان الشماخ بن ضرار شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي . السعادة ١٣٢٧

- ٤١ - ديوان طرفة بن العبد : شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي : قازان ١٩٠٩ م
- ٤٢ - ديوان عامر بن الطفيل : تحقيق شارل ليل . لندن ١٩١٣ م
- ٤٣ - ديوان العجاج جمع وليم بن الورد . ليبسك ١٩٠٣ م .
- ٤٤ - ديوان عمر بن أبي ربيعة . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد السعادة ١٩٧١ م
- ٤٥ - ديوان الفرزدق . نشر الصاوي ١٣٥٤ .
- ٤٦ - ديوان الكميت . تحقيق داود معلوم : بغداد ١٩٦٩ م
- ٤٧ - ديوان أبيد بن ربيعة العامري . تحقيق إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م
- ٤٨ - ديوان الهذليين . دار الكتب ١٣٦٩ .
- ٤٩ - الرماني النحوي . د . مازن المبارك . دار الكتاب اللبناني . بيروت ١٩٧٤ م
- ٥٠ - روح اللعاني ، في تفسير القرآن العظيم والسبع للنثاني . دار الفكر بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ٥١ - سر صناعة الإعراب لابن جنى . تحقيق مصطفى السقا وزملائه الحلبي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م
- ٥٢ - سيديويه إمام النحاة ، لعل النجدي ناصف . العثمانية بالدراسة ١٩٧٩ م
- ٥٣ - سيديويه حياته وكتابه . د . أحمد أحمد بدوي ، الطبعة الثانية ، نهضة مصر
- ٥٤ - شذرات الذهب ، في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، الطبعة الثمانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ٥٥ - شذور الذهب . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، وبهامشه منتهى الأرب للمحقق . الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

٥٦ - شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس . تحقيق زهير غازي زاهد - النجف ١٩٧٤

٥ - شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق د . محمد علي الريح هاشم ، الأزهرية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٥٨ - شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق د . محمد علي سلطاني . دار المأمون للتراث . دمشق ، وبيروت ١٩٧٩ م

٥٩ - شرح الألفية ، لأبي الحسن الأشثوني . ط الحلبي .

٦٠ - شرح الألفية ، لبدر الدين ابن الناطم ، تحقيق د عبد الحميد السيد دار الجليل ، بيروت

٦١ - شرح الرضى على الشافعية ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين وزميليه دار المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٩٢ شرح الرضى على الكافية ، دار المكتبة العلمية - بيروت

٦٣ - شرح شواهد الشافعية للبغدادي ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين وزميليه ، دار المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٦٤ - شرح شواهد شروح الألفية للعيني ، بهاءش خزانة الادب بولاق ١٢٩٩

٦٥ - شرح شواهد المغني للسيوطي - البهية ١٣٢٢

٦٦ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي - تحقيق ودراسة د . دردير محمد أبو السعود - رسالة دكتوراه مكتبة اللغة العربية برقم (١٢٥٤)

٦٧ - شرح للفصل لابن يعين ، المتنبي بالقاهرة ، وعالم المكتبة بيروت

٦٨ - شواهد التوضيح والتصحيح ، لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم المكتبة بيروت

٦٩ - شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د . خالد عبد الكريم جمعة . دار

العروبة بالكويت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٧٠ - ضحى الإسلام ، للاستاذ أحمد أمين . النهضة المصرية ١٩٧٩ م

٧١ - ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد . الطبعة

الثانية دار الاندلس - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٧٢ - ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقرّاز القيرواني

تحقيق د . محمد زغلول سلام ، د . محمد مصطفى هدارة . منشأة المعارف

بالإسكندرية ١٩٧٣ م

٧٣ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر للألوسي - المكتبة العربية

ببغداد ، للطبعة السلفية بمصر ١٣٤١

٧٤ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم . السعادة ١٣٧٣ .

٧٥ - العيني بهامش شرح الاشموني على الالغية . الحلبي

٧٦ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، بعناية برجستراسر

دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٧٧ - غيث النفع ، في القراءات السبع ، للسفاسي . بهامش شرح الشاطبية

مصطفى فهمي

٧٨ - فهارس كتاب سيبويه . للشيخ محمد عبد الخالق عضية . السعادة

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٧٩ - الفهرست لابن النديم - الرحمانية بمصر ١٣٤٨

٨٠ - القاموس المحيط ، للفيروز أبادي - دار الفكر - بيروت

٨١ - الكامل للمبردمع رغبة الآمل للمرصفي - النهضة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م ط١

- ٨٢ - الكتاب لسبيويه . ط بولاق ١٣١٦
- ٨٣ - الكتاب لسبيويه . تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ودار الكتاب العربي
- ٨٤ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني - دار إحياء التراث العربي - بيروت
- ٨٥ - لسان العرب لابن منظور ، رتب بناءه على الحرف الاول من الكلمة يوسف خياط ، ونديم مرعشلي - دار لسان العرب - بيروت .
- ٧٦ - مجالس العلماء للزجاجي . تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢ م
- ٨٧ - مجمع الأمثال للميداني . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م
- ٨٨ - المختص لابن جنى ، تحقيق الاساتذة على النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شابي - المجلس الاعلى للشتون الإسلامية ١٣٨٩
- ٧٩ - مختصر الشواذ لابن خالوية ، بهناية برجشترامر الرحمانية بمصر ١٩٣٤ م
- ٩٠ - المدارس النحوية ، لشوقي ضيف - دار للمعارف ١٩٦٨ م
- ٩١ - مراتب النحويين واللغويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل - نهضة مصر
- ٩٢ - المصباح المنير للفيومي . تحقيق د . عبد العظيم الشناوي . دار المعارف ١٩٨٨ م
- ٩٣ - معاني القرآن للفراء . تحقيق محمد علي النجار وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م
- ٩٤ - معجم الأدباء لياقوت الحموي . نشر أحمد فريد رفاعي . دار المأمون ١٣٢٣

٩٥ - معجم الشعراء المرزباني . تحقيق عبد الستار أحمد فراج ١٩٦٠ م
٩٦ - معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون - الخانجي ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
٩٧ - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم . وضع محمد فؤاد عبد
الباقى - دار مطابع الشعب

٩٨ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية . إعداد إبراهيم مصطفى وزملائه
 وإشراف عبد السلام هارون . دار إحياء التراث العربى ببيروت ، والمكتبة
 العلمية بطهران .

٩٩ - مغنى الأريب لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محي الدين . نشر
 محمد على صبيح

١٠٠ - المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د .
 كاظم بحر المرجان - بغداد ١٩٨٢ م

١٠١ - المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس
 الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩

١٠٢ - النصف لابن جنى . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين .
 الحلبي ١٣٧٩

١٠٣ - المذهب فى القراءات العشر . د . محمد سالم محيسن . الأزهرية
 ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٠٤ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف - د . خديجة الحدادى
 بغداد ١٩٨١ م

١٠٥ - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لابن الأنبأرى - القاهرة ١٣٩٤

١٠٦ - نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى - الطبعة الثانية بتعليق الاستاذين
 عبد العظيم الشناوى ، ومحمد عبد الرحمن السكردي ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

- ١٠٧ - النشر في القراءات العشر لابن الجزرى - التجارية
- ١٠٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين ابن الأثير ، تحقيق
الاستاذين طاهر الزواوى، ومحمود الطناحي - المكتبة الإسلامية
- ١٠٨ - النوادر في اللغة لأبى زيد الأنصارى - تحقيق د . محمد عبد القادر
أحمد - دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ١١٠ - همع الموامع للسيوطى - دار المعرفة - بيروت
- ١١١ - وفيات الأعيان لابن خلد - كان - الميمنية ١٣١٠

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	بحره	الشاهد
		(أ)
٩٨ (ك) (١)	الطويل	فقلتم تعال يا يزى بن محزم فقلت لكم : إلى خليف صداه إذا عاش الفتى مائتين ماما
٢١٥ (ك)	الوافر	فقد ذهب المسرة والفتاه فلا والله لا يلقي لما بي
٢٨٥	الوافر	ولا لما بهم أبدا دواه كأن سبيشة من بيت رأس
٢٨٨ (ك) ، ٢٩١ ٢٩٢ ،	الوافر	يكون مزاجها عسل وماء (ب)
٤٥ (ك) ، ٣٣٦	الرجز	كأن وربديه رشاء خلب وماله من مجد تليد وماله
٧٤ (ك)	الطويل	من الريح حظ ، لا الجنوب ولا الصبا ديارمية إذى تساعفنا
٨٩ (ك)	البسيط	ولا يرى مثلها عجم ولا هرب على دماء البدن إن لم تفارق
٩٢ (ك)	الطويل	أبا حردب ليلا وأصحاب حردب لئن بهز الكف يعسل منته
١٢٦ (ك)	الكامل	فيه كما عسل الطريق الثعلب

الصفحة	بحرة	الشاهد
		إياك إياك المراء فإنه
١٣٤ ، ١٣٦ (ك)	الطويل	إلى الشر دعاء ، ولأشر جالب فاليوم قربت تهجونا وتشتننا
١٥٧ ، ١٥٧ (ك)	البسيط	فأذهب ، فما بك والأيام من عجب فلا تستطل منى بقائى ومدنى
١٦٣	الطويل	ولسكن يكن للخير منك نصيب إن من لام فى بنى بنت حسا
١٧١ (ك)	الخفيف	ن ألمه وأعضه فى الخطوب وَجَدَّاءَ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةِ
١٧٦ (ك)	الطويل	لعطف ، وما يخشى السماء ربيها ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرا
١٨٤ (ك)	الخفيف	عدد النجم والحصى والتراب أبرزوها مثل الممات تهادي
١٨٥	الخفيف	بين خمس كواعب أتراب لأبارك الله فى الغواني رحل
٢٠٠ ، ٢٠٩ (ك)	المنسرح	يصبحن إلا لهن مُطْلَبُ لقد خشيت أن أرى جَدَّبًا
٢١١ (ك)	الرجز	فى عامنا ذا بعد ما أخهبنا
٢٢٥ (ك)	الرجز	جارية من قيس ابن ثعلبة (تذلت على حص الرؤوس كأنها)
٢٢٨ (ك)	الطويل	كرات علام من كساء مؤرن

الصفحة	بحرة	الشاهد
		عاود هراة وإن معمورها خرجا
(ك) ٢٤٩	البسيط	(وأسعد اليوم مشغوقا إذا طربا)
		كم فيهم ملك أغر وسوقة
(ك) ٢٥٣	الكامل	حكم بأردية للكارم محنبي
		هذا سراقة لاقرآن يدرسه
(ك) ٢٦٠	البسيط	والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب
		صالت هنديل رسول الله فاحشة
(ك) ٢٧١	البسيط	ضلت هنديل بما جاءت ولم تصبر
		بها جيف الحسرى ، فأما عظامها
(ك) ٢٧٦	الطويل	فبيض ، وأما جلدها فصليب
		فإما ترى الملقى بدلت
(ك) ٣٠٥	المقارب	فإن الحوادث أودى بها
٣٢٠ ، (ك) ٣١٩	الرجز	وأم أوغال كها أو أقربا
		ت لايجزوننى عند ذا كم
(ك) ٣٢٤	الطويل	ولكن سيجزىنى الإله فيعقبا
		إذا قصرت أسيفنا كان وصلها
(ك) ٣٢٨	الطويل	خطا انا إلى أعدائنا فنضارب
		(ت)
		ربما أوفيت فى علم
(ك) ٢٣٧	المديد	ترفعن ثوبى شمالات

الصفحة	بحره	الشاهد
		ليت شعري وأشعرن إذا ما
٣٢٦	الخفيف	قربوها منشورة ودعيت ألى الفضل أم على إذا حو سبت ، إلى على الحساب مقيت (ج) يحدو ثمانى مولما بلفاقها
١٠٤ (ك)	الكامل	حق همن بزيضة الإرتاج ودوية قفرتمشى نعامها
١٧٨ (ك)	الطويل	كشى النصارى فى خفاف الارندج قطعت إلى معروفها منكراتها
١٧٩	الطويل	وقد خب آل الامعز المتوهج ياهديا لقلبك المهناج
٢١٩	الخفيف	(إن عفا رسم منزل بالنباج) كأن أصوات من إيغالهن بنا
٢٥٢ (ك)	البسيط	أواخر الميس أصوات الفرائج وكننت أذل من وتد بقاع
٢٧٣ (ك)	الوافر	يشجج رأسه بالفهرواجي (ج) فطرت بمنصلى فى يعملات
٧٢ (ك) ، ١٦٣	الوافر	دوامى الأيد يخبطن السريحا
١٣٩ (ك) ، ٢٣٤	الرجز	قد كاد من طول البلى أن يمصحا
١٧٧ (ك)	الرجز	وبلد تحسبه مكسوحا

الصفحة	بحره	الشاهد
		يا بؤس الحرب التي
٢٣١ (ك)	الكامل	وضعت أراهم فاستراحوا
		ما ترك لمنزلى لبنى تميم
٣٢٤ (ك)	الوافر	وألحق بالحجاز فاستريحوا
		(د)
		كنواح ريش حمامة نجدية
٧ (ك) ، ٧١	الكامل	ومسحت بالفتن الإصفر
		ترفع لى خندف والله يرفع لى
٤٣ (ك) ، ٣٢٨	البسيط	نارا إذا خمدت نيرانهم فقد
		وأخو الغوان مقى يشأ يصرمه
٧٢ (ك)	الكامل	ويكن أهداء بهيد ودا
		ثلاث كلمن قتلت عمدا
١١١ (ك)	الوافر	فأخزى الله رابعة تعود
		فلا يغينكم قنا وهوارضا
١٢٧ (ك)	الكامل	ولا قبلان الخيل لابة ضرغد
		ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى
١٤١ (ك) ، ١٤٢	الطويل	وأن أشهد الذات . هل أنت مخلدى ؟
		وقد مات شماغ ومات مزرد
١٤٨ (ك)	الطويل	وأى كريم لا أباك مخلد
		قدنى من نصر الخبيبين قدى
١٥٠ (ك) ، ١٥١	الرجز	ليس الإمام بالشحيح الملعن

الشاهد	بحره	الصفحة
فن نال الغنى فليصططنه		
صنيعته ويجهد كل جهد	الوافر	١٦٠ (ك)
ولست بحلال القلاع مخاوة		
ولكن متى يسترفد القوم أرفد	الطويل	١٧٤ (ك)
ألم يأتيك والأنباء تنسي		
بما لانت لبسون بني زياد	الوافر	٢٠٢ (ك)
لاتقذوني بركن لا كفاء له		
وإن تأثفك الأعداء بالرؤفد	البسيط	٢٢٩
علام قتل مسلم تعبدا		
مذ سنة وخمسون عددا	الرجز	٢٤٢
مالجمال مشيها وثيدا		
أجنذلا لايحمان أم حديدا ؟	الرجز	٢٤٤
يامن رأى عارضا أسربه		
بين ذراعي وجبهة الأسد	المنسرح	٢٥٥ (ك)
سبحانه ثم سبحانا يعود له		
وقبلنا سبح الجودي والجد	البسيط	٣٠٣ (ك)
(ر)		
قلت لبواب لديه دارها		
نيزن فإني حوها وجارها	الرجز	٣٢

الصفحة	بحره	الشاهد
٢٨٨ ، (ك) ٤٢	الطويل	أسكران كان ابن للراغة إذ هجا تيمًا يحوف الشام أم متساكر؟
٢٩٣ ، (ك) ٤٣	الرجز	جاري لا تستنكري عذيري
(ك) ٦٣	السريع	رحمت وفي رجلتيك مانيهما وقد بداهتك من للفر
٧٧ ، (ك) ٧٣	الوافر	له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة ، أو زمير وأيقن أن الخيل إن تلبس به
(ك) ٧٤	الطويل	يسكن لفصيل النخيل بعده آبر أو معبر الظور ينبي عن وليسته
(ك) ٧٤	البسيط	ما حيج ربه في الدنيا ولا اعترا لقد كذبتك نفسك فاكذبها
٨٨ ، (ك) ٨٣	الوافر	فإن جزعا وإن إجمال صبر خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
(ك) ٩٤	الطويل	أواصرنا ، والرحم بالغيث تذكر لنعم الفتى تمشو إلى ضوء ناره
(ك) ٩٩	الطويل	طريف بن مال ليلة الجوع والخصر وكحل العيذين بالمساور
(ك) ١٠٥	الرجز	فأقبلت زحفا على الركبتين
(ك) ١١٠	المتقارب	فتوب على ، وثوب أجر

الصفحة	بحره	الشاهد
		فيوم علينا، ويوم لنا
١١١ (ك)	المتقارب	ويوم نساء، ويوم نسر فلما لحقنا والحياد هشة
١٣١ (ك)	الطويل	دعوا: بالكلب، واعتزينا لعامر آبِكَ أَيَّةُ بِي أَوْ مُصَدِّرِ
١٥٥ (ك) ١٥٧	الرجز	من حمر الجلة جأب حشور لعمرك ما أدري وإن كنت داريا
١٨٢ (ك)	الطويل	شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر فلتأتينك قصائد وليد فغن
١٩٥ (ك)	الكامل	جيش إليك قوادم الأكوار فيها هيائل أسود ونمر
١٩٨ (ك)	الرجز	خريع دوادي في ملعب تأزُرُ طورا وتلقى الإزارا
٢٠٢ (ك)	المتقارب	وفي الأكف اللامعات سوز أنعت عيرا من حمير خنزرة
٢٠٩ (ك)	الرجز	في كل عير مائتان كمره هي ابنتكم وأختكم زعتم
٢١٥ (ك)	الرجز	لثعلبة بن نوفل ابن جسر ولا نقاتل بالعصى ولا نراعى بالحجارة
٢٢٥ (ك)	الوافر	إلا علاة أوبدا همة قارح نهج الجزيرة
٢٥٤ (ك)	الكامل	
٢٥٥ (ك)		

الصفحة	بحره	الشاهد
		وإني متى أشرف على الجانب الذي
(ك) ٢٦٠	الطويل	به أنت من بين الجوانب ناظرُ
		فقلت : تحمل فوق طوقك إنها
(ك) ٢٦١	الطويل	مطبعة من يأتها لا يضيرها
		كادت فزارة تشقي بنا
(ك) ٢٦٦	المقارب	فأولى فزارة أولى فزارا
		سالتني الطلاق أن رأيتني
(ك) ٢٧١	الخفيف	قل مالي . قد جئتاني بنكر
		فإنك لانتبأى بعد حول
(ك) ٢٨٧	الوافر	أظبي كان أمك أم حمار
		متى ماتلقني فردين ترجفُ
٢٩٧	الوافر	روائف أليتيك وتستطارا
		أقام وأقوى ذات يوم وخيبةٌ
(ك) ٣٠٠	الطويل	لأول من يلقى وشرُّ مبسر
		أقول لما جاءني فخره
(ك) ٣٠٢	السريع	سبعان من علقمة الفاخر
		فيا الغلامان اللذان فرا
٣١١	السريع	إياكما أن تسكبانا شرا
		فأجمل وأحسن في أسيرك إنه
٣٢٢	الطويل	ضعيف ولم يأمر كإياك أمر
		على حين من تلبث عليه ذنوبه
(ك) ٣٣١	الطويل	يرث شره إذ في المقام تدائر

الصفحة	بحره	الشاهد
		فلو كنت ضبياء عرفث قرابتي
٣٣٤ (ك)	الطويل	ولكن زنجي عظيم المشافر
		وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
٣٣٨ (ك)	الكامل	خضع الرقاب نواكس الأبصار
		(ز)
		لما ترفى اليوم أم حمز
٨٩ (ك)	الرجز	قاربت بين عنقي وجمزري
		(س)
		قد قربت ساداتها الروائسا
١٠٥ (ك)	الرجز	والبكرات الفسج العظامسا
		آليت حب العراق الدهر أطعمه
١٢٦ (ك)	البسيط	والحب يأكله في القرية السوس
٢٢٢ (ك)	الرجز	في حسب بنخ وعز أقعسا
		(ص)
		كلوا في بعض بطنكم تعفوا
٢٧٧ (ك)	الوافر	فإن زمانكم زمن خميص
		(ط)
		أبيت على معاري واضحات
٢٠٠ (ك) ، ٢٠٣	الوافر	بهن ملوب كدم العباط
		(ع)
		يقول الخنئ وأبغض المعجم ناطقا
٣١	الطويل	إلى ربنا صوت الحمار البيجدع

الصفحة	بحره	الشاهد
٣٦ (ك) ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٢٥٣	الرميل	كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع فإن يك غنا أو مميّنا فإني سأجعل عينيه لنفسه مقنعا وقد مات شماغ ومات مزرد وأى كريم لأباك يمنع فلو أن حق اليوم منكم إقامة وإن كان مرح قد مضى متسرعا لإني مقسم ماملكت فجاعل أجرا لآخرة ودنيا تنفع نبثم نبات الخيزراني في الثرى حديثا متي ما يأنك الخير ينفعنا فهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لانجره يمس منا مفزعا كم في بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يهرع أخوك تصرع
٣٩ (ك) ، ٤٥ ، ١١٠ ، ١١٤	الرجز	
٧٣ (ك)	الطويل	
١٤٨ (ك)	الطويل	
١٧٢ (ك)	الطويل	
١٩٦	الكامل	
٢٣٦ (ك)	الطويل	
٢٣٦ (ك)	الطويل	
٢٤٨ (ك)	الطويل	
٢٥٣ (ك)	الكامل	
٢٦٠ (ك)	الرجز	

الصفحة	بحره	الشاهد
		وماذا لك أن كان ابن عمي ولا أخى
٢٦١ (ك)	الطويل	ولكن متي ما أملك الضر أنفع
		قفي قبل التفرق يا ضباعا
٢٦٦ (ك)	الوافر	(ولايك موقف منك الوداعا)
		راحت بمسلة البغال عشية
٢٧٠ (ك)	الكامل	فارعى فزارة لاهناك للرتع
		بكث حزعا واسترجعت ثم آذنت
٣١٤ (ك) ، ٣١٨ ، ٣١٩	الطويل	ركائبها أن لا إلينا رجوعها
		وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
٣١٦ (ك) ، ٣١٨ ، ٣١٩	الطويل	حياتك لا نفع وموتك فاجع
		(ف)
		تنفي يداها الحصى في كل هاجرة
٧ (ك) ، ١٩٧	البسيط	نفي الدنانير تنقاد الصياريف
		وقالوا : تعرفها المنازل من منى
١٢٠ (ك) ، ١٢١	الطويل	وما كل من وافى منى أنا عارف
		ولبس عباءة وتقر عيني
٣٢٦	الوافر	أحب إلى من لبس الشفوف
		(ق)
٣٨ (ك) ، ٦٢	الرجز	سوى مسارحين تقطيع الحقائق
		أسعد بن مال ألم تعلموا
٩٩ (ك)	المتقارب	وذو الرأي مهما يقل يصدق

الصفحة	بحره	الشاهد
		لأنحسب بياضاً في منقصة
١٠٧	البسيط	إن الهمام في أقرابها بَلَقُ
		إذا المعجوز غضبت فطلَّق
٢٠٧	الرجز	ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقْ
		ولم يرتفق والناس محتضرونه
٢١٢ (ك)	الطويل	جميعاً وأيدى المتغين رواقه
		ضربت صدرها إلى وقالت
٢١٩	الخفيف	يا عدياً لقد وقتك الأواقي
		ففي واغل يَنْبُهِهُمْ يَحْيُو
٢٤٧ (ك)	الخفيف	وتعطف عليه كأس الساري
		ومنهل ليس له حوازي
٢٦٨ (ك)	الرجز	ولضفادى جمه نقائق
		(ك)
		تجانب عن جو العمامة ناقي
٨ (ك) ، ٢٨٠ ، ٢٨١	الطويل	وما قصدت من أهلها لسوائكا
٧٧ (ك) ، ٧٨	الرجز	داراً لسمدي إذور من هواكا
		على مثل أمحاب البعوضة فاخمشي
١٦٠ (ك) ، ١٦١	الطويل	لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى
٢٧٨ (ك)	الرجز	إليك حتى بلغت إياكا

الصفحة	بحره	الشاهد
		(ل)
		فألفيته غير مستعجب
٣٨ (ك) ، ٤٢ ، ٨٠	المتقارب	ولا ذاكر الله إلا قليلا
٥٣ (ك) ، ١٣٨ ، ١٣٩	الطويل	فلم أر مثلاً خباسة واحد ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله
٦٤ (ك)	السريع	فاليوم أشرب غير مستعجب إثما من الله ولا واغل
٧٨ (ك)	البسيط	بيناه في دار صدق قد أقام بها حينما يعلننا وما نعلمه
٧٩ (ك)	الطويل	فلست بآتيه ولا أستطيعه ولا كرسقى إن كان ماؤك ذا فضل
٨٩ (ك)	الطويل	وهذا ردائى عنده يستعيره ليسلبنى نفسى أمال بن حنظل
٩٠ (ك)	الرجز	فى لجة أمسك فلانا عن فل
٩٣ (ك)	الرجز	وقد وسطت مالكا وحنظلا فقد رأى الراون غير البطل
٩٥ (ك)	الرجز	أنك يامعاو يا ابن الأفضل أبو حنش يورقنا وطلق
١٠٠ (ك)	الوافر	وعسار ، وآونة أثالا وقهيل من لسكيز شاهد
١٠٩ (ك)	الرمز	رهم مرجوم ورهم ابن الممل

الصفحة	بحره	الشاهد
		قلت إذ أقبلت وزهر تهادى
١٣٠ (ك)	الخفيف	كنعاج الملا تعسفن رملا
		وحق لمن أبو بكر أبوه
١٣٩	الوافر	يوقفه الذى رفع الجبالا
		كنية جابر إذ قال ليت
١٤٩ (ك)	الوافر	أصادفه وأتلف بعض مالي
		محمد تفد نفسك كل نفس
١٦٠ (ك) ، ١٦١	الوافر	إذا ما خفت من أمر تبلا
		ولكن من لا يلق أمرا ينوبه
١٧٢ (ك)	الطويل	بعده ينزل به وهو أعزل
		ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا
١٧٦ (ك)	الطويل	فألهيتها عن ذى تمام مُغِيل
		قروم تسامى عند باب دقاعه
١٨٠ (ك)	الطويل	كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا
		كذبتك عينك أم رأيت بواسط
١٨٢ (ك)	الكامل	غلس الظلام من الرباب خيالا
		أحار ترى برقاً أريك وميضه
١٨٤ (ك)	الطويل	كلع اليدين فى جبي مكال
١٩٢ (ك)	الزجر	تشكو الوجى من أظلل وأظلل
		من حملن به وهن عواقد
١٩٤ (ك)	الكامل	حُبِّكَ النطاق فشب غير مهبل

الصفحة	بحرة	الشاهد
		فيوما يوافيق الهوى غير ماضٍ
٢٠١ (ك)	الطويل	ويوما ترى منهن غولا تَغُولُ
٢١١ (ك)	الرجز	ببازل وجنأه أو عَيْهَلُ
		ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
٢٢٠	الطويل	فقلت : لك الولايات إنك مرجل
٢٢٣ (ك)	الرجز	وهي تنوش الحوض نوشا من علا
		صعدة نابضة في حائر
٢٤٨ (ك)	الرمل	أينا الريح تميلها تميل
		كما خط الكتاب بكف يوما
٢٥٢ (ك)	الوافر	يهودي يقارب أو يزيلُ
		على أننى بعد ما قد مضى
٢٥٨ (ك)	المتقارب	ثلاثون للهجر حولا كيلا
		يذكرنيك حنين المعجول
		ونوح الحمامة تدعو هديلا
٢٨٤ (ك)	الرجز	فصبروا مثل كعصف مأكولُ
		أهاجيتم حسان عند ذكائه
٣٠١ (ك)	الطويل	ففى لأولاد الحمام طويل
		فلامزنة ودقت ودقها
٣٠٥ (ك)	المتقارب	ولا أرض أبقل إبقالها
		إذ هى أحوى من الربعى حاجبه
٣٠٦ (ك)	البسيط	والعين بالإتمد الحارى مكحول

الصفحة	بحره	الشاهد
		فلاترى بعلا ولا حلائلا
٣٢١ ، (ك) ٣٢٠	الرجز	كه ، ولا كهن إلا حائلا
		وإذا الحرب شمرت لم تسكن ري
٣٢١	الخفيف	حين تدمو السكاة فيها : نزال
		(م)
٦ (ك) ، ٦٩ ، ١٩٤	الرجز	قواطنا مسكة من ورق الحمي
٢١٠ ، (ك) ٧	الرجز	ضخم يجب الخلق الأضعفا
		صدت فأطوات الصدود وقلما
٧ (ك) ، ٥١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤	الطويل	وصال على طول الصدود يدوم
		سفته الرواعد من صيف
٤٧ (ك) ، ٥٣ ، ٨٥	المتقارب	وإن من خريف فلن يعلما
		وريش منسكم وهو اى معكم
٥٩ (ك)	الوافر	وإن كانت زيارتكم لما
		إذا اوججن قلت : صاحب قوم
٦٤ (ك) ، ٦٧	الرجز	بالدو أمثال السفين العوم
		يدعون هنر والرماع كأنها
٨٨ (ك)	الكامل	أشطان بثر في لجان الأدم
		ألا أضحت حبالسكم راما
١٠١ (ك) ، ١٠٢	الوافر	وأضحت منك شاسعة أماما
		إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته
١٠١ (ك) ، ١٠٢	البسيط	أو أمدحه فإن الناس قد علموا

الشاهد	بحره	الصفحة
وامتاح منى حابيات المهاجم		
شاو مدل سابق اللهمم	الرجز	١٠٦ (ك)
وغير سْفَح مُثَلِّي يَحَامِم	الرجز	١٠٧ (ك)
فأقسم أن لو التقينا وأنتم		
لكان لكم يوم من الشر مظلم	الطويل	١٣١ (ك)
بنى ثعل لاتسكموا العنز شربها		
بنى ثعل من ينسكم العنز ظالم	الطويل	١١٦ (ك)
فموضئ منها غناى ولم تكن		
تساوى عنزى غير خمس دراهم	الطويل	٢٠٦
هم القائلون الخير والأمرونه		
إذا ماخشوا من محدث الأمر معظما	الطويل	٢١٢ (ك)
سلام الله يامطر عليها		
وليس عليك يامطار السلام	الوافر	٢١٦ (ك)
قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد		
يابؤس للجهل ضرارا لأقوام	البسيط	٢٣٢ (ك)
يحسبه الجاهل ما لم يعلما		
شيخا على كرميه معما	الرجز	٢٣٧ (ك)
مروان مروان أخو اليوم اليمى	الرجز	٢٤١ (ك)
لمارأت سائيد ما استعبرت		
لله در اليوم من لامها	السريع	٢٥١ (ك)

الصفحة	بحرة	الشاهد
		هما أخوا في الحرب من لأخاله
٢٥٢ (ك)	الطويل	إذا خاف يوما نبوة فدعاهما
٢٦٦ (ك)	الرجز	عوجي علينا واربعي يا قاطما
٢٩٦ ، ٢٩٤ (ك)	الطويل	أمن دمتين عرس الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفا ظلالهما أقامت على ربعيهما جارتا صفا كيتا الأعلى جونتنا مصطلاها لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما
٣٢٤ (ك)	الطويل	إذا لم نزل في كل دار عرفتها
٣٢٩ (ك)	الطويل	لها واكف من دمع عينك يسجم ويوما توافينا بوجه مقسم
٣٣٤ (ك)	الطويل	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم (ن) ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
٢٨٠ ، ٨ (ك)	الطويل	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
٢٢٧ ، ٢٨٤ ، ٨ (ك)	السريع	وصاليات ككها يُؤْنَفَيْنُ
١٥٢	المديد	أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
١٦٦ (ك) ، ١٦٩	البسيط	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان

الصفحة	بحره	الشاهد
		لعمرك ما أدري وإن كنت داريا
١٨٣ (ك)	الطويل	بسبع رمين الجمر أم بئان علام يُعبردني قومي وقد كثرت
١٨٧	البسيط	فهم أبا عر ماشاءوا وعبدان ؟ تراه كالشغام يُعلّ مسكا
١٨٩ (ك)	الوافر	يسوء الغاليات إذا فليثري مهلا أعاذل قد جربت من خلقى
١٩٢ ، ١٩١ (ك)	البسيط	أنى أجود لأقوام وإن ضننوا لاتذكر القتل وقد سميننا
٢٧٦ (ك)	الرجز	في حلقكم عظم وقد شجينا
٢٧٨ (ك)	الهزج	كانا يوم قرى إنما نقتل إيانا قتلنا منهم كل فقى أبيض حسانا
٢٨٣	الكامل	وابذل سواء للال إن سواءا دهما وجونا ألا من مبلغ حسان عنى
٢٨٨ (ك)	الوافر	أسحر كان طبعك أم جنون ؟ من أجلك يا لقي تيمت قلبى
٣١٠ (ك) ، ٣١١	الوافر	وأنت بخيلة بالود هنى ووجه مشرق النحر
٣٣٤ (ك) ، ٣٣٦	الوافر	كان ثدياه حقان (ه)
٦٢ (ك)	البسيط	يادار هند عفت إلا أنا فيها (بين الطوى فصارت فواديا)

الصفحة	بحره	الشاهد
٢٦٧ (ك)	البسيط	لها أشارير من لحم تتمره من الثعالى ووخر من أرانيها (ي)
٩٨	الرجز	أيا بجي أيا بجي أد أخى إن أخى لعنكم غير دعى وولده حرة غير زنى من ولد عمران بن عمرو بن عدى فلو كان عبد الله مولى هجوته
٢٠٠ (ك) ، ٢٠١ ، ٢٠٤	الطويل	ولكن عبد الله مولى مواليا قد عجبت منى ومن يعليا
٢٠١ (ك)	الرجز	لما رأته خلقاً مقلوباً (له مارأت عين البصير وفوقه)
٢٠١ (ك)	الطويل	سماء الإله فوق سميع سمائياً وتضحك منى شيخه عبشمية
٢٠٧	الطويل	كأن لم ترى قبلى أسيراً يانها

تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤	٢	وعيسى بن عمرو	وهيسى بن عمرو
٣٣	١٠	بالضرورة	بالضرورة
٣٤	١٠	ما تضمنته	ما تضمنه
٤٩	١١	أى أى	أى أن
٥٩	٣	تسكين عن مع	تسكين عين مع
٦٤	٧	إثما من الله	إثما من الله
٧٦	١٠	على هذه الضرر قياسا	على هذه الضرورة بالضعف قياسا
٧٧	١٣	دار	دار
١٤٢	١١	والضعيف	ولضعف
١٤٤	١٧	مع كونها مقصودة	مع كونها نكرة مقصودة
١٦٧	١١	من شر	من العشرة
١٦٧	١٣	موصولة شرطية	موصولة لاشروطية
١٦٨	٢١	به إله أنه	بالله إنه
١٧١	١٥	في بنى بنت	في بنى بنت
٢١١	٦	أخصباً	أخصباً
٢٤٧	١٤	وتعطف	وتعطف
٢٥٣	٥	كم في بنى سعيد	كم في بنى سعيد
٢٧١	٣	ضلك عذيل	ضلت هذيل
٢٩٧	٧	ترجف	ترجف

محتويات الكتاب

الموضوع	صفحة
مقدمة	٣ — ١٠
الفصل الأول	١١ — ٢٨
(سيبويه وكتابه)	١١
(١) سيبويه	٠٠
اسمه ونسبه	٠٠
مولده ونشأته	١٢
شيوخه	١٣
تلاميذه	١٦
وفاته	١٧
(ب) كتاب سيبويه	١٩
اسمه وتاريخ تأليفه	٠٠
مادته	٠٠
شواهد	٢٣
شروحه	٢٥
شروح شواهد الشعرية	٢٨
الفصل الثاني	٢٩ — ٥٥
(موقف سيبويه من الضرورة الشعرية)	
١ — مفهوم الضرورة عند سيبويه	٣١
٢ — وجه الضرورة عند سيبويه	٤٩

الموضوع	صفحة
٣ - هل يحمل على الضرورة - عند	٥٢
سيمويه - ما وجد يحمل جيد ؟	
٤ - أنواع الضرائر في كتاب سيمويه	٥٥
الفصل الثالث	٥٧ - ٣٤٠
(الضرائر الشعرية في كتاب سيمويه)	
أولا : ضرائر النقص	٥٩
١ - نقص الحركة	٥٥
تسكين عين « مع »	٥٥
نقص فتحة الإعراب من آخر المنقوص للنصوب	٦١
نقص الضمة والكسرة من آخر الاسم ،	٦٣
والضمة من آخر الفعل	
٢ - نقص الحرف	٦٩
حذف حرفين من آخر الكلمة على غير مذهب الترخيم	٥٥
حذف ياء المنقوص اكتفاء عنها بالكسرة	٧١
حذف الياء الواو الواقعتين صلة لضمير الغائب	٧٣
حذف الياء من « هي » ، والواو من « هو »	٧٧
حذف نون « لسن » لإلتقاء الساكنين	٧٩
حذف التنوين لإلتقاء الساكنين	٨٠
حذف « ما » من « إما »	٨٣
ترخيم غير المنادى المختوم بالهاء على لغة القمام	٨٨
إدخال الترخيم على الترخيم فيما كان مختوما بالهاء	٩٥

الصفحة

الموضوع

- ٩٩ ترخيم غير المختوم بالهاء على لغة التمام وهو غير منادى
١٠٠ ترخيم غير المنادى ، المختوم بالهاء على لغة الانتظار
١٠٣ ترك صرف ما ينصرف
١٠٤ حذف الياء الواقعة قبل الآخر في الجمع الأقصى
١٠٨ حذف ألف المقصور

١١٠ ٣ - نقص الكلمة

- ٠٠٠ حذف الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا
١٢٥ حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور
١٢٨ المعطف بلا فاصل على الضمير المرفوع المتصل والمستتر
١٣٣ حذف العاطف بعد «إياك»
١٣٨ حذف «أن» ونصب الفعل بعد كاد
١٤٤ حذف «يا» من اسم الجنس المعين
١٤٨ حذف لام الإضافة من قولهم «لا أبالك»
١٤٨ حذف نون الوقاية من ليت ، وقط ، وقد ، ومن ، وعن ، ولئن
١٥٥ المعطف على المضمير المجرور دون إعادة الجار
١٥٩ حذف لام الأمر وإبقاء عملها
١٦٦ حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط
١٧١ حذف ضمير الشأن من «إن» وأخواتها
١٧٤ حذف للبتدأ بعد لكن
١٧٥ حذف «رب» وإبقاء عملها
١٧٨ حذف جواب «رب»
حذف «ما» الزائدة بين الكاف ومجرورها
١٧٩ المؤول من «أن» ومعمولها

الصفحة

الموضوع

١٨٢	حذف همزة الاستفهام
١٨٨	حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع نون النسوة
١٩١	ثانيا : ضرائر الزيادة
٠٠٠	١ - زيادة الحركة
٠٠٠	فك المضعف الواجب إدغامه في الكلام
١٩٣	٢ - زيادة الحرف
٠٠٠	صرف ما لا ينصرف
١٩٧	زيادة الياء الناشئة من إشباع الكسرة
١٩٩	إجراء المعتل مجرى الصحيح ، وما يقرب عليه من زيادة حرف أو حركة
٢٠٩	تضعيف الآخر وصلا
٢١٢	إثبات النون في جمع اسم الفاعل المذكر مع اتصاله بالضمير
٢١٤	إثبات النون في « مائتين » ونصب التمييز بها
٢١٦	تنوين المنادى المبني
٢٢٠	جمع « من » على الحكاية وصلا
٢٢٢	رد اللام المحذوفة
٢٢٤	تنوين العلم الموصوف بأبن
٢٢٧	نبوت همزة « أفعل » في بعض تصاريقه
٢٣٠	٣ - زيادة الكسامة
٠٠٠	زيادة اللام بين المتضايين في النداء

الصفحة	الموضوع
٢٣٣	دخول « أن » في خبر « كاد »
٢٣١	تأكيد المضارع بنون التوكيد في غير مواضعها في الكلام
٢٤١	ثالثاً : ضرائر التقديم والتأخير
٠٠٠	١ - تقديم الحرف
٢٤٣	٢ - تقديم بعض الكلام على بعض
٠٠٠	تقديم الاسم على الفعل
٢٥٠	الفصل بين المتضايقين بالظرف ، والجارو المجرور والعاطف والمعطوف
٢٥٨	الفصل بين العدد وتمييزه بالجارو المجرور
٢٥٩	تأخير دليل الجزاء إلى موضع الجزاء
٢٦٥	رابعاً : ضرائر الإبدال
٠٠٠	١ - إبدال الحرف من الحرف
٠٠٠	إبدال الألف من الهاء
٢٦٧	إبدال الياء من والحروف الصحاح
٢٦٩	إبدال الألف من همزة المفتوحة إثر فتحة
٢٧٢	إبدال الياء من همزة المضمومة المكسور ما قبلها
٢٧٦	٢ - إبدال الكلمة من الكلمة
٠٠٠	وضع الواحد موضع الجمع
٢٧٨	وضع إياك وإيانا موضع الضمير للتصل

الصفحة	الموضوع
٢٨٠	٣ - إبدال الحكم من الحكم
٠٠٠	إستعمال سواء اسمها كغير
٢٨٣	إستعمال الكاف اسمها بمعنى مثل
٢٨٦	جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة
٢٩٤	جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف إلى ضمير الموصوف
	رفع بعض المصادر المنكرة للاستعملة في
٢٩٩	الكلام للدعاء منصوبة بإضمار الفعل
٣٠٢	مجيء « سبحان » مفردا متونا
	تذكير العامل مع كون الفاعل أو نائبه
٣٠٥	ضميرا مستترا مؤثرا
٣٠٩	دخول حرف النداء على الألف واللام
٣١٣	عدم تكرير « لا » مع كونها ملغاة
٣١٩	إدخال الكاف على الضمير المتصل
٣٢٢	نصب المضارع المقترن بالناء غير مسبوق بنفي أو طلب
٣٢٧	الجزم بإذا
	المجازاة بمن مع إضافة حين إلى
٣٣٠	جملة الشرط
	جعل اسم « كان » المخففة ضميرا
٣٣٣	لغير الشأن ، ومجيئه اسمها ظاهرا
	جمع « فاعل » صفة لمذكر عاقل على « فواعل »
٣٤١	خاتمة
	الفهارس
٣٤٥	أهم المراجع والمصادر
٣٥٥	فهرس الشواهد الشعرية
٣٧٥	نصويب الأخطاء
٣٨٢ — ٣٧٦	محتويات الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٤٦٧ لسنة ١٩٨٣
